تفصيل الجرجانيّ
المسمّى بتركيب ملّا عليّ
شرح عوامل الجرجانيّ

للإمام العالم الفاضل
عليّ ابن الشيخ حامد الشيخانيّ
رحمهما الله تعالى

مع حاشيته
اللّطف الربّانيّ

للفقير إلى ربّه الغنيّ
سراج الدين ابن الحاجّ أحمد الجيلان بناريّ

منشورات
محمد هادي الشمرخي الماردينی
مكتبة سيدا
ديار بكر - تركيا

تفصيل الجرجانيّ
المسمّى بتركيب ملّا عليّ
شرح عوامل الجرجانيّ

للإمام العالم الفاضل

عليّ ابن الشيخ حامد الشيخانيّ

رحمهما الله تعالى

مع حاشيته

اللّطف الربّانيّ

للفقير إلى ربّه الغنيّ

سراج الدين ابن الحاجّ أحمد الجيلان بناريّ

من طلّاب المدرسة الممدوحيّة

لا زالت ممدوحة إلى يوم القيامة

منشورات

محمّد هادي الشمرخي الماردينيّ

مكتبة سيدا

ديار بكر - تركيا

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد: فيقول الطامِع في اللطف الربّانيّ عليّ ابن الشيخ حامد الشيخانيّ: لمّا صنّفتُ كتابا في علم التصريف مشتمِلا على كتاب الزنجانيّ مع تبديلاتٍ دافعة للإشكال والتكليف، وزياداتٍ لازمة للمبتدي بل للمستعيد الكثيف، أردتُ أن يكون منّي في علم النحو أيضا تذكرة للطالبين مع ضيق مجالي عن الإتيان، لاختلالي حالي بِمَوَانِعَ من تمام التفصيل والبيان، فاختلستُ آناتٍ متفرّقة من الزمان لشرح العوامل مع إعرابه وتوضيحه على وجه الإتقان، وسمّيته "تفصيل الجرجاني" كما سمّيت التصريف "تكميل الزنجاني". والله هو الوكيل وعليه الإعتماد والتعويل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أمّا بعد فيقول الفقير إلى ربّه الغنيّ سراج الدين ابن الحاجّ أحمد الجيلان بناريّ رحمة الله عليه: هذه حواش لطيفة على تفصيل الجرجانيّ المسمّى بتركيب ملّا عليّ، للامام العالم عليّ ابن الشيخ حامد الشيخانيّ – رحمة الله عليهما – لم يسألني أحد في وضعها، وإنّما جعلتها لتكون وسيلة للاشتغال والمراجعة وذريعة لاستعمال الخواطر في المطالعة، واستمددت فيها من الكتب المتداولة المشهورة، وأقول كما قال التفتازاني: والمرجوّ ممّن اطّلع فيه على عثرة أن يدرأ بالحسنة السيّئة فإنّه أوّل ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف. والله أسأل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها من يطالعها بقلب سليم، إنّه قريب مجيب. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكّلت، وإليه أنيب. (قوله الربّانيّ) اسم منسوب إلى الربّ على غير قياس. ولَا يلْحق الْألف وَالنُّون فِي النّسَب إِلَّا بأسماء محصورة زيدتا فِيهَا للْمُبَالَغَة. (قوله عليّ ابن الشيخ حامد) ويلزم هنا كتابة ألف ابن لأنّه وإن وقع بين علمين لكن وقع الفصل بين الابن والعلم الثاني. (قوله وزيادات لازمة) عطف على تبديلات. (قوله للمستعيد) وفي نسخة "للمستفيد". (قوله أردت) جواب لمّا. (قوله فاختلست) يعني أخذت. (قوله آنات) جمع آن أي أوقات. (قوله تفصيل الجرجانيّ) أي عوامل الجرجانيّ، والتفصيل مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة مثل زيد عدل، وكذا قوله تكميل الزنجانيّ أي تكميل التصريف الزنجانيّ. (قوله كما سمّيت التصريف) أي كتاب التصريف. (قوله التعويل) عطف تفسير.

فأقول قوله: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أي باستعانةِ أو بمصاحبةِ اسمٍ هو لفظ الله أو هو الله الرحمن الرحيم أَبْتَدِأُ أو أَقْرَأُ الكتابَ، أو حصل أو حاصلٌ باستعانته ....

(قوله أي باستعانة) أي باستعانة اسم، إشارةٌ إلى أنّ الباء في بسم الله للاستعانة، ورجّحه القاضي البيضاوي وتبعه أكثر العلماء، واعترض بأنّه يلزم حينئذ كون اسم الله آلة للفعل وهي مبتذلة غير مقصودة بذاتها، وأجيب بأنّ للآلة جهتين كونها مقصودة بالتبع وتوقّف الفعل عليها، والمقصود هو الثاني لأنّ كلّ فعل لم يصدر باسمه تعالى لا يعتدّ به شرعا فالآلية مشعرة بأنّ له زيادة مدخل في الفعل ومشتملة على جعل الموجود لفوات كماله شرعا بمنزلة المعدوم فليس اسم الله آلة حقيقة بل شبيهة بها من حيث توقّف الفعل عليه والتوسّل ببركته. قال الشهاب: ومنشأ هذا التوهّم تمثيلهم في الآلة بالمحسوسات وليست كلّ آلة بممتهنة ولا شكّ في صحّة استعنت بالله، كذا في الترتيب المونس. (قوله أو بمصاحبة اسم) إشارة إلى أنّ الباء في بسم الله للمصاحبة، ورجّحه الزمخشري والتفتازاني والإمام الباجوري، لما في الاستعانة من إيهام كون اسمه تعالى آلة كما في كتبت با لقلم. وفي الترتيب المونس؛ وقال الشهاب: معناها مجرّد الملابسة، ولم يذكر الملابسة قسما مستقلاً إلّا من لا يعتدّ بقوله، انتهى. وعن الكسائي؛ أنّ الباء زائدة فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَعَلَيْهِ فَاسْمٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ؛ "اسْمُ اللَّهِ مُبْتَدَأٌ بِهِ أَوْ مُسْتَعَانٌ بِهِ". (قوله هو لفظ الله أو هو الله) وفي بعض النسخ "أو هو ذاته" وضمير هو راجع إلى اسم. والتقدير الأوّل على قول إنّ الاسم هو غير المسمّى أي اللفظ الدالّ عليه. والتقدير الثاني على قول إنّ الاسم هو عين المسمّى. وقد اختلفوا في أنّ الاسم هل هو عين المسمّى أو غيره؟ والأدلّة مذكورة في المطولات. وعلى كلّ من التقديرين الإضافة بيانيّة. ويمكن على القول الأوّل أن تكون الإضافة لاميّة من قبيل إضافة الاسم إلى المسمّى فيكون الاسم أعمّ من لفظ الله. (قوله الرحمن الرحيم) الأولى إسقاطه هنا. (قوله أبتدئ أو أقرأ الكتاب) فبسم الله بعض وجزء من الجملة الفعليّة، وهذا مذهب الكوفيين. وتقدير أبتدىء لِأَنَّ فِيهِ امْتِثَالًا لِحَدِيثِ "كلّ أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر" لَفْظًا وَمَعْنًى، وَفِي تَقْدِيرِ غَيْرِهِ مَعْنًى فَقَطْ، وتقدير أقرأ هو الأصحّ لأنّ كلّ شخص يقدّر الفعل من جنس عمله لأنّ تقدير الخصوصيات أحسن وأليق بالمقام وأولى بتأدية المرام، وأمّا الحديث فإنّه يستدعي تقدّم البسملة على الأمر ذي البال والتلفّظ بها في ابتداء ذلك الأمر، ولا يستدعي تقدير أبتدىء، مع أنّ تقدير أبتدئ يقتضي قصر التبرّك على البداءة والمقصود شمول البركة لكلّ القراءة. (قوله أو أقرأ) هذا إنّما يصدق بالنسبة للطالب القارئ لكتاب عوامل الجرجانيّ، وأمّا بالنسبة إلى الشيخ الجرجانيّ فهو أؤلّف أو أصنّف. (قوله أو حصل أو حاصل) فبسم الله بعض وجزء من الجملة الاسميّة، وهذا مذهب البصريين. (قوله باستعانته) أو بمصاحبته، ويأتي منه في الإعراب؛ الباء حرف جرّ للاستعانة أو المصاحبة،

على التقديرين إِبْتِدَائِي أو قِرَائَتِي للكتاب. والأوّل أولى، لقلّة الحذف، مقدّرا ومؤخّرا للاهتمام باسم الله تعالى، ومطابقةً للوجود إذ الاستعانة بالاسم مقدّم في الوجود على الابتداء والقرائة، وللحصر، ....

واسم مجرور بها، والجارّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بأبتدئ، أو تقول الجارّ والمجرور ظرف مستقرّ مرفوع محلّا بأنّه خبر مبتدأ محذوف وهو ابتدائي. وفي نهاية المحتاج؛ اَلْبَاءُ لِلاسْتِعَانَةِ أَوْ لِلْمُصَاحَبَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوف خَبَر مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ. (قوله على التقديرين) أي تقدير هو لفظ الله، وتقدير هو الله. (قوله والأوّل) أي كون بسم الله بعضا وجزءً من الجملة الفعليّة، وهو مذهب الكوفيين. (قوله أولى) أي من الثاني، وهو كون بسم الله بعضا وجزءً من الجملة الاسميّة، وهو مذهب البصريين. (قوله لقلّة الحذف) أي في الأوّل فإنّ المحذوف فيه كلمتان الفعل والفاعل، وفي الثاني ثلاث كلمات المبتدأ والمضاف إليه وهو ياء المتكلّم والخبر وهو حصل أو حاصل، والثّاني أولى، لِبَقَاءِ أحد ركني الإسناد فيه، ولأنّ المحذوف فيه يكون مفردا بخلاف الأوّل فإنّ المحذوف يكون فيه جملة، وحذف المفرد أكثر، ولتناسب جملة البسملة بجملة الحمدلة في الاسميّة. (قوله مقدّرا ومؤخّرا) أي حال كون كلّ من أبتدئ أو أقرأ وابتدائي أو قرائتي مقدّرا ومؤخّرا وفي بعض النسخ "وعلى التقديرين يقدّر مؤخّرا" أي على تقدير كون بسم الله بعضا وجزءً من الجملة الفعليّة، وتقدير كون بسم الله بعضا وجزءً من الجملة الاسميّة. (قوله مؤخّرا) أي على المختار فإنّ بعضهم ذهب إلى التقديم. (قوله للاهتمام باسم الله تعالى) وليكون اسمه تعالى مقدّما في الذكر كما أنّ ذاته تعالى مقدّم في الوجود. واختلف في أنّ مجرّد الاهتمام يصلح نكتة للتقديم أم لا؟ فقال الشيخ عبد القاهر: لا بدّ للاهتمام من نكتة الحصر والردّ مثلا، وقال العلّامة المجتهد الثاني المحقّق التفتازاني: يجوز أن يكون التقديم لمجرّد الاهتمام بدون ملاحظة وجه آخر. (قوله وللحصر) لأنّ تقديم ما حقّه التأخير قد يفيد الحصر كقوله تعالى {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}. والحصر إمّا إفراد أو قلب أو تعيين لأنّ الحصر إن كان لردّ من يعتقد الشركة بين اسمه تعالى واسم غيره وإفراد اسمه تعالى كان حصر إفراد كقولنا ما كاتب إلّا زيد لردّ من يعتقد الشركة بين زيد وغيره في الكتابة وإفراد زيد فيها، وإن كان لردّ من يعتقد اسم غيره دون اسمه تعالى والقلب لاسمه تعالى كان حصر قلب كقولنا ما كاتب إلّا زيد لردّ من يعتقد كتابة غير زيد دونه والقلب لكتابته، وإن كان لردّ من يعتقد واحدا من اسمه تعالى واسم غيره لا على التعيين وتعيين اسمه تعالى كان حصر تعيين كقولنا ما كاتب إلّا زيد لردّ من يعتقد واحدا من زيد وغيره في الكتابة لا على التعيين وتعيين زيد فيها. وفي إعانة الطالبين؛ ففيه ردّ على من يعتقد أنّ البداءة كما تكون باسم الله تكون أيضا باسم آلهتهم وهذا يسمّى قصر إفراد، وردّ على من يعتقد أنّها لا تكون باسم الله وإنّما تكون باسم آلهتهم كالدهريّة المنكرين وجوده تعالى وهذا

وردًا على من يستعين بغير الله تعالى.

و"الاسم" من السُّمُوِّ عند البصريين، يدلّ عليه سمي والتسمية، حذف آخره ....

يسمّى قصر قلب، وردّ أيضا على المتردّدين بين أن تكون باسم الله أو باسم آلهتهم وهذا يسمّى قصر تعيين، انتهى. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الِاهْتِمَامِ وَالْحَصْرِ أَنَّ الْحَصْرَ يَقْتَضِي الردّ بِخِلَافِ الِاهْتِمَامِ فإنّه لَا يَقْتَضِي الردّ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَهْتَمُّ وَلَا يردّ شيئا. (قوله وردًا) وفي مغني اللبيب؛ مُتَعَلِّق بَاء الْبَسْمَلَة الشَّرِيفَة فَإِنَّ الزَّمَخْشَرِيّ قدّره مُؤخرا عَنْهَا لِأَنَّ قُرَيْشًا كَانَت تَقول باسم اللات والعزى نَفْعل كَذَا فيؤخّرون أفعالهم عَن ذكر مَا اتّخذوه معبودا لَهُم تفخيما لشأنه بالتقديم فَوَجَبَ على الموحّد أن يعْتَقد ذَلِك فِي اسْم الله تَعَالَى فَإِنَّهُ الْحقيق بذلك، انتهى. وهذا معنى الردّ. ولعلّه أشار بذكر أربع علل مرتّبة باللام والنصب إلى جوازهما ويمكن أن يكون النصب على المفعول معه، وهذا أولى. (قوله بغير الله تعالى) أي بغير اسم الله. (قوله والاسم من السموّ) أَيْ مَأْخُوذٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الِاشْتِقَاقَ لِأَنَّ لَفْظَ الِاسْمِ جَامِدٌ. وفاؤه السين وعينه الميم ولامه الواو، فهو محذوف اللام، والسُّمُوُّ مثل الْعُلُوِّ لفظا ومعنى، وإِنَّمَا سُمِّيَ اسْمًا لأنّه يعلو بالمسمّى أو لاستعلائه على أخويه أي الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ. (قوله يدلّ عليه) أي على كون الاسم من السموّ. (قوله سمي) يحتمل أن يكون اسم تصغير، أصله سُمَيْوٌ، قلبت الواو ياء لاجتماعهما في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة وأدغمت، ولو كان من الوسم قيل وُسَيْمٌ، ويحتمل أن يكون صفة مشبّهة كما في قوله تعالى {اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا} أصله سَمِيوٌ، وفعل فيه مثل ما فعل فيما مضى، ولو كان من الوسم قيل وَسِيمٌ، ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيّا للمفعول، أصله سُمِوَ، قلبت الواو ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها، ولو كان من الوسم قيل وُسِّمَ. (قوله والتسمية) يحتمل أن يكون لفظه ونفسه، وهو مصدر، قلبت الواو ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها وعوّضت التاء عن ياء التفعيل كما هو قياس باب التفعيل في المعتلّ اللام، ولو كان من الوسم قيل التوسيم، ويحتمل أن يكون بابه أي سمّى ويسمّي والتسمية فهو المُسَمِّي وذاك المُسَمَّى والأمر سَمِّ، ولو كان من الوسم قيل وسّم ويوسّم والتوسيم فهو المُوَسِّم وذاك المُوَسَّم والأمر وَسِّمْ، بل يحتمل الأعمّ من باب التفعيل وغيره من باب الإفعال وغيره من المزيد فيه، ويدلّ عليه أيضا أَسْمَاءٌ جمع الاسم، أصله أَسْمَاوٌ، قلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، ولو كان من الوسم قيل أَوْسَامٌ، والمذكور غالبا عند المصنّفين من الأدلّة اسم التصغير والجمع لأنّهما يَرُدَّانِ الْأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا، وارتكاب القلب في الجميع بأن جعل الفاء موضع اللام بعيد. (قوله حذف آخره) وهو الواو، وأصله سمْوٌ، بحركات السين وسكون الميم، وقيل لا بالفتح لجمعه على أَفْعَال أي أَسْمَاء، وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين لا يجمع عليه بل على فُعُول نحو فَلْس على فُلُوس، بخلاف فعل بضمّ الفاء أو كسرها وسكون العين نحو جِذْع على أَجْذَاع وقُفْل على أَقْفَال.

حذف الصدر، وزيدت الهمزة، وتمسّكوا بقلّة الإعلال. و"الله" الأصحّ أنّه مشتقّ يعني اعتبر في مفهومه معنى التحيّر أو غيره مع الذات، ثمّ غلّب على الذات الواجب الوجود واختصّ به،

(قوله حذف الصدر) وهو الواو، على غير القياس، وقيل قلبت همزة على خلاف القياس، ثمّ جعلت همزة وصل تخفيفاً. (قوله وزيدت الهمزة) أي همزة الوصل، لرفضهم الابتداء بالساكن، ولتكون عوضا عن الواو المحذوفة. (قوله وتمسّكوا بقلّة الإعلال) لأنّ فيه حذف الواو وزيادة همزة الوصل، وفي السموّ حذف الواو وزيادة همزة الوصل ونقل حركة السين إلى الميم، أو أنّ فيه الإعلال في أوّله فقط، وفي السموّ الإعلال في أوّله وآخره معاً، مع أنّه لا يحتاج فيه إلى البيان لسكون السين ووقوع الإعراب على الميم. (قوله الأصحّ أنّه مشتقّ) اختلف في لفظ الله؛ قِيلَ إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ، وقيل عربيّ، والأصحّ أنّه عربيّ، وَوُرُودُهُ فِي غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ تَوَافُقِ اللُّغَاتِ، وعلى قول إنّه عربيّ اختلف فيه؛ قيل إنّه جامد علم مَوْضُوعٌ لِذَاتِهِ تعالى، لِأَنَّهُ يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ، وبَقِيَّةُ الْأَسْمَاءِ تُذْكَرُ صِفَاتٍ لَهُ، فَتَقُولُ بسم اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ تعالى مِنْ اسْمٍ تَجْرِي عَلَيْهِ صِفَاتُهُ، وَلَا يَصْلُحُ لَهُ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ سِوَاهُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُشْتَقًّا لَاشْتَرَكَ فِي مَعْنَاهُ كَثِيرُونَ، ولَمْ يَكُنْ قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَوْحِيدًا مِثْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا الرَّحْمَنُ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ، واختار هذا القول الشَّافِعِيّ وَالْغَزَالِيّ وَابْن كَيْسَانَ، وقال الغزالي: كلّ ما قيل في اشتقاقه فهو تعسّف. وقيل إنّه مشتقّ، واختاره أكثر العلماء، وهو الأصحّ. (قوله يعني اعتبر في مفهومه معنى التحيّر أو غيره مع الذات) والوصف والمشتقّ ما اعتبر في مفهومه معنى معيّن مع الذات، وعلى قول إنّه مشتقّ اختلف في أنّه ممّ اشتقّ؟ قيل ممّا كان فاؤه الهمزة وعينه اللام ولامه الهاء، بمعنى العبادة أو الاعتماد أو التحيّر أو السكون أو الاجارة والتأمين من الفزع أو الإقامة أو الاحتياج أو الولوع أو التضرّع أو القدرة على الاختراع أو التذلّل، وقيل ممّا كان فاؤه الواو وعينه اللام ولامه الهاء، بمعنى التحيّر أو الفزع أو الطرب وَشِدَّةِ الْفَرَحِ وَاللَّعِبِ أو الْمَحَبَّةِ الشَّدِيدَةِ، وقيل ممّا كان فاؤه اللام وعينه الواو ولامه الهاء، بمعني الاحتجاب أو الخلق أو الارتفاع، وقيل ممّا كان فاؤه اللام وعينه الياء ولامه الهاء، بمعنى الارتفاع أو الاحتجاب، وقيل ممّا كان فاؤه اللام وعينه الهاء ولامه الواو، بمعنى الطَّرَب، وقيل ممّا لا يعلمه إلّا الله، سبحان من تحيّرت في لفظه العقول كما تحيّرت في ذاته. والمناسبة بين المشتقّ والمشتقّ منه سهلة. (قوله ثمّ غلب على الذات الواجب الوجود) يعني وَالْأَصحّ أَنَّهُ وَصْفٌ فِي أَصْلِهِ لَكِنَّهُ لَمَّا غَلَبَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ وَصَارَ كَالْعَلَمِ أُجْرِيَ مجْرَاهُ فِي إِجْرَاءِ الْأَوْصَافِ عَلَيْهِ وَامْتِنَاعِ الْوَصْفِ بِهِ وَعَدَمِ تَطَرُّقِ احْتِمَالِ الشَّرِكَةِ إِلَيْهِ لِأَنَّ ذَاتَه مِنْ حَيْثُ هِيَ بِلَا اعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ حَقِيقِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ لِلْبَشَرِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يدلَّ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ. (قوله واختصّ به) أي لا يشركه فيه أحد، ولَمْ يَتَسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى، قال الله تعالى {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا}. وَيُحكى أَنَّ بَعْضَ الْجَبَّارِينَ عَزَمَ أَنْ

لا أنّه اسم اخترع للعلميّة، أصله إله، دخل عليه حرف التعريف، ثمّ حذفت الهمزة الثانية بعد نقل حركتها إلى اللام الأولى كما هو قياس حذفها، فحذف حركة اللام بعده للإدغام، فيكون على غير القياس إذ المتجانسان متحرّكان في كلمتين، أو مع الحركة على خلاف قياس حذفها، فيكون الإدغام قياسيّا لسكون أوّلهما وإن كانا في كلمتين.

و"الرحمن الرحيم" على التفسير الأوّل في بسم الله من قبيل إجراء صفة المدلول على الدالّ، وعلى الثاني على الحقيقة، وهما صفتان مشبّهتان من رَحِمَ المتعدّي بكسر العين بعد نقله إلى رَحُمَ بضمّه وجعلِه لازما، تقول رَحُمَ فُلَانٌ بمعنى وُجِدَ فيه الرحمة وصارت طبعا له لا بمعنى تعلّقت رحمته بواحد كما في الأصل، ومثل هذا النقل........

يُسَمِّيَ وَلَدَهُ بِلَفْظِ اللَّهِ فَابْتَلَعَتْهُ الْأَرْضُ، وَقِيلَ نَزَلَتْ عَلَيْهِ نَارٌ فَأَحْرَقَتْهُ. (قوله لا اسم اخترع للعلميّة) عطف على قوله مشتقّ، أي لا أنّه اسم جامد مرتجل اخترع لعلميّة الله تعالى. (قوله أصله إلـه) وَقيل أصله لَاهٌ، ثمَّ أدخلت الْألف وَاللَّام عَلَيْهِ، وَوَجَب الْإِدْغَام فأدغم، وقيل غير ذلك من الأصل.

(قوله ثمّ حذفت الهمزة الثانية) تخفيفا، وهي همزة إله. (قوله بعد نقل حركتها) كما في يرى، واختاره أبو البقاء. (قوله إلى اللام الأولى) وهي لام التعريف. (قوله فحذف حركة اللام) أي حركة اللام الأولى. (قوله بعده) أي بعد نقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام الأولى، أو بعد حذف الهمزة الثانية. (قوله فيكون) أي الإدغام. (قوله أو مع الحركة) عطف على قوله بعد نقل حركتها إلى اللام الأولى، أي حذفت الهمزة الثانية مع الحركة، وهذا أَسْهَلُ، لِبَقَاءِ سُكُونِ اللَّامِ الْأُولَى عَلَى حَالِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَسْكِينِهَا، وهو ظاهر عبارة صاحب الكشاف حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرّض لنقل الحركة، وصرّح به أبو عليّ. (قوله على التفسير الأوّل) وهو قوله هو لفظ الله. (قوله من قبيل إجراء صفة المدلول على الدالّ) لأنّ لفظ الله ليس بالرحمن الرحيم، بل مدلوله وهو ذاته تعالى الرحمن الرحيم، أي الرحمن الرحيم مدلوله. (قوله وعلى الثاني) أي وعلى التفسير الثاني، وهو قوله أو هو الله. (قوله على الحقيقة) لأنّ الله تعالى هو الرحمن الرحيم. (قوله بعد نقله إلى رحم بضمّه) أَوْ تَنْزِيله مَنْزِلَة اللَّازِمِ، بِأَنْ يَبْقَى عَلَى صِيغَتِهِ، وأَنْ لَا يُعْتَبَرَ تَعَلُّقُهُ بِمَفْعُولٍ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا كَقَوْلِك زَيْدٌ يُعْطِي أَيْ يَصْدُرُ مِنْهُ الْإِعْطَاءُ، قَاصِدًا الرَّدَّ عَلَى مَنْ نَفَى عَنْهُ أَصْلَ الْإِعْطَاءِ، وبعضهم أثبت رَحُمَ مضموم العين، فيقال رَحُمَ كحَسُنَ، ومصدره الرُّحْم كالْحُسْن، ومنه قوله تعالى {وَأَقْرَبَ رُحْمًا}، فعلى هذا لا حاجة للنقل أو التنزيل. (قوله وجعله لازما) لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لَا تُشْتَقُّ إِلَّا من فِعْلٍ لَازِمٍ. وهو من عَطف مَعْلُولٍ عَلَى عِلَّةٍ. (قوله بمعنى وجد فيه الرحمة) وصار ذا مرحمة. (قوله وصارت طبعا له) لأنّ باب فَعُلَ مضموم العين للطبائع. (قوله كما في الأصل) أي في رَحِمَ المتعدّي بكسر العين. (قوله ومثل هذا النقل) أي النقل إلى فَعُلَ مضموم العين.

مطّرد في باب المدح والذمّ كرفيع الدرجاتِ بمعنى رَفِيع دَرَجَاتُهُ لا رَافِع إيّاها كما يقتضيه أصل التعدية، وقال سيبويه: الرحيم صيغة مبالغة لاسم الفاعل لا صفة مشبّهة تقول رحيم فلانا. و"الرحمن" مختصّ به تعالى كالعَلَم لا يوصف به غيره، ولذا عقب العلم به دون الرحيم، وإطلاقهما على الله ليس باعتبار الرحمة بمعنى رقّة القلب بل باعتبار غايتها وهو الإنعام،

(قوله مطّرد في باب المدح والذمّ) يعني ليس هذا النقل لاشتقاق الصفة المشبّهة بغريب، لأنّه اطّرد في باب المدح والذمّ، قال ابن مالك في الألفيّة:

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلا

قوله مسجلا أي مطلقا. (قوله كرفيع الدرجات) أي كما أنّ الرفيع صفة مشبّهة من رَفَعَ المتعدّي بعد نقله إلى رَفُعَ بضمّ العين وجعله لازما. (قوله بمعنى رفيع درجاتُه) بالرفع. (قوله وقال سيبويه الرحيم صيغة مبالغة) وَهُوَ بَاقٍ عَلَى دَلَالَتِهِ عَلَى التَّعَدِّي، فَلَا إِشْكَالَ فيه. (قوله والرحمن مختصّ به تعالى) أي صفة مختصّة به تعالى، لا عَلَمٌ له تعالى، بدليل قوله الآتي: كالعَلَم لا يوصف به غيره. وقال بعضهم: إنّما المختصّ به تعالى هو مجموع الرحمن الرحيم، لا الرحمن على الإنفراد. (قوله كالعلم) أي كما أنّ لفظ الله مختصّ به تعالى علما. (قوله لا يوصف به غيره) لغة وشرعا، وَأَمَّا قَوْلُ بَنِي حَنِيفَةَ فِي مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ: رَحْمَانُ الْيَمَامَةِ، وَقَوْلُ شَاعِرِهِمْ: وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْت رَحْمَانًا، فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ تَعَنُّتِهِمْ فِي كُفْرِهِمْ أَيْ أَنَّ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ غَيْرُ صَحِيحٍ، دَعَاهُمْ إِلَيْهِ لَجَاجُهُمْ فِي كُفْرِهِمْ بِزَعْمِهِمْ نُبُوَّةَ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجُوا بِمُبَالَغَتِهِمْ فِي الْكُفْرِ عَنْ مَنْهَجِ اللُّغَةِ حَتَّى اسْتَعْمَلُوا الْمُخْتَصَّ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي غَيْرِهِ، وهذا كما لو استعمل الكافر لفظ الله في غير ذاته تعالى عنادا لا يضرّ هذا الاستعمال اختصاصه به تعالى، فَهُوَ كَلفظ اَللَّهِ خَاصٌّ بِاَللَّهِ تعالى لُغَةً وَشَرْعًا، أو نقول أنّهم لم يستعملوا الرَّحْمَن الْمُعَرَّف بِالْألف وَاللَّام، وَإِنَّمَا استعملوا مُعَرّفا بِالْإِضَافَةِ فِي رحمان الْيَمَامَة، ومنكّرا فِي لَا زلت رحمانا، ودعوانا إِنَّمَا هِيَ فِي الْمُعَرّف بِالْألف وَاللَّام، وَمَذْهَبُ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهِ تَعَالَى شَرْعًا لا لغة، قَالَ الصَّبَّانُ: وَهُوَ الرَّاجِحُ عِنْدِي، لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ، لأنّ استعماله حينئذ في مسيلمة الكذّاب على اللغة. (قوله ولذا عقّب العلم به) أي لإختصاصه به تعالى ذكر بعد عَلَم الله وقدّم على الرحيم. وقيل قدّم لأنّ الرحمن أبلغ من الرحيم. (قوله دون الرحيم) يحتمل أن يكون مرتبطا بقوله: والرحمن مختصّ به تعالى، أي الرحيم غير مختصّ به تعالى، كما وصف الله تعالى رسوله بالرحيم في قوله {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ}، ويحتمل أن يكون مرتبطا بقوله: عقّب العلم به، أي ولم يعقّب بالرحيم، وهو الظاهر لقربه. (قوله وهو الإنعام) أو إرادته، مجازا مرسلا بعلاقة السببيّة والمسببيّة، فعلى الأوّل من قبيل إطلاق اسم السبب على المسبّب

وكذا أمثالهما.

الإعراب: "الباء" عامل لفظيّ سماعيّ حرف جرّ للاستعانة أو المصاحبة. و"اسم" معرفةٌ بالإضافة مجرور بها، والجارّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بِأَبْتَدِأُ، وَهُمَا على غير الأصحّ والمجرور وحده على الأصحّ منصوب محلاً بأنّه مفعول به لأبتدأ، والعامل في نصبه محلاً عامل لفظيّ قياسيّ هو أبتدأ، وهو عامل لفظيّ قياسيّ فعل مضارع مبنيّ للفاعل للمتكلّم

البعيد، وعلى الثاني من قبيل إطلاق اسم السبب على المسبّب القريب، لأنّ الإنعام بعد الإرادة، ونقل الخادميّ عن بعض أنّ من معانيها اللغويّة إرادة الخير، وعن بعض آخر أنّ منها الإحسان، فعلى هذين لا تجوّز أصلا، فاحفظه. (قوله وكذا أمثالهما) أي وكذا كلّ ما يستحيل معناه في حقّه تعالى أو لا يناسب شأنه تعالى يراد منه معنى مجازيّ يليق به تعالى.

(قوله الإعراب) والمراد به تطبيق المركّب على القواعد النحويّة. (قوله للاستعانة أو المصاحبة) كما أشار إليه فيما قبلُ بالتفسير. (قوله متعلّق بأبتدأ) أو أقرأ، كما أشار إليه فيما قبلُ بالتفسير. (قوله والمجرور وحده على الأصحّ) وقال شيخ زاده في شرح قواعد الإعراب: فالجدير بالقبول ما قاله بعض الفحول من أنّك إذا قلت مررت بزيد فالجارّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بمررت، لا محلّ له من الإعراب، والمنصوب على المفعوليّة هو المجرور فقط وإن جعل القوم المجموع تساهلًا، لأنّ الجارّ كالجزء من الفعل إذ اللّازم يجري مجرى المتعدّي، ألا ترى أنّ معنى مررت بزيد أمررت زيدًا، وجزء الفعل لا يكون معمولًا، ولأنّه لو كان الجارّ والمجرور في محلّ النّصب لامتنع تعلّقه بمررت، لأنّه لو تعلّق لكان ظرفًا لغوًا فلم يكن له محلّ من الإعراب، ولأنّ القوم أجازوا في معطوفه النصب، فلو كان مجموع الجارّ والمجرور منصوب المحلّ للزم أن يتعدّى الفعل إلى المعطوف بنفسه. (قوله بأنّه مفعول به) غير صريح بواسطة حرف الجرّ. (قوله والعامل في نصبه) واختلف في عامل النصب في المفعول به؛ وهو العامل اللفظيّ القياسيّ الذي هو الفعل وحده عند البصريين، لأنّه يحصل به معنى المفعوليّة، كما يحصل به معنى الفاعليّة، لأنّ له استدعاء الصدور والتعلّق، فعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، وهو العامل اللفظيّ القياسيّ الذي هو الفعل مع فاعله عند الفراء، لأنّ المفعول باسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة ،فكما أنّهما معا سبب كونه فضلة يكونان سبب علامة الفضلة، وهي النصب، ولأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، بدليل الإسكان في مثل ضربت، ولا يعمل بعض الشيء دون بعضه الآخر، وردّ بجواز تقديم المفعول على الفاعل نحو ضرب عمرا زيد فيلزم النصب قبل تمام العامل، مع أنّهما ليسا كالشيء الواحد من كلّ الوجوه وإلّا لما جاز الفصل بينهما بالمفعول، وهو العامل اللفظيّ القياسيّ الذي هو الفاعل وحده عند هشام، لأنه الذي أثر فيه في المعنى فيؤثر فيه في اللفظ، ولأنّ نصبه يدور مع

وحده مرفوع لفظا رفعه بالضمّة، والعامل في رفعه عامل معنويّ، وهو تجرّده عن العوامل اللفظيّة، أو هو وقوعه موقع الاسم ....

الفاعل وجودًا وعدما، كما فيما لم يسمّ فاعله فوجوده مع وجوده وعدمه مع عدمه دليل على عِلِيّته، وردّ بوجود النصب بالمصدر وإن لم يوجد فاعل، كقوله تعالى {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا}، وهو العامل المعنويّ الذي هو كونه مفعولا عند أحمد، كَمَا قَالَ فِي الْفَاعِلِ إِنَّ عَامله كَونه فَاعِلا، لأنّ المفعوليّة صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد العِلِيّة إلى القائمة بذات الشيء أولى من غيرها، وردّ بأنّه يمكن حينئذ أن تجعل العوامل الكثيرة من المعنويّ، مع أنّه مخالف لما عليه الجمهور من أنّ العامل المعنويّ منحصر في الرفع، والأصحّ قول البصريين، ولذا اقتصر عليه. (قوله وهو تجرّده عن العوامل اللفظيّة) واختلف في عامل الرفع في الفعل المضارع؛ وهو عامل معنويّ، وهو تجرّده عن العوامل اللفظيّة عند الكوفيين، والمراد بها الجوازم والنواصب، ولو عبّر بهذا كان أولى، أي لمّا كان عند دخول الجوازم مجزوما وعند دخول النواصب منصوبا كان عند التجرّد عنهما مرفوعا، لأنّ للفعل إعرابا ثلاثا رفعا ونصبا وجزما، والمراد بتجرّده عنهما أنّهما لم تباشراه، لا أنّهما كانتا فأزيلتا ورفع بعد إزالتهما، وردّ بأنّ التجرّد عدميّ، والرفع وجوديّ، والعدميّ لا يكون علّة للوجوديّ، وأجيب بأنّا لا نسلّم أنّ التجرّد عن النواصب والجوازم عدميّ، لأنّه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمالُ الشيء والمجيءُ به على صفة مّا ليس بعدميّ، أو نسلّم أنّه عدميّ، لكن لا نسلّم أنّ العدميّ لا يكون علّة للوجوديّ على الإطلاق، بل ذاك في الأعدام المطلقة، أمّا العدم المضاف كالتجرّد وهو عدم الجوازم والنواصب فيجوز كونه علّة للوجوديّ، وَأَصَحّ الْأَقْوَال هذا القول، وَهُوَ الَّذِي يجْرِي على أَلْسِنَة الْمُعْرِبِينَ، يَقُولُونَ مَرْفُوع لتجرّده عن الناصب والجازم، ولذا قدّمه. (قوله أو هو وقوعه موقع الاسم) أي العامل المعنويّ هو وقوعه موقع الاسم عند البصريين، وَلِهَذَا إِذا دخل عَلَيْهِ النواصب والجوازم امتنع رَفعه، لَانّ الإِسْم لَا يَقع بعْدهَما، والمراد وقوعه موقعا يصحّ وقوع الاسم فيه، لا أنّه وقع فيه الاسم فأزيل ووقع الفعل المضارع موقعه، نحو زيد يضرب ويضرب زيد رُفِعَ في الأوّل، لأنّ ما بعد المبتدأ من المواضع التي يصحّ وقوع الاسم فيه، ورفع في الثاني، لأنّ من ابتدأ كلاما يصحّ أن يكون أوّل كلامه اسما نحو زيد ضارب، وَلَا فرق بَين أَن يكون ذَلِك الإِسْم مَرْفُوعا أَو غَيره، لأنّه ارْتَفع لوقوعِه مَوْقِعَ الاسمِ من حيثُ هُوَ اسْم لَا من حَيْثُ هُوَ مرفوعٌ كَقَوْلِك فِي الْمَرْفُوع زيد يقوم فِي موقع زيد قَائِم وفي الْمَنْصُوب كَانَ زيد يقوم فِي مَوقع كَانَ زيد قَائِما وَفِي الْمَجْرُور مَرَرْت بِرَجُل يقوم فِي مَوقع مَرَرْت بِرَجُل قَائِم، وإنّما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لأنّه إِذَنْ يكون كالاسم، فأعطى أسبق إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع، وردّ بنحو كاد زيد يفعل ولو يقومُ زيد قمت وهلا

وهو ههنا أنا، أو عامل لفظيّ قياسيّ وهو حرف المضارعة، وفاعله مستتر فيه وهو أنا. و"أنا" اسم معرفة بالضمائريّة، ضميرٌ مستتر متّصل مبنيّ على الفتحة لفظا مرفوع محلّا رفعه بالضمّة بأنّه فاعل أبتدأ، والعامل في رفعه عامل لفظيّ قياسيّ هو أبتدأ، وأبتدأ مع فاعله ومفعوله جملة فعليّة لا محلّ لها من الإعراب. ويجوز على تقدير كون الباء للمصاحبة أن تقول الجارّ والمجرور ظرف مستقرّ متعلّق بفعل خاصّ.........

تفعلُ وجاء الذي يضرب وسيقوم زيد فَإِنَّ الْفِعْل المضارع فِي هَذِه الْمَوَاضِع مَرْفُوع مَعَ أَنَّ الإِسْم لَا يَقع فِيهَا، وأجيب عن الجميع بأجوبة غير حسنة. (قوله وهو أنا ههنا) قال في شرح قوله زيد يضرب ويضرب زيد في موقع زيد ضارب: فيضرب في المثال الأوّل واقع موقع الاسم الذي هو اسم فاعله، وكذلك كلّ مضارع أسند مع فاعله إلى ما قبله، وفي الثاني موقع الجامد الذي هو فاعله، وكذلك كلّ مضارع وقع في ابتداء الكلام. (قوله أو عامل لفظيّ قياسيّ وهو حرف المضارعة) عند الْكسَائي، لأَنَّ الْفِعْل قبل حَرْف المضارعة مبنيّ، وَبعد وجوده وحدَه مرفوعٌ، والرفعُ عملٌ لَا بدَّ لَهُ من عاملٍ، وَلم يحدث سوى الحرفِ، فوجبَ أَنْ يُضافَ العملُ إِلَيْهِ، وإِنَّما بَطل عمله بعامل آخر من جازم وناصب لأنّه أقوى مِنْهُ، كَمَا إِنْ الشّرطِيَّة بطل عَملهَا بلم، كقوله تعالى {إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا}، وردّ بأنّ جزء الشيء لا يعمل فيه لأنّه يكون عاملاً في نفسه، وأنّ إن الشرطيّة بطل عملُها بعامل بعدها لقربه من المعمول، وفيما نحن فيه بطل العمل بعامل قبله فَبَانَ الفرق. وقال ثعلب: إنّ عامله مضارعته للاسم، وردّ بأنّ المضارعة إِنَّمَا اقْتَضَت إعرابه من حَيْثُ الْجُمْلَة، ثمَّ يحْتَاج كلّ نوع من أَنْوَاع الْإِعْرَاب إِلَى عَامل يَقْتَضِيهِ، مع أنّه يلْزم عليه أَن يكون الْمُضَارع مَرْفُوعا دَائِما، وَلَا قَائِل. (قوله مبنيّ على الفتحة لفظا) إن كانت الألف زائدة وقفا لبيان الحركة كما عند البصريين، ومبنيّ على السكون إن كانت أصليّة كما عند الكوفيين، ولترجيحه مذهب البصريين اقتصر عليه. (قوله والعامل في رفعه عامل لفظيّ قياسيّ هو أبتدأ) يعني الفعل. (قوله أبتدأ مع فاعله ومفعوله جملة فعليّة) على قول ابن الحاجب إنّ الكلام هو المسند والمسند اليه مع المتعلّقات، حيث عرّف الكلام بما تضمّن كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَاد، فإنّه ظاهر في أنّ الكلام ما توجد فيه كلمتان بِالْإِسْنَاد، أعمّ من أن يوجد غيرهما أم لا، وأمّا على قول الزمخشري فإنّ الكلام هو المسند والمسند اليه فقط، حيث عرّف الكلام بالْمركّب من كَلِمَتَيْنِ أسندت إحديهما إِلَى الْأُخْرَى، فإنّه صريح في أنّ الكلام هو كلمتان بالإسناد فقط. (قوله لا محلّ لها من الإعراب) لأنّها ابتدائيّة. (قوله ويجوز على تقدير كون الباء للمصاحبة) واقتصاره على المصاحبة غير ظاهر، وفي بعض الشروح يجوز الحال على تقدير كون الباء للاستعانة أيضا، أي أبتدأ حالَ كوني مُسْتَعِينًا بسم الله. (قوله ظرف مستقرّ متعلّق بفعل خاصّ) لأنّه ذهب السيّد الشريف إلى أنّ الظرف المستقرّ يقدّر بما يناسِب ذلك المقام،

....

وهو قَدْ صَاحَبْتُ أو قَدْ لَابَسْتُ عند البصريين أو اسم فاعلهما وهو مُصَاحِبًا ومُلَابِسًا عند الكوفيين، ولمّا حذفنا الفعل أو اسم الفاعل نقلنا الفاعل منهما إلى الظرف وهو أنا وسترناه فيه ورفعناه به مجازًا. فأنا مرفوع محلاً بأنّه فاعل الظرف نيابةً ومجازًا، والعامل في رفعه عامل لفظيّ قياسيّ وهو الظرف مجازًا، والظرف مع فاعله جملة ظرفيّة عند البصريين ومفرد ظرفيّ عند الكوفيين منصوب محلًا بأنّه حال من فاعل أبتدأ، والعامل في نصبه عامل لفظيّ قياسيّ وهو أبتدأ الرافعُ لذي الحال. أو تقول الجارّ والمجرور ظرف مستقرّ متعلّق بفعل من الأفعال العامّة وهي حَصَلَ وثَبَتَ واسْتَقَرَّ وكَانَ ووُجِدَ عند البصريين. أو اسم فاعلها عند الكوفيين. ولمّا أردنا أن نحذف الفعل أو اسم الفاعل نقلنا الفاعل منهما وهو هو إلى

وفي نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للإمام السيوطيّ على تفسير البيضاويّ؛ قال الفاضل اليمنيّ: النحويون يقدّرون في الظرف المستقرّ فعلا عامّا إذا لم توجد قرينة الخصوص، وأمّا إذا وجدت فلا بدّ من تقديره، لأنّه أكثر فائدة، قال الشريف: وأقول: تحقيقه أنّ هذا القسم من الظرف إنّما سمّي مُسْتَقَرًّا لأنّه استقرّ فيه عامله وفهم منه، فإن لم يفهم منه سوى الأفعال العامّة كان المقدّر منها، وإن فهم منه معها شيء من خصوص الأفعال كان المقدّر بحسب المعنى فعلا خاصّا، وذلك لا يخرجها عن كونها ظرفا مستقرّا، لأنّ معنى ذلك الفعل الخاصّ استقرّ فيها أيضاً، انتهى. والمشهور أنّ الظرف المستقرّ ما كان عامله محذوفا من الأفعال العامّة. (قوله وهو قد صاحبت أو قد لابست) وإنّما أتى بقد لأنّ الفعل الماضي إذا وقع حالا لا بدّ منه. وفي الفوائد الضيائية؛ ولا بدّ في الماضي المثبت لا المنفيّ من دخول لفظة قد الْمُقَرِّبَةِ زمان الماضي إلى الحال لغةً على الماضي المثبت الواقع حالا، ليدلّ بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه تجوّزًا، لأنّ المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالا أنّ مُضِيَّهُ إنّما هو بالنسبة إلى زمان العامل، فلا بدّ من قد حتّى تقرّبه إليه فيقارنه، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين، فإنّهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدّرة. سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه أو مقدّرة مَنْوِيَّةً نحو قوله تعالى {جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} أي قد حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرّد، فإنّهما لا يجوّزان حذف قد، فسيبويه يؤوّل قوله تعالى {حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} بِـقَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال، والمبرّد يجعله جملة دعائيّة. (قوله جملة ظرفيّة عند البصريين) أي على تقدير الفعل، لأنّ الفعل مع فاعله جملة. (قوله ومفرد ظرفيّ عند الكوفيين) أي على تقدير اسم الفاعل، لأنّ اسم الفاعل مع فاعله مفرد. (قوله وهو أبتدأ الرافع لذي الحال) يعني عامل الحال هو عامل ذي الحال. (قوله أو تقول) مرتبط بقوله والجارّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بأبتدأ. (قوله متعلّق بفعل من الأفعال العامّة) كما أشار إليه فيما قبلُ بالتفسير. (قوله وهي حصل)

الظرف وسترناه فيه ورفعناه به نيابةً ومجازًا، وحذفنا الفعل أو اسم الفاعل نسيًا منسيًّا، و"هو" اسم معرفة بالضمائريّة ضميرٌ مستتر متّصل مبنيّ على الفتحة لفظا مرفوع محلاً رفعه بالضمّة بأنّه فاعل الظرف مجازًا، والعامل في رفعه محلاً عامل لفظيّ قياسيّ وهو الظرف مجازًا، والظرف مع فاعله جملة ظرفيّة على تقدير الفعل أو مفرد ظرفيّ على تقدير اسم الفاعل مرفوع محلاً بأنّه خبر مبتدأ محذوف وهو ابتدائي، والعامل في رفع الخبر عامل معنويّ، وهو تجرّده عن العوامل اللفظيّة، أو هو وقوعه خبرًا، أو عامل لفظيّ قياسيّ وهو المبتدأ. و"ابتدائي" اسم مُعَرَّفٌ بالإضافة إلى ما بعده وهو الياء، مرفوع تقديرا رفعه بالضمّة، والعامل في رفعه تقديرا عامل معنويّ، وهو تجرّده عن العوامل اللفظيّة، ....

ووقع ولابس. (قوله نسيا منسيًّا) نسيا حال، ومنسيًّا تأكيد له. (قوله وهو اسم معرفة) أي لفظ هو. (قوله وهو ابتدائي) أو قرائتي. (قوله مرفوع تقديرا) على قول إنّ المضاف إلى ياء المتكلّم معرب، وهو الأصحّ وقول الجمهور، ومرفوع محلّا على قول إنّه مبنيّ لإضافته إلى غير المتمكّن، وهو قول الجرجانيّ وابن الخشاب وابن الخباز، وردّ بإعراب المضاف إلى الكاف والهاء والمثنّى المضاف إلى ياء المتكلّم. (قوله أو هو وقوعه خبرا) عند المصنّف الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ. (قوله وهو المبتدأ) عند الكوفيين، وصحّ رفعه به وإن كان جامدا، لأنّ أصل العمل للطالب، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما، وردّ بأنّ المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعا للخبر لأدّى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر، وذلك لا نظير له، وأجيب بأنّ الجهة مختلفة، لأنّ طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له، ويجوز رفع شيئين من جهتين مختلفتين، أمّا من جهة واحدة فلا، على أنّه يقال إنّ الرافع لأبوه ليس هو المبتدأ بل صلته، لأنّ المبتدأ هو أل الموصولة في الحقيقة، ولكونها على صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها، وقيل عامله المبتدأ والتجرّد معا، لأنّ التجرّد عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ، وردّ بأنّ اجتماع عاملين معنويّ ولفظيّ لا يعهد، وقيل إنّ التجرّد عامل في المبتدأ والمبتدأ وحده عامل في الخبر، واختاره سيبويه وابن مالك. (قوله وهو تجرّده عن العوامل اللفظيّة) عند البصريين، فعندهم التجرّد عامل في المبتدأ والخبر جميعا، كما أنّ النواسخ إذا دخلت عليهما تعمل فيهما جميعا، وردّ بِأنّ أقوى العوامل وَهُوَ الْفِعْل لَا يعمل رفعين، فالمعنوىّ أولى بأن لا يعمل ذلك، والمراد بالعوامل اللفظيّة غير الزائدة وما أشبهها، لأنّ الزائدة وجودها كَلَا وجودٍ، واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم، فبحسبك مبتدأ تَجَرَّدَ عن العوامل اللفظيّة غير الزائدة، ولم يتجرّد عن الزائدة، فإنّ الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز بشبهها عن مثل رُبَّ رَجُلٍ جواد لقيته على قول إنّ رُبَّ غير متعلّق بشيء.

أو هو وقوعه مبتدأ، أو عامل لفظيّ قياسيّ وهو الخبر. و"الياء" اسم معرفة بالضمائريّة ضمير بارز متّصل مبنيّ لفظًا على السكون مجرور محلّا جرّه بالكسرة بأنّه مضاف إليه لابتدائي، والعامل في جرّه عامل لفظيّ قياسيّ وهو المضاف عند الشيخ عبد القاهر، أو عامل لفظيّ سماعيّ وهو حرف الجرّ المقدّر وهو اللام هنا عند ابن الحاجب، والمبتدأ مع الخبر جملة اسميّة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. و"الله" اسم معرفة بالعلميّة أو الألف واللام،

(قوله أو هو وقوعه مبتدأ) عند المصنّف الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ، حيث قال: والمعنويّة منها عددان، العامل في المبتدأ والخبر، وهو وقوعه مبتدأ وخبرا، أي وقوع الاسم مبتدأ في المبتدأ ووقوعه خبرا في الخبر، وهما راجعان إلى أمر واحد، وهو المعتبر عاملا فيهما، وهو الابتداء الذي هو عبارة عند البصريين عن التجرّد عن العوامل اللفظيّة، فيكون عاملهما واحدا، وإلّا لكانت العوامل المعنويّة ثلاثة عند الشيخ لا اثنتين، كذا قال فيما يأتي، ووافق الشيخ البصريين في كون العامل هو الابتداء، وخالفهم في معنى الابتداء. (قوله وهو الخبر) عند الكوفيين، فعندهم المبتدأ والخبر ترافعا، ومعناه أنّ الخبر رفع المبتدأ وأنّ المبتدأ رفع الخبر، لِأَنّ كلّ واحد مِنْهُمَا طَالب للآخر ومحتاج لَهُ وَبِه صَار عُمْدَة، فكان عاملا في صاحبه، ولا يمتنع الشيءُ أن يكون عاملًا ومعمولًا في حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائرُ، منها قوله تعالى {أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}، فنصب أيّا بـتَدْعُوا وجزم تدعوا بـأيّ، فكان كلُّ واحد منهما عاملًا ومعمولًا في حال واحدة، وَردّ بأنه يؤدّي إلى مُحال، وذلك أنّ العامل حقُّه أن يتقدّم على المعمول، وإذا قيل إنّهما يترافعان وجب أن يكون كلّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محالٌ، لأنّه يلزمَ أن يكون الاسم الواحد أوّلًا وآخِرًا في حال واحدة، وأجيب عمّا في الآية بأنّ كلّ واحد عاملٌ في الآخر باعتبارَيْن، فجزمُ أيّ باعتبارِ نِيابته عن حرف الشرط، لا من حيث هو اسمٌ، ونصبُه بالفعل من حيث هو اسمٌ، وليس كذلك كلّ واحد من المبتدأ والخبر، لأنّه يكون عاملًا ومعمولًا باعتبارٍ واحِدٍ، وهو كونُه مبتدأ وكونه خبرًا، وقيل الخلاف لفظيّ، أي لا يترتّب عليه فائدة، ومنعه بعضهم بأنّه إذا قيل زيد قائم وعمرو جالس، وأريد جعله من عطف المفردات يكون هذا العطف صحيحًا على القول بأنّ العامل في الجزأين التجرّد، بخلاف بقيّة الأقوال، للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين. (قوله وهو المضاف) على الأصحّ، بدليل اتّصال الضمير به وهو إنّما يتّصل بعامله، وقيل العامل هي الإضافة، واختاره الأخفش. (قوله عند الشيخ عبد القاهر) والجمهور. (قوله عند ابن الحاجب) حيث عرّف المضاف إليه بقوله كلّ اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظا أو تقديرا. (وهو اللام هنا) لأنّ الإضافة لاميّة. (قوله الله اسم معرفة بالعلميّة) على قول إنّه اسم اخترع للعلميّة. (قوله أو الألف واللام) على قول إنّه مشتقّ، والأولى تقديم هذا الوجه، لأنّه الأصحّ كما سبق، ويمكن أن يقال قدّم وجه العلميّة لأنّه كان

مجرور لفظًا وجرّه بالكسرة بأنّه مضاف إليه لاسم، والعامل في جرّه عامل لفظيّ قياسيّ هو المضاف عند الشيخ، أو عامل لفظيّ سماعيّ هو حرف جرّ مقدّر عند ابن الحاجب، وذلك الحرف هو مِنْ إن كانت إضافته بيانيّةً، أو اللامُ إن كانت لاميّةً.

و"الرحمن" اسم معرّف بالألف واللام أو اللام وحده أو الألف وحده على الاختلاف، مجرور لفظا وجرّه بالكسرة بأنّه صفة الله، والعامل في جرّ الصفة هو العامل في جرّ الموصوف وهو المضاف أو حرف الجرّ المقدّر، أو عامل معنويّ وهو وقوعه صفة للمجرور، وفاعله

بعد دخول الألف واللام علما بالغلبة، فالعلميّة توجد في كلّ وجه. (قوله إن كانت إضافته بيانيّة) كما أشار إليه فيما قبلُ بالتفسير، وذلك إذا أريد بالاسم غير المسمّى، أي اللفظ الدالّ عليه وبالله لفظه، أو أريد بالاسم عين المسمّى وبالله مدلوله وهو ذاته تعالى. (قوله إن كانت لاميّة) ولم يشر إليه فيما قبلُ بالتفسير، وذلك إذا أريد بالاسم غير المسمّى، أي اللفظ الدالّ عليه وبالله مدلوله وهو ذاته تعالى، فتكون الإضافة من قبيل إضافة الاسم إلى المسمّى، ويكون الاسم أعمّ من لفظ الله. (قوله على الاختلاف) وَالْمَشْهُور بَين النَّحْوِيين أَنّ سيبويه ذهب إلى أنّ حرف التعريف هو اللّام وَحدها، والهمزة همزة وصل مفتوحة للتخفيف لكثرة الاستعمال وإن كانت في سائر المواضع مكسورة، لأنّ التنوين يدلّ على التنكير وهو حرف واحد، فوجب أن يكون حرف التعريف أيضا حرفا واحدا، حملا للنقيض على النقيض، وأنّ الخليل ذهب إلى أنّه أل، والهمزة همزة قطع، حذفت للتخفيف لكثرة الاستعمال، لأنّ حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف ساكن، فوجب أن يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت، وَزعم ابْن مَالك أَنّه لَا خلاف بَين سِيبَوَيْه والخليل فِي أَنّ حرف التعريف أل، وَقَالَ: إِنَّمَا الْخلاف بَينهمَا فِي الْهمزَة أزائدة هِيَ أم أَصْلِيَّة؟ والهمزة همزة وصل زائدة معتدّ بها في الوضع عند سيبويه، ومعنى الاعتداد بها وضعًا أنّها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أداته، فهي كهمزة اضرب، فاندفع اعتراض اللقانيّ بأنّ الاعتداد بها وضعًا ينافي زيادتها، وحاصل الدفع أنّ المنافي للاعتداد وضعًا الزيادة على الأداة لا فيها، أفاده يس، والهمزة همزة قطع أصليّة عند الخليل، وقال المبرد: إنّ حرف التعريف هو الهمزة وحدها، زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، ويضعفه شيوع حذفها في الوصل، والعلامة لا تحذف، وقَالَ أَبُو حَيَّان: وَهَذَا الْخلاف لَا يجدي شَيْئا، وَلَا يَنْبَغِي أَن يتشاغل بِهِ. (قوله بأنّه صفة الله) وقال ابن مالك: إنّ الرحمن معرفة بالعلميّة، فيكون بدلا أو عطف بيان لا صفة، لأنّ العلم لا يقع صفة، ويكون الرحيم صفة له، إذ لا يتقدّم البدل على الصفة. (قوله هو العامل في جرّ الموصوف) أي عامل الصفة هو عامل الموصوف عند الجمهور، وقد يكون لفظيّا، وقد يكون معنويّا. (قوله أو عامل معنويّ وهو وقوعه صفة للمجرور) أي عامل الصفة عامل معنويّ، وهو وقوعه صفة عند أبي الحسن الأخفش والخليل.

مستتر فيه وهو هو، وتفصيل تركيبه كَهُوَ السَّابِقِ لكن ليس هنا فاعليّته ورفعه بالرحمن مجازًا. و"الرحيم" اسم معرّف بحرف التعريف على الاختلاف، مجرور لفظا بأنّه صفة بعد صفةٍ لله، والعامل في جرّه عامل جرّ الموصوف، وفاعله أيضًا مستتر فيه وهو هو وتركيبه كما مرّ.

ويجوز قطع الصفة عن الموصوف بأن يخالف إعرابُها إعرابَه بالرفع أو النصب ليدلّ على كمال المدح، ووجهه أنّ الصفة تدلّ على اتّصاف الموصوف بمضمون الصفة إذا ذُكِرَتْ صفة، فإذا قُطِعَتْ عن الوصفيّة ودلّت أيضا على الاتّصاف به كان ذلك لكمال رسوخ الموصوف في ذلك الوصف، وهو غايةُ المدح إن كانت صفةَ مدحٍ، وغايةُ الذمّ إن كانت صفةَ ذمٍّ كما في أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ويكون أيضًا مُوجِبًا لغاية الترحّم إن كانت ممّا يقتضيه كما في مررتُ بزيدٍ الْمِسْكِين. فعلى تقدير القطع بالرفع تقول: "الرحمنُ" مرفوع بأنّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ وهو هو، و"هو" اسم معرّف بالضمائريّة ضمير بارز منفصل واجب الحذف مرفوع محلاً بأنّه مبتدأ، و"الرحيم" خبر بعد خبر، ....

(قوله وتفصيل تركيبه كهو السابق) من أنّه اسم معرفة بالضمائريّة، ضمير مستتر متّصل، مبنيّ على الفتحة لفظا، مرفوع محلّا ورفعه بالضمّة بأنّه فاعل. (قوله مجازا) بل حقيقة. (قوله صفة بعد صفة لله) لمجرّد المدح لا للتوضيح، كما هو أصل صفة المعرفة، لأنّ لفظ الله لا يطلق على غيره تعالى حتّى يكون فيه إبهام فيحتاج إلى التوضيح. (قوله والعامل في جرّه عامل جرّ الموصوف) عند الجمهور، أو هو وقوعه صفة عند أبي الحسن الأخفش والخليل، كما سبق، واقتصر عليه لأنّه الأصحّ. (قوله وفاعله أيضا) أي كما في الرحمن. (قوله ويجوز قطع الصفة عن الموصوف) إذا كَانَ الْمَوْصُوف مَعْلُومًا بِدُونِ الصّفة، وَلَا فرق بَين أن يكون مَعْلُوما حَقِيقَةً أَو ادِّعَاءً، فالأوّل مَشْهُور، وَالثَّانِي نَصّ عَلَيْهِ سيبويه فِي كِتَابه، وأمّا إذا كان الموصوف غير معلوم بدون الصفة فيجب الإتباع، ولا يجوز القطع، وَشَرَطَ الزجاجُ في جواز القطع تكرارَ الصفة. (قوله بالرفع أو النصب) والرفع على أن تكون خبر مبتدأ محذوف وجوبا، والنصب على أن تكون مفعولا به لفعل محذوف وجوبا، قال ابن مالك:

وَارْفَعْ أو انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا مُبْتَـدَأً أَوْ نَاصِبًا لَـنْ يَظْهرا

(قوله ودلّت أيضا) أي كما إذا ذكرت صفة. (قوله على الاتّصاف) أي اتّصاف الموصوف. (قوله به) أي بمضمون الصفة. (قوله وهو غاية المدح) أي كمال المدح. (قوله ويكون) أي القطع. (قوله أيضا) أي كما يكون لغاية المدح والذمّ. (قوله موجبا لغاية الترحّم) خلافا ليونس، فإنّه لا يجيز القطع لغاية الترحّم. (قوله ممّا) أي من الصفة التي. (قوله يقتضيه) أي الترحّم، وفي نسخة "تقتضيه" والتذكير باعتبار لفظ ما، والتأنيث باعتبار معناه.

وضمير الفاعل مستتر فيهما أيضًا راجع إلى ضمير المبتدأ الراجع إلى الله، والمبتدأ مع الخبر جملة اسميّة لا محلّ لها من الإعراب، ولا تجعل صفةً لله لأنّه معرفة، والجملة من حيث هي هي ليست بمعرفة ولا نكرة لكنّها تؤوّل بالنكرة، فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَهَبَ أَبُوهُ في قوّة ذَاهِبٍ أَبُوهُ، وَأَبُوهُ زَيْدٌ في قوّة كَائِنٍ أَبُوهُ زَيْدٌ، أو لمنافاته غرضَ القطع. وعلى تقدير النصب تقول: "الرحمن" منصوب لفظا بأنّه مفعول به لفعل محذوف وجوبا، والعامل في نصبه ذلك الفعل وهو أعني، وهو مرفوع تقديرا، وفاعله مستتر فيه وهو أنا، والجملة فعليّة لا محلّ لها من الإعراب، أو مجرورة محلاً بأنّه تفسير لله، والعامل في الْمُفَسِّرِ هو العامل في الْمُفَسَّرِ.

(قوله مستتر فيهما أيضا) أي كما إذا كانا صفتين. (قوله ضمير المبتدأ) والإضافة بيانيّة. (قوله لا محلّ لها من الإعراب) لأنّها مستأنفة، منقطعة عمّا قبلها. (قوله ولا تجعل صفة لله لأنّه معرفة) وقيل ومن خصائص لفظة الله جواز كون الجملة صفة لها. (قوله من حيث هي هي) بخلاف ما إذا كانت علما نحو تأبّط شرّا. (قوله ليست بمعرفة ولا نكرة) قال الرضي: لأنّ التعريف والتنكير من خواصّ الأسماء، والجملة من حيث هي جملة ليست اسما. (قوله لكنّها تؤوّل بالنكرة) فلا تجعل صفة لله، لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير، وقيل إذا اختصّت الصفة بالموصوف لا تجب المطابقة في التعريف والتنكير. (قوله أو لمنافاته) أي جعلها صفة. (قوله غرض القطع) لأنّ الغرض من القطع أن تخرج الصفة عن الوصفيّة للكمال، ولو جعلت صفة بعد القطع فات الغرض منه. (قوله وعلى تقدير النصب) أي وعلى تقدير القطع بالنصب. (قوله مرفوع تقديرا) حذفت الضمّة لاستثقالها على الياء. (قوله لا محلّ لها من الإعراب) عند الجمهور، لأنّها جملة تفسيريّة، وهي من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب عندهم. (قوله أو مجرورة محلّا بأنّها تفسير لله) عند الشلوبين، لأنّ الجملة التفسيريّة عنده بحسب ما تفسّره، لأنّها عنده بدل أو عطف بيان. (قوله والعامل في المفسِّر هو العامل في المفسَّر) لأنّه تابع له على أن يكون بدلا منه أو عطف بيان له، وعاملهما هو عامل متبوعهما على المشهور. ثمّ اعلم أنّه اختلف في عامل التابع؛ فأمّا النعت والتوكيد وعطف البيان فمذهب الجمهور أنّ العامل في كلّ واحد منها هو نفس العامل في متبوعه، وهذا هو الرأي الراجح، وذهب الخليل والأخفش إلى أنّ العامل في كلّ منها هو تبعيّته لما قبله، وهي أمر معنويّ، وأمّا البدل فمذهب الجمهور أنّ العامل فيه محذوف مُمَاثِلٌ للعامل في المبدل منه، وذهب المبرّد إلى أنّ عامل البدل هو العامل في المبدل منه، وينسب هذا القول إلى سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف، وذهب ابن عصفور إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، لكن على أنّه نائب عن آخر محذوف لا على استقلاله، فهو عامل في المبدل منه استقلالا، وفي البدل على سبيل النيابة، وأمّا عطف النسق فمذهب الجمهور أنّ العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه،

و"الرحيم" أيضًا منصوب بفعل مقدّر وهو أعني، والجملة كالجملة، ولا ضمير فيهما على النصب لكنّ الظاهر أن يقدّر لفظ "به" مع الفعل بإرجاع الضمير إلى الله تعالى لكن لو ذَهَبْنَا مذهبَ سيبويه ونجعل الرحيم اسم فاعل جاز جعل الألف واللام فيه موصولةً، فيكون هو مستترًا فيه راجعًا إلى الموصولة بخلاف ما إذا كانتا صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ ....

لكنّه عَمِلَ في المعطوف بواسطة الحرف العاطف، وقال قوم: العامل في عطف النسق هو حرف العطف، وقال قوم: العامل فيه محذوف مماثل للعامل في المعطوف عليه. (قوله والرحيم أيضا) أي كالرحمن. (قوله والجملة كالجملة) أي لا محلّ لها من الإعراب، أو مجرورة محلّا بأنّه تفسير لله. (قوله ولا ضمير فيهما على النصب) أي من حيث إنّهما مفعولان، كما يلزم فيهما ضمير من حيث إنّهما صفتان وخبران، كذا قال أستادنا وشيخنا الشيخ بدر الدين الممدوحيّ التلّويّ - أطال الله عمره، وأعطاه الصحّة والسلامة والعافية، وأدام لنا الاستفادة منه أدبا وعلما -. (قوله أن يقدّر لفظ به مع الفعل) والتقدير أعني به، أي بالله. (قوله ونجعل) الأولى وجعلنا. (قوله اسم فاعل) للمبالغة. (قوله جاز جعل الألف واللام فيه موصولة) واختلف في الألف واللام في الوصف الصريح أي اسم الفاعل واسم المفعول اللذين لم تغلب عليهما الاسميّة؛ فذهب الجمهور إلى أنّها اسم موصول، بدليل أنّ الضمير يعود عليها في نحو قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ، والضمير لا يعود إلّا على الاسم، وأنّ الوصف يعمل معها مطلقا، أي سواء كان للحال أو الاستقبال أو الماضي، ولو كانت للتعريف لكان مُبْعَدًا من شبه الفعل فلا يكون معها عاملا، وأنّ معمول مدخولها لا يتقدّم عليها فلا يقال زيدٌ عمراً الضارب، وهذا الوصف اسم لفظا فعل معنى، ومن ثمّه حَسُنَ عطفُ الفعل عليه، نحو قوله تعالى {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا}، ولم يؤت به فعلا، كراهة أن يدخل على الفعل ما هو على صورة ال المعرّفة الخاصّة بالاسم، فَرُوعِيَ الْحَقَّانِ، وذهب الأخفش إلى أنّها حرف تعريف، وأنّ الضمير يعود على موصوف محذوف لا عليها، وأنّ الوصف لا يعمل معها، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به، واستدلّ على حرفيّتها بأنّ العامل يتخطّاها، نحو مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ، فالمجرور ضارب ولا موضع لأل، ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب، واستحقّ مدخولها عدم الإعراب، كما يتخطّا الألف واللام مع الجامد، نحو جَاءَ الرَّجُلُ، وهي للتعريف اتّفاقا، فلتكن هي كذلك، وأجاب الرضي عن الدليل بأنّ أل لمّا كانت على صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها عَارِيَةً، كما في لا التي بمعنى غير، وذهب المازني إلى أنّها حرف موصول، وردّ بأنّها لا تؤوّل مع صلتها بمصدر، ومحلّ الخلاف حيث لا عهد، أي في الخارج، وإلّا فهي حرف تعريف اتفاقًا، نحو جَاءَ مُحْسِنٌ فَأَكْرَمْتُ الْمُحْسِنَ، قاله الرضي، وأمّا الوصف الغير الصريح وهو الذي غلبت عليه الاسميّة بسبب كثرة استعماله في الذات بقطع النظر عن الصفة كالصاحب فالألف واللام فيه للتعريف اتّفاقا

فإنّ الألف واللام في الصفة المشبّهة تكون للتعريف ولا تكون موصولةً، هذا.

(وَبِهِ نَسْتَعِينُ) أي بسبب الاستعانة من اسم الله نستعين من ذاته لأنّه بالاستعانة أوّلاً وَجَعْلِهِ وَاسِطةً حَصَلَ لَنَا نَوْعُ تَقَرُّبٍ فَاجْتَرَئْنَا على الاستعانة من الذات. أو أي مِنَ اللهِ نَطْلُبُ الْعَوْنَ بجعل الباء بمعنى مِنْ وإرجاعِ الضمير إلى الله تعالى، وهذا خالٍ عن التكاليف إلاّ جعل الباء بمعنى مِنْ، وعلى الأوّل يرجع الضمير إلى معنى الاستعانة المفهوم من الباء المتقدّمةِ بانضمام الاسم

أيضا، ولذلك الاختلاف قال جاز، أي جاز لنا على قول الجمهور، ويحتمل أن يكون قوله جاز بمعنى لم يمتنع، أي وجب على قول الجمهور، ولكون قول الجمهور هو الأصحّ اقتصر عليه. (قوله فإنّ الألف واللام في الصفة المشبّهة) واختلف في الألف واللام في الصفة المشبّهة؛ فذهب الجمهور إلى أنّها حرف تعريف، لِأَنَّ الصّفة المشبّهة للثبوت والفعل للتجدّد والحدوث، فَلَا تؤوّل بِالْفِعْلِ، وَلِهَذَا كَانَت ال الدَّاخِلَة على اسْم التَّفْضِيل غير مَوْصُولَة بل حرف تعريف بِاتِّفَاق، وذهب البعض إلى أنّها اسم موصول، ويمكن أن يجاب عن دليل الجمهور بالتزام تأويلِ نحوِ الْحَسَنِ بالذي ثَبَتَ حُسْنُهُ، واعترض بأنّه لو صحّ ذلك لالتزم في نحو الأفضل أيضا التأويل بما لا ينافي أفعل التفضيل، فَمَا بَالُهُمْ لم يجعلوها فيه موصولة بناء على ذلك، وأجيب بالفرق بين الصفة المشبّهة وأفعل التفضيل بأنّ الأوّل كثير الشبه بالفعل وَقَوِيُّ الدلالةِ عليه، دون الثاني، بدليل عمل الصفة المشبّهة في الفاعل الظاهر باطّراد، بخلاف أفعل التفضيل، فإنّه لا يعمل فيه إلّا في مسئلة الكحل، فافهم، ولكون قول الجمهور هو الأصحّ اقتصر عليه. (قوله هذا) إمّا مفعول لفعل مقدّر، وإمّا مبتدأ خبره محذوف، وإمّا خبرٌ مبتدأه محذوف، والمراد به الانتقال من كلام إلى كلام آخر، فإن كان بينهما مناسبة يسمّى براعة المخلص، وإن لم يكن بينهما مناسبة يسمّى الاقتضاب. (قوله من ذاته) إمّا مقدّر في نظم الكلام، أو مفهوم منه بدون التقدير بقرينة أنّ العون لا يطلب حقيقة إلّا من الذات. (قوله لأنّه) أي اسم الله. (قوله بالاستعانة) أي بسبب الاستعانة منه. (قوله وجعله واسطة) إشارة إلى وجه الاستعانة منه. (قوله نوع تقرّب) أي إلى ذاته تعالى. (قوله من الذات) أي من ذاته تعالى. (قوله أو أي من الله نطلب العون) أو أي باستعانة اسم الله نستعين من ذاته، بجعل الباء للاستعانة وإرجاع الضمير إلى اسم الله، كما أشار إليه سعد الله الصغير. (قوله نطلب العون) إشارة إلى معنى نستعين، والأولى ذكره في التفسير الأوّل. (قوله وهذا خال عن التكاليف) إشارة إلى أنّ الأوّل لم يخل عن التكاليف. (قوله إلّا جعل الباء بمعني من) قال ابن مالك:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ   وَمِثْـلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

(قوله وعلى الأوّل) أي على التفسير الأوّل. (قوله يرجع الضمير) والباء للسببيّة.(قوله إلى معنى الاستعانة) الإضافة بيانيّة. (قوله الباء المتقدّمة) في بسم الله. (قوله بانضمام الاسم إليها) فيه

إليها فتمّ ذلك المعنى وصار كالمعنى المستقلّ، فلذلك صحّ جعله مرجعًا لضميرِ "به" الذي هو اسم وإلاّ لَمَا صحّ جعل معنى الحرف لعدم استقلاله بالمفهوميّة معنى الاسم لاشتراط استقلاله، وتذكير ضميرِ "به" باعتبار رجوعه إلى المعنى لا باعتبار لفظ الاستعانة.

الإعراب: "الواو" عاطفة مبنيّة لفظًا على الفتح، و"الباء" حرف جرّ للسببيّة على الأوّل وبمعنى مِنْ على الثاني. و"الهاء" ضمير بارز متّصل مبنيّ لفظا على الكسر مجرور محلاًّ بالباء متعلّق بنستعين، قدّم للحصر وللاهتمام أيضا على الثاني فاعله مستتر فيه وهو "نحن" مبنيّ لفظا على الضمّ مرفوع محلاًّ بأنّه فاعله، والجملة الفعليّة معطوفة على جملة التسمية على التقديرين لا محلّ لها من الإعراب.

(اَلْحَمْدُ للهِ) أي كلُّ فردٍ من أفراد الحمد أو الحقيقةُ المعبَّر عنها بلفظ الحمد مختصّةٌ بذاتِ واجب الوجود المستجمِع لجميع الصفات بسبب أنّ جميع صفات الله تعالى يُطْلَقُ عليه تَحْتَ لفظِ الله فَمِنْ ذِكْرِهِ تَتَذَكَّرُ النفسُ جميعَها، فعلى الأوّل يكون اللام للاستغراق، وعلى الثاني للجنس،والثاني أولى؛..............................

لطافة. (قوله معنى الاسم) مفعول ثان لقوله جعل. (قوله باعتبار رجوعه إلى المعنى) أو لتأويلها بالعون. (قوله على جملة التسمية) أي على جملة البسملة. (قوله على التقديرين) أي تقدير كونها جملة فعليّة، وتقدير كونها جملة اسميّة. (قوله لا محلّ لها من الإعراب) لأنّها تابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب. (قوله أو الحقيقة) أي الماهية. (قوله مختصّة) إشارة إلى أنّ لام لله للاختصاص، والْحَصْرُ ادِّعَائِيٌّ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، تَنْزِيلًا لِحَمْدِ غَيْرِهِ تَعَالَى مَنْزِلَةَ الْعَدَمِ، أَوْ حَقِيقِيٌّ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَيْهِ، لِتَمْكِينِهِ تَعَالَى وَإِقْدَارِ الْعَبْدِ عَلَيْهِ، وقيل اللام للاستحقاق، وقيل للتمليك، وقيل للتعليل، أي الحمد ثابت لأجل الله. (قوله بذات واجب الوجود) نبّه به على أنّ لفظ الله علم للذات المقدّسة، لا اسم لمفهوم واجب الوجود وإن كان منحصرا في فرد، وإلّا لم يكن لا اله الّا الله كلمة التوحيد. (قوله المستجمع لجميع الصفات) إشارة إلى وجه اختيار اسم الله على غيره من الأسماء الحسنى. (قوله يطلق عليه) أي على الله تعالى، والجملة حال من جميع صفات الله تعالى، والأولى الذي يطلق عليه. (قوله تحت لفظ الله) خبر أنّ. (قوله فمن ذكره) أي لفظ الله، والجارّ والمجرور متعلّق بما بعده من قوله تتذكّر. (قوله يكون اللام للاستغراق) وعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ وَلَكَ الْمُلْكُ كُلُّهُ». (قوله للجنس) وعليه الزمخشري، وقال: وَالِاسْتِغْرَاقُ الَّذِي تَوَهَّمَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَهْمٌ مِنْهُمْ، وقيل اللام للعهد كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}، كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَأَجَازَهُ الْوَاحِدِيُّ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحَمْدَ الَّذِي حَمِدَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَحَمِدَهُ بِهِ أَنْبِيَاؤُهُ وَأَوْلِيَاؤُهُ مُخْتَصٌّ بِهِ، وَحُكِيَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُرْسِي - نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ - أَنَّهُ قَالَ: قُلْت

لأنّ لام الجنس مع لام الاختصاص في الله تُفِيدُ اختصاصَ جميع الأفراد بالله أيضًا لأنّ وجود الجنس في ضمن الأفراد فإذا كان واحدٌ من أفراد الحمد لغيره تعالى كان الجنس في ضمنه له فلم يختصّ الجنس بالله تعالى مع أنّ الأصل في الألف واللام أن يكون للجنس فلم يكن ههنا وجهٌ للعدول عنه.

والحمد: هو الوصف باللسان خاصّةً لكن يعمّ النعمةَ وغيرَها. والشكر: يكون باللسان وغيرِه لكن يختصّ بِالنِّعَمِ، والشكرُ المُجَامِعُ للحمد أي الّذي باللسان أفضلُ كما قال النبيّ

لِابْنِ النَّحَّاسِ النَّحْوِيِّ: مَا تَقُولُ فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي الْحَمْدُ لِلَّهِ أَجِنْسِيَّةٌ هِيَ أَمْ عَهْدِيَّةٌ؟ فَقَالَ: يَا سَيِّدِي قَالُوا: إِنَّهَا جِنْسِيَّةٌ، فَقُلْتَ لَهُ الَّذِي أَقُولُ: إِنَّهَا عَهْدِيَّةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَمَّا عَلِمَ عَجْزَ خَلْقِهِ عَنْ كُنْهِ حَمْدِهِ حَمِدَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ فِي الْأَزَلِ نِيَابَةً عَنْ خَلْقِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْمَدُوهُ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْمَدُوهُ بِذَلِكَ الْحَمْدِ، فَقَالَ: يَا سَيِّدِي أُشْهِدُكَ أَنَّهَا عَهْدِيَّةٌ، وَهَذَا مَعْنًى حَسَنٌ. (قوله لأنّ لام الجنس) أَيْ لِأَنَّهُ يَدُلُّ بِالِالْتِزَامِ عَلَى ثُبُوتِ جَمِيعِ أفراد الحمد لَهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ اخْتِصَاصِ الْجِنْسِ اخْتِصَاصُ أَفْرَادِهِ، وَهُوَ كَدَعْوَى الشَّيْءِ بِبَيِّنَةٍ الَّتِي هِيَ أَوْلَى مِنْ الدَّعْوَى الْمُجَرَّدَةِ، وَالدَّعْوَى هُوَ اخْتِصَاصُ الْأَفْرَادِ، وَالْبَيِّنَةُ هِيَ اخْتِصَاصُ الْجِنْسِ، فَالْمَعْنَى كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْحَمْدِ مُخْتَصٌّ بِاللَّهِ، لِأَنَّ جِنْسَ الْحَمْدِ أَيْ حَقِيقَتَهُ مُخْتَصٌّ بِاللَّهِ، وأيضا نحو أَحْمَدُ اللهَ لا يفهم منه إلّا حقيقة الحمد، فكذا ما ناب منابه، وهو الحمد لله. (قوله أيضا) أي كما إذا كانت اللام للاستغراق. (قوله واحد) أي فرد واحد. (قوله في ضمنه) أي الواحد. (قوله له) أي لغيره تعالى. (قوله أن يكون للجنس) لأنّ الألف واللام موضوعة للحقيقة كما قال القوشجي، فإن كانت من حيث هي تكون للجنس، وإن كانت من حيث وجودها في جميع الأفراد تكون للاستغراق، وإن كانت من حيث وجودها في فرد غير معيّن تكون للعهد الذهنيّ، وإن كانت من حيث وجودها في فرد معيّن تكون للعهد الخارجيّ، فلام الجنس موافقة لأصل الوضع. (قوله الحمد هو الوصف باللسان خاصّة) فهو أَخَصُّ بِاعْتِبَارِ الْمَوْرِدِ. (قوله لكن يعمّ النعمة وغيرها) فَهو أَعَمُّ بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلَّقِ. (قوله والشكر يكون باللسان وغيره) من الجنان والأركان، فهو أَعَمُّ بِاعْتِبَارِ الْمَوْرِدِ. (قوله لكن يختصّ بالنعم) فهو أَخَصُّ بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلَّقِ، فبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه، أي يجتمعان في مادّة، ويفترقان في مادّتين، يجتمعان في مادّة اللسان والنعمة، ويفترقان في مادّة اللسان دون النعمة، وفي مادّة النعمة دون اللسان. (قوله والشكر المجامع للحمد أي الذي باللسان أفضل) فيكون الحمد المجامع للشكر أي الذي على النعمة أفضل أيضا، ففيه تعريض للمصنّف على الظاهر، بأنّ الأفضل له حمده على النعمة، لأنّ الْحَمْدَ الْمُقَيَّدَ وهو ما يكون على النِّعْمَةِ أَفْضَلُ مِنْ الحمد الْمُطْلَقِ وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ على النِعْمَة، لأنّ الْحَمْدَ المقيّد وَاجِبٌ، بِمَعْنَى يُثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابَ الْوَاجِبِ، وَالحمد الْمُطْلَق مندوب، بمعنى يُثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابَ الْمَنْدُوبِ،

- عليه الصلاة والسلام -: "مَا شَكَرَ اللهَ مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ".

الإعراب: "الحمد" معرفة مبتدأ، و"لله" جارّ ومجرور ظرف مستقرّ وهو مع فاعله المستتر فيه خبر المبتدأ، والمبتدأ مع الخبر جملة اسميّة إنشائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

(رَبِّ الْعَالَمِينَ) أي مالك العالمين، مِنْ رَبَّهُ يَرُبُّه فهو ربّ، فإنّه جعل صفةً مشبّهةً بجعل فعله لازما بنقله إلى فَعُلَ بضمّ العين، فربّ بمعنى ذو الملك لا مالك الشيء. أو هو بمعنى التربية من باب الوصف بالمصدر كَرَجُلٍ عَدْلٍ.

والعالم: بفتح اللام اسمٌ لِمَا يُعْلَمُ به الشيء كَالْخَاتَمِ لما يُخْتَمُ به وَالْقَالَبِ لما يُقْلَبُ به، ثمّ غلّب فيما يُعْلَمُ به الصانِعُ من الممكنات. قيل إنّ جمعه مع أنّ العالم يشمل جميع ما سوى

وَالواجب يَزِيدُ عَلَى الْمَنْدُوبِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً، كَمَا فِي زَوَائِدِ الرَّوْضَةِ، وفي فتاوى الرملي؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَمِدَ فِي مُقَابَلَةِ النِّعْمَةِ أُثِيبَ عَلَيْهَا ثَوَابَ الْوَاجِبِ الَّذِي هُوَ كَثَوَابِ سَبْعِينَ مَنْدُوبًا. (قوله ما شكر الله) أي شكرا كاملا، مثل قوله عليه الصلاة والسلام "لا صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد". (قوله إنشائيّة) أي إخباريّة لفظا، وإنشائيّة معنى، ليكون المتكلّم بها حامدا، لأنّ المخبر بأنّ الحمد لله لا يكون حامدا، وقيل إخباريّة لفظا ومعنى، لأنّ المخبر بأنّ الحمد كلّه لله يكون حامدا بالالتزام. (قوله لا محلّ لها من الإعراب) لأنّها ابتدائيّة. (قوله أي مالك العالمين) فالربّ بمعنى المالك، كَمَا يُقَالُ رَبُّ الدَّارِ أَيْ مَالِكُهَا. (قوله من رَبَّهُ يَرُبُّهُ) أي مَلَكَهُ. (قوله صفة مشبّهة) وقيل هو اسم فاعل، أصله رَابِبٌ، حُذِفَتْ أَلِفُهُ لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ وأدغم، وَرُدَّ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ. (قوله لا مالك الشيء) والشيء مفعول به. (قوله أو هو بمعنى التربية) أي وهو إمّا صفة مشبّهة بمعنى ذي الملك، أو هو مصدر بمعنى التربية، وَهِيَ تَبْلِيغُ الشَّيْءِ إلى كماله شَيْئًا فَشَيْئًا. (قوله من باب الوصف بالمصدر) للمبالغة. (قوله اسم لما يعلم به الشيء) أعمّ من الصانع وغيره. (قوله والقالب لما يقلب به) وفي حَاشِيَة الشِّهَابِ عَلَى تفسيرِ البَيْضَاوِي؛ وقالب بفتح اللام، ويجوز كسرها، آلة معروفة يفرغ فيها الجواهر المذابة، وهو في الأصل غير عربيّ معرّب كالب، كما في بعض كتب اللغة، وقيل عربيّ، اسم لما يقلب به الشيء، فإنّه يقلب الشيء من شكله الأصليّ إلى شكله نفسه. (قوله قيل إنّ جمعه) أي جمعه يدلّ على أنّ له أجناسا مختلفة، وتعريفه بالألف واللام للاستغراق يدلّ على شموله جميع الأفراد، فلو جمع بدون التعريف بالألف واللام للاستغراق فُهِمَ أنّ له أجناسا مختلفة، ولم يفهم شموله جميع الأفراد، ولو عرّف بالألف واللام للاستغراق بدون أن يجمع فُهِمَ شموله جميع الأفراد، ولم يفهم أنّ له أجناسا مختلفة، فلذا جمع مع التعريف بالألف واللام للاستغراق، قال صاحب الانتصاف: والتحقيق فيه وفي كلّ ما يجمع من أسماء الأجناس ثمّ يعرّف تعريف الجنس

الله تعالى بجعل تعريفه للاستغراق ليدلّ على أنّ العالم أجناس مختلفة لا يشمل الأفراد كما في قوله تعالى: {فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} حيث جمع السموات وأفرد الأرض مع أنّ الأرض أيضا سبعة كما قال الله تعالى: {وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ} لأنّ حقيقة كلّ سَمَاءٍ يخالف حقيقةَ غيره من السموات بخلاف الأرض.

الإعراب: "ربّ" مجرور صفة الله مضاف إلى ما بعده وفاعله مستتر فيه إن لم يجعل من الوصف بالمصدر. "العالمين" جمع عالَمٍ للعقلاء الذكور بالتغليب، مجرور لفظًا جرّه

أنّه يفيد أمرين، أحدهما أنّ ذلك الجنس تحته أنواع مختلفة، والآخر أنّه مستغرق لجميع ما تحته منها، والمفيد لاختلاف الأنواعِ الجمعُ، والمفيد للاستغراقِ التعريفُ، إذ لو جمع مجرّداً عن التعريف أفاد اختلاف الأنواع، ولو عرّف مجرّداً عن الجمع أفاد الاستغراق. (قوله وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) والأولى ذكره مع ما قبله من قوله تعالى {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ}. (قوله لأنّ حقيقة كلّ سماء يخالف حقيقة غيره من السموات) وفي الدرّ المنثور للإمام السيوطيّ؛ وَأخرج إِسْحَق بن رَاهَوَيْه فِي مُسْنده وَابْن الْمُنْذر وَابْن أبي حَاتِم وَالطَّبَرَانِيّ فِي الْأَوْسَط وَأَبُو الشَّيْخ عَن الرّبيع بن أنس قَالَ: السَّمَاءُ الدُّنْيَا مَوْجٌ مَكْفُوفٌ، وَالثَّانِيَةُ مَرْمَرَةٌ بَيْضَاءُ، وَالثَّالِثَةُ حَدِيدٌ، وَالرَّابِعَةُ نُحَاسٌ، وَالْخَامِسَةُ فِضَّةٌ، وَالسَّادِسَةُ ذَهَبٌ، وَالسَّابِعَة ياقوتة حَمْرَاء، وَمَا فَوق ذَلِك صَحَارَى من نور، وَلَا يعلم مَا فَوق ذَلِك إِلَّا الله، انتهى. قوله السَّماءَ الدُّنْيا أي القربى من الأرض، وهي التي يراها الناس، وقوله موج مكفوف أى ممنوع من السيلان. (قوله بخلاف الأرض) لِأَنَّهَا كُلَّهَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ التُّرَابُ، وقيل لأنّ السموات أشرف من الأرض، والجمع أبلغ في التفخيم من المفرد، وقيل لإنّ جمع الأرض ثقيل ومخالف للقياس، وهو أرضون، ورُبَّ مفردٍ لم يقع في القرآن جمعه لثقله وخفّة المفرد، وربّ جمع لم يقع في القرآن مفرده لثقله وخفّة الجمع كالألباب، وقيل لأنّ الأرض مصدر في الأصل، والمصادر لا تجمع، وإنّما جمعت على أرضين شذوذا، وقيل غير ذلك، ولذلك الأقوال قال قيل. (قوله العالمين جمع عالم) عند الجمهور، باعتبار اشتماله على ما سوى الله تعالى بالإطلاق على كلّ صنف من أصنافه، مثل عالم الإنس وعالم الجنّ وعالم الأفلاك إلى غير ذلك، فهو جمع ملحق بجمع المذكّر السالم، لأنّه لم يستوف الشروط، لأنّه جمع لغير علم ولا صفة، وقال الرضي: العالم الذي يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلًا عليه، فهو بمعنى الدالّ، وبالنظر إلى هذا يكون صفة، ولكن لم يستوف الشروط على هذا أيضا، لأنّه يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وقيل هو اسم جمع لا جمع عالم باعتبار اشتماله على ما سوى الله تعالى بالإطلاق على مجموعه، فليس له أفراد حتّى يجمع، فهو أيضا ملحق بجمع المذكّر السالم. (قوله بالتغليب) أي بتغليب العقلاء الذكور على غيرهم، لأنّ الله ربّ كلّ عالم.

بالياء بأنّه مضاف إليه لربّ. ويجوز قطعه أيضًا بالرفع على الخبريّة للمحذوف والنصب على المفعوليّة كما مرّ. ويؤخذ من كلام الرضي أنّه لا يلزم في الوصف المقطوع أن يصحّ جعله وصفا نحويّا بل كونُه معنىً قائما بالموصوف كافٍ في جعله من باب القطع لما ذكره في قوله تعالى: {وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالا وَعَدَّدَهُ} من أنّ بعض الكوفيين أجاز وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذمّ كما في الآية، ثمّ قال ردًّا لما أجاز: والجمهور على أنّه في الآية بدل أو نعت مقطوع رفعًا أو نصبًا فدلّ كلامه على أنّ الجمهور يجوّزون كونه نعتا مقطوعًا مع عدم تجويزهم كونه صفةً نحويّة.

(وَالصَّلَاةُ) أي الرحمة لإنّ الصلاة من الله رحمةٌ، ....

(قوله ويجوز قطعه) كما قُرِىء في الفاتحة بالرفع والنصب. (قوله والنصب على المفعوليّة) وَقَالَ سيبويه: سمعنَا بعض الْعَرَب يَقُول الْحَمد لله ربّ الْعَالمين بِالنّصب، فَسَأَلت عَنْهَا يُونُس، فَزعم أنّها عَرَبِيَّة. (قوله ويؤخذ من كلام الرضي) في بحث الحقيقيّ والسببيّ من النعت، حيث قال: وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذمّ، استشهادا بقوله تعالى {وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالا}، والجمهور على أنّه بدل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا، انتهى. ولكن كلامه في بحث إبدال الظاهر من الضمير وعكسه صريح في ذلك، حيث قال: واستدلّ الأخفش بقوله تعالى {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا}، والباقون يقولون إنّه نعت مقطوع للذمّ، إمّا مرفوع الموضع أو منصوبه، ولا يلزم أن يكون كلّ نعت مقطوع يصحّ إتباعه نعتا، بل يكفي فيه معنى الوصف، ألا ترى إلى قوله تعالى {وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالا}، انتهى. ولعلّه لم يطّلع على كلامه هذا، وقوله واستدلّ الأخفش أي على إبدال اسم الظاهر من ضمير المتكلّم والمخاطب بدل الكلّ من الكلّ، وقوله ويؤخذ من كلام الرضي غير مرتبط بما قبله، بل ذكر على وجه الفائدة، لأنّ ربّ العالمين وصف نحويّ. (قوله كاف في جعله من باب القطع) وفي حَاشِية الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيْضَاوِي؛ فإن قلت يكفي جعله خبر مبتدأ مقدّر، أو معمول فعل مقدّر، ولا حاجة إلى ارتكاب ما ذكر، قلت كأنّ الذي دعاه إليه أنّ مجرّد التقدير لا يفيد المدح والذمّ إلّا مع القطع. (قوله كما في الآية) حيث جعلوا الذي جمع مالا صفة لكلّ همزة. (قوله ثمّ قال) أي الرضي. (قوله ردًّا لما أجاز) أي بعض الكوفيين. (قوله والجمهور على أنّه) أي الذي، كما في نسخة، والجملة مقول القول. (قوله والصلاة أي الرحمة) أي من الله. (قوله لأنّ الصلاة من الله رحمة) وفي صفوة التفاسير نقلا عن الصاوي؛ الصلاة من الله على نبيّه رحمتُه المقرونة بالتعظيم، ومن الله على غير النبيّ مطلقُ الرحمة، كقوله تعالى {هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ}، وفي التفاسير؛ قَالَ السُّدِّيُّ: قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: أَيُصَلِّي رَبُّنَا؟ فَكَبُرَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى مُوسَى،

ومن الملائكة استغفار، ومن الناس دعاء، إمّا حقيقةٌ في الرحمة أيضًا أو مجازًا أي لمّا لم يناسِب المعنى الحقيقيُّ له تعالى أُطْلِقَ على غايته إذ الرحمة غايةُ الدعاءِ والاستغفارِ، وقد عرفت حال الرحمة له تعالى، وقد أريد من الصّلاة معنيان بإطلاق واحد في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَته يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} فَيُنْسَبُ إلى كلّ بالمعنى المناسِب له أي يَرْحَمُ اللهُ تعالى وَتَسْتَغْفِرُ الملائكةُ. والجمع بين المعنيين الحقيقيين بالقرينة ....

فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ قُلْ لَهُمْ إِنِّي أُصَلِّي، وَإِنَّ صَلَاتي رَحْمَتِي، وَقَدْ وَسِعَتْ رَحْمَتِي كُلَّ شَيْءٍ. (قوله لأنّ الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس دعاء) فهي من قبيل المشترك اللفظيّ، وضابطه أن يتّحد اللفظ ويتعدّد المعنى والوضع، وقال ابن هشام في مغني اللبيب: الصَّوَاب عِنْدِي أَنّ الصَّلَاة لُغَة بِمَعْنى وَاحِد، وَهُوَ الْعَطف، ثمَّ الْعَطف بِالنِّسْبَةِ إِلَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الرَّحْمَة، وَإِلَى الْمَلَائِكَة الاسْتِغْفَار، وَإِلَى الْآدَمِيّين دُعَاء بَعضهم لبَعض، وَأما قَول الْجَمَاعَة فبعيد من جِهَات، إِحْدَاهَا: اقتضاؤه الِاشْتِرَاك، وَالْأَصْل عَدمه، لما فِيهِ من الإلباس حَتَّى إِنّ قوما نفوه، ثمَّ المثبتون لَهُ يَقُولُونَ مَتى عَارضه غَيره مِمَّا يُخَالف الأَصْل كالمجاز قدّم عَلَيْهِ، وَالثَّانِية: أَنا لَا نَعْرِف فِي الْعَرَبيَّة فعلا وَاحِدًا يخْتَلف مَعْنَاهُ باخْتلَاف الْمسند إِلَيْهِ إِذا كَانَ الْإِسْنَاد حَقِيقِيًّا، وَالثَّالِثَة: أَنّ الرَّحْمَة فعلهَا مُتَعَدٍّ، وَالصَّلَاة فعلهَا قَاصِر، وَلَا يحسن تَفْسِير الْقَاصِر بالمتعدّي، وَالرَّابِعَة: أَنه لَو قيل مَكَان صلّى عَلَيْهِ دَعَا عَلَيْهِ انعكس الْمَعْنى، وَحقّ المترادفين صِحَّة حُلُول كلّ مِنْهُمَا مَحلّ الآخر، انتهى. واختاره السُّهيلي قبله، وذكره في كتابه المسمّى بنتائج الفكر، فهي من قبيل المشترك المعنويّ، وضابطه أن يتّحد كلّ من اللفظ والمعنى والوضع، وما اختاره السهيليّ وابن هشام هو الأصحّ، لأَنَّهُ إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ فَالِاشْتِرَاكُ الْمَعْنَوِيُّ أَوْلَى، لِأَنَّ الِاشْتِرَاكَ اللَّفْظِيَّ خِلَافُ الْأَصْلِ، لِتَعَدُّدِ الْوَضْعِ فِيهِ، وَالْأَصْلُ خِلَافه. (قوله إمّا حقيقة في الرحمة أيضا) أي الصلاة إمّا حقيقة في معنى الرحمة، كما أنّها حقيقة في معنى الدعاء والاستغفار. (قوله أو مجازا) أي أو الصلاة مجاز في معنى الرحمة، وحقيقة في معنى الدعاء والاستغفار. (قوله أي لمّا لم يناسب المعنى الحقيقيّ له تعالى) وهو معنى الدعاء والاستغفار، لأنّ الله لا يَدْعُو بل يُدْعَى فيُجِيب، ولا يَسْتَغْفِرُ بل يُسْتَغْفَرُ فيَغْفِر. (قوله أطلق) أي لفظ الصلاة. (قوله على غايته) أي المعنى الحقيقيّ. (قوله وقد عرفت حال الرحمة له تعالى) من أنّه لا يراد منها معناه الحقيقيّ الذي هو رقّة القلب، بل يراد منها غايتها، وهو الإنعام، فيكون في الصلاة بمعنى الرحمة مجاز بعد مجاز، وفيه بعد، لأنّه كَمَثَلِ هَرَبَ مِنَ الْمَطَرِ تَعَرَّضَ لِلْبَرَدِ. (قوله في قوله تعالى إنّ الله وملائكته يصلّون على النبيّ) قيل والأصل إنّ الله يصلّي وملائكته يصلّون على النبيّ. (قوله فينسب) أي الصلاة. (قوله إلى كلّ) من الله وملائكته. (قوله والجمع بين المعنيين الحقيقين) كما إذا كانت الصلاة حقيقة في معنى الرحمة والاستغفار.

أو الحقيقيّ والمجازيّ جائزٌ لكنَّ الأكثرين على أنّ جواز الثاني بعموم المجاز أي جعل اللفظ مجازًا بإرادة مفهومٍ عامّ يشمل مَعَانِيَهُ حقيقة صِرْفَةً أو مختلفة بأن يراد منه مفهومُ ما يطلق عليه اللفظ، ومن هذا قوله تعالى: { يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ} أي اعْتُبِرَ بالنسبة إلى الخمر بمعنى النجس وبالنسبة إلى الأُخَرِ بمعنى الحرام.

(وَالسَّلَامُ) أي التسليم أي جعله سليما ممّا يكْرهُ، هو اسم مصدر بمعنى المصدر، والراجح من تعريفاته هو ما يوافِق مصدرَ فعله في المعنى ويخالفه في اللفظ بأن يخلوَ عن بعض حروف فعله لفظًا وتقديرًا. وأَلِفُ السلام ليست بدلاً من اللام الثانية من سَلَّمَ بخلاف ياء التسليم لما عرفت في المضاعف. (عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ) أي مخلوقه تعالى فهو مصدر بمعنى المفعول، وخير أفعل التفضيل أصله أَخْيَر خفّف...........

(قوله أو الحقيقيّ والمجازيّ) بالقرينة، كما إذا كانت الصلاة مجازا في معنى الرحمة، وحقيقة في معنى الاستغفار. (قوله جائز) كما عليه الشافعيّة. (قوله لكنّ الأكثرين) منهم الحنفيّة. (قوله على أنّ جواز الثاني) وكذا الأوّل. (قوله أو مختلفة) أي حقيقة ومجازا. (قوله مفهوم ما يطلق عليه اللفظ) الإضافة بيانيّة. (قوله أي اعتبر) أي لفظ الرجس. (قوله بالنسبة إلى الخمر بمعنى النجس) هذا إذا لم يقدّر المضاف، وإن قدّر كما هو الظاهر، بأن يقال إنّما شرب الخمر رجس، فهو بمعنى الحرام أيضا. (قوله أي جعله سليما ممّا يكره) وقيل إنّه بمعنى التحيّة، وفي نسخة "أي الجعل". (قوله هو اسم مصدر بمعنى المصدر) وهو الحدث، وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضمّ أوّلهما، فإنّ كلاً منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لكن لم يدلّ على الحدث بل على ذاتٍ، ومقتضى عبارته أنّ موضوع اسم المصدرِ الحدثُ كالمصدر، وجزم ابن يعيش وأبو حيّان وغيرهما وصوّب بعضهم أنّ موضوعه المصدر نفسه. (قوله بأن يخلو عن بعض حروف فعله) وحقّ المصدر أن يتضمّن حروف فعله بمساواة نحو تكلّم تكلّما، أو بزيادة نحو أكرم إكراما، فالذي خلا عن بعض حروف فعله كان اسم مصدر. (قوله لفظا وتقديرا) دون عوض عنه، فخرج نحو قِتَال فإنّه خَلا من ألف قَاتَلَ لفظاً لا تقديراً، ولذلك نُطِق بها في بعضِ المَواضِعِ نحو قَاتَل قِيتَالاً، لكنّها انْقَلَبَتْ يَاءَ لانْكِسَارِ ما قَبْلَها، وخَرَج نحو عِدَة فإنّه خَلا من واو وَعَدَ لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض منها التاء، فهذان مَصْدَران لا اسْمَا مَصْدر. (قوله بخلاف ياء التسليم) أصله التَّسْلِلْم. (قوله لما عرفت في المضاعف) من ثقل اجتماع المثلين مع تعذّر الإدغام لسكون الثاني، كما في السعديني في أصل أمليت. (قوله أصله أخير) حذفت الْهَمْزَة، وَما بَعْدَهَا سَاكِنٌ لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهِ فَنقلت حَرَكَة مَا قَبْلَ الْآخِرِ إِلَيْهِ، فصار خَيْرٌ، وقد يستعمل على الأصل، كقوله بِلَال خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ.

لكثرة الاستعمال، ومثله شَرّ.

(مُحَمَّدٍ) في اللغة بمعنى مَنْ كَثُرَ حمدُه جُعِلَ عَلَمًا له ﷺ لكونه كذلك في الواقع.

الإعراب: "الواو" حرف عطف مبنيّ الأصل على الفتح. "الصلاة" اسم معرفة مرفوعة لفظًا بأنّها عطف على الحمد، وعامله عامل المعطوف عليه وهو ما مرّ. و"السلام" أيضا معطوف إمّا على الحمد أو الصلاة، والأوّل أصحّ، وعامله عامله. "على" حرف جرّ مبنيّ لفظا على السكون وُضِعَ للاستعلاء. "خير" معرفة بالإضافة مجرور لفظا بعلى، والجارّ والمجرور متعلّق أو متعلّقان بفعل عامّ أو اسم فاعله وَهُمَا حَصَلَا أو حَاصِلَانِ أو بفعل خاصّ أو اسم فاعله وهما نَزَلَا أو نَازِلَانِ لأنّه ذهب السيّد الشريف إلى أنّ الظرف المستقرّ يقدّر بما يناسِب ذلك المقامَ، وعلى التقديرين الفعلُ عامل لفظيّ قياسيّ مبنيّ لفظًا على الفتح، و"الألف" اسم معرفة بالضمائريّة مبنيّ على السكون مرفوع محلاًّ رفعه بالألف إذ هو في محلّ المثنّى بأنّه فاعل الفعل، والفعل مع متعلّقاته جملة فعليّة مرفوعة المحلّ بأنّها عطف على لله، وعاملها عامله، واسم الفاعل اسم مثنّى نكرة مرفوع لفظا بالألف بأنّه عطف على لله، والعامل في رفعه عامل المعطوف عليه، وفاعله مستتر فيه وهو هُمَا، و"هما" اسم معرفة بالضمائريّة مرفوع محلّا رفعه بالألف بأنّه فاعل اسم الفاعل، والعامل في رفعه اسمُ الفاعل،

(قوله لكثرة الاستعمال) وقال الأخفش: لأنّهما أي خيرا وشرّا لمّا لم يشتقّا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما. (قوله ومثله شرّ) أي هو أفعل التفضيل، أصله أشرّ، خفّف لكثرة الاستعمال، وقد يستعمل على الأصل، كقراءة أبي قلابة {سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ}. (قوله من كثر حمده) من إضافة المصدر المبنيّ للفاعل إلى مفعوله، والفاعل محذوف، أو من إضافة المصدر المبنيّ للمفعول إلى نائب الفاعل. (قوله لكونه كذلك في الواقع) ولمّا قيل لجدّه لِمَ سمّيتَ ابنك محمّدا؟ وليس من أسماء آبائك ولا قومك، قال: رجوتُ أن يحمد في السماء والأرض، وقد حقّق الله رجاءه، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: لَمَّا قَرُبَ زَمَانُهُ وَبَشَّرَ أَهْلُ الْكِتَابِ بِقُرْبِهِ سَمَّى قَوْمٌ أَوْلَادَهُمْ بِذَلِكَ، رَجَاءَ أَنْ يَكُونَ هُوَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ، وَأَشْهَرُهُمْ خَمْسَةَ عَشَرَ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ ثَلَاثَةٌ أَوْ سِتَّةٌ. (قوله مبنيّ الأصل) أي المبنىّ الَّذِي هُوَ الأَصْل فِي الْبناء، أَي لَا يكون بِنَاؤُه بمشابهة أمر آخر ومناسبته، فالإضافة بَيَانِيَّة، وَهُوَ ثَلَاثَة الْفِعْل الْمَاضِي وَالْأَمر بِغَيْر اللَّام والحرف، وزاد بعضهم الجملة. (قوله أيضا) أي مثل الصلاة، والصواب ذكره بعد قوله معطوف إمّا على الحمد. (قوله والجارّ والمجرور متعلّق) بصيغة المفرد لكونهما كشيء واحد. (قوله وعلى التقديرين) أي التعلّق بالعامّ، والتعلّق بالخاصّ. (قوله مرفوع محلّا رفعه بالألف إذ هو في محلّ المثنّى) فُزْ بالبيان في هذا الكتاب في إعراب ولا تلقوا، فغيره لا يعطيك العيان.

ثمّ لمّا أردنا حذف الفعل أو اسم الفاعل نقلنا الفاعل منه إلى الظرف، والمنقول من الفعل هو هُمَا أيضا وسترناه في الظرف ورفعناه به مجازًا، وحذفنا الفعل أو اسم الفاعل نسيًا منسيًّا، والظرف مع فاعله جملة ظرفيّة أو مفرد ظرفيّ مرفوع محلاً بأنه عطف على لله، وعلى هذا يكون العطف لشيئين كلّ على جزء من الجملة السابقة، والأصحّ أنّ الواو عاطفة والصلاة مبتدأ ليست معطوفة وحدها والسلام عطف على الصلاة، والظرف بالتفصيل المذكور خبرٌ ليس معطوفا وحده أيضًا، والجملة الاسميّة معطوفة على جملة الحمد لله لا محلّ لها من الإعراب.

و"خَلْق" معرفة بالإضافة مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لخير، و"الهاء" مبنيّ على الكسر مجرور محلاً بأنّه مضاف إليه لخلق، وإضافة خير ليست لفظيّة لأنّ أفعل التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به إلّا بالشرط المذكور في بابه، وإضافة الخلق إلى الهاء أيضًا كذلك لأنّه وإن كان بمعنى المخلوق والمصدر إذا كان بمعنى اسم الفاعل أو المفعول يكون إضافته لفظيّة بشرطها لكن الهاء الراجع إلى الله ليس فاعلاً ولا مفعولاً به للخلق وشرط الإضافة اللفظيّة أن يكون ذالك.

"محمّد" مجرور لفظا بـأنّه عطف بيان لخير خلقه أو بدل عنه، والعامل في جرّه عامله، والصحيح أنّ العلم لا يكون صفةً ....

(قوله والمنقول من الفعل هو هما) لأنّه ضمير مستتر في المثنّى. (قوله أيضا) أي كما في اسم الفاعل. (قوله يكون العطف لشيئين) ويجوز عطف المعطوفين بعاطف واحد على معمولي عامل واحد بالاتّفاق نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا، واختلف في عطف المعطوفين بعاطف واحد على معمولي عاملين؛ والأصحّ عدم الجواز، لأنّ الحرف الواحد لَمْ يَقْوَ أن يقوم مقام عاملين. (قوله والأصحّ) لأنّ كون عامل المبتدأ والخبر واحدا عند بعض النحاة، وهو التجرّد عن العوامل اللفظيّة للإسناد، فالتوجيه المذكور لا يجوز عند جميع النحاة، بخلاف هذا. (قوله ليست لفظيّة) بل معنويّة. (قوله لأنّ أفعل التفضيل لا يعمل) والإضافة اللفظيّة إضافة الصفة إلى معمولها، أي فاعلها ومفعولها. (قوله في الفاعل) أي الظاهر. (قوله إلّا بالشرط المذكور في بابه) في مسئلة الكحل، وهذا مرتبط بالفاعل فقط، فأنّه لا يعمل في المفعول به قطعا. (قوله أيضا) أي مثل إضافة خير. (قوله كذلك) أي ليست لفظيّة، بل معنويّة. (قوله بشرطها) أي الإضافة اللفظيّة، وهو الإضافة إلى المعمول، أي الفاعل والمفعول به. (والصحيح أنّ العلم لا يكون صفة) وفي الباجوريّ على ابن قاسم؛ وليس نعتا، لأنّ العلم لا ينعت به، وبعضهم جوّز كونه نعتا نظرا لأصله، وقولهم العلم لا

(وَآلِهِ) أي مؤمن بني هاشم وبني مطلّب، وهو مذهب الشافعيّ ﷺ. وفيه أقوال كثيرة. وألفه مبدلة من الهمزة مثل آدم أو الهاءِ، ويستعمل للأشراف بالألف وللأوضاع بالهاء؛ تقول آل الوزير أَهْل الفقير، وتخصيص ذكره على الأصل بالهاء يرجّح الثاني. "الواو" عاطفة،

ينعت به، محلّه ما لم يكن مشتقّا بحسب الأصل، وإلّا جاز النعت به نظرا لأصله. (قوله أي مؤمن بني هاشم وبني مطّلب) هَاشِمٌ جَدُّ النَّبِيِّ الثَّانِي، وَالْمُطَّلِبُ أَخُو هَاشِمٍ، وَأَبُوهُمَا عَبْدُ مَنَافٍ، فَيَكُونُ الْمُطَّلِبُ عَمَّ النَّبِيِّ ﷺ بِوَاسِطَةٍ، لِأَنَّهُ عَمُّ جَدِّهِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، وخرج بقوله بني هاشم وبني المطّلب بنو عبد شمس ونوفل، فليسوا من الآل وإن كانوا من أولاد عبد مناف، وذلك لأنّهم كانوا يؤذونه ﷺ. (قوله وهو مذهب الشافعيّ ﷺ) أي في باب الزكاة، وأمّا مذهب أبي حنيفة ﷺ فآله في باب الزكاة بَنو هَاشم فَقَط. (قوله وفيه أقوال كثيرة) وقيل أتقياء الأمّة، وقيل جميع الأمّة، والأنسب هنا تفسيره بأحدهما، وحينئذٍ يدخل الصحب، فلا يلزم على المصنّف إهمالهم، وفي الصبان؛ وما اشتهر من أنّ اللائق في مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الأتباع لَسْتُ أقول بإطلاقه، بل المتّجه عندي التفصيل، فإن كان في العبارة المدعوّ بها ما يستدعي تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد الذين أذهبتَ عنهم الرجس وطهّرتَهم تطهيرا، أو ما يستدعي تفسير الآل بالأتقياء حمل عليهم نحو اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك، فإن خلت ممّا ذكر حمل على الأتباع نحو اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ونحو اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد سكّان جنّتك وأهل دار كرامتك. (قوله وألفه مبدلة من الهمزة مثل آدم) وهذا الوجه مرضيّ عند الخطائي، حيث قال في حاشيته على شرح التلخيص: فالظاهر أنّ أصله أَأْلٌ بهمزتين. (قوله أو الهاء) وفي دده جونكي؛ اعلم أنّ في أصله وجوها أَهَلٌ، لأنّ تصغيره أُهَيْلٌ، قلبت الهاء ألفا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار آل، وهذا قاعدة عند بعضهم، وقيل أبدل الهاء همزة توصّلا إلى الألف، ثمّ أبدلت الهمزة ألفا، لأنّ قلب الهاء ابتداء ألفا لم يجئ في موضع آخر، وقلبها همزة متحقّق، كَمَاءٍ أصله مَاهٌ، بدليل مِيَاهٍ، وقلب الهمزة ألفا شائع، وأَأَلٌ، لأنّ تصغيره أُئَيْلٌ، إعلاله مثل ما مرّ، وأَوَلٌ، لأنّ تصغيره أُوَيْلٌ، إعلاله ظاهر، ووَوَلٌ، قلبت الواو همزة فصار أَوَلٌ، ثمّ قلبت الواو الثانية ألفا فصار آل، وأَأْلٌ بسكون الهمزة الثانية، إعلاله ظاهر، والاعتماد على الأوّل والثالث، انتهى. والمشهور أنّ أصله الذي بالهاء بسكونها، والأولى أن يذكر في مقابلة قول إنّ ألفه مبدلة من الهاء قول إنّها مبدلة من الواو، دون قول إنّها مبدلة من الهمزة. (قوله ويستعمل للأشراف بالألف) أي الآل، وَلَوْ بِاعْتِبَارِ الدُّنْيَا، ولا ينتقض بـآل فرعون. (قوله وللأوضاع) وغيرها. (قوله بالهاء) أي الأَهْل، وهو أعمّ. (قوله يرجّح الثاني) أي أنّ ألفه مبدلة من الهاء.

و"آل" معرفة بالإضافة مجرور معطوف على خير لا على محمّد لفساد المعنى، و"الهاء" مجرور محلاً مضاف إليه للآل.

(أَجْمَعِينَ) أي كُلِّهِمْ فاندفع احتمال أن يكون المراد بالآل بعضَهم بإطلاق اسم الكلّ على البعض، وهو معرفة بتقدير الإضافة؛ لأنّه في قوّة كلّهم المضاف، فالقول بتعريفه بالعلميّة أو بتقدير الألف واللام غير موجَّه.

الإعراب: "أجمعين" مجموع معرفة مجرور لفظًا بالياء بأنّه تأكيد معنويّ للآل، والعامل في المؤكِّد عامل المؤكَّد.

(أَمَّا بَعْدُ) لِفَصْلِ الْخِطَابِ أي الْخُطْبَةِ عن المقصود، وللتأكيد في تحقّق وقوع الجزاء،

(قوله لفساد المعنى) لأنّه يلزم أن يكون الآل خير خلقه، وليس كذلك. (قوله بإطلاق اسم الكلّ على البعض) مجازا مرسلا. (قوله وهو معرفة بتقدير الإضافة) كما أنّ سائر المؤكّدات من المعنويّ معرفة بالإضافة، والأصل أجمعهم، فَحذف الضَّمِير للعلم بِهِ، وعزي إِلَى سِيبَوَيْه، وَاخْتَارَهُ السُّهيْلي وَابْن مَالك. (قوله فالقول بتعريفه بالعلميّة) أي علم جنس للإحاطة والشمول، كما أنّ سبحان علم جنس للتسبيح، واستدلّ بأنه جمع مذكّر سالم ولا يجمع عليه من المعارف إلّا العلم، وَهَذَا قَول صَاحب البديع وَغَيره، وَاخْتَارَهُ ابْن الْحَاجِب، وَصَحّحهُ أَبُو حَيَّان. (قوله أو بتقدير الألف واللام) والأصل الأجمعين، واستدلّ بأنّه جمع، وأفعل التفضيل لا يجمع مطلقا إلّا إذا كان بالألف واللام. (قوله أمّا بعد لفصل الخطاب) وفي حاشية البجيرمي على الخطيب؛ وَاخْتُلِفَ فِي أَوَّلِ مَنْ تَكَلَّمَ بِأَمَّا بَعْدُ؛ فَقِيلَ دَاوُد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ الْأَشْهَرُ، وَهِيَ فَصْلُ الْخِطَابِ الَّذِي أُوتِيَهُ، لِأَنَّهَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْمُقَدِّمَاتِ وَالْمَقَاصِدِ وَالْخُطَبِ وَالْمَوَاعِظِ، وَقِيلَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا يَعْقُوبُ، وَقِيلَ أَيُّوبُ، وَقِيلَ سُلَيْمَانُ – عليهم السلام –، وَقِيلَ قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ، وَقِيلَ كَعْبُ بْنُ لُؤَيٍّ، وَقِيلَ يَعْرُبُ بْنُ قَحْطَانَ، وَقِيلَ سَحْبَانُ بْنُ وَائِلٍ، وَعَلَيْهَا فَفَصْلُ الْخِطَابِ الَّذِي أُوتِيَهُ دَاوُد الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، لَكِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا سَحْبَانُ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُهَا فِي خُطَبِهِ، وَهُوَ قَبْلَ سَحْبَانَ إجْمَاعًا، إذْ سَحْبَانُ كَانَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ، وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَصِحَّةُ هَذَا الْجَوَابِ تَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَصْدُرْ مِنْ أَصْحَابِهِ بَعْدَهُ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ إلَى زَمَنِ سَحْبَانَ، وَالظَّنُّ خِلَافُ ذَلِكَ، لِمَا عُلِمَ مِنْ كَمَالِ مُحَافَظَتِهِمْ عَلَى الِاقْتِدَاءِ بِهِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ، وَالْأَوْلَى فِي الْجَوَابِ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا فِي الشِّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّنِي ... إذَا قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ أَنِّي خَطِيبُهَا

لا لتفصيل الْمُجْمَلِ ولاستلزامه تكريرَ أمّا يلزم على مُدَّعِيهِ تكلّفات شتّى. أصله مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَلَةِ وَالتَّصْلِيَةِ فإنّ العوامل إلخ أي تحقّقُ الجزاء لَازِمٌ لوجود شيء فَكُلَّمَا كان الشرط أعمّ ومجرّدًا عن القيود كان وقوع الجزاء أَوْكَدَ فلذا كان الأولى أن يكون بَعْدُ ظرفًا للجزاء، وإن جعل ظرفا للشرط كان التحقّق أَبْعَدَ إذ كلّما ازداد القيود ازداد الْبُعْدُ عن الوجود فيبعد الجزاءُ، ولا يلزم ذلك على ظرفيّته للجزاء إذ الجزاء بجميع قيوده ولو كانت ألفًا لَازِمٌ للشرط فمتى تَحَقَّقَ وجودُ شيء تَحَقَّقَ كونُ العوامل كذلك مع بَعْدِيَّةِ البسملة والحمدلة والتصلية.

إعراب الأصل: "مهما" عامل لفظيّ سماعيّ اسم من الأسماء المتضمّة لمعنى إن الشرطيّة مبنيّ لفظًا على السكون مرفوع محلاً بأنّه مبتدأ. "يكن" عامل لفظيّ قياسيّ فعل تامّ مجزوم لفظًا والعامل في جزمه مهما وفاعله مستتر فيه راجع إلى مهما وهو هو و"هو" اسم معرفة مرفوع المحلّ فاعل ليكن، "مِنْ" حرفُ جرّ للتبيين و"شيء" مجرور بِمِنْ ظرف مستقرّ متعلّق بالأفعال العامّة أو اسم فاعلها والجملة الظرفيّة أو المفرد الظرفيّ منصوب محلاً بأنّه حال من فاعل يكن، وعامله عامل ذي الحال. و"بَعْدُ" ظرف زمان هنا مقطوع عن الإضافة

(قوله لا لتفصيل المجمل) وفي عصام الاستعارة؛ أمّا هذه لمجرّد التأكيد، لا لتفصيل المجمل مع التأكيد، والأوّل أيضا ممّا أثبته الرضي وإن كان المشهور هو الثاني، ومن قصر نظره على الثاني فقد صار عانيا للتكلّفات لا تجد لها عانيا، انتهى. قوله عانيا الأوّل بمعنى أسيرا، وقوله عانيا الثاني بمعنى قاصدا. (قوله تكلّفات شتّى) من تقدير أمّا أخرى عديلا لأمّا المذكورة، وتقدير الجزاء لها، وتقدير حرف العطف، وتقدير أمر مجمل حتّى يستقيم تفصيله بها. (قوله والتصلية) زَعَمَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّهُ لَا يُقَالُ صَلَّى تَصْلِيَةً، وَتَبِعَهُ الْفَيْرُوزَابَادِيُّ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ وَرَدَ بِقِلَّةٍ، فَقَدْ سُمِعَ فِي الشِّعْرِ:

تَرَكْتُ الْقِدَاحَ وَعَزْفَ الْقِيَانِ وَأَدْمَنْت تَصْلِيَةً وَابْتِهَالَا

وحَذَّرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ اسْتِعْمَالِ لَفْظِ التَّصْلِيَةِ بَدَلَ الصَّلَاةِ، لِأَنَّ التَّصْلِيَةَ اشْتهرَ فِي الْإِحْرَاقِ، قال الله تعالى {وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ}، فالأولى أن يقال الصلاة بدل التصلية. (قوله لوجود شيء) أي شيء مّا في الدنيا. (قوله كان وقوع الجزاء أوكد) لأنّه يَكُونُ مُعَلَّقًا عَلَى مُحَقَّقٍ، لأنّه ما دامت الدنيا باقية فلا بدّ من حصول شيء فيها، وَالْمُعَلَّقُ عَلَى مُحَقَّقٍ مُحَقَّقٌ. (قوله التحقّق) أي تحقّق الجزاء. (قوله فيبعد الجزاء) أي وجوده وتحقّقه، لأنّه يكون مُعَلَّقًا عَلَى وُجُودِ شَيْءٍ مُقَيَّدٍ، وَالْمُعَلَّقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ غَيْرُ مُحَقَّقِ الْوُقُوعِ. (قوله ولو كانت ألفا) والأولى ولو كانت مأة، لذكرها في الجزاء في قوله مأة عامل، مع حصول المراد باللطافة. (قوله كون العوامل كذلك) أي مأة عامل على ما ألّفه الشيخ.

والتقدير بعد البسملة والحمدلة والتصلية، حذف المضاف إليه مع نيّته فبُنِيَ بَعْدُ لافتقاره إلى المضاف إليه وشبهه في الاحتياج بالحرف على الضمّ، منصوب محلاً بتقدير في بأنّه مفعول فيه لِيَكُنْ على المرجوح وللجزاء على الراجح لِأَقُولُ إن قدّرناه ولمضمون جملةِ إنّ العوامل إن لم نقدّر وَيَكُنْ مع متعلّقاته جملة فعليّة فعل الشرط لِمَهْمَا. ويقال إنّ مَهْمَا ظرف زمان متضمّن لمعنى إن الشرطيّة منصوب محلاً بتقدير في متعلّق بفعل عامّ أو اسم فاعله منصوب المحلّ بأنّه خبر يكن إن جعل ناقصةً أو متعلّق بيكن مفعول فيه له إن جعل تامّةً وعلى هذا يكون مِنْ زائدةً وشيء مجرور لفظًا بِمِنْ مرفوع معنىً بأنّه فاعلُ يَكُنْ وَبَعْدُ على ما مرّ وجملة يَكُنْ فعل الشرط. (فَإِنَّ الْعَوَامِلَ) العاملُ في الأصل صفةٌ بمعنى ذاتٌ ثَبَتَ له العملُ ثمّ نقل إلى الاسميّة بمعنى ما يُوجِبُ كونَ آخر الكلمة على نَحْوٍ مخصوص ولذا جمع على عوامل لأنّ فاعل الصفة لا يجمع على فواعل بل يجمع عليه فاعلةٌ منهما وفاعل من الأسماء.

(قوله مع نيّته) أي معنى فقط. (قوله على الضمّ) ليكون حركته البنائيّة مخالفة لحركته الإعرابيّة، وهو متعلّق بقوله فبني. (قوله ليكن) أي لفعل الشرط. (قوله على المرجوح) واختاره السعد. (قوله لأقول) بدل من قوله للجزاء. (قوله إن قدّرناه) لأنّ الفاء واقعة في جواب أمّا، وجواب الشرط لا بدّ أن يكون مستقبلا، وكون العوامل مأة عامل غير مستقبل، فلا بدّ من تقدير أقول بعد الفاء، كما أفاده في التصريح، وقال الروداني في حواشيه على التصريح: إنّما يحتاج إلى التقدير لو أريد بالشرط الذي تضمّنته أمّا التعليق، مع أنّ المراد منه مجرّد استلزام شيء لشيء، ولو سلّم فالتعليق قد يكون في الاستقبال، وقد يكون في الماضي كما في شرط لو، فليكن هذا منه، انتهى. على أنّ تقدير القول هنا لا يؤدّي إلى الاستقبال كما لا يخفى، إذ لا يقصد المتكلّم بنحو أمّا بعد فأقول زيد فاضل أنّه سيقول زيد فاضل بعد التكلّم بهذه الصيغة ووجود شيء في الدنيا، وإلّا لوجب عليه أن يقول بعد ذلك، ولا قائل به، نعم قال يس: يندفع بتقدير القول إشكال آخر، وهو أنّ كون العوامل مأة عامل ثابت، سواء كان بعد البسملة والحمدلة والتصلية أم لا، فما معنى كونه بعد البسملة والحمدلة والتصلية، فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيّد بالبعديّة. (قوله ولمضمون جملة إنّ العوامل) وهو أحقّق المستفاد من إنّ. (قوله إن جعل ناقصة) أي كلمة ناقصة، وكذا قوله تامّة الآتي. (قوله وعلى هذا يكون من زائدة) على قول الأخفش والكسائيّ وهشام وبعض الكوفيين. (قوله بأنّه فاعل يكن) إن جعل تامّا، واسم يكن إن جعل ناقصا، أو المراد به الفاعل حقيقة أو حكما، كما في تعريف المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعليّة، وفي شرح القطر وَيُسمّى الأوّل من بَاب كَانَ اسْما وفاعلا، وَيُسمّى الثَّاني خَبرا ومفعولا. (قوله صفة) أي اسم فاعل. (قوله على نحو مخصوص) أي نوع مخصوص، من رفع ونصب وجرّ وجزم. (قوله ولذا جمع على عوامل) كما في التوابع جمع التابع، وفي الفوائد

الإعراب: "الفاء" جزائيّة و"إنّ" حرف من الحروف المشبّهة بالفعل. "العوامل" منصوب بأنّه اسم إنّ أي الْكَائِنَةَ أو الْحَاصِلَةَ. (فِي النَّحْوِ) ظرف مستقرّ منصوب محلاًّ بأنّه صفة العوامل ولذا قدّر متعلّقه اسم فاعل معرفة لأنّ الموصوف معرفة وكذا كلّ ظرف وقع صفة لمعرفة.

والنحو في اللغة لمعان. أحدها القصد، ومن النحو بمعنى القصد نُقِل النّحو الاصطلاحيّ؛

الضيائيّة؛ التوابع وهي جمع تابع، منقول من الوصفيّة إلى الاسميّة، والفاعل الاسميّ يجمع على فواعل كـالكاهل على الكواهل، انتهى. ويجوز أن يكون عوامل جمع عاملة، لأنّ العامل قلّما يكون غير كلمة، لكن عدم مجيء عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال. (قوله لأنّ فاعل الصفة لا يجمع على فواعل) إلّا إذا كان لمؤنّث نحو حوائض جمع حائض، أو لمذكّر غير عاقل نحو صواهل جمع صاهل، عند سيبويه وابن مالك، وقال في شرح الكافية: وغلط كثير من المتأخّرين، فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنّما الشاذّ جمع فاعل صفة لمذكّر عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس، انتهى. فعلى هذا لا يلزم في جمع العامل على العوامل نَقْلُهُ من الوصفيّة إلى الاسميّة. (قوله منهما) أي من الصفات نحو ضوارب جمع ضاربة، ومن الأسماء نحو كواثب جمع كاثبة. (قوله أي الكائنة أو الحاصلة) الصواب ذكره بعد قوله بأنّه صفة العوامل. (قوله صفة العوامل) وقيل متعلّق بفعل مدخول لقد كقد حصلت، أو باسم فاعل منصوب نكرة كحاصلة، منصوب محلّا على أنّه حال من العوامل. (قوله لأنّ الموصوف معرفة) والفعل لا يكون معرفة.

(قوله والنحو في اللغة لمعان أحدها القصد) وهو أظهر معانيه وأكثرها تداولا، ولذا اقتصر عليه، مع أنّ وجه المناسبة عليه، ومنها المثل والجانب والمقدار والنوع والصرف والقبيلة والاعتماد والاعتزال والعرض، ونظم المولى الشيخ مشرّف - قدّس سرّه - معاني لفظ النحو مع الأمثلة:

وَالنَّحْوُ ذُو تِسْعِ مَعَانٍ بَلْ عَشَرْ ... قَصْدٌ وَجَانِبٌ وَنَوْعٌ وَقَدَرْ
شِبْهٌ وَصَرْفٌ وَاعْتِمَادٌ وَاعْتِزَلْ ... عَرْضَ قَبِيلَةٍ فَرَتِّبْ وَامْتَثِلْ
نَحَوْتُ نَحْوَ جَنَّةِ الْحَبِيبِ ... بِنَحْوِ أَخْبَارٍ كَعَنْدَلِيبِ
رَأَيْتُهُ وَحَوْلَهُ عُشَّاقُهُ ... بِنَحْوِ أَلْفٍ كُلُّهُمْ يَشْتَاقُهُ
سَلَّمْتُ نَحْوَ اللَّاهِفِ الْحَزِينِ ... قَبَّلْتُ بِالْبُكَاءِ وَالْأَنِينِ
لِوَجْهِهِ نَحَوْتُ عَيْنَيَّ وَقَدْ ... نَحَوْتُ فَوْقَهُ فَصَارَ الْمُعْتَمَدْ
وَقَدْ تَنَحَّى عَنْهُ بِي أَغْيَارِي ... عَرَضْتُ وَانْتَحَيْتُ لَهُ أَخْبَارِي
فَقُلْتُ فِي نَحْوِ الْحِجَازِ مَقْصِدِي ... قَالَ فَبِاللهِ إِلَيْهِ مَرْصِدِي
خُذْ مَا أَتَيْنَاكَ وَلِلهِ اشْكُرَنْ ... وَلِي ادْعُوَنْ بِالْخَيْرِ ثُمَّ اسْتَغْفِرَنْ

وزاد شيخ الإسلام البعض كأكلت نحو السمكة.

لأنّ عليًا - كرّم الله وجهه - لمّا قال لأبي الأسود الدئليّ: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور، وقال له: اقْصِدْهُ فَسَمَّوْهُ النَّحْوَ بمناسبة أنّه مقصود ومأمور بالقصد. وفي الاصطلاح علم يعرف به أحوال أواخر الكلمة من جهة الإعراب والبناء.

(عَلَى مَا) "على" حرف جرّ و"ما" اسم من الأسماء الموصولة معرفة بالموصوليّة أو موصوفة نكرة مبنيّ لفظًا على السكون مجرور محلاً بعلى، والجارّ والمجرور ظرف مستقرّ

(قوله لأنّ عليًا كرّم الله وجهه) وفي حاشية البجيرمي على شرح المنهج؛ الْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ فِي حَقِّهِ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ لِصَنَمٍ قَطُّ مَعَ إِسْلَامِهِ صَغِيرًا، فَلَا يَرِدُ أَبُو بَكْرٍ ﷺ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ لِصَنَمٍ أَيْضًا، وَيُقَالُ فِيهِ ﷺ، لِأَنَّهُ أَسْلَمَ كَبِيرًا، وَقِيلَ إِنَّمَا قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَ عَوْرَتَهُ قَطُّ. (قوله لمّا قال لأبي الأسود الدئليّ) يعني وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أنّ عليًا - كرّم الله وجهه - لمّا أشار على أبي الأسود الدؤليّ أن يضعه وعلّمه الاسم والفعل والحرف وشيئًا من الإعراب قال: انح هذا النحو يا أبا الأسود، وذلك أنّ العرب لفطرتهم على الفصاحة كان النطق بالإعراب سجيّة فيهم من غير تَتبُّع، فلمّا كَثُرَ الإسلام وتألّفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة، فتولّد اللحن حتّى كادت العربيّة أن تتلاشى، ثمّ سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ {إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِه} بالجرّ، فوضع باب العطف والنعت، ثمّ إنّ ابنته قالت له يوماً: ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ على الاستفهام، فقال لها: أي بُنَيَّةُ نجومها، فقالت: إنّما أتعجّب من حسنها، فقال: قُولِي: ما أَحْسَنَ السَّمَاءَ، وافتحي فاك، فوضع باب التعجّب والاستفهام، وروي أنّ مما ذكره أبو الأسود حكم إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعلّ، ولم يذكر لكنّ، فأمره الإمام - كرّم الله وجهه - أن يزيدها، فزادها، وكان يراجع الإمام في ذلك إلى أن حصل له ما فيه الكفاية، ثمّ أخذه عن أبي الأسود نفر، منهم ميمون الأقرن وغيره، ثمّ خلفهم جماعة، منهم أبو عمرو بن العلاء، ثمّ بعدهم الخليل، ثمّ سيبويه والكسائيّ، ثمّ صار الناس فريقين، بصريّ وكوفيّ، وما زالوا يتداولونه ويُحْكِمُونَ تدوينه إلى الآن، فجزاهم الله الجنّة، قوله الديليّ، ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتيّة، وبعضهم بضمّ الدال وفتح الهمزة، واسمه ظالم بن عمرو، قال في التصريح: وقد تظافرت الروايات على أنّ أوّل من وضع النحو أبو الأسود، وأنّه أخذه أوّلا عن عليّ بن أبي طالب - كرّم الله وجهه -، وكان أبو الأسود كوفيّ الدار، بصريّ المنشأ، ومات وقد أسنّ، واتّفقوا على أنّ أوّل من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء، نسبة إلى بيع الثياب الهروية. (قوله وقال له) وفي نسخة "قال له" بدون واو العطف. (قوله بمناسبة أنّه مقصود) فالنحو مصدر بمعنى اسم المفعول. (قوله وفي الاصطلاح) الحقّ ذكره قبل مناسبته. (قوله يعرف به أحوال أواخر) نسبتها للأواخر لظهورها عليها. (قوله الكلمة) الألف واللام للجنس. (قوله من جهة الإعراب والبناء) بيان للأحوال، والإضافة بيانيّة.

متعلقٌ بِمُعْتَبَرَةً على ما ذهب إليه السيّد أو حَاصِلَةً عند الجمهور منصوب محلاً بأنّه حال من فاعل في النحو، أو ظرف لغو متعلّق بمأة المؤخّر باعتبار تأويلها بمعدودة، أي على الذي أو شيء.

(أَلَّفَهُ الشَّيْخُ) التأليف في الاصطلاح جعل الشيء أنواعًا متميّزة وجمعُها مع إيقاع الألفة بينها. والتصنيف أعمّ منه؛ لأنّه جعله أنواعا متميّزة وجمعها بلا قيدِ إيقاع الألفة. نقل من القاموس الشَّيْخُ والشَّيْخُونُ مَنِ اسْتَبَانَتْ فيه السِّنُّ أو مِنْ خَمْسِينَ أو إِحْدَى وخَمْسِينَ إلى آخِرِ عُمُرِهِ أو إلى الثمانينَ، وقيل الشيخ صفة مشبّهة من شَاخَ يَشِيخُ بمعنى عَلَا يَعْلُو انتهى. وبهذا المعنى يطلق على مَنْ عَلَا في العلم أو في سائر الرُّتَبِ.

الإعراب: "أَلَّفَ" فعل ماض مبنيّ لفظًا على الفتحة، و"الهاء" منصوب محلاً بأنّه مفعول به لألّف، و"الشيخ" مرفوع لفظًا بأنّه فاعل ألّف، والجملة صلة ما لا محلّ لها من الإعراب، أو مجرورة محلاً بأنّها صفة ما، ويجوز جعل ما مصدريّة لكن يأباه بقاء الهاء بلا مرجع، ويمكن أن يقال إنّ العوامل وإن كان جمعا لفظا لكن لمّا دخله لام الجنس والحقيقةِ بَطَلَ معنى الجمعيّة وَبَقِيَ بمعنى جنس العامل فصحّ أن يرجع إلى ما هو جمعٌ لفظًا مفردٌ معنًى ضميرُ الواحد المذكّر فيكون فائدةُ الجمع ههنا الإشارةَ إلى تعدّد وكثرة أفراد العامل أو إلى

(قوله على ما ذهب اليه السيّد) لأنّه ذهب إلى أنّ الظرف المستقرّ يقدّر بما يناسب ذلك المقام. (قوله حال من فاعل في النحو) أو متعلّق باسم فاعل معرفة، صفة بعد صفة للعوامل. (قوله أي على الذي أو شيء) والأولى أي على الكتاب الذي، أو كتاب.

(قوله والتصنيف أعمّ) وفي ردّ المحتار على الدرّ المختار؛ التَّأْلِيفُ قِيلَ أَعَمُّ مِنْ التَّصْنِيفِ، لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الضَّمِّ، وَالتَّصْنِيفُ جَعْلُ كُلِّ صِنْفٍ عَلَى حِدَةٍ، وَقِيلَ الْمُؤَلِّفُ مَنْ يَجْمَعُ كَلَامَ غَيْرِهِ، وَالْمُصَنِّفُ مَنْ يَجْمَعُ مُبْتَكَرَاتِ أَفْكَارِهِ، وَهُوَ مَعْنَى مَا قِيلَ: وَاضِعُ الْعِلْمِ أَوْلَى بِاسْمِ الْمُصَنِّفِ مِنْ الْمُؤَلِّفِ. (قوله بلا قيد إيقاع الألفة) بينها، سواء وجد أم لا. (قوله الشيخ والشيخون) وفي تاج العروس؛ قَالَ شَيخنَا: الثاني غَرِيبٌ غير مَعْرُوف فِي الأُمّهات الْمَشْهُورَة، وأورده بعض شُرّاح الفصِيح، وَقَالُوا: هُوَ مُبالغة فِي الشَّيْخ، انتهى. وفي السجاعي؛ وأوّل من أطلق عليه شيخ في الإسلام الصدّيق رضي الله عنه. (قوله من استبانت فيه السنّ) وظَهَر عَلَيْهِ الشَّيْبُ. (قوله أو من خَمْسِينَ أو إِحْدَى وخَمْسِينَ إلى آخِرِ عُمُرِهِ) وَقد ذكرَهما شُرَّاح الفصيح. (قوله أو إلى الثمانينَ) حَكَاهُ ابْن سَيّده فِي المخصّص، والقزّاز فِي الْجَامِع، وكُراع وَغير وَاحِد. (قوله انتهى) والأولى ذكره أيضا قبل قوله وقيل. (قوله ويمكن أن يقال إنّ العوامل) أي ويمكن أن يقال إنّ الهاء راجعة إلى العوامل، وإنّ العوامل. (قوله أفراد العامل) أي أفراد جنس العامل.

وأمّا على تأليف غيره فتزيد وتنقص. "مأة" نكرة مخصّصة بالإضافة إلى عامل مرفوعة لفظًا بأنّها خبرُ إنّ، "عامل" مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لها، وإنّ مع اسمه وخبره جملة اسميّة مجزومة محلاً بأنّه جزاء الشرط لِمَهْمَا، والعامل في جزمه مَهْمَا، أو منصوبة محلاً بأنّه مقول قول لِـفَأَقُول المقدّر، فأقول مع فاعله المستتر فيه جملة فعليّة مرفوعة محلاً بأنّه خبر المبتدأ المحذوف وهو أنا، والمبتدأ مع الخبر جملة اسميّة مجزومة محلاً بأنّه جزاء الشرط ولو لم تكن خبر المحذوف لقيل أَقُلْ بالجزم وبلا فاء كما تعلم في موضعه، ومجموع الشرط والجزاء جملة شرطيّة مرفوعة محلاً بأنّه خبر مَهْمَا إن جعل مبتدأ أو لا محلّ لها إن جعل ظرفًا، وحذف الشرط مع آلته لكثرة الاستعمال وأقيم أمّا مقامه فصار أمّا فإنّ العوامل بعد إلخ أو أمّا فأقول بعد إنّ العوامل إلخ، وحذف أقول مع المبتدأ المقدّر لدلالة المقام ثمّ قدّم بَعْدُ على الفاء لكراهتهم اجتماع آلة الشرط مع علامة الجزاء، وإن جعلنا بَعْدُ ظرف الشرط فهو مُتَقَدِّمٌ لا مُقَدَّمٌ وعلى هذا يكون بعدُ منصوبًا محلاً بتقدير في بأمّا لنيابته عن الفعل الناصب له، والظرفُ يكفيه رائحة من الفعل ولولا هذا التعليل لقلنا العامل في جزم الجزاء أيضًا أمّا لنيابته عن مهما أيضًا، ويلزم الاسم بعد أمّا لأنّه قائم مقام الاسم وبعد ذلك لا يمكن مراعاة مقتضى الفعل أيضًا مع أنّه قائم مقامه، وأمّا قوله تعالى {فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ} فتقديره وأمّا الميّت إن كان الآية.

المعدود بهذا العدد من الرجال، لا أنّ عنده هذا العدد. (قوله وأمّا على تأليف غيره فتزيد وتنقص) عن المأة، إشارة إلى أنّ قوله على ما ألّفه الشيخ قيد احترازيّ. (قوله لفأقول المقدّر) ويكثر حذف الفاء مع حذف القول حتّى قال بعضهم: إنّ حذفه واجب مع حذفه. (قوله كما تعلم في موضعه) من أنّ الجملة الجزائيّة إذا لم تصدّر بمفرد يقبل الْجَزْم لفظا كَمَا فِي قَوْلك إِن تقم أقم، أَو محلّا كَمَا فِي قَوْلك إِن جئتني أكرمتك تدخل عليها الفاء، إشعارا بالجزائيّة، فلا يقع بعدها فعل يمكن جزمه لفظا أو محلّا إلّا على إضمار شيء مانع عن الجزم. (قوله يكون بعد منصوبا محلّا بتقدير في بأمّا) عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَالْفِعْل نَفسه عِنْدَ غَيْرِهِ. (قوله لقلنا العامل في جزم الجزاء أيضا أمّا) أي كما في نصب بعد، وليس كذلك، لأنّ العامل في جزم الجزاء مهما، كما سبق. (قوله لنيابته عن مهما أيضا) أي كما ناب عن الفعل. (قوله مقام الاسم) أي مهما. (قوله وبعد ذلك لا يمكن مراعاة مقتضى الفعل) لأنّه روعي مقتضى الاسم أوّلا، لتقدّمه، ولا يمكن مراعاتهما معا، مع أنّه لو وَلِيَهُ فعل لتوهّم أنّه فعل شرط. (قوله أيضا) أي كما روعي مقتضى الاسم. (قوله فتقديره وأمّا الميّت إن كان) أي أَنَّ فِي الْكَلَامِ حذْفًا، كَمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْكَشَّافِ.

كما هنا، وزْنُهُ بدون الهمزة فِعٌ بحذف اللام؛ إذ أصله بَنَوٌ على وزن فَعَل، ففعل به ما فعل باسمٍ، مفهُومُه حيوان ذَكَر تَوَلَّدَ من نطفةِ حيوانٍ آخر، مرفوع لفظا بأنّه صفة عبد القاهر تابع للمضاف لأنّه معرب بحسب ما يقتضيه المعنى الآن وهو العلميّ.

(عَبْدِ) مجرور مضاف إليه لإبن. (الرَّحْمَنِ) مجرور لفظا مضاف إليه لعبد.

(الْجُرْجَانِيُّ) منسوب إلى جرجان مقلوبُ جِيمَاهُ من الْكَافَيْنِ كما هو القاعدة في نقل العجميّات إلى العربيّة، والجوامد المنسوبة حكمها حكم المشتقّات اللازمة في اقتضاء مقتضاها. "فالجرجاني" معرفة باللام، مرفوع بأنّه صفة عبد القاهر إذ هو المقصود بالبيان، فاعله مستتر فيه وهو هو.

(رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ) في الأصل خبريّة، نقل إلى الإنشاء الدعائيّ. "رحمة" مبتدأ مضاف، "الله" مضاف إليه، "عليه" ظرف مستقرّ خبر له، والجملة الإنشائيّة معترضة لا محلّ لها من الإعراب.

(مِأَةُ عَامِلٍ) أي معدودة بهذا العدد المخصوص، ....

وبين موصوفه، وأضيف إلى الأب الأوّل، ولم يقع في أوّل السطر، ويجب حذف تنوين موصوفه إذا حذفت في الخطّ. (قوله إذ أصله بَنَو على وزن فعل) بفتح الفاء والعين، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بَنُونَ، وفي النسب بَنَوِيّ بفتحها، ودليل تحريك العين قولهم في جمعه أَبْنَاء، وأفعال إنّما هو جمع فعل بتحريك العين، ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمونها كعَضُد وأَعْضَاد ومكسورها ككَبِد وأَكْبَاد، والحمل على الأكثر، ودليل كون لامه واوا لا ياء أنّهم قالوا في مؤنّثه: بِنْت، فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، وذهب بعضهم إلى أنّ لامه ياء، واشْتَقَّهُ مِنْ بَنَى بامرأته يَبْنِي بها. (قوله ففعل به ما فعل باسم) من حذف اللام، وزيادة همزة الوصل في أوّله. (قوله منسوب إلى جرجان) وهي مدينة معروفة بين طبرستان وخراسان، وكَانَ الشيخ شافعيًا أشعريًا، وقال عنه الفيروز أبادي: أوّل من دوّن علم المعاني، وقَالَ السلَفِيّ: كَانَ ورعا قانعا، دخل عَلَيْهِ لصّ وَهُوَ فِي الصَّلَاة، فَأخذ جميع مَا وجد وَهو ينظر، وَلم يقطع صلَاته. (قوله مقلوب جيماه) مثنّى، سقط نونه بالإضافة. (قوله من الكافين) الفارسيّين. (قوله حكمها حكم المشتقّات) فإنّ الجرجانيّ مثلا في تأويل المنسوب إلى جرجان. (قوله اللازمة) أي فلا تعمل في المفعول به، ويأتي أنّ المنسوب كالصفة المشبّهة في جميع ما كان لها. (قوله صفة عبد القاهر) وليس صفة عبد الرحمن. (قوله في الأصل خبريّة) أي جملة إخباريّة لفظا. (قوله نقل إلى الإنشاء الدعائيّ) أي إنشائيّة معنى. (قوله معترضة) بين إنّ وخبرها، وهو مأة عامل. (قوله أي معدودة بهذا العدد المخصوص) إشارة إلى تأويل المأة بمعدودة، ولذا جاز أن يتعلّق به كما سبق، أو إشارة إلى أنّ المراد بالعدد هو المعدود، لأنّ القائل عندي أحد عشر رجلا مثلا يريد أنّ عنده

وأمّا على تأليف غيره فتزيد وتنقص. "مأة" نكرة مخصّصة بالإضافة إلى عامل مرفوعة لفظًا بأنها خبرُ إنّ، "عامل" مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لها، وإنّ مع اسمه وخبره جملة اسميّة مجزومة محلاً بأنّه جزاء الشرط لِمَهْمَا، والعامل في جزمه مَهْمَا، أو منصوبة محلاً بأنّه مقول قول لِفَأَقُول المقدّر، فأقول مع فاعله المستتر فيه جملة فعليّة مرفوعة محلاً بأنّه خبر المبتدأ المحذوف وهو أنا، والمبتدأ مع الخبر جملة اسميّة مجزومة محلاً بأنّه جزاء الشرط ولو لم تكن خبر المحذوف لقيل أَقُلْ بالجزم وبلا فاء كما تعلم في موضعه، ومجموع الشرط والجزاء جملة شرطيّة مرفوعة محلاً بأنّه خبر مَهْمَا إن جعل مبتدأ أو لا محلّ لها إن جعل ظرفًا، وحذف الشرط مع آلته لكثرة الاستعمال وأقيم أمّا مقامه فصار أمّا فإنّ العوامل بعد إلخ أو أمّا فأقول بعد إنّ العوامل إلخ، وحذف أقول مع المبتدأ المقدّر لدلالة المقام ثمّ قدّم بَعْدُ على الفاء لكراهتهم اجتماع آلة الشرط مع علامة الجزاء، وإن جعلنا بَعْدُ ظرف الشرط فهو مُتَقَدِّمٌ لا مُقَدَّمٌ وعلى هذا يكون بعدُ منصوبًا محلاً بتقدير في بأمّا لنيابته عن الفعل الناصب له، والظرفُ يكفيه رائحة من الفعل ولولا هذا التعليل لقلنا العامل في جزم الجزاء أيضًا أمّا لنيابته عن مهما أيضًا، ويلزم الاسم بعد أمّا لأنّه قائم مقام الاسم وبعد ذلك لا يمكن مراعاة مقتضى الفعل أيضًا مع أنّه قائم مقامه، وأمّا قوله تعالى {فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ} فتقديره وأمّا الميّت إن كان الآية.

المعدود بهذا العدد من الرجال، لا أنّ عنده هذا العدد. (قوله وأمّا على تأليف غيره فتزيد وتنقص) عن المأة، إشارة إلى أنّ قوله على ما ألّفه الشيخ قيد احترازيّ. (قوله لفأقول المقدّر) ويكثر حذف الفاء مع حذف القول حتّى قال بعضهم: إنّ حذفه واجب مع حذفه. (قوله كما تعلم في موضعه) من أنّ الجملة الجزائيّة إذا لم تصدّر بمفرد يقبل الْجَزْم لفظا كَمَا فِي قَوْلك إِن تقم أقم، أَو محلّا كَمَا فِي قَوْلك إِن جئتني أكرمتك تدخل عليها الفاء، إشعارا بالجزائيّة، فلا يقع بعدها فعل يمكن جزمه لفظا أو محلّا إلّا على إضمار شيء مانع عن الجزم. (قوله يكون بعد منصوبا محلّا بتقدير في بأمّا) عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَالْفِعْل نَفسه عِنْدَ غَيْرِهِ. (قوله لقلنا العامل في جزم الجزاء أيضا أمّا) أي كما في نصب بعد، وليس كذلك، لأنّ العامل في جزم الجزاء مهما، كما سبق. (قوله لنيابته عن مهما أيضا) أي كما ناب عن الفعل. (قوله مقام الاسم) أي مهما. (قوله وبعد ذلك لا يمكن مراعاة مقتضى الفعل) لأنّه روعي مقتضى الاسم أوّلا، لتقدّمه، ولا يمكن مراعاتهما معا، مع أنّه لو وَلِيَهُ فعل لتوهّم أنّه فعل شرط. (قوله أيضا) أي كما روعي مقتضى الاسم. (قوله فتقديره وأمّا الميّت إن كان) أي أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا، كَمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْكَشَّافِ.

(وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ) التقسيم ضمّ قَيْدَيْنِ خاصّتين أو قيود خاصّة إلى الْمَقْسِمِ العامّ ليحصل من كلّ قيدٍ قسمٌ تقول عوامل لفظيّة وعوامل معنويّة .

الإعراب: "الواو" للابتداء، و"هي" مبتدأ، "تنقسم" فعل فاعله هي المستتر فيه الراجع إلى المبتدأ، "إلى" حرف جرّ، "قسمين" مجرور جرّه بالياء، والظرف متعلّق بتنقسم، والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ والجملة الاسميّة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

(لَفْظِيَّةٌ) خبر مبتدأ محذوف وهو أَحَدُهُمَا، وتأنيث لفظيّة باعتبار موصوفها المقدّر وهو عوامل، "فأَحَدُ" معرفة بالإضافة مرفوع بأنّه مبتدأ، "هما" ضمير بارز متّصل مبنيّ على السكون مجرور محلاً وجرّه بالياء بأنّه مضاف إليه لأحد لأنّ ضمير التثنية لا يكون إلاّ في محلّ المثنّى والمثنّى لا يكون نصبه وجرّه إلاّ بالياء ورفعه بالألف، أو مجرور لفظًا بأنّه بدل من قسمين باعتبار تقديم عطف معنويّة على الربط أي جعلِ لفظيّة بدلاً ليكون المجموع بدل الكلّ من الكلّ وإلاّ لكان كلّ واحدة بدل البعض فيخرج عن قاعدة إيجاب الضمير في بدل البعض راجعًا إلى الكلّ المبدل منه، أو منصوب بتقدير أعني والجملة لا محلّ لها من الإعراب أو مجرورة محلاً لكونها تفسيرًا بتقديم عطف معنويّة أيضًا على الربط إذ البعض لا يكون تفسيرًا للكلّ، واللفظ الاصطلاحيّ بمعنى الملفوظ للإنسان حقيقة أو حكمًا

(قوله إلى المقسم العامّ) فقد يذكر المقسم في الأقسام صريحا كقولك الإنسان إمّا إنسان أبيض وإمّا إنسان أسود، وقد يقدّر كما هنا، وقد يدخل في مفهوم الأقسام كقولك الكلمة إمّا اسم أو فعل أو حرف. (قوله خبر مبتدأ محذوف) أي مرفوع لفظا، خبر مبتدأ محذوف. (قوله لأنّ ضمير التثنية) فُزْ بالبيان في هذا الكتاب في إعراب ولا تلقوا، فغيره لا يعطيك العيان. (قوله أو مجرور لفظا) عطف على مفهوم من قوله خبر مبتدأ محذوف، وهو مرفوع لفظا. (قوله فيخرج عن قاعدة إيجاب الضمير في بدل البعض) على الصحيح، خلافا لابن مالك، ويمكن أن يكون الضمير مقدّرا هنا، أي لفظيّة منهما، كما في قوله تعالى {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}، أي منهم. (قوله والجملة لا محلّ لها من الإعراب) عند الجمهور. (قوله أو مجرورة محلّا) عند الشلوبين. (قوله لكونها تفسيرا) مرتبط بالوجهين. (قوله بتقديم عطف معنويّة أيضا) أي كما إذا كان بدلا. (قوله واللفظ الاصطلاحيّ بمعنى الملفوظ للإنسان) وكلمات الله تعالى داخلة فيه، إذ هي مما يتلفّظ به الإنسان، وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجنّ. (قوله حقيقة أو حكما) وفي الفوائد الضيائية؛ واللفظ الحقيقيّ كزيد وضرب، والحكميّ كالمنويّ في زيد ضرب واضرب، إذ ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا، ولم يوضع له لفظ، وإنّما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل

بالفعل أو بالقوّة فإمّا أن يكون المراد باللفظ في لفظيّة المعنى المصدريّ وهو التلفّظ فيكون معنى لفظيّة عوامل هي ألفاظ منسوبة إلى التلفّظ أي يُتَلَفَّظُ بها، أو المراد المعنى الاصطلاحيّ وتكون النسبة من قبيل نسبة الشيء إلى نوعه وجنسه كما يقال فلان جنّيّ أو إنسيّ أي من هذا النوع، فالمعنى عوامل لفظيّة أي من جنس اللفظ وعلى التقديرين لا يلزم اتّحاد المنسوب والمنسوب إليه.

(وَمَعْنَوِيَّةٌ) أي لا حظّ للسان فيها كعامل المبتدأ والخبر، عطف على لفظيّة وحدها على تقدير الجرّ والنصب وعلى الرّفع تكون خبر "ثَانِيهِمَا" المقدّر والجملة عطف على الجملة، وليس في بعض النسخ "وهي تنقسم إلى قسمين"، فيجوز أن تكونا مبتدئين خبرهما منها أي منها لفظيّة ومنها معنويّة، وإذا جعلتا خبرًا فالتقدير بعضها لفظيّة وبعضها معنويّة، وترفعان على البدليّة من مأة بتقديم العطف على الربط، والعامل أيضًا إنّ والنصب كالأوّل.

(فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ) "الفاء" جزائيّة، و"اللفظيّة" مبتدأ، "منها" ظرف مستقرّ متعلّق باسم الفاعل المعرفة صفة اللفظيّة، "على ضربين" ظرف مستقرّ متعلّق بِحَصَلَتْ أو حَاصِلَةٌ خبر المبتدأ، والجملة الاسميّة جزاء للشرط المحذوف لا محلّ لها من الإعراب تقديره إِذَا انْقَسَمَت الْعَوَامِلُ إِلَى لَفْظِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ. "إذا" ظرف زمان متضمّن لمعنى إن الشرطيّة غير جازم معرفة بالإضافة إلى الشرط مبنيّ على السكون منصوب محلاً بتقدير في مفعول فيه للجزاء على الأصحّ ....

له من نحو هو وأنت، وأجروا عليه أحكام اللفظ، فكان لفظا حكما لا حقيقة. (قوله بالفعل أو بالقوّة) تعميم في الحقيقيّ، واللفظ الحقيقيّ بالقوّة كالمحذوف، لأنّه قد يتلفّظ به الإنسان في بعض الأحيان، واللفظ الحكميّ ما لا يتلفّظ به لا بالفعل ولا بالقوّة. (قوله فالتقدير بعضها لفظيّة وبعضها معنويّة) وليس التقدير أحدهما لفظيّة، وثانيهما معنويّة، كما في السابق. (قوله والعامل أيضا) أي كما في مأة. (قوله والنصب كالأوّل) أي بتقدير أعني. (قوله معرفة بالإضافة إلى الشرط) لأنّ وَضْعَهُ للوقت المعيّن.

(قوله مفعول فيه للجزاء على الأصحّ) وَهُوَ قَول الْأَكْثَرين، وَيرد عَلَيْهِم أُمُور، أحدهَا: أَنّ الشَّرْط وَالْجَزَاء عبارَة عَن جملتين، ترْبط بَينهمَا الأداة، وعَلى قَوْلهم تصير الجملتان وَاحِدَة، لِأَنّ الظّرْف عِنْدهم من جملَة الْجَواب، والمعمول دَاخل فِي جملَة عَامله، وَثانيها: أَنّه يلْزمهُم فِي نَحْو إِذا جئتني الْيَوْم أكرمتك غَدا أن يعْمل أكرمتك فِي ظرفين متضادّين، وَذَلِكَ بَاطِل عقلا إِذْ الْحَدث الْوَاحِد الْمعيّن لَا يَقع بِتَمَامِهِ فِي زمانين، وقصدا إِذْ الْمُرَاد وُقُوع الْإِكْرَام فِي الْغَد لَا فِي الْيَوْم، وَثالثها:

وللشرط على غير الأصحّ إذ يكون إذا حينئذٍ معمولاً وعاملاً بالنسبة إلى شيء واحدٍ، و"انقسمت" فعل ماض مبنيّ على الفتح والتاء حرفٌ علامةٌ للواحدة المؤنّثة، "العوامل" مرفوع لفظًا بأنّه فاعل انقسمت، "إلى لفظيّة ومعنويّة" ظرف لغو متعلّق بانقسمت، وانقسمت مع متعلّقاته فعل الشرط لإذا في تأويل المصدر بأنّه مضاف إليه لإذا وإن لم يجز ذكر إذا مع التأويل بل يقال زمانَ انقسامِ العواملِ، "فزمان" منصوب بتقدير في مفعول فيه للجزاء أو لإنقسام، وهو مضاف إليه لزمان، و"العوامل" مجرور لفظا بأنّه مضاف إليه لإنقسام مرفوع معنى بأنّه فاعله، و"إلى لفظيّة ومعنويّة" متعلّق بالإنقسام ومجموع الشرط والجزاء لا محلّ لها من الإعراب.

(سَمَاعِيَّةٍ) مجرور بأنّه بدل من ضربين بتقديم العطف على الربط كما مرّ، أو مبتدأ خبره ظرف مستقرّ مقدّر مقدّم أي منها سماعيّة، أو منصوب مفعول لأعني والجملة لا محلّ لها من الإعراب أو مجرور محلاً على أنّه تفسير لضربين بتقديم عطف وقياسيّة كما مرّ.

(وَقِيَاسِيَّةٍ) عطف على سماعيّة وحدها على الجرّ والنصب، والجملة عطف على الرفع، ويجوز رفعهما بأنّهما خبر المبتدأ، الأولى لِأَحَدُهُمَا، والثانية لثانيهما، والسماعيّة ما عُلِمَ عَمَلُ كلّ واحد منها في تركيب البلغاء ولم ينشأ عِلْمُ عَمَلِهَا من الاندراج تحت قاعدة كلّيّة

أَنّ الْجَواب ورد مَقْرُونا بِإِذا الفجائيّة نَحْو {ثمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ}، وبالحرف النَّاسِخ نَحْو إِذا جئتني الْيَوْم فَإِنِّي أكرمك، وكلّ مِنْهُمَا لَا يعْمل مَا بعده فِيمَا قبله، كذا في مغني اللبيب. (قوله وللشرط على غير الأصحّ) وَهُوَ قَول الْمُحَقِّقين، وفي الرضي؛ وأمّا العامل في إذا فالأكثرون على أنّه جزاؤه، وقال بعضهم هو الشرط كما في متى وأخواته، والأولى أن نفصّل، ونقول: إذا تضمّن إذا معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه، وإن لم يتضمّن نحو إذا غربت الشمس جئتك بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محلّ الجزاء استعمالا وإن لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محلّ الشرط. (قوله إذ يكون إذا حينئذ معمولا وعاملا بالنسبة إلى شيء واحد) فيكون معمولا للشرط على أن يكون مفعولا فيه له، وعاملا له على أن يكون مضافا إليه، وفي مغني اللبيب؛ وَقَول أبي الْبَقَاء: إِنَّه مَرْدُود بِأَنّ الْمُضَاف إِلَيْهِ لَا يعْمل فِي الْمُضَاف غير وَارِد، لِأَنّ إذا عِنْد هَؤُلَاءِ غير مُضَافَة. (قوله أو مبتدأ) أي أو مرفوع، مبتدأ. (قوله مقدّم) ليتخصّص المبتدأ النكرة. (قوله والجملة) أي جملة منها قياسيّة. (قوله الأولى) وهي سماعيّة. (قوله لأحدهما) أي خبر لأحدهما. (قوله والثانية) وهي قياسيّة. (قوله لثانيهما) أي خبر لثانيهما. (ما علم) أي العوامل التي علم.

كما في كلّ فعل متعدّ يرفع الفاعل وينصب المفعول فإنّه يعلم به أنّ ضَرَبَ يرفع وينصب وإن لم يسمع عمله بخصوصه فينضمّ قياس هكذا: ضَرَبَ فعل متعدٍّ وكلّ فعل متعدٍّ يرفع وينصب ينتج أنّ ضَرَبَ يرفع وينصب وكذا سائر الأفعال المتعدّية وقاعدة سائر القياسيّة تذكر في محلّها إن شاء الله تعالى.

(فَالسَّمَاعِيَّةُ) أي العوامل التي توقّف العلم بعملها على سماع عمل كلّ واحد منها بخصوصه (مِنْهَا) أي الكائنة من اللفظيّة. (أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلاً) "الفاء" جزائيّة، "السماعيّة" مبتدأ، "من" للتبعيض وكذا في منها التي تقدّر فيما سبق وفيما لحق، و"الهاء" مجرور محلاً بمن، وهما ظرف مستقرّ متعلّق باسم الفاعل المعرفة صفة سماعيّة أو متعلّق بِحَاصِلَةً أو قَدْ حَصَلَتْ حال من المبتدأ عند من لا يخصّ الحال بالفاعل والمفعول أو عنده أيضًا لكن بمشابهة الفاعل في كونه مسندًا إليه خصوصا إذا رجع ضمير فاعل أو مفعول من الخبر إليه كما في الخبر الجملة والمشتقّ عند الجمهور وفي الجميع عند بعض فإنّه يتّحد حينئذ معهما مفهوما، "أحد" مفرد نكرة خبر بتقديم العطف على الربط، "الواو" عاطفة، "تسعون" شبه جمع مرفوع لفظا بالواو عطف على أحد، "عاملاً" مفرد نكرة منصوب لفظًا بأنّه مميِّز لأحد وتسعون، والعامل فيه المميَّز، والمبتدأ مع الخبر جملة اسميّة مجزومة المحلّ بأنّها جزاء

(قوله التي تقدّر) وتذكر. (قوله صفة سماعيّة) والحقّ صفة السماعيّة. (قوله عند من لا يخصّ الحال بالفاعل والمفعول) وهو سيبويه، خلافا للجمهور، لأنّ الابتداء لا يصلح عاملاً في الحال، لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيدا له، فيحتاج إلى عامل غيره، فيكون عامل الحال غير عامل صاحبها، والاختلاف ممنوع، وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك، قال الرضي: وهو الحقّ، إذ لا دليل على وجوب الاتّحاد، ولا ضرورة تلجىء إليه، ونقل حفيد السعد في حواشي المطوّل أنّ العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ، لأنّه معنى فعليّ قابل للتقييد. (قوله بمشابهة الفاعل) من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل محذوف، أي بمشابهته الفاعل. (قوله ضمير فاعل ومفعول) والإضافة بيانيّة. (قوله وفي الجميع عند بعض) أي ولو كان جامدا عند الكوفيين نحو زيد أخوك وعمرو غُلَامُكَ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يتضمّن ضميرًا، ومحلّ الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتقّ، أمّا هو كأسد بمعنى شجاع فمتحمّل اتفاقًا. (قوله فإنّه) أي المبتدأ. (قوله معهما) أي مع الفاعل والمفعول. (قوله تسعون شبه جمع) وكذا أخواته من عشرين إلى تسعين، وليس بجمع، وإلّا صحّ إطلاق عشرين على ثلاثين مثلا، لأنّه ثلاثة مقادير العشرة، وإطلاق ثلاثين على تسعة مثلا، لأنّه ثلاثة مقادير الثلاثة، وعلى هذا القياس البواقي، وأيضاً هذه الألفاظ تدلّ على معان معيّنة، ولا تعيين في الجمع.

للشرط المحذوف أي إِنْ انْقَسَمَت اللَّفْظِيَّةُ إِلَى سَمَاعِيَّةٍ وَقِيَاسِيَّةٍ فَالسَّمَاعِيَّةُ إلخ، "إِنْ" حرف الشرط عامل جازم، "انقسمت" مبنيّ على الفتح مجزوم المحلّ بإِنْ، "اللفظيّة" فاعله، "إلى سماعيّة وقياسيّة" متعلّق به، والجملة فعل الشرط لإِنْ لا محلّ لها من الإعراب، ومجموع الشرط والجزاء جملة شرطيّة لا محلّ لها من الإعراب. واعلم أنّ الشرط والجزاء إن كان أوّلهما ماضيا ينجزم الماضي وحده محلاً ولا يكون لجملة الشرط والجزاء محلّ وإن كانا أو أحدهما جملة اسميّة كان محلّ الجزم لمجموع الجملة ولا يكون لواحد من أجزائها الجزم، وأيضًا الجزم في أمثال هذه المواضع إنّما يكون إن قدّر إِنْ كما قدّرنا هنا وإن قدّر إذا وهو الراجح عندي كان كما قلنا في فاللفظيّة ولا جزم.

(وَالْقِيَاسِيَّةُ) أي العوامل المنسوبة إلى القياس وهو القاعدة الكليّة التي يستنبط ويُعْرَف منها أحكام أفراد المسند إليه في تلك القاعدة بالطريق المذكور في كلّ فعل متعدّ يرفع وينصب إلخ. (مِنْهَا) أي الْحَاصِلَةُ أو قَدْ حَصَلَتْ أو حَاصِلَةً من اللفظيّة. (سَبْعَةُ عَوَامِلَ) "الواو" عاطفة، "القياسيّة" مبتدأ، "منها" صفة أو حال، "سبعة" نكرة مخصّصة بالإضافة إلى عوامل، و"عوامل" مجموع نكرة جرّه بالفتحة مضاف إليه لسبعة وتمييز لها معنى، والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ عطف على فالسماعيّة إلخ.

(وَالْمَعْنَوِيَّةُ) أي العوامل المنسوبة إلى المعنى أي من جنسه أي لا يتلفّظ بها. (مِنْهَا) أي الْحَاصِلَةُ أو قَدْ حَصَلَتْ من العوامل المأة. (عَدَدَانِ) أي فَرْدَانِ ....

(قوله ينجزم الماضي وحده محلّا) وفي مغني اللبيب؛ قيل وَلِهَذَا جَازَ نَحْو إِن قَامَ ويقعدا أَخَوَاك على إِعْمَال الأوّل، وَلَو كَانَ مَحل الْجَزْم للجملة بأسرها لزم الْعَطف على الْجُمْلَة قبل أن تكمل. (قوله وإن كانا أو أحدهما جملة اسميّة) جوّز الأخفش والكوفيون وقوع فعل الشرط جملة اسميّة كقوله تعالى {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}، وهذا من باب الإضمار على شريطة التفسير عند الجمهور، أي وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. (قوله كان محلّ الجزم لمجموع الجملة) لأنّ إن عامل، وليس في صدر الجملة الاسميّة قابل للجزم، فكان محلّ الجزم لمجموع الجملة، لئلّا يلزم إلغاء العامل. (قوله ولا جزم) لأنّ إذا ليست بعاملة للجزم. (قوله المسند إليه) وفي نسخة "المنسوب إليه". (قوله جرّه بالفتحة) لكونه غير منصرف، بكونه على صيغة منتهى الجموع. (قوله من جنسه أي لا يتلفّظ بها) وفي كروي؛ المعنويّة من قبيل فلان إنسيّ، ولا يجري في نسبتها الوجه الثاني من وجهي نسبة اللفظيّة، كما لا يخفى. (قوله عددان أي فردان) والأولى أن يقال عاملان بدل عددان في المتن، فلا يحتاج أن يفسّر بفردان.

وإلاّ لم يصحّ إن عُرِّف العدد بما يكون نِصْفَ مجموعِ حَاشِيَتَيْهِ إذ ليس هنا عددان بهذا المعنى ويصحّ إن عرّف بما يكون جوابا لِكَمْ. "الواو" عاطفة، "المعنويّة" مبتدأ، و"منها" صفة أو حال، و"عددان" مرفوع لفظًا بالألف خبر المبتدأ، والجملة الاسميّة عطف على فاللفظيّة إلخ جزاء الشرط المحذوف لا محلّ لها من الإعراب.

(وَتَتَنَوَّعُ السَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا) أي تقبل العوامل السماعيّة التنوّع على هذا العدد من تنويع علماء النحو إيّاها، "الواو" للعطف أو ابتدائيّة، "تتنوّع" فعل فاعله "السماعيّة"، "منها" صفة أو حال للسماعيّة، "على" حرف جرّ "ثلاثة عشر" مركّب تعداديّ تضمّنيّ لتضمّنه حرف العطف إذ الأصل ثلاثة وعشرة، بني جزآه على الفتح، الأوّل لأنّه كالوسط وبني الثاني أيضًا لتضمّنه حرف العطف والحرف مبنيّ فيكون هو أيضا مبنيًّا، وجزآه الثاني مجرور محلاّ بعلى، والظرف لغو متعلّق بتتنوّع أو مستقرّ منصوب محلاً بأنّه مفعول مطلق مجازًا لتنوّع صفة المفعول المطلق الحقيقيّ حقيقةً، والتقدير تَتَنَوَّعُ تَنَوُّعًا حَصَلَ أَوْ حَاصِلاً عَلَى ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا، "تنوّعًا" مفعول مطلق حقيقيّ والظرف صفة له ثمّ حذف وأقيم صفتُه مقامه، و"نوعًا" منصوب بأنّه تمييز لثلاثة عشر، وعامل نصبه المميَّز، وجملة تتنوّع فعليّة مجزومة المحلّ بأنّه عطف على فالسماعيّة إلخ جزاء الشرط أو جملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

(اَلنَّوْعُ الْأَوَّلُ حُرُوفٌ تَجُرُّ الْإِسْمَ فَقَطْ) أي من العوامل السماعيّة. النوعُ في اللغة كلّ ضَرْبٍ وصنف من الشيء كما نقل من القاموس، وأوّل على وزن أَفْعَل أصله أَوْوَل لا فعل

(قوله إن عرّف العدد بما يكون مجموع نِصْفَ حاشيتيه) أي طرفيه الفوقانيّ والتحتانيّ، مثلا الإثنان نصف مجموع الثلاثة والواحد، والواحد على هذا ليس عددا، إذ ليس له طرفان، وهذا مصطلح أهل الحساب. (قوله إذ ليس هنا عددان بهذا المعنى) إذ الواحد بهذا المعنى ليس عددا، وأقلّ ما يكون عددا هو الإثنان، فيكون المعنويّة أربعة عامل، وليس كذلك، بل هي عاملان. (قوله إن عرّف بما يكون جوابا لكم) فالواحد على هذا يكون عددا، وهذا مصطلح النحاة، وهو أولى، لأَنَّ الواحِدَ الأَصْلُ المَبْنِيُّ مِنْهُ، وَيَبْعُدُ أَن يكونَ أَصلُ الشيْءِ ليسَ مِنْهُ. (قوله على ثلاثة عشر نوعا) ولا يوجد في أكثر نسخ المتن ذكر على، فهو منصوب بنزع الخافض. (قوله لأنّه كالوسط) أي لأنّ آخره كوسط الكلمة الذي ليس محلاّ للإعراب. (قوله عطف على فالسماعيّة الخ) إن كانت الواو للعطف. (قوله أو جملة إبتدائيّة) إن كانت الواو ابتدائيّة. (قوله وأوّل على وزن أفعل) وَقَالَ بعضهم: هو عَلَى وزن فَوْعَل، ثمّ قيل: أصله وَوْأَل من وأل، فوقع فيه قلب مكانيّ بجعل العين مكان الفاء والفاء مكان العين، فأدغم، وقيل: أَصْلُهُ وَوَّلُ من وول، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى هَمْزَةً، وقيل: أصله أَوْوَل من أول، فأدغم. (قوله أصله أَوْوَل) فأدغم. (قوله لا فعل له) والمراد لا فعل له محقّق، فإنّه يجب تقدير فعل

له، وقيل أصله أَوْأَلُ من وَأَلَ فأبدلت الهمزة واوًا تخفيفًا غير قياس، أو أَءْوَلُ من آلَ فقلبت الهمزة واوًا وأدغمت، هذه عبارة القاضي وتفصيله في شرح الشافية، وهو صفة مشبّهة وقيل أفعل التفضيل. "النوع" مبتدأ، "الأوّل" صفة له وفاعله مستتر فيه، "حروف" اسم مجموع نكرة مرفوع بأنّه خبر المبتدأ، "تجرّ الإسم" أي تُوجِبُ كونَ آخر الاسم الذي دخلت عليه على الكيفيّة المخصوصة وهي الجرّ، "تجرّ" فعل الواحدة فاعله هي راجع إلى حروف باعتبار آنه جماعة واحدة، "الاسمَ" منصوب لفظًا بأنّه مفعول به لتجرّ، والجملة مرفوعة المحلّ بأنّها صفة حروف، "فقط" أي إِذَا جَرَّت الْحُرُوفُ الْإِسْمَ الْوَاحِدَ فَانْتَهِ وَامْتَنِعْ مِنْ أَنْ تَجُرَّ بِهَا غَيْرَ الْأَسْمَاءِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْ غَيْرِ نَحْوِ عَطْفٍ. ودلالةُ قطْ على أنّها لا تجرّ غير الأسماء ظاهرة، وأمّا دلالته على أنّها لا تجرّ الاسم أكثر من واحد فلا، إذ اللام في الاسم للجنس وهو يشمل واحدا وأكثر إلاّ أن يقال إرادةُ فردٍ واحدٍ من الجنس مُتيَقَّنٌ وأمّا أن يراد معه فرد آخر أو أكثر فليس بيقين فاعتبر ما هو اليقين ومُنِعَ بِقَطْ عن غيره، وأمّا لو قطعنا النظر عن العبارة فعدم جرّها أكثرَ من واحد يعلم من السماع. "الفاء" جزائيّة و"قط" اسم من

له، ومادّته على هذا وول. (قوله غير قياس) بل القياس في مثل هذا نقل حركة الهمزة وحذفها. (قوله من آلَ) أصله أَوَلَ، قلبت الواو ألفا، لتحركّها وانفتاح ما قبلها. (قوله فقلبت الهمزة واوا) على غير قياس، بل القياس في مثل هذا قلب الهمزة بجنس حركة ما قبلها. (قوله وقيل أفعل التفضيل) وهو الأصحّ، ويدلّ عليه استعماله بمن، وتصريفه مثل تصريف أفعل التفضيل، فلا وجه لتمريضه. (قوله على الكيفيّة المخصوصة وهي الجرّ) ولذا سميّت هذه الحروف حروف الجرّ، فيكون المراد بالجرّ الإعراب المخصوص، كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم، وقيل سميّت حروف الجرّ لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها، فيكون المراد من الجرّ المعنى المصدريّ، ومِنْ ثَمّه سمّاها الكوفيون حروف الإضافة، لأنّها تضيف معاني الأفعال، أي توصلها إلى الأسماء. (قوله باعتبار آنّه) أي المرجع. (قوله جماعة واحدة) وكلّ جمع سوى جمع المذكّر السالم مؤنّث مجازيّ، لتأويله بالجماعة، وهي مؤنّث مجازيّ، كما قال الزمخشري:

إنَّ قَوْمي تَجَمَّعُوا وَبِقَتْلِي تَحَدَّثوا ... لا أُبالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ

وقال الآخر:

أيا بَحْرَ عِلْـمٍ زَانَهُ الْحِلْمُ وَالتُّقَى ... لَكَ الْعِزُّ فِي الدُّنْيَا وَفِي يَوْمِ تُبْعَث
أَرَادَ بِكَ الْأَعْدَاءُ سُوءً بِجَمْعِهِمْ ... فَلَا تَخْشَ مِنْهُمْ كُلُّ جَمْعٍ مؤنَّثُ

(قوله أن تجرّ بها غير الأسماء) الحقّ الاسم، وكذا فيما يأتي. (قوله إذ اللام للجنس) وفي كروي؛ إلّا أن يقال اللام الداخلة عليه للعهد الذهنيّ، والمعني تجرّ فردا مّا من أفراد الاسم على البدليّة.

أسماء الأفعال الرافعة مبنيّ على السكون لكونه بمعنى الأمر المبنيّ الأصل مرفوع محلاً بأنه مبتدأ وفاعله مستتر فيه وهو أنت مرفوع المحلّ فاعله وسادّ مسدّ الخبر، وقيل قط منصوب المحلّ بأنّه مفعول مطلق لِانْتَهِ لأنّ أسماء الأفعال في الأصل إمّا مصادر أو ظروف، وقيل لا محلّ له من الإعراب، وفاعله مستتر فيه في الصورتين أيضًا، وقط مع فاعله جملة اسميّة نظراً إلى لفظ قط وفعليّة بالنظر إلى معناه جزاء الشرط المحذوف وهو إذا جرّت الحروف الاسم الواحد، وإعراب إذا والشرط كما مرّ، وجاء قط أيضا اسم فعل بمعنى الماضي تقول قَطْنِي هذا أي كَفَانِي وإعراب قط كما مرّ وفاعله هذا، والنون وقاية، والياء مفعول به، وبجعل أسماء الأفعال مبتدأ ينتقض تعريف المبتدأ كما سَتَعْلَم تعريفه في كُتُبِ النحو.(هِيَ سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا)ولم يعتبروا بِمَنْ قال: لعلّ ولولا في لولاك حرفًا جرٍّ لا متعلّق لهما كما في

(قوله المبنيّ الأصل) الحقّ مبنيّ الأصل. (قوله مفعول مطلق لانته) لأنّه ليس من لفظه فعل، فقدّر فعل من معناه. (قوله لأنّ أسماء الأفعال في الأصل إمّا مصادر أو ظروف) سواء كان الظرف حقيقيًا أو مجازيًا، وفي الفوائد الضيائية؛ لأنّ جميعها إمّا منقولة عن المصادر الأصليّة، سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد، فإنّه قد يستعمل مصدرا أيضاً، أو غير صريح نحو هيهات، فإنّه وإن لم يستعمل مصدرا إلا أنّه على وزن قوقاة مصدر قوقى، أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو صه ومه، أو عن الظروف أو عن الجارّ والمجرور نحو أمامك زيدا وعليك زيدا. (قوله وقيل لا محلّ لها) وفي شروح الألفيّة؛ وهو الصحيح. (قوله في الصورتين أيضا) أي كما في صورة كونه مبتدأ. (قوله اسم فعل بمعنى الماضي) وفي مغني اللبيب؛ اسْم فعل بِمَعْنى يَكْفِي، فَيُقَال قطني بنُون الْوِقَايَة، كَمَا يُقَال يَكْفِينِي، انتهى. وكونه بمعنى الماضي أولى، لأنّ مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف. (قوله وبجعل أسماء الأفعال مبتدأ ينتقض تعريف المبتدأ) لأنّ المبتدأ كما في السيوطي؛ اسم مجرّد عن العوامل اللفظيّة غير المزيدة مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به، وأسماء الأفعال ليست باسم مخبر عنه، ولا وصف.(قوله ولم يعتبروا بمن قال لعلّ ولولا في لولاك حرفا جرّ) أي إذا وقع بعدها ضمير مجرور متّصل، والأكثر أن يقال لولا أنت بإتيان ضمير مرفوع منفصل بعدها، وفي مغني اللبيب في بحث ذكر مَا لَا يتَعَلَّق من حُرُوف الْجَرّ؛ الثَّانِي: لَعَلَّ فِي لُغَة عقيل، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَة الْحَرْف الزَّائِد، ألا ترى أَنّ مجرورها فِي مَوضِع رفع على الِابْتِدَاء، بِدَلِيل ارْتِفَاع مَا بعده على الخبريّة، قَالَ: لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ، وَلِأَنَّهَا لم تدخل لتوصيل عَامل، بل لِإِفَادَة معنى التوقّع، كَمَا دخلت لَيْت لِإِفَادَة معنى التَّمَنِّي، ثمَّ إِنَّهُم جرّوا بهَا منبهة على أَنّ الأَصْل فِي الْحُرُوف المختصّة بِالِاسْمِ أن تعْمل الْإِعْرَاب الْمُخْتَصّ بِهِ كحروف الْجَرّ، وَالثَّالِث: لَوْلَا فِيمَن قَالَ لولاي ولولاك ولولاه على قَول سِيبَوَيْهٍ إِنّ لَوْلَا جارّة للضمير، فانّها أَيْضا بِمَنْزِلَة لَعَلَّ فِي أَنّ مَا بعْدهَا مَرْفُوع

الحروف الجارّة الزائدة. "الواو" ابتدائيّة، "هي" مبتدأ، "سبعة عشر" جزآه مبنيّان على الفتح، جزأه الأخير مرفوع المحلّ بأنّه خبر المبتدأ، و"حرفًا" تمييز، والجملة الابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

(اَلْبَاءُ) اسمٌ حقيقةً مدلولُه بِ في بزيد مثلاً مرفوع لفظًا بأنّه بدل من محلّ سبعة عشر بتقديم عطف البواقي الآتية على الربط أي جعل الباء بدلاً لما مرّ، أو خبر مبتدأ محذوف أي أحدها، "أحد" مضاف، "ها" مضاف إليه، والجملة الابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، أو منصوب لفظًا بأنّه مفعول به لأعني، والجملة لا محلّ لها من الإعراب أو مرفوع المحلّ تفسير لسبعة عشر، أو مبتدأ خبره منها المحذوف أو للإلصاق الآتي، والجملة على التقديرين لا محلّ لها من الإعراب. (لِلْإِلْصَاقِ) الإلصاقُ المُخَالَطَةَ والاتّصال، و"اللام" حرف جرّ، "الإلصاق" مجرور به والظرف مستقرّ متعلّق بحصلت أو حاصلةٌ خبر الباء على الصورة الأخيرة منها وإلاّ فالظرف خبر مبتدأ محذوف وهو هي الراجع إلى الباء، أنّث راجعها لأنّ الحروف كلّها مؤنّثات سماعيّة ويجوز تذكيرها باعتبار ألفاظها المذكورة، وجملة هي للإلصاق لا محلّ لها من الإعراب، ويجوز أن يتعلّق المستقرّ بما يناسِب المقامَ كما عند السيّد الشريف وهو وُضِعتْ على صيغة المجهول أو موضوعة. "وُضِعَت" فعل ماض مبنيّ للمفعول مبنيّ على الفتح "التاء" علامة التأنيث، ومفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه

الْمحلّ بِالِابْتِدَاءِ، فَإِنَّ لَوْلَا الامتناعيّة تستدعي جملتين كَسَائِر أدوات التَّعْلِيق، وَزعم أَبُو الْحسن أَنّ لَوْلَا غير جَارَّة، وَأَنَّ الضَّمِير بعْدهَا مَرْفُوع، وَلَكنَّهُمْ استعاروا ضمير الْجَرّ مَكَان ضمير الرّفْع، كَمَا عكسوا فِي قَوْلهم مَا أَنا كَأَنْت، وَهَذَا كَقَوْلِه فِي عساي، ويردّهما أَنّ نِيَابَة ضمير عَن ضمير يُخَالِفهُ فِي الْإِعْرَاب إِنَّمَا ثبتَتْ فِي الْمُنْفَصِل، وَإِنَّمَا جَاءَت النِّيَابَة فِي الْمُتَّصِل بِثَلَاثَة شُرُوط، كَون المنوب عَنهُ مُنْفَصِلا، وتوافقهما فِي الْإِعْرَاب، وَكَون ذَلِك فِي الضَّرُورَة، كَقَوْلِه أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ، انتهى. فالأخفش تصرّف في ما بعد لولا، وسيبويه في نفسه، وأمّا عساي فذهب الأخفش إلى أنّه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع أي عسيت، وذهب سيبويه إلى أنّ عسى محمول على لعلّ، لتقاربهما في المعنى، فههنا أيضاً الأخفش تصرّف في الضمير، وسيبويه في العامل. (قوله أو مبتدأ) الحقّ تقديم هذه الصورة على صورة النصب. (قوله والجملة على التقديرين) أي تقدير كون خبره منها المحذوف، وتقدير كون خبره للإلصاق. (قوله للإلصاق) وهو أصل معانيها، ولذا قدّمه، ولم يذكر لها سيبويه غيره، قال: إنّما هي للإلصاق والاختلاط، ثمّ قال: فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله. (قوله على الصورة الأخيرة منها) أي من الصور المذكورة. (قوله ويجوز تذكيرها) أي الحروف.

وهو هي راجع إلى الباء أو إلى هي المبتدأ مرفوع محلاً بأنّه مفعول ما لم يسمّ فاعله لوُضِعَتْ وهو مع مفعول ما لم يسمّ فاعله جملة فعليّة مرفوعة المحلّ بأنّها خبر المبتدأ، و"موضوعة" اسم مفعول نكرة مرفوع لفظًا بأنّه خبر المبتدأ وحده ومفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه وهو هي أيضًا، فلمّا حذف الفعل أو اسم المفعول نُقِلَ مفعول ما لم يسمّ فاعله منهما إلى الظرف وجعل مرفوعًا به مجازًا والظرف معه جملة ظرفيّة أو مفرد ظرفيّ خبر المبتدأ، إمّا الباء أو هي، والجملة لا محلّ لها من الإعراب. والإلصاق إمّا حقيقيّ (نَحْوُ بِهِ دَاءٌ) أي الْتَصَقَ به وخَالَطَهُ داءٌ، والظاهر أنّ الداء مُخَالِطٌ ومُلَاصِقٌ بِجِسْمِهِ حقيقيةً. (وَ) إمّا مجازيّ نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) إذ المرور لم يلاصق ولم يتّصل بزيد بل بمكان يقرب من زيد. ومن أمثلة الحقيقيّ: أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ إذا قَبَضْتَ بعضًا من جسمه. "نحو" مخصّص بالإضافة إلى ما بعده مرفوع لفظًا بأنّه خبر مبتدأ محذوف أي مِثَالُهُ نَحْوُ، أو منصوب بأُمَثِّلُ المقدّر على أنّه مفعول به له، ولا يتوّهم أنّه مفعول مطلق له لكونهما بمعنى واحد إذ المعنى أُمَثِّلُ بنحو به داءٌ فالقصد إلى إيتاء التمثيل على نحو، والجملة اسميّة أو فعليّة لا محلّ لها من الإعراب، "به" الباء للإلصاق، و"الهاء" ضمير مجرور بالباء والظرف مستقرّ وهو مع فاعله مرفوع المحلّ خبر المبتدأ مقدّم عليه ليفيد تخصيصًا إذ النكرة المحضة لا يصحّ أن تكون مبتدأً كما هو المشهور لكنّ الراجح أنّ مدار الصحّة على الإفادة ....

(قوله وهو هي راجع إلى الباء) إن كان خبر الباء. (قوله أو إلى هي المبتدأ) إن كان خبر مبتدأ محذوف، وهو هي. (قوله بأنّها خبر المبتدأ) إمّا الباء، أو هي. (قوله وحده) أي بدون مفعول ما لم يسمّ فاعله. (قوله وهو هي أيضا) أي كما في وضعت. (قوله مررت بزيد) وَعَن الْأَخْفَش أَنّ الْمَعْنى مَرَرْت على زيد، بِدَلِيل قوله تعالى {وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ}، فتكون للاستعلاء المجازيّ، كأنّ المارّ بمجاوزته استعلى عليه. (قوله بل بمكان يقرب من زيد) فجعل كالمرور به مجازا. (قوله إذا قبضت بعضا من جسمه) أَو على مَا يحْبسهُ من يَد أَو ثوب وَنَحْوه، وَلَو قلت أمسكته احْتمل ذَلِك، وَأَن تكون منعته من التَّصَرُّف. (قوله لكونهما بمعنى واحد) علّة المنفيّ. (قوله إذ المعنى) علّة النفي. (قوله مقدّم عليه ليفيد تخصيصا) لأنّه إذا قيل: به علم أنّ ما يذكر بعده موصوف بصحة الالتصاق به، فهو في قوّة التخصيص بالصفة. (قوله إذ النكرة المحضة) أي الغير المخصّصة. (قوله لا يصحّ أن تكون مبتدأً كما هو المشهور) بل إذا تخصّصت تلك النكرة بوجه مّا من وجوه التخصيص، إذ بالتخصيص يقلّ اشتراكها، فتقرب من المعرفة، وَقد ذكر بعض النُّحَاة لتسويغ الِابْتِدَاء بالنكرة صورا، وأنهاها بعض الْمُتَأَخِّرين إِلَى نَيف وَثَلَاثِينَ موضعا. (قوله لكن الراجح أنّ مدار الصحّة على الإفادة) لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى التكلّفات الركيكة

فإن أفادت النكرة يصحّ كالمعرفة كما في رَجُلٌ جَاءَ مِنَ الْجَيْشِ إذا كان المقصود معرفة أحوال الجيش لا معرفة الجائي لأنّه حينئذ يتمّ بها المقصود. "داء" اسم نكرة مخصّصة مرفوع لفظًا بأنّه مبتدأ، والجملة الاسميّة متأوّلة بهذا اللفظ مجرور محلاً بأنّه مضاف إليه لنحو. "ومررت بزيد" "الواو" حرف العطف، "مررت" فعل ماض مبنيّ على السكون، و"التاء" مبنيّ على الضمّ مرفوع المحلّ فاعل الفعل، "الباء" للإلصاق المجازيّ، "زيد" مجرور به والظرف لغو متعلّق بمررت، والجملة الفعليّة متأوّلة بهذا اللفظ مجرور المحلّ عطف على المتقدّم المضاف إليه لنحو، وأنت تعلم أنّ الأَوْلَى أن يقدِّم المثالَ الثانيَ أو يقول بزيد داء ومررتُ به ليتقدّم مرجع الضمير لكن اشتهر أنّه لا مناقشة في المثال.

(وَلِلتَّعْدِيَةِ) "الواو" حرف عطف والظرف مستقرّ مرفوع المحلّ عطف على للإلصاق. (نَحْوُ ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) إعرابه ظاهر ممّا مرّ. والتعدية التي اختصّت الباء بها في مثل هذا الموضع ولا تُوجَدُ في سائر معاني الباء ولا في باقي حروف الجرّ هي أن تُوجِدَ في الفعل معنى التصيير وتجعله بمعنى المتعدِّي بالنقل إلى باب الإفعال أي بمعنى صَيَّرْتُهُ ذَاهِبًا وَأَذْهَبْتُهُ. وأمّا التعدية بمعنى مطلق جَرِّ معنى الفعل وإضافته إلى الاسم فيحصل في سائر معاني الباء وباقي حروف الجرّ، وشَرَطَ بعضُهم في مثل ذهبت بزيد أن يَذْهَبَ الفاعلُ مع المفعول

الواهية الضعيفة. (قوله فإن أفادت النكرة يصحّ) أي أن تكون مبتدأ. (قوله مررت فعل ماض مبنيّ على السكون) وقيل إذا اتّصل بالفعل الماضي الضمير المرفوع المتحرّك يبنى على الفتح تقديرا، كما إذا اتّصل به واو جمع المذكّر، فالسكون عارض، أوجبه كراهتهم توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة، والضمّة عارضة لمناسبة الواو. (قوله أو يقول بزيد داء ومررت به) وهذا أولى، لأنّ الأولى أن يقدّم مثال الحقيقيّ. (قوله والتعدية التي اختصّت الباء بها) وهي التعدية عند الصرفيين. (قوله أن توجد في الفعل) اللازم بإِدْخَالها على فَاعله، وجعله مفعولاً، فأصل ذهبت بزيد ذهب زيد. (قوله بالنقل إلى باب الإفعال) ولهذا تسَمّى بَاء النَّقْل. (قوله وأمّا التعدية بمعنى مطلق جرّ معنى الفعل) وهي التعدية عند النحويين. (قوله وشرط بعضهم) وهو المبرّد والسهيليّ والزمخشري. (قوله في مثل ذهبت بزيد أن يذهب الفاعل مع المفعول) وزعم ذلك البعض أنّ بين ذهبت بزيد وأذهبته فَرْقاً، فإذا قلتَ ذهبْتُ بِزيد فلا بدّ أن تكونَ قد صاحَبْتَه في الذهاب فذهبْتَ معه، وإذا قلت أَذْهَبْتُه جاز أن تكونَ قد صَاحَبْتَه في الذهاب، وألاّ تكونَ، وردّ بنحو قوله تعالى {ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ}، لأنّ مصاحَبَتَه تعالى في الذهابِ مستحيلةٌ، وأجيب بأنّه يجوزُ أن يكونَ تعالى قد أَسْنَدَ إلى نفسِه ذهاباً يليقُ به، كما أَسْند إلى نفسِه المجيء والإتيان على معنى يليقُ به في قوله تعالى {وَجَاءَ رَبُّكَ} وقوله تعالى {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ}، وهو أعلم

وعند بعضهم لا. (وَلِلاِسْتِعَانَةِ) عطف على للإلصاق وقيل على للتعدية والراجح الأوّل إذ الأَوْلَى أن يكون المتبوع أصلا، والمعطوف الأوّل هنا من توابع الأصل هو للإلصاق، ويجرى الخلاف في جميع المعطوفات الْمُتَتَالِيَةِ. أي تكون للاستعانة إن دخلت على الآلة (نَحْوُ كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ) أي باستعانته لكونه موقوفا عليه للكتابة لأنّه فاعل الإعانة كما في مِنَ اللهِ نَسْتَعِينُ. ومن فروعها السببيّة فيجيء الباء لها كما في قوله تعالى: {فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ} الآيَةَ، لأنّ الظلم وإن لم يكن آلة للتحريم لكن لمّا تَرَتَّبَ عليه الفعل كما يترتّب على اللآلة صار كأنّه آلة فيتفرّغ للسببيّة بالاستعانة.

بحقيقة ذلك. (قوله وعند بعضهم لا) وهو سيبويه والجمهور، وعندهم لا يشترط في مثل ذهبت بزيد أن يذهب الفاعل مع المفعول، وذهبت بزيد بمعنى أذهبته بلا فرق، وهذا هو الراجح. (قوله والمعطوف الأوّل) وهو للتعدية. (قوله من توابع الأصل) وليس أصلا، فالأولى أن لا يكون متبوعا، إذ الأولى أن يكون المتبوع أصلا. (قوله إن دخلت على الآلة) حقيقة، أو حكما. (قوله لأنّه فاعل الإعانة) لأنّك إذا قلت كتبت بالقلم فكأنّك قلت استعنت بالقلم للكتابة، لكونه موقوفا عليه، فهو مُعِينٌ لك لكتابتك. (قوله ومن فروعها السببيّة) والحقّ ومن فرعها السببيّة، كما قَالَ الرضي: السَّبَبِيَّة فرع الإِسْتِعَانَة، انتهى. وَلذَا اقْتصر عَلَى الِاسْتِعَانَة، ولم يذكر السببيّة، خلافا لابن مالك فإنّه أدرج الاستعانة في السببيّة، ولم يذكر الاستعانة، وَقَالَ: بَاء السَّبَبِيَّة هِيَ الدَّاخِلَة على صَالح للاستغناء بِهِ عَن فَاعِلِ مُعَدَّاهَا مجَازًا نَحْو {فَأخرج بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ}، فَلَو قصد إِسْنَاد الْإِخْرَاج إِلَى الهاء الراجع إلى المَاء، وَقيل أخرج من الثمرات رزقا لصَحَّ وَحسن، لكنّه مجَاز، وَالْآخر حَقِيقَة، وَمِنْه كتبت بالقلم، وَقطعت بالسكّين، فَإِنَّهُ يَصح أَن يُقَال كتب الْقَلَمُ وَقطع السكينُ، والنحويون يعبّرون عَن هَذِه الْبَاء بباء الِاسْتِعَانَة، وآثرت على ذَلِك التَّعْبِير بالسببيّة من أجل الْأَفْعَال المنسوبة إِلَيْهِ تَعَالَى، فَإِنّ اسْتِعْمَال السَّبَبِيَّة فِيهَا يجوز، وَاسْتِعْمَال الِاسْتِعَانَة فِيهَا لَا يجوز، انْتهى. وَقَالَ أَبُو حيان: أصحابنا فرقوا بَين بَاء السَّبَبِيَّة وباء الِاسْتِعَانَة، فَقَالُوا بَاء السَّبَبِيَّة هِيَ الَّتِي تدخل على سَبَب الْفِعْل نَحْو مَاتَ زيد بالحبّ وبالجوع وَحَجَجْت بِتَوْفِيق الله، وباء الِاسْتِعَانَة هِيَ الَّتِي تدخل على الِاسْم الْمُتَوَسّط بَين الْفِعْل ومفعوله الَّذِي هُوَ آلَة نَحْو كتبت بالقلم ونجرت الْبَاب بالقدوم وبريت الْقَلَم بالسكّين وخضت المَاء بِرجْلِي، إِذْ لَا يَصح جعل الْقَلَم سَببا للكتابة وَلَا الْقدوم سَببا للنجارة وَلَا السكّين سَببا للبري وَلَا الرِّجْل سَببا للخوض، بل السَّبَب غير هَذَا. (قوله الآية) وفي دليل الفالحين على رياض الصالحين؛ الآية بالنصب أي اِقْرَأْ الآيَةَ، أو بالرفع أي الآيَةُ إلى آخرها معلومةٌ، أو المستدَلُّ به الآيَةُ، فهو مبتدأ، أو خبر. (قوله فيتفرّغ للسببيّة بالاستعانة) وفي نسخة "فتفرّع لسببيّة باء الاستعانة".

(قوله وللمصاحبة) أي بمعنى مع. (قوله والثاني مستقرّ) قيل ولا تكون باء المصاحبة إلّا

(وَلِلْمُصَاحَبَةِ) عطف على للإلصاق أو على ما قبله، وكذا حكم المعطوفات الآتية. أي تدلّ على أنّ بين مدخولها وما قبلها مصاحبةً حين الفعل ويكونان مُجْتَمِعَيْنِ غير مُتَفَرِّقَيْنِ في ذلك الفعل. (نَحْوُ دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ) الظرف الأوّل لغو متعلّق بدخلت، والثاني مستقرّ متعلّق بقد حَصَلَ إن جُعِلَ حالاً من الهاء في عليه، وقد حَصَلْتُ إن جعل حالاً من التاء، أو حاصلاً على التقديرين، فعلى الأوّل يكون المستتر فيه هو وعلى الثاني أنا، والظرف مع فاعله الذي هو أنا أو هو منصوب المحلّ على الحاليّة. ويكون الإلصاق بدون المصاحبة كما في اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِسَرْجِهِ إذا كان السرج بقرب الفرس ولا يصاحبه في الاشتراء، ويجتمعان كما إذا دخل في الاشتراء وكان على الفرس.

(وَلِلْمُقَابَلَةِ) في الْمُعَاوَضَاتِ (نَحْوُ بِعْتُ) فعل، وفاعل، (هَذَا) اسم معرفة مركّب من هاء التنبيه وذا الإشارة مبنيّ لفظًا على السكون منصوب محلاً بأنّه مفعول به لبعت، (بِهَذَا) الباء

مستقرّا، والظاهر أنّه لا منع من كونها لغوا، كذا في الرضي، فيحتمل أن يكون الظرف الثاني لغوا متعلّقا بدخلت مثل الظرف الأوّل. (قوله أو حاصلا على التقديرين) أي تقدير جعله حالا من الهاء، وتقدير جعله حالا من التاء. (قوله ويكون الإلصاق بدون المصاحبة) فعلى ظاهر قوله بين الإلصاق والمصاحبة عموم وخصوص مطلق، والإلصاق أعمّ من المصاحبة مطلقا، وَإِنْ زِدْنَا وقلنا: وتكون المصاحبة بدون الإلصاق كما في اشتريت الفرس بسرجه، إذا دخل السرج في الاشتراء، ولم يكن على الفرس، فبينهما عموم وخصوص من وجه، وفي الفوائد الضيائية؛ والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه أي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء، ولا يلزم أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به، فالإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس، انتهى. فعلى قوله بين الإلصاق والمصاحبة عموم وخصوص مطلق، والمصاحبة أعمّ من الإلصاق مطلقا، وفي كليات أبي البقاء؛ وَإِذا قصد فِي بَاء المصاحبة مُجَرّد كَون مَعْمُول الْفِعْل مصاحبا للمجرور زمَان تعلّق ذَلِك الْفِعْل بِهِ من غير قصد مشاركتهما فِي الْفِعْل فمستقرّ فِي موقع الْحَال، وَإِذا قصد كَوْنه مصاحبا لَهُ فِي تعلّق الْفِعْل فلغو، فَفِي قَوْله اشْتَرِ الْفرس بسرجه على الأوّل السرج غير مشترى، وَلَكِن الْفرس كَانَ مصاحبا للسرج حَال الشِّرَاء، وَالتَّقْدِير اشتره مصاحبا للسرج، وعَلى الثَّانِي كَانَ السرج مشترى، وَالْمعْنَى اشترهما مَعًا، انتهى. فعلى قوله باء المصاحبة لا تقتضي الاشتراك في الفعل، ولا يجب كونها ظرفا مستقرّا، وباء المصاحبة التي فسّرها بقوله أي تدلّ على أنّ بين مدخولها وما قبلها مصاحبة حين الفعل ويكونان مجتمعين غير متفرّقين في ذلك الفعل تكون ظرفا لغوا، ولكلّ وجهة هو مولّيها. (قوله إذا كان السرج بقرب الفرس) أي كان على الفرس، ولكن هذا ليس كالتصاق واختلاط الداء بزيد.

داخلة على المأخوذ، "هذا" مجرور المحلّ بالباء والظرف لغو متعلّق ببعت.

(وَلِلظَّرْفِيَّةِ) إذا دخلت على اسم الزمان أو المكان. (نَحْوُ صَلَّيْتُ بِالْمَسْجِدِ) أي في المسجد. (وَلِلزِّيَادَةِ) وهي التي إذا حذفت من الكلام لم يُخِلّ بالمعنى الأصليّ وإن أخلّ ببعض اعتباراته لأنّ الزيادة لا تكون إلاّ لغرض كتحسين الكلام أو تأكيد معناه وبالحذف ينتفي ذلك لكن يبقى أصل المعنى. (نَحْوُ) مضاف مرفوع أو منصوب (قَوْلِهِ) مجرور مضاف إليه لنحو ومضاف إلى الهاء، وهو مبنيّ على الكسرة مجرور محلاً بأنّه مضاف إليه مرفوع معنى بالفاعليّة لِقَوْلِ، ويعلم المراد بالضمير من قوله (تَعَالَى) أي عن النقائص وما لا يليق بجنابه، فعل ماض مبنيّ تقديرا على الفتح فاعله مستتر فيه وهو هو راجع إلى الهاء، والجملة فعليّة اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب، ومعنى الاعتراض أن لا يكون للجملة تعلّق بالمقصود الذي سبق الكلام لأجله سواء توسّط بين أجزاء الكلام كما هنا أو تأخّر عن مجموع الكلام. (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) المراد بالأيدي الْأَنْفُسُ أي ولا تلقوا أنفسَكم إلى التهلكة، وزيادة الباء مبنيّة على هذا، وأمّا إن أريد بالأيدي الجوارح المخصوصة فالباء حينئذ للسببيّة والمفعول به الصريح محذوف أي لا تلقوا أنفسَكم بسبب أيديكم إلى التهلكة، والتهلكة مصدر بمعنى الهلاك خارج عن الأوزان الأربعة والثلاثين لمصدر المجرّد، و"لا" ناهية،

(قوله بالمعنى الأصليّ) وفي نسخة "بأصل المعنى". (قوله ومعنى الاعتراض) للبيانيين فِي الِاعْتِرَاض اصْطِلَاحَات مُخَالفَة لاصطلاح النَّحْويين، والزمخشري يسْتَعْمل بَعْضهَا، وَيردّ عَلَيْهِ من لَا يعرف هَذَا الْعلم، كَأبي حَيَّان توهّما مِنْهُ أنه لَا اعْتِرَاض إِلَّا مَا يَقُوله النَّحْوِيّ، وَهُوَ الِاعْتِرَاض بَين شَيْئَيْنِ متطالبين، كذا في مغني اللبيب. (قوله كما هنا) توسّط هنا بين القول ومقوله. (قوله والمراد بالأيدي الأنفس) مجازا مرسلا بذكر الجزء وإرادة الكلّ، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى {بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ}. (قوله مبنيّة على هذا) أي المراد. (قوله فالباء حينئذ للسببيّة) أو للاستعانة. (قوله بسبب أيديكم) أي بسبب إرادتكم. (قوله والتهلكة مصدر) وقيل اسم مصدر. (قوله بمعنى الهلاك) فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ التَّهْلُكَةُ مَا أَمْكَنَ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، وَالْهَلَاكُ مَا لَمْ يُمْكِنِ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، وَقِيلَ هِيَ نَفْسُ الشَّيْءِ الْمُهْلِكِ، وَالْهَلَاكُ حُدُوثُ التَّلَفِ، وَقِيلَ التَّهْلُكَةُ كُلُّ مَا تَصِيرُ غَايَتُهُ إِلَى الْهَلَاكِ. (قوله خارج عن الأوزان الأربعة والثلاثين لمصدر المجرّد) وفي تفسير الرازي؛ قَالَ الْخَارْزَنْجِيُّ: لَا أَعْلَمُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَصْدَرًا عَلَى تَفْعُلَةٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ إِلَّا هَذَا، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَدْ حَكَى سِيبَوَيْهِ التَّنْضُرَةَ وَالتَّسْتُرَةَ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْمِثَالُ اسْمًا غَيْرَ مَصْدَرٍ، قَالَ: وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ صِفَةً، قَالَ صَاحِبُ الْكَشَّافِ: وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَصْلُهُ التَّهْلِكَةُ كَالتَّجْرِبَةِ وَالتَّبْصِرَةِ عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ هَكَذَا، فَأُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ بِالْكَسْرَةِ، كَمَا جَاءَ الْجُوَارُ فِي

"تلقوا" مضارع مجزوم بحذف النون، و"الواو" ضمير متّصل مبنيّ على السكون مرفوع محلاً رفعه بالضمّة فاعل تلقوا. لا يقال فليكن الرفع المحليّ والنصب والجرّ أيضًا في ضمائر الجمع بالحروف المحليّة أي بالواو رفعًا وبالياء نصبا وجرّا كما يكون الإعراب المحلّي في ضمائر التثنية بالحروف أي بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرًّا؛ لأنّا نقول إنّ ضمير التثنية واقع في محلّ معربٍ مثنًّى وكلُّ معربٍ مثنًّى معربٌ بالألف والياء فالواقعُ محلَّه يكون إعرابه المحليّ كذلك بخلاف ضمائر الجمع فإنّها واقعة في محلّ معربٍ مجموعٍ والمعربُ المجموع لا يجبُ أن يكون إعرابه بالحروف بل يكون بالحركات أيضًا، فالواقع محلَّه يمكن أن يكون في محلّ معرب بالحركات مع أنّ الأصل في الإعراب بالحركات، وكالضمير سائر المبنيّات الواقعة موقع المثنّى والمجموع كالموصولات وأسماء الإشارة فما وقع منها موقع المثنّى يعرب بالحروف المحلّيّة وما وقع موقع المجموع يعرب بالحركات المحلّيّة، فُزْ بهذا البيان فغير كتابي لا يعطيك العيان. "الباء" زائدة معنى عامل لفظًا، و"أيدي" مجموع معرفة بالإضافة إلى كُمْ مجرور تقديرًا جرُّه بالكسرة التقديريّة منصوب معنى بالنصب اللفظيّ إذ الأيدي

الْجِوَارِ، وَأَقُولُ: إِنِّي لَأَتَعَجَّبُ كَثِيرًا مِنْ تَكَلُّفَاتِ هَؤُلَاءِ النَّحْوِيِّينَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَوْ وَجَدُوا شِعْرًا مَجْهُولًا يَشْهَدُ لَمَا أَرَادُوهُ فَرِحُوا بِهِ، وَاتَّخَذُوهُ حُجَّةً قَوِيَّةً، فَوُرُودُ هَذَا اللَّفْظِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَشْهُودِ لَهُ مِنَ الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالِفِ بِالْفَصَاحَةِ أَوْلَى بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَاسْتِقَامَتِهَا. (قوله الأوزان الأربعة والثلاثين لمصدر المجرّد) وهي فَعْل، وفِعْل، وفُعْل، وفَعْلَة، وفِعْلَة، وفُعْلَة، وفَعْلَى، وفِعْلَى، وفُعْلى، وفَعْلَان، وفِعْلَان، وفُعْلَان، وفَعَلَان، وفَعَل، وفَعِل، وفِعَل، وفُعَل، وفَعَلَة، وفَعِلَة، وفَعَال، وفِعَال، وفُعَال، وفَعَالَة، وفِعَالَة، وفُعَالَة، وفُعُول، وفُعُولَة، وفَعُول، وفَعِيل، ومَفْعَل، ومَفْعِل، ومَفْعَلَة، ومَفْعِلَة، وفَعَالِيَة، نَحْو قَتْل، وفِسْق، وشُغْل، ورَحْمَة، ونِشْدَة، وكُدْرَة، ودَعْوَى، وذِكْرى، وبُشْرى، ولَيَّان، وحِرْمَان، وغُفْرَان، ونَزَوَان، وطَلَب، وخَنِق، وصِغَر، وهُدًى، وغَلَبَة، وسَرِقَة، وذَهَاب، وصِرَاف، وسُؤَال، وزَهَادَة، ودِرَايَة، وبُغَايَة، ودُخُول، وصُهُوبَة، وقَبُول، ووَجِيف، ومَدْخَل، ومَرْجِع، ومَسْعَاة، ومَحْمِدَة، وكَرَاهِيَة. (قوله فز) أمر من فاز يفوز. (قوله الباء زائدة) لأنّ أَلْقَى يتعدّى بنفسه، قال تعالى {فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ}، وقيل ضمّن تلقوا معنى فعل يتعدّى بالباء، أي ولا تُفْضُوا بأيديكم إلى التَّهْلُكة، كقولك أَفْضَيْتُ بِجَنْبِي إلى الأرض، أي طرحتُهُ على الأرض، والمراد بالأيدي الأنفس، كما إذا كانت الباء زائدة، وظاهرُ كلام أبي البقاء فيما حكاهُ عن المُبرِّد أنّ أَلْقَى يتعدّى بالباء أصلاً من غير تضمين كمَرَرْتُ بزيدٍ، فالباء غير زائدة، بل متعلّقة، وتلقوا غير مضمّن معنى فعل يتعدّى بالباء، والمراد بالأيدى الأنفس أيضا.

من الأسماء المنقوصة كما سيعلم إعرابها في كتب النحو مفعول به صريح لتلقوا، "كُمْ" اسم معرفة بالضمائريّة مجرور المحلّ مضاف إليه لأيدي، "إلى" حرف جرّ للإنتهاء، "التهلكة" مجرور بها والظرف لغو متعلّق بتلقوا باعتبار تضمينه معنى الانتهاء أي لا تلقوا وَتَنْتَهُوا إلى التهلكة وجملة لا تلقوا جملة فعليّة إنشائيّة مَنْهِيَّة منصوبة محلاً بأنّها مقول لقول وعامل نصبها قول، وإن لم تجعل الباء زائدة كان أيدي مجرورًا تقديرًا بالباء ولا ينصب معنى بل كان الجارّ والمجرور أو المجرور فقط منصوب المحلّ بأنّه مفعول به غير صريح لتلقوا ولا يكون المثال ممّا نحن فيه فلا ينصب بقول. (وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا) أي كفى اللهُ شَهَادَةً أي كَفَتْ شهادتُه أو كفى الله حالَ كونه حين الكفاية شَاهِدًا أى بما جرى. ويجوز أن يجعل الواو من القرآن فلا يكون للعطف بالنظر إلى مقصودنا سواء كان باعتبار القرآن كذلك أو لا فيقدّر واو آخر للعطف كما قيل في التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ إلخ، ويجوز أن يجعل من كلام

(قوله من الأسماء المنقوصة) المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو قاض، سمّي بذلك لحذف لامه للتنوين، أو لأنّه نقص منه ظهور بعض الحركات. (قوله كما سيعلم إعرابها في كتب النحو) يكون إعرابها تقديريًا في حالتي الرفع والجرّ، لاستثقال الضمّة والكسرة على الياء، ولفظيًا في حالة النصب، لخفّة الفتحة على الياء. (قوله باعتبار تضمينه معنى الانتهاء) والتضمين إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه، لتصير الكلمة تؤدّي مؤدّى كلمتين، وهذا هو التضمين النحويّ، وفي كونه مقيسا خلاف، ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنّه ينقاس، وأمّا البيانيّ فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها، لكونها تتعدّى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل قبلها، لكونه لا يتعدّى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور، وهو قياسيّ اتّفاقا، لكونه من حذف العامل لدليل، هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه، وقال ابن كمال باشا: الحقّ أنّ التضمين البيانيّ هو التضمين النحويّ، وإنّما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف، حيث قدّر خارجين عن أمره، فتوهّم أنّه تقدير لعامل آخر، وليس كذلك، بل هو تفسير للفعل المضمّن، كذا في الصبان. (قوله أي كفت شهادته) فالتمييز محوّل عن الفاعل. (قوله كذلك) أي للعطف. (قوله فيقدّر واو آخر للعطف) يجوز حذف الحرف العاطف وحده وإبقاء المعطوف، على قول الفارسي وابن عصفور وابن مالك، خلافا لإبن جني والسهيليّ وابن الضائع، ويكون ذلك في الواو كثيرا، وفي أو قليلا، مثال الواو قوله عليه السلام "تصدّق رجل من ديناره من درهمه من صاع برّه من صاع تمره" ومثال أو قولهم أعط الرجل درهمًا درهمين ثلاثة، وقال الدماميني: وقد قيل في علّمته النحو بابا بابا إنّ تقديره بابا فبابا، ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأوّل فالأوّل، فيكون في الفاء أيضا.

المصنّف لعطف مثال على مثال فتكون جملة كفى بالله مجرورَ المحلّ بالعطف على لفظ قول فيكون مضافًا إليه لنحو بالتأويل السابق في الجملة المضاف إليه لنحو وحينئذ الظاهرُ أن يكون المثال كلامَ المصنّف لا قرآنًا وعلى تقدير العاطف وجعل الواو من القرآن الظاهرُ أن يكون جملة وكفى بالله منصوبةَ المحلّ بالعطف على ولا تلقوا إلخ وأمّا واو ولا تلقوا فهو من القرآن قطعًا، ويحتمل أن يكون في القرآن للعطف وأن لا يكون. "الواو" كما مرّ، "كفى" فعل ماض مبنيّ تقديرًا على الفتح، "الباء" عامل لفظًا زائد معنى مبنيّ على الكسرة، "الله" مجرور لفظًا بالباء مرفوع معنى بأنّه فاعل كفى، "شهيدًا" مفرد نكرة تمييز لنسبة كفى إلى فاعله والعامل في نصبه كفى أو حال من فاعل كفى وفاعله مستتر فيه على التقديرين وهو هو، والجملة كما بيّنّا..........................

(قوله بالعطف على لفظ قول) ويجوز أن يجعل الواو من كلام المصنف، وتكون جملة كفى بالله منصوبة المحلّ بالعطف على ولا تلقوا، فيكون قرآنا، وهذا هو الظاهر، فلا معنى للتطويل، مع وجود كفى بالله شهيدا بدون الواو، قال الله تعالى {قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ}. (قوله بالتأويل السابق) أي التأويل بهذا اللفظ. (قوله الباء عامل لفظا زائد معنى) وفي مغني اللبيب؛ وَقَالَ الزّجاج: دخلت لتضمّن كفى معنى اكْتَفِ، وَهُوَ من الْحسن بمَكَان، ويصحّحه قَوْلهم اتّقى الله امْرُؤ وفعل خيرا يثب عَلَيْهِ، أَي ليتّق وليفعل، بِدَلِيل جزم يثب، ويوجبه قَوْلهم كفى بهند بترك التَّاء، فَإِن احْتجّ بالفاصل فَهُوَ مجوّز لَا مُوجب، بِدَلِيل {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ} {وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ}، فَإِن عورض بِقَوْلِك أَحْسِنْ بهند، فالتاء لَا تلْحق صِيغ الْأَمر وَإِن كَانَ مَعْنَاهَا الْخَبَر، وَقَالَ ابْن السراج: الْفَاعِل ضمير الِاكْتِفَاء، وَصِحَّة قَوْله مَوْقُوفَة على جَوَاز تعلّق الْجَارّ بضمير الْمصدر، وَهُوَ قَول الْفَارِسِي والرماني، أجازا مروري بزيد حسن وَهُوَ بِعَمْرو قَبِيح، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ إعماله فِي الظّرْف وَغَيره، وَمنع جُمْهُور الْبَصرِيين إعماله مُطلقًا. (قوله تمييز) فوقع التمييز مشتقّا، وهو جائز، كما في لله درّه فارسا. (قوله تمييز لنسبة كفى إلى فاعله) والمقابل في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسّرا لإبهام الذات، غاية الأمر أنّ الذات إمّا مذكورة أو مقدّرة، وإنّما عبّروا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر، قال الدماميني: لأنّ النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها، إذ تعلّق الطيب بزيد أمر معلوم، إنّما الإبهام في المتعلّق الذي ينسب إليه الطيب في الحقيقة، إذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما، فالتميز في الحقيقة إنّما هو لأمر مقدّر يتعلّق بزيد، كذا في الصبان، فطاب زيد نفسا في قوّة قولنا طاب شيءٌ منسوبٌ إلى زيد، ونفسا يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدّر فيه. (قوله والعامل في نصبه كفى) أي الفعل في الجملة، عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم، وذهب ابن عصفور إلى أنّ العامل نفس الجملة.

واعلم أنّ زيادة الباء قياسيّ في الخبر في الاستفهام بهل والنفي بغير لا نحو هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَمَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ وفي مفعول علمتُ وعرفت وجهلت وسمعت وتيقّنت وأحْسَنْتُ نحو عَلِمْتُ بِأَنَّكَ قَائِمٌ وكذا البواقي وفي فاعل كفى ومتصرّفاته وأَفْعِلِ التعجّب على مذهب سيبويه نحو أَحْسِنْ بِزَيْدٍ وفي غيرها سماعيّ نحو بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ وَخُذْ بِيَدِي.

(وَمِنْ) "الواو" عاطفة، "مِنْ" اسم بتأويل هذا اللفظ معرفة لكونه علمًا للفظه ولتأويله بهذا اللفظ مبنيّ على السكون لكون لفظه لفظَ الحرف مرفوع المحلّ بأنّه عطف على الباء بدل من محلّ سبعة عشر، أو منصوب المحلّ عطف على الباء مفعول به لأعني المقدّر هناك، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف وهو "ثانيهما" وهو مرفوع تقديرا بأنّه مبتدأ معرفة بالإضافة إلى "هما"، أو مبتدأ خبره منها المحذوف، أو مبتدأ خبره لابتداء الغاية، وعلى الثلاثة الأخيرة الجملة عطف على جملة الباء لا محلّ لها من الإعراب، وعلى الأوّلين من قبيل عطف المفرد على المفرد وهكذا إعراب كلّ ما يأتي. واعلم أنّ كلّ كلمة ذكرت في بيان أحكامها بالصورة التي يذكر بها في المثال كما ذكر مِنْ في الحكم بأنّه لابتداء الغاية بصورته في المثال بنحو سرت من البصرة إلى الكوفة تكون في بيان الحكم مؤوّلة بهذا اللفظ وإلّا

(قوله واعلم أنّ زيادة الباء) يعني أنّ زيادة الباء إمّا قياسيّ أو سماعيّ، وإمّا في المرفوع أو في المنصوب، فلذا مثّل بمثالين، الأوّل لزيادتها سماعا وفي المنصوب، والثاني لزيادتها قياسا وفي المرفوع. (قوله وما زيد بقائم) وليس زيد بقائم. (قوله وفي فاعل كفى ومتصرّفاته) وقيل زيادة الباء فيه سماعيّ. (قوله وأَفْعِلِ التعجّب على مذهب سيبويه) وجمهور البصريين، وصيغة أَفْعِلْ لَفظه الأمر، ومعناه الماضي، وَهُوَ خَال من الضَّمِير، ومسند إلى المجرور بعده، والباء زائدة في الفاعل، وأصل قَوْلك أَحْسِنْ بِزَيْدٍ أَحْسَنَ زَيْدٌ، أَي صَار ذَا حُسْنٍ، كَمَا قَالُوا أَوْرَق الشّجر بِمَعْنى صَار ذَا ورق، فالهمزة للصيرورة، وحوّلت الصيغة إِلَى صِيغَة أَفْعِلْ بِكَسْر الْعين، فَصَارَ أَحْسِنْ زَيْدٌ، فاستقبح اللَّفْظ بِالِاسْمِ الْمَرْفُوع بعد صِيغَة فعل الْأَمر، فزيدت الْبَاء لإِصْلَاح اللَّفْظ، فَصَارَ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف: أَفْعِلْ بكسر العين في التعجّب لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وفيه ضمير مستتر للمخاطب، مرفوع على الفاعليّة، والباء زائدة في المفعول إن كانت الهمزة للتعدية، وللتعدية لا زائدة إن كانت للصيرورة، ثمّ اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أَفْعِلْ؛ فقال ابن كيسان: الضمير المستتر في أَفْعِلْ في قَوْلك أَحْسِنْ بِزَيْدٍ للحُسْنِ المدلول عليه بـأَحْسِنْ، كأنّه قيل أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيد، أي دُمْ به والزمه، ولذلك كان الضمير مفردًا على كلّ حال، لأنّ ضمير المصدر كالمصدر لا يثنّى ولا يجمع، واستحسنه ابن طلحة، وقال الفراء والزجاج وابن خروف والزمخشري: الضمير المستتر في أَفْعِلْ للمخاطب المستدعى منه التعجّب، أي اجعله

كما في الباء للإلصاق إذ ليس ذكره في بيان الحكم بصورته في المثال فتكون في بيان الحكم اسما حقيقة لا مؤوّلة.

(لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ) غايةُ الشيءِ نهايتُه فإن أريد بالغاية معناها الحقيقيّ فالمضاف محذوف أي لِابْتِدَاءِ ذِي الْغَايَةِ أي ذي النهاية وهو المسافة وإن أريد بها المسافة بإطلاق لفظ الجزء على الكلّ مجازًا إذ نهاية الشيء جزءٌ منه فلا يحتاج إلى المضاف أي تدلّ على أنّ مدخولها ابتداء مسافة الفعل كالسير في المثال، "اللام" جارّة، و"ابتداء" معرفة بالإضافة مجرور باللام والظرف مستقرّ متعلّق بحصلت أو حاصلة أو وضعت أو موضوعة والجملة الظرفيّة أو المفرد الظرفيّ مرفوع المحلّ بأنّه خبر مِنْ على الاعتبار الأخير لِمِنْ، وخبر مبتدأ محذوف وهو هي الراجع إلى مِنْ على سائر الاعتبارات، فعلى الأوّل الجملة عطف على جملة الباء للإلصاق كما مرّ، وعلى الثاني جملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. "الغاية" مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لابتداء مجازًا قائم مقام المضاف إليه الحقيقيّ تقديره ذي الغاية، "ذي" معرفة بالإضافة مجرور لفظًا بالياء مضاف إليه لابتداء، والغاية مضاف إليه لِذِي فحذف ذي وأقيم المضاف إليه مقام المضاف أو مجرور بأنّه مضاف إليه لابتداء حقيقةً إن جعلنا الغاية بمعنى المسافة مجازًا (فِي الْمَكَانِ) إمّا متعلّق بابتداء أو متعلّق باسم الفاعل المعرفة صفة للغاية أو ذي المحذوف أو لابتداء. (نَحْوُ) إعرابه كما مرّ (سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ) أي ابتداءُ مسافةِ السيرِ البصرةُ ونهايتُها الكوفةُ، وإعراب المثال ظاهر.

(وَلِلتَّبْعِيضِ) أي تدلّ مِنْ على أنّ متعلّق الفعل بعضٌ من مدخولها، وعلامة مِنْ هذه صحّة وضع البعض مكانها. "الواو" عاطفة و"للتبعيض" ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ عطف على لابتداء. (نَحْوُ أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ) أي بعض المال، ....

حَسَنًا بالوصف بالحسن، فكأنّه قيل صِفَةُ بالحسن، وكان القياس أن يقال في التأنيث أَحْسِنِي وفي التثنية أَحْسِنَا وفي الجمع أَحْسِنُوا وأَحْسِنَّ، وإنّما التزم إفراده وتذكيره واستتاره لأنّه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغيّر عن حالها. (قوله فالمضاف محذوف) إذ لا معنى لابتداء النهاية. (قوله وهو المسافة) والمشهور أنّه الفعل، كما فسّره به سعد الله. (قوله وإن أريد بها المسافة) وقيل كثيراً مّا يطلقون الغاية، ويريدون بها الغرض والمقصود، فالمراد بها الفعل، لأنّه غرض الفاعل ومقصوده. (قوله في المكان) باتّفاق، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، خلافا للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، وهو الصحيح، لكثرته نظما ونثرا، وتأويل ما كثر ليس بجيّد، ولا يوجد في النسخة المتداولة ذكر في المكان، ولعلّ ذكره على وجوده للاتّفاق عليه.

وإنّما صحّ تفسير الحرف بالاسم مع أنّ معنى الحرف غير مستقلّ بالمفهوميّة لأنّ التفسير ليس لمعنى مِنْ وحده بل باعتبار تمامه بانضمام المال إليه فبذلك الاعتبار يصحّ جعله معنى الاسم أو نقول إنّ لفظ البعض لم يستعمل هنا في معناه لأنّ معناه مطلق البعض والجزءِ وليس مرادًا هنا بل المراد واحد من خصوصيّاته المتعيّنُ المفهومُ بانضمام المال إليه وهو معنى الحرف فاستعمال البعض فيه من قبيل استعمال الكليّ في جزئيّاته.

(وَلِلتَّبْيِينِ) عطف على الظرف الأوّل أو على الثاني على الاختلاف السابق أي للتبيين بها أي بِأَنْ يُبَيِّنَ المتكلّمُ ما قبلها بما بعدها أو لتبيينها ما قبلها بما بعدها، وعلامتها صحّة وضع الذي مكانها بما فيه ممّا ذكرنا في تفسيرها بالبعض من الجواب والسؤال الْجَارِيَيْنِ في جميع تفاسير معاني الحروف. (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) فَبَيَّنَ بقوله من الأوثان ما هو المراد هنا بالرجس الذي بمعنى مطلق النجس أي الذي هو الوثن، وتخصيص الْمُجْتَنَبِ عنه بالأوثان مع أنّ النجاسات كلّها ممّا يجب أن يُجْتَنَبَ عنها لأنّ الاهتمام باجتنابها أكثر. "الرجسَ" منصوب بنزع الخافض لأنّ الاجتناب لازمٌ وهو لا يَنْصِبُ المفعولَ به بلا واسطة، و"من الأوثان" ظرف مستقرّ حال من الرجس لأنّ ما قبل من البيانيّة إن كان معرفة كان الظرف حالاً وجوّز بعضهم كونه صفةً أيضًا بتقدير متعلّقه اسمَ الفاعل المعرفة وإن كان نكرةً كان الظرف صفةً لأنّ حقّ ذي الحال أن يكون معرفةً، ومن البيانيّة مع مدخولها لا تكون إلّا ظرفًا مستقرًّا.

(وَلِلزِّيَادَةِ) أي لا يختلّ أصل المعنى بطرحها (نَحْوُ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) فزيادة من هنا لتأكيد الاستغراق ويبقى أصل الاستغراق بعد حذف من إذ النكرة في سياق النفي تفيد

(قوله وإنّما صحّ تفسير الحرف بالاسم) وعند الزمخشري من التبعيضيّة اسم بمعنى البعض. (قوله للتبيين بها أي بأن يبيّن المتكلّم) على أن يكون فاعل التبيين المتكلّم على الحقيقة. (قوله لتبيينها) على أن يكون فاعل التبيين مِنْ على المجاز. والضمير في تبيينها لمن، والإضافة من إضافة المصدر إلى الفاعل. (قوله وعلامتها صحّة وضع الذي مكانها) وفي الصبان؛ أي مع ضمير يعود على ما قبلها، لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة، فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو {مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} أي هي ذهب، ولو قال: أن يصحّ الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن. (قوله الرجس منصوب بنزع الخافض) أي عن الرجس. (قوله إن كان نكرة كان الظرف صفة) أي نكرة محضة، لأنّه يجوز في النكرة الغير المحضة أن يكون الظرف حالا أيضا. (قوله فزيادة من هنا لتأكيد الاستغراق) وفي الجنى الداني؛ وأمّا الزائدة فلها حالتان، الأولى: أن يكون دخولها

العموم. "فما" نافية، و"جاء" فعل ماض و"النون" وقاية أي يحفظ آخر الفعل عن الكسر الذي يقتضيه ياء المتكلّم في آخر ما لحق به، وهي لازمة مع لحوق الياء في الماضي مطلقا

في الكلام كخروجها، وتسمّى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كلّ نكرة مختصّة بالنفي نحو ما قام من أحد، فهي مزيدة هنا لمجرّد التوكيد، لأنّ ما قام من أحد وما قام أحد سيّان في إفهام العموم دون احتمال، والثانية: أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمّى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختصّ بالنفي نحو ما في الدار من رجل، فهذه تفيد التنصيص على العموم، لأنّ ما في الدار رجل محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس دون ما فوق الواحد، ولذلك يجوز أن يقال ما قام رجل بل رجلان، فلمّا زيدت من صار نصّاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال، وقيل إنّها في نحو ما جاءني من رجل زائدة على حدّ زيادتها في ما جاءني من أحد، لأنّك إذا قلت ما جاءني من رجل فإنّما أدخلت من على النكرة عند إرادة الاستغراق، فصار رجل لمّا أردت به الاستغراق مثل أحد، انتهى. وفي شرح المفصل لإبن يعيش؛ اعلم أنّ أحدًا كلمةٌ قد استُعملت على ضربَيْن، أحدهما: أن يُراد بها العموم والكثرة، ولا تقع إلّا في النفي وغير الإيجاب نحو ما جاءني من أحدٍ ولا أحدَ فيها، ولا يُقال فيها أحدٌ، والذي يدلّ على وقوعه على الجمع قوله تعالى {فَمَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ}، فحاجزين نعتُ أحد، وجمعُ الصفة مُؤْذِنٌ بإرادة الجمع في الموصوف، وعلى هذا الهمزةُ في أوّله أصلٌ، وليست بدلًا من واو ولا غيرِه، وذلك لأنّ اللفظ على الهمزة، ولم تقم دلالةٌ بما يخالف الظاهرَ واللفظَ، وأمّا الضرب الآخر من ضربَيْ أحد: فأنْ يراد به معنى واحدٍ في العدد نحوَ قولك أحدٌ وعشرون، والمراد واحد وعشرون، والهمزة فيه بدلٌ من الفاء التي هي واوٌ، والأصل وَحَدٌ، يُقال وَحَدٌ وأَحَدٌ، وأحدٌ بمعنى وَاحِدٍ، حكى ذلك ابن الأعرابيّ، وكذلك الهمزة في إِحْدَى بدلٌ من الواو، لأنّها تأنيث الأحد، والهمزة في أحد بدلٌ من الواو، فكذلك هي في مؤنّثه، لأنّه من لفظه ومعناه، والهمزةُ تُبْدَل من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة، وإبدالُها من المفتوحة قليل يؤخَذ سَماعًا، ومن المضمومة كثيرٌ قياسًا مطّردًا، وفي المكسورة خلافٌ. (قوله أي يحفظ آخر الفعل عن الكسر) وفي السيوطي؛ وقبل يا النفس إذا كانت مع الفعل متّصلة به التزم نون وقاية، سمّيت بذلك قال المصنّف: لأنّها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم، إذ لو قيل في ضربني ضربي لالتبس بالضرب، وهو العسل الأبيض الغليظ، ومن التباس أمر مؤنّثه بأمر مذكّره، إذ لو قلت أكرمي بدل أكرمني قاصدا مذكّرا لم يفهم المراد، وقال غيره: لأنّها تقيه من الكسر المشبه للجرّ، للزوم كسر ما قبل الياء، انتهى. وإضافة نون وقاية من إضافة السبب إلى المسبّب، وتسمّى نون عماد أيضا.

وفي المضارع الخالي عن نون الإعراب ومع نونه جاز إلحاق الوقاية وعدمه. و"الياء" مبنيّ على السكون منصوب المحلّ بنزع الخافض وهو إلى لأنّ جاء لازم، و"من" عاملة لفظًا زائدة معنى، "أحدٍ" مجرور لفظا بمن مرفوع معنى فاعل جاء، والجملة مجرورة المحلّ باعتبار هذا اللفظ مضاف إليه لنحو، ويختصّ زيادتها بغير الموجب أي النفي والنهي والاستفهام عند البصريين وتعمّ عند الكوفيين. وتجيء بمعنى في كقوله تعالى: {وَإِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ}. وللتعليل نحو: أَمِنْ تَذَكُّرِ جِيرَانٍ بِذِي سَلَمِ.

(وَإِلَى) عطف وحدها على الباء إن جعل إلى بدلاً من سبعة عشر، أو منصوبا بأعني والجملة معطوفة على الجملة إن جعل خبرَ مبتدأ محذوف وهو الثالث أو ثالثها، أو مبتدأ محذوفَ الخبر وهو منها أو جُعِل الخبر قوله: (لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ) أي لانتهاء ذي الغاية أو لانتهاء المسافة على ما مرّ، وإعرابه على ما عرفت. (نَحْوُ سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ) فما بين البصرة والكوفة هو المسافة التي وقع فيها السيرُ والبصرة ابتدائها والكوفة انتهائها وليست داخلةً في السير.

(وَبِمَعْنَى مَعَ) أي تكون بمعنى مع أي يكون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها. "الواو"

(قوله وفي المضارع) وكذا في الأمر، ولكونه من المضارع لم يذكره. (قوله ومع نونه جاز إلحاق الوقاية) مع الفكّ والإدغام نحو تَأْمُرُونَنِي وَتَأْمُرُونِّي. (قوله وعدمه) نحو تَأْمُرُونِي، والمحذوف نون الوقاية، والمذكور نون الإعراب، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخّرين، واستدلّوا له بأوجه، أحدها: أنّ نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال، فكانت أولى بالحذف، وثانيها: أنّ نون الرفع علامة الإعراب، فالمحافظة عليها أولى، وثالثها: أنّ نون الرفع لعامل، فلو حذفت لزم وجود مؤثّر بلا أثر مع إمكانه، والصحيح عند سيبويه أنّ المحذوف نون الرفع، والمذكور نون الوقاية، واختاره ابن مالك، لأنّ نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال في نحو لَتُبْلَوُنَّ ولغير ذلك نحو قوله أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي، ولأنّ نون الرفع نائبة عن الضمّة، والضمّة تحذف تخفيفًا في قراءة أبي عمرو نحو يَأْمُرْكُمْ، فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل. (قوله ويختصّ زيادتها بغير الموجب) بشرط أن يكون مجرورها نكرة، عند جمهور البصريين. (قوله وتعمّ عند الكوفيين) أي تعمّ زيادتها الموجب وغيره، بشرط أن يكون مجرورها نكرة أيضا عند الكوفيين، كقولهم قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وأجازها الأخفش والكسائيّ وهشام في الموجب وغيره بلا شرط أن يكون مجرورها نكرة، وجعلوا منه قوله تعالى {يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}. (قوله وتجيء بمعنى في) عند الكوفيين. (قوله إن جعل إلى) أي بالعطف.

عاطفة، و"الباء" للملابسة، و"معنى" معرفة بالإضافة إلى ما بعده مجرور تقديرًا بالباء والظرف المستقرّ منصوب المحلّ خبر تكون المقدّر وفاعله راجع إلى اسم تكون، و"تكون" من الأفعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع إلى إلى أو إلى هي المقدّر قُبَيْل الظرف السابق مبتدأ، "مع" مؤوّلٌ بهذا اللفظ مجرور تقديرا بأنّه مضاف إليه لمعنى وليس مبنيًا لكنّه أبقي على الفتح الذي هو الغالب منه للزوم الظرفيّة أي غلبتها القريبة من اللزوم فيكون مبنيًا على الحكاية وإعراب المبنيّ على الحكاية يكون تقديرًا لا محلًا. (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) أي مع المرافق، ووجه كونها بمعنى مع هنا أنّ النحويّين قالوا لو كان صدر الكلام يتناول الغايةَ بحيث لو اقتصر عليه يفهم الغايةُ يكون إلى لإسقاط ما وراء مدخولها ويكون المدخول دَاخلاً كما في هذه الآية فإنّ الْيَدَ يتناول إلى الإبط والمرفقُ ليس منتهاه فلا يكون إلى الداخلُ عليه للانتهاء فيجعل إلى مستعملا في لازم الموضوع له الذي هو الإسقاط لأنّ الانتهاء يستلزم إسقاط ما وراء المنتهى فإن قيل إذا جعل إلى مجازًا في الإسقاط فيكون الْمُسْقَطُ مدخولَها إلى الغاية وهي الإبط قلت لو كان كذلك لما كان فرق بين إلى هذه وإلى التي للانتهاء لأنّ كلّا حينئذ لإسقاط مدخوله فجعلت لإسقاط ما وراء مدخولها وإدخالِ المدخول وهو حاصلُ كونِها بمعنى مع فلذلك قيل وبمعنى مع وإلّا فالأولى أن يقال وبمعنى إسقاط ما وراء المدخول، ويمكن أن يقال إنّ انتهاء الحكم على مدخولها يناقض معيّته في الحكم فاستعمل الموضوع لأحد الضّدّين في الآخر لشبه كلّ للآخر في وصف التضادّ، هذا إن قلنا إنّ إلى مجاز في المعيّة وإن كان مشتركًا فلا كلام وأيضًا يعلم كون إلى للمعيّة بفعله ﷺ وأمره بغسل المرافق. "الفاء" جزائيّة، "اغسلوا" أمر لجمع الذكّور، "الواو" فاعله، "وجوه" مفعول به، "كم" مضاف إليه لوجوه، "الواو" عاطفة، "أيدي" من الأسماء المنقوصة التي آخرها ياءٌ قبلها كسرة وتعرب تقديرا رفعا وجرًّا ولفظًا في النصب لخفّته، منصوب لفظًا بأنّه عطف على وجوه، و"كم" مضاف إليه لأيدي، ....

(قوله مبتدأ) أي لفظ هي المقدّر. (قوله وليس مبنيًا) اصطلاحيًا. (قوله لكنّه أبقي على الفتح) وإليه ذهب في قوله تعالى {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} على قراءة النصب. (قوله فيكون مبنيًا على الحكاية) والمراد بالمبنيّ معناه اللغويّ، والأولى أن يقال فيكون محكيًا. (قوله فيجعل إلى مستعملا) مجازا. (قوله الموضوع له) وهو الانتهاء. (قوله الذي هو الإسقاط) صفة اللازم. (قوله إلى الغاية) أي غاية المدخول. (قوله فاستعمل) مجازا. (قوله الموضوع) وهو إلى. (قوله لأحد الضدّين) وهو الانتهاء. (قوله في الآخر) وهو المعيّة.

"إلى" بمعنى مع، "المرافق" معرفة باللام مجرورة لفظًا بإلى والظرف لغو متعلّق باغسلوا، والجملة جزاء لقوله تعالى: {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ} باعتبار كونها في المصحف ومنصوبة المحلّ مقول القول بالنظر إلى الكتاب.

(وَفِي) أي هذا اللفظ (لِلظَّرْفِيَّةِ) أي وضعت لتدلّ على أنّ مدخولها بحيث يَحُلُّ فيه شيء آخر لأنّ الظرفيّة كون الشي بحيث يحلّ فيه شيء إمّا حقيقةً بأن يكون الظرف زمانًا أو مكانًا والمظروف جسما أو مجازًا بانتفاء أحد القيدين. والظرف أيضًا ينقسم إلى حقيقيّ كظرف الزمان والمكان فإنّهما لا يَخْلُوَانِ من أن يحلّ فيهما جسم وإلى مجازيّ كالجارّ والمجرور فإنّهما لمّا صلحا لِأَنْ يراد منهما معنى الحصول الذي هو من ملائمات الظرف الحقيقيّ كما في الحمدُ حصل واستقرّ لله أطلق عليهما اسم الظرف تشبيها أو لأنّه كثيرا مّا يكون المجرور ظرفًا حقيقيًا فسمّي مطلق الجارّ والمجرورُ ظرفًا تسمية للعامّ باسم الخاصّ. (نَحْوُ الْمَالُ) مبتدأ أي المال حصل او حاصل (فِي الْكِيسِ) مثال الظرفيّة الحقيقيّة فإنّ اشتمال هذا المكان على الجسم المعيّن حقيقيّ (وَنَظَرْتُ فِي الْكِتَابِ) أي تعلّق نظري بالكتاب ولم يتعدّاه، مثال المجازيّة فشبّه ذلك التعلّق بحلول الجسم في الكيس في عدم مجاوزة المال عن الكيس وخروجِه عنه ومجازيّته لأنّ المظروف ليس من الأجسام، واختلف في المجرور بفي الظرفيّة فعند ابن الحاجب منصوب المحلّ على أنّه مفعول فيه وعند الجمهور على أنّه مفعول به.

(قوله إلى بمعنى مع) وفي الكلّيات؛ وَإِلى تكون بِمَعْنى مَعَ، وَهُوَ قَلِيل، وَعَلَيهِ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمرَافِق، وَالتَّحْقِيق أَنه يحمل على التَّضْمِين، أَي مُضَافَة إِلَى الْمرَافِق. (قوله متعلّق باغسلوا) وفي مغني اللبيب؛ الْحَادِي عشر قَوْله تَعَالَى {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ}، فَإِنَّ الْمُتَبَادر تعلّق إِلَى باغسلوا، وَقد ردّه بَعضهم بِأَنّ مَا قبل الْغَايَة لَا بُدّ أَن يتكَرَّر قبل الْوُصُول إِلَيْهَا، تَقول ضَربته إِلَى أَن مَاتَ، وَيمْتَنع قتلته إِلَى أَن مَاتَ، وَغسل الْيَد لَا يتكَرَّر قبل الْوُصُول إِلَى الْمرْفق، لِأَنَّ الْيَد شَامِلَة لرؤوس الأنامل والمناكب وَمَا بَينهمَا، قَالَ: فَالصَّوَاب تعلّق إِلَى بأَسْقِطُوا محذوفا، وَيُسْتَفَاد من ذَلِك دُخُول الْمرَافِق فِي الْغسْل، لِأَنّ الْإِسْقَاط قَامَ الْإِجْمَاع على أَنه لَيْسَ من الأنامل بل من المناكب، وَقد انْتهى إِلَى الْمرَافِق، وَالْغَالِب أَنّ مَا بعد إِلَى يكون غير دَاخل بِخِلَاف حَتَّى، وَإِذا لم يدْخل فِي الْإِسْقَاط بَقِي دَاخِلا فِي الْمَأْمُور بغسْلِهِ. (قوله بحلول الجسم) أي المال. (قوله فعند ابن الحاجب منصوب المحلّ على أنّه مفعول فيه) ولذلك قال في كافيته: وشرط نصبه أي شرط نصب المفعول فيه تقدير في، ولم يقل: وشرطه. (قوله وعند الجمهور على أنّه مفعول به) غير صريح بواسطة في.

(وَبِمَعْنَى عَلَى) "الواو" عاطفة، و"الباء" للملابسة، و"معنى" مجرور تقديرا بالباء مضاف إلى "على" وهو معرفة مؤوّل بهذا اللفظ مجرور محلاً مضاف إليه والظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر تكون المقدّر اسمه هي راجع إلى في، والجملة مرفوعة عطف على للظرفيّة. (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) أي عليها، وقيل هي هنا للظرفيّة المجازيّة، شبّه شدّة لصوقهم بالجذوع وعدم انفكاكهم عنها بالحلول ولم تكن الظرفيّة حقيقيّة مع أنّ الملاصق جسم والملاصق له مكان لعدم الاشتمال. "الواو" عاطفة، و"اللام" لام الابتداء للتأكيد والحال، "أصلبنّكم" فعل المتكلّم وحده مؤكّد بالنون الثقيلة مبنيّ على الفتح لأنّه لمّا ركّب مع النون وكان صدر المركّب بني وعلى الفتح لخفّته وعدم مقتضي غيره، فاعله مستتر فيه، و"كم" مفعول به، "في" بمعنى على، "جذوع" مجرور بفي مضاف إلى "النخل"، والجملة عطف على لَأُقَطِّعَنَّ في المصحف، والعاطف مع المعطوف عليه منصوب المحلّ هنا مقول القول.

(وَ) لفظ (حَتَّى) وضعت أو موضوعة (لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ) أي ذِيهَا أو المسافة، والمذاهب في حتّى ثلاثة. أحدها: أن يدخل ما بعدها في ما قبلها مطلقًا فلا يكون حينئذ لقولهم إنّ حتّى لانتهاء الغاية وجهٌ إلّا أن يقال يكفي فيه انتهاء المسافة بعد المدخول، والثاني: أن لا يدخل مطلقًا، والثالث: يُفَصَّلُ بأنّه إن كان ما بعدها بعضًا ممّا قبلها يدخل كما في أكلت السمكة

(قوله ولأصلّبنكم) والتصليب هو شدّ الشخص بالحبل على الخشبة. (قوله لصوقهم) بالحبل. (قوله واللام لام الابتداء) أو لام جواب القسم المقدّر. (قوله مبنيّ على الفتح) وقيل معرب تقديرا، منع ظهور الإعراب حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة، وهي الفتحة، وحمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس. (قوله لأنّه لمّا ركّب مع النون) تركيبَ خَمْسَةَ عَشَر. (قوله ذيها) أي ذي الغاية، ولا تستعمل ذو إلّا مضافة، ولا تضاف إلّا إلى اسم جنس، وإضافتها إلى مضمر شاذّة، هذا هو المشهور، وفي همع الهوامع؛ وَالْمُخْتَار جَوَازهَا، أي إضافتها إِلَى ضمير، كَمَا يفهم من كَلَام أبي حَيَّان أَنّ الْجُمْهُور عَلَيْهِ. (قوله والمذاهب في حتّى ثلاثة) وفي حاشية السيلاكوتي على المطوّل؛ جزم الزمخشرى بالدخول مطلقا، أي سواء كان جزأ لما قبلها أو ملاقيا لآخر جزء منه، وذهب ابن مالك إلى عدم الدخول مطلقا، وقال الشيخ عبد القاهر: بالدخول اذا كان ما بعدها جزأ، وبعدمه اذا كان ملاقيا لآخر جزء منه. (قوله والثالث يفصّل) وفصّل ابن هشام في مغني اللبيب أَنّهَا إِذا لم يكن مَعهَا قرينَة تَقْتَضِي دُخُول مَا بعْدهَا كَمَا فِي قَوْله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالـزَّادَ حَتَّى نَعْلَـهُ أَلْقَاهَا

حتّى رأسها وإلّا فلا كما في نُمْتُ الْبَارِحَةَ حتّى الصباح فعلى هذا يكون مثال المتن خطأ إلّا أن نقول بمثل ما قلنا هناك، ومن الفرق بين إلى وحتّى أنّ ما بعد حتّى يكون إمّا الجزء الأخير كما في المثال الأوّل أو الملاصق به كما في الثاني وما بعد إلى يكون وسط الشيء أيضًا نحو نمت البارحة إلى ثُلُثِهَا دون حتّى فلا يصحّ حتّى ثلثها وأنّ حتّى لا تدخل إلّا على المظهر إذ إعراب المضمر لا يظهر فيلزم اللبس بين حتّى الجارّة وحتّى العاطفة وجوّزوا دخول حتّى على المعرب التقديريّ وعلى ما يكون المعطوف عليه له على تقدير العطف مجرورا مع لزوم اللبس المذكور طردًا لباب المظهر. (نَحْوُ أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) "فرأس" مجرور بحتّى والظرف متعلّق بأكلت والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليه لنحو بالتأويل ويجوز جعلُ حتّى عاطفة ونصب رأسها بأنّه عطف على السمكة وجعلُ حتّى ابتدائيّة ورفع ما بعدها

أَو عدم دُخُوله كَمَا فِي قَوْله:

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا

حمل على الدُّخُول، وَيحكم فِي مثل ذَلِك لما بعد إِلَى بِعَدَم الدُّخُول، حملا على الْغَالِب فِي الْبَابَيْنِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيح فِي الْبَابَيْنِ، وَزعم الشَّيْخ شهَاب الدّين الْقَرَافِيّ أَنه لَا خلاف فِي وجوب دُخُول مَا بعد حَتَّى، وَلَيْسَ كَذَلِك، بل الْخلاف فِيهَا مَشْهُور، وَإِنَّمَا الِاتِّفَاق فِي حَتَّى العاطفة لَا الخافضة، وَالْفرق أَنّ العاطفة بِمَعْنى الْوَاو. (قوله ما قلنا هناك) من أنّه يكفي فيه انتهاء المسافة بعد المدخول. (قوله كما في المثال الأوّل) وهو أكلت السمكة حتّى رأسها. (قوله أو الملاصق به) خلافا للسيرافي، وقال: لا تجرّ حتّى إلّا الجزء الأخير. (قوله كما في الثاني) وهو نمت البارحة حتّى الصباح. (قوله وأنّ حتّى لا تدخل إلّا على المظهر) خلافًا للكوفيين والمبرّد. (قوله إذ إعراب المضمر لا يظهر) وَقيل لَو دخلت عَلَيْهِ قلبت ألفها يَاء، كَمَا فِي إِلَى، وَهِي فرع عَن إِلَى، فَلَا تحْتَمل ذَلِك، وَإِلَّا ساوي الْفَرْع الأَصْل. (قوله فيلزم اللبس بين حتّى الجارّة وحتّى العاطفة) وَيردّهُ أَنَّهَا لَو دخلت عَلَيْهِ لقيل فِي العاطفة قَامُوا حَتَّى أَنْت وأكرمتهم حَتَّى إِيَّاك بِالْفَصْلِ، لِأَنّ الضَّمِير لَا يتَّصل إِلَّا بعامله، وَفِي الخافضة حتّاك، وَحِينَئِذٍ فَلَا التباس. (قوله وعلى ما) أي المعطوف الذي. (قوله له) الضمير راجع إلى ما الموصولة. (قوله مجرورا) خبر يكون. (قوله ويجوز جعل حتّى عاطفة) ويجب أَن يكون المعطوف بحتّى إِمَّا بَعْضًا من جمعٍ قبلهَا كَقَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ، أَو جُزْءا من كلٍّ نَحْو أكلت السَّمَكَة حَتَّى رَأسَهَا، أَو كجزء نَحْو أعجبتني الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا، وَيمْتَنع أَن تَقول حَتَّى وَلَدُهَا، وَإِنَّمَا جَازَ حَتَّى نَعله أَلْقَاهَا فِي رِوَايَة النصب، لِأَنّ إِلْقَاء الصَّحِيفَة والزاد فِي معنى أَلْقى مَا يثقله، وَأَن يكون غَايَة لما قبلهَا، إِمَّا فِي زِيَادَة أَو نقص، فَالْأول نَحْو مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ، وَالثَّانِي نَحْو زارك النَّاسُ حَتَّى الحجّامون، وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله:

على أنّه مبتدأ وخبره محذوف وهو مَأْكُولٌ وهو اسم مفعول خبر ومفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه راجع إلى المبتدأ وعلى هذا يكون الكلام جملتين الأولى فعليّة والثانية اسميّة ومعنى كون حتّى ابتدائيّة أنّ ما بعدها جملة مستأنفة مبتدأة لا أنّ ما بعدها يكون مبتدأ لأنّ الفعل أيضًا يقع بعدها وجملة أكلت على التقديرين الأخيرين لا تكون مقصودة بالتمثيل فلا تكون مضافا إليه لنحو بل لا محلّ لها من الإعراب.

(وَاللَّامُ) اسم حقيقيّ معرفة باللام لا بالتأويل كما علمت من الضابطة السابقة عطف على الباء إن جعل بدلاً من سبعة عشر أو نصب بأعني وإلّا فخبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ أو خبرُه للتمليك وعلى الثلاثة الأخيرة الجملة عطف على الجملة.

(لِلتَّمْلِيكِ) أي تدلّ على أنّ ما قبلها ملك لما قبلها فكأنّها ملّكه إيّاه وإلّا فاللام لا تمليك

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُم تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

والْعَطف بحتّى قَلِيل، وَأهل الْكُوفَة ينكرونه الْبَتَّةَ، ويحملون نَحْو جَاءَ الْقَوْم حَتَّى أَبوك ورأيتهم حَتَّى أَبَاك ومررت بهم حَتَّى أَبِيك على أَنّ حَتَّى فِيهِ ابتدائيّة وَأَنّ مَا بعْدهَا على إِضْمَار عَامل. (قوله وخبره محذوف وهو مأكول) لأنّه إِنْ كَانَ خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ مَذْكُورًا فَهُوَ خَبَرُهُ نحو ضَرَبْت الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ غَضْبَانُ، وَإِلَّا فَيَجِبُ تقديره مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهُ، لِقَرِينَةِ الْكَلَامِ السَّابِقِ عَلَيْهِ، وهَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، وَإِلَّا فَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَنْعِ الرَّفْعِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ رَفْعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى الِابْتِدَاءِ إذَا كَانَ بَعْدَهُ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَهُ، قَالُوا وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَكَلْت السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسُهَا بِالرَّفْعِ. (قوله لأنّ الفعل أيضا يقع بعدها) من الفعل الماضي كقوله تعالى {حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا}، وَزعم ابن مالك هِيَ مع الْفِعْلِ الْمَاضِي جَارَةٌ، أَنْ بعْدهَا مضمرة، وَالتَّقْدِير فِي حَتَّى عفوا حَتَّى أَنْ عفوا، وقَالَ ابن هشام فِي المغنى: وَلَا أعرف لَهُ فِي ذَلِك سلفا، وَفِيه تكلّف من غير ضَرُورَة، ومن الفعل المضارع المرفوع، وَلَا يرْتَفع الْفِعْل المضارع بعدها إِلَّا بِثَلَاثَة شُرُوط، أَحدهَا: أَن يكون حالا، ثمَّ إِن كَانَت حاليته بِالنِّسْبَةِ إِلَى زمن التَّكَلُّم فالرفع وَاجِب كَقَوْلِك سرت حَتَّى أدخلُها، إِذا قلت ذَلِك وَأَنت فِي حَالَة الدُّخُول، وَإِن كَانَت حاليته لَيست حَقِيقِيَّة بل كَانَت محكيّة رفع نَحْو قوله تعالى {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ مَعَهُ} فِي قِرَاءَة نَافِع بِالرَّفْع، وَجَاز نَصبه إِذا لم تقدّر الحكاية، بل كَانَ مُسْتَقْبلا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قبلهَا، فَإِنّ قَوْلهم إِنَّمَا هُوَ مُسْتَقْبل بِالنّظرِ إِلَى الزلزال، لَا بِالنّظرِ إِلَى زمن قصّ ذَلِك علينا، وَالثَّانِي: أَن يكون مسببًا عَمَّا قبلهَا، فَلَا يجوز نحو سرت حَتَّى تطلعُ الشَّمْس، لِأَنّ طُلُوع الشَّمْس لَا يتسبّب عَن السّير، وَالثَّالِث: أَن يكون فضلَة، فَلَا يَصحّ نَحْو سَيْرِي حَتَّى أدخلُها، لِئَلَّا يبْقى الْمُبْتَدَأ بِلَا خبر. (قوله كما علمت من الضابطة السابقة) في قوله واعلم أنّ كلّ كلمة ذكرت في بيان أحكامها.

لها. (وَلِلاِخْتِصَاصِ) عطف على التمليك أي تدلّ على اختصاص ما قبلها بما بعدها والاختصاص إمّا حقيقيّ (نَحْوُ الْمَالُ لِزَيْدٍ وَالْجُلُّ لِلْفَرَسِ) فإنّ المال مختصّ بزيد لأنّ التمليك لا ينفكّ عن الاختصاص والجلّ مختصّ بالفرس أي لا يكونان لغير زيد والفرس إذ اللام في المبتدأين للعهد الخارجيّ وإمّا إضافيّ كما في زيدٌ أخٌ لعمرٍو إذا كان أخًا لبكر أيضًا أي أخوّة زيد مختصّة بعمرو بمعنى لا تكون لغير بكر فصار الحصر إضافيًا بالنسبة إلى ما عدا بكر والاختصاص أعمّ من التمليك، وإعراب المثالين لا يحتاج إلى بيان.

(وَلِلزِّيَادَةِ) عطف على للتمليك أي وضع اللام لأن يزيدها المتكلّم في كلامه بحيث لو أسقطت لم يختلّ أصل المعنى (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) أي رَدِفَكُمْ بمعنى تَبِعَكُمْ وَلَحِقَكُمْ، "ردف" فعل ماض مبنيّ للفاعل، و"اللام" عاملة لفظًا زائدة معنى، "كم" مجرور محلًّا باللام منصوب معنى بردف، "بعض" معرفة بالإضافة مرفوع لفظا فاعل ردف، "الذي" معرفة بالموصوليّة مجرور محلاً مضاف إليه، "تستعجلون" فعل مرفوع لفظًا بثبوت النون، "الواو" فاعله والعائد إلى الموصول محذوف أي تستعجلونه، "فالهاء" ضمير بارز متّصل منصوب محلاً مفعول به لتستعجلون، والجملة صلة الذي لا محلّ لها من الإعراب، ويجوز أن لا يجعل للموصول وحده ولا للصلة وحدها محلّ ويجعل لهما معًا.

(قوله نحو المال لزيد) وجعل بعضهم نحو المال لزيد للملك، ونحو وهبت لزيد دينارا للتمليك، ففرق بينهما. (قوله والجلّ للفرس) وفي القاموس؛ الجلّ بالضم والفتح ما تلبسه الدابّة، لتصان به. (قوله والاختصاص أعمّ من التمليك) يوجد الاختصاص مع التمليك في مثال المال لزيد، وبدونه في مثال الجلّ للفرس، لأنّ الفرس ممّا لا ملك له، فلو اكتفى بقوله للاختصاص لكفى، لأنّه أعمّ من التمليك، والظاهر أنّ المراد بالاختصاص ما كان بدون التمليك، بقرينة المقابلة. (قوله عطف على للتمليك) أو عطف على للاختصاص. (قوله زائدة معنى) لأنّ ردف متعدّ بنفسه، وقيل ضمّن معنى فعل يتعدّى باللام نحو دنا لكم وأزف لكم، وَقِيلَ رَدِفَهُ وَرَدِفَ لَهُ لُغَتَانِ، وَيَجُوزُ أن يَكُونَ رَدِفَ مِمَّا تَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ وَبِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ، وَقِيلَ اللَّامُ فِي لَكُمْ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ رَدِفَ الْخَلْقَ لِأَجْلِكُمْ، وَقِيلَ الْفَاعِلُ بِرَدِفَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْوَعْدِ، ثُمَّ قَالَ لَكُمْ بَعْضُ مَا تَسْتَعْجِلُونَ، عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ. (قوله مجرور محلًا) مضاف اليه عند الجمهور. (قوله والعائد إلى الموصول محذوف) ويكثر حذفه إذا كان ضمير المفعول. (قوله ولا للصلة وحدها) الأولى إسقاطه. (قوله ويجعل لهما معا) عند ابن الحاجب، وعرّف الموصول بأنّه ما لا يتمّ جزءًا من الكلام إلّا بصلة وعائد، واحتجّ بأنّهما ككلمة واحدة، والحقّ ما ذهب إليه

(وَلَا أَبَا لَكُمْ) "الواو" عاطفة، "لا" لنفي الجنس أي لنفي الحكم عن جنس الاسم لا عن فرد منه أو أفراد فإذا انتفى عن الجنس انتفى عن جميع الأفراد ولا يجوز أن يكون ثابتا لفرد وإلّا ثَبَتَ في ضمنه للجنس، "أبا" اسم من الأسماء الستّة المعربة بالواو رفعا وبالياء جرًّا وبالألف نصبا لكن بشرط الإضافة إلى غير ياء المتكلّم وإلّا فتعرب بالحركات، معرفة بالإضافة إلى كم مفصولا بين المضاف والمضاف إليه باللام الزائدة ليكون الاسم نكرة صورةً لأنّ لا لا تعمل إلّا في النكرات منصوب لفظًا بالألف اسم لا، و"كم" مجرور المحلّ باللام الزائدة مجرور معنى مضاف إليه لأبا، وخبر لا محذوف وهو "موجود" وهو اسم مفعول مفرد نكرة مرفوع لفظًا خبره، ومفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه، ولا مع الاسم والخبر جملة اسميّة مجرورة المحلّ عطف على قوله مضاف إليه لنحو أي لَا أَبَاكُمْ مَوْجُودٌ، هذا عند الجمهور وأمّا عند ابن الحاجب "فلا" لنفي الجنس و"أبا" اسم نكرة مفرد مبنيّ لفظًا

الجمهور من أنّ المحلّ للموصول وحده، بِدَلِيل ظُهُور الْإِعْرَاب فِي نفسه فِي نَحْو ليقمْ أَيُّهمْ فِي الدَّار ولألزمنّ أَيّهمْ عنْدك وامرر بِأَيِّهِمْ هُوَ أفضل. (قوله لا أبا لكم) يقال على قلّة، لكن لا إلى حدّ الشذوذ، والكثير أن يقال لا أبَ له، وهو يحتمل الذمّ، أي أنتم أبناء زنا، والمدح، أى لستم محتاجين إلى الأب، بل مفاخركم ذاتية. (قوله أي لنفي الحكم عن جنس الاسم) إذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه، لأنّ النفي إنّما يتعلّق بالأحكام لا الذوات. (قوله لكن بشرط الإضافة إلى غير ياء المتكلّم) وأن تكون مُفْردَة، فَلَو كَانَت مثنّاة أعربت بِالْألف رفعا وبالياء جرّا ونصبا نحو جَاءَنِي أَبَوَانِ وَرَأَيْت أَبَوَيْنِ ومررت بأَبَوَيْنِ، وَإِن كَانَت مَجْمُوعَة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأَصْل نحو جَاءَنِي آباؤُك وَرَأَيْت آباءَك ومررت بآبائِك، وَإِن كَانَت مَجْمُوعَة جمع تَصْحِيح أعربت بِالْوَاو رفعا وبالياء جرّا ونصبا نحو جَاءَنِي أَبُونَ وَرَأَيْت أَبِينَ ومررت بِأَبِينَ، وأن تكون مكبّرة، فَلَو صغّرت أعربت بالحركات نَحْو جَاءَنِي أُبَيُّك وَرَأَيْت أُبَيَّك ومررت بِأُبَيِّك. (قوله وإلّا فتعرب بالحركات) ولو كانت غير مضافة أعربت بالحركات اللفظيّة نَحْو هَذَا أَبٌ وَرَأَيْت أَبًا ومررت بأَبٍ، ولو كانت مضافة إلى ياء المتكلّم أعربت بالحركات التقديريّة نحو هَذَا أبي وَرَأَيْت أبي ومررت بِأبي. (قوله معرفة بالإضافة) وهو مضاف حقيقة باعتبار المعنى. (قوله باللام الزائدة) للتأكيد للام المقدّرة في الإضافة، كتيم الثاني في يا تيم تيم عديّ على مذهب من قال إنّ تيم الأوّل مضاف إلى عديّ الظاهر، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل. (قوله لأنّ لا لا تعمل إلّا في النكرات) وإذا دخلت على المعارف ألغيت، ووجب الرفع مع تكرير لا. (قوله هذا عند الجمهور) والخليل وسيبويه. (قوله وأبا اسم نكرة) فأعطى حكم المضاف من إثبات الألف، تشبيها له بالمضاف، لمشاركته له في أصل معناه، وذلك أنّ أصل معنى المضاف الذي هو أبوك وأصله أب

على الألف منصوب المحلّ بالفتحة اسم لا ولا تَغْتَرّ بما في الكثير من الكتب من أنّ اسم لا على هذا التقدير منصوب بالألف معربٌ كما على تقدير زيادة اللام إذ هو مُخَالِفَةٌ لقاعدة بناء النكرة المفردة بلا ضرورة وداعٍ كما يؤخذ من كلام عصام الدين في حاشية الجامي، "اللام"

لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثمّ لمّا حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة، ففي أبوك تخصيص أصليّ، وتعريف حادث بالإضافة، وأب لك يشارك أبوك في التخصيص الذي هو أصل معناه، وقال: لا يجوز أن يكون مضافا حقيقة، إذ لو كان كذا لكان معرفة، فوجب رفعه وتكرير لا، والجواب لم يرفع ولم يكرّر لكونه في صورة النكرة، والغرض من الفصل باللام ألّا يرفع ولا يكرّر، فكيف يرفع ويكرّر مع الفصل باللام، وقال أيضا: لا أبا لك ولا أب لك سواء في المعنى اتّفاقا، ولا أب لك نكرة بلا خلاف، فكذا يلزم أن يكون لا أبا لك، إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى، والجواب أنّهم اتّفقوا على أنّ معنى الجملتين أعني لا أبا لك ولا أب لك سواء، ولم يتّفقوا على أنّ أبا لك وأب لك بمعنى واحد، وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع أنّ المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة، فالمسند أي خبر لا في لا أبا لك محذوف، أي لا أبا لك موجود، وأمّا في لا أب لك فهو لك، أي لا أب موجود لك، فالجملة الأولى بمعنى لا كان أبوك موجودا، والثانية بمعنى لا كان لك أب، ولا خلاف في اتّحاد فحوى الجملتين مع كون المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة، كذا في الرضي. (قوله ولا تغترّ بما في الكثير من الكتب) وفيه أنّ ابن الحاجب قال بإعرابه في أماليه، وهو أعلم بمذهبه، وقال الرضي: إنّ اسم لا على هذا التقدير معرب اتّفاقا، ونهى عن الاغترار مع اغتراره بما في حاشية عصام الدين. (قوله كما يؤخذ من كلام عصام الدين في حاشية الجامي) وفي الجامي؛ ومثل لا أبَا له ولا غلامَيْ له، أي كلّ تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الإضافة، وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو أب وحذف النون من نحو لا غلامين جائز، انتهى. وفي حاشيته لعصام الدين؛ طوى ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من أنّه جواب سؤالٍ مقدّر، وهو أنّك قلت اسم لا المفردة النكرة مبنيّ، ومثل لا أبا له ولا غلامي له مع إفرادهما وتنكيرهما معربان، لأنّه لا محصل له إذ لا دليل على إعرابهما حتّى ينتقض الحكم، فالحقّ أن يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال، انتهى. يعني يحتمل أن يقال إنّ مثل لا أبا له مبنيّ على الألف، ولا غلامي له مبنيّ على الياء بسقوط النون، والحقّ في الاستعمال أن يقال لا أب له بالبناء على الفتح دون الألف، ولا غلامين له بالبناء على الياء بثبوت النون، ولكن لشبهه بالمضاف استعمل في اللفظ مثله، لا أنّه معرب مثله، ويأبى النكتة التي ذكرها عصام الدين على قول الشارح ملا الجامي ما يأتي من الشارح من قوله إجراء لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون فيكون معربا، إلّا أن يقال والمراد فيكون معربا أي بحسب الظاهر، ومن

جارّة و"كَمْ" مجرور بها والظرف مستقرّ خبر لا، والجملة لا محلّ لها من الإعراب إذ على هذا لا تكون ممّا نحن فيه وَسَتَقِفُ على تفصيل مذهبه وتوجيهه في الكافية.

(وَلِلْقَسَمِ) أي تستعمل في القسم استعمالَ واوه في أنّه لا يقال أُقْسِمُ لله بذكر الفعل ولا يُقْسَمُ بها للسؤال فلا يقال لله أَخْبِرْنِي ولا تدخل على المضمر فلا يقال لك لأفعلنّ كذا كالواو في الجميع (نَحْوُ للهِ) أي أَقْسَمْتُ بالله أو أقسم (لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَل) الظرف لغو متعلّق بأقسم المقدّر في حكم الملفوظ لأنّه مراد في نظم الكلام داخل في ترتيب أجزائه معتبر جزأً منه بحسب الحال بخلاف المحذوف نسيا منسيًا فأنّه لا يراد في نظمه ولا يعتبر جزأً منه بحسب الحال، و"أقسم" مع فاعله ومفعوله جملة قَسَمِيَّةٌ لا محلّ لها من الإعراب. "لا" نافية، "يؤخّر" إمّا مبنيّ للفاعل فاعله مستتر فيه وهو هو راجع إلى الله، "الأجل" منصوب مفعول به، أو منبيّ للمفعول، الأجلُ مرفوع مفعول ما لم يسمّ فاعله ليؤخّر، والجملة جواب القسم والقسمُ مع الجواب مؤوّلة بهذا اللفظ مجرور المحلّ مضاف إليه لنحو وجعلُ القسم وحده مجرورًا بالإضافة لأنّه المقصود بالمثال يستلزم إلغاء المآل أي الجواب ويفوِّت حسن المقام.

واعلم أنّ اللام تأتي لمعان كثيرة أخرى فنورد بعضها هنا ممّا ترك المصنف فنقول: إنّها تكون بمعنى عن مع القول نحو قوله تعالى: {قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ} الآية أي قال بعض الكافرين لبعضهم عن المؤمنين وفي حقّهم أي أَخْبَرَ عنهم بعضُهم لبعض لا أنّهم قالوا للمؤمنين أي خاطبوهم بذلك القول.

تأمّل في كلام عصام الدين يفهم أنّه يقول إنّ اسم لا على هذا التقدير لا دليل على إعرابه، وَلِمَ لا يجوز أن يكون مبنيًا، وهو لا يقول بالبناء على القطع، ففي القول بالبناء قطعا أخذا من كلامه نظر.

(قوله وللقسم) في موضع التعجّب، وتختصّ بلفظ الله، فالأولى تشبيهها بالتاء. (قوله متعلّق بأقسم) أو أقسمت. (قوله ومفعوله) وهو لله. (قوله تكون بمعنى عن مع القول) وفي الجني الداني؛ وقد أطلق بعضهم في ورود اللام بمعنى عن، ولم يخصّه بأن يكون بعد القول، ومثّله بقول العرب لَقِيتُه كَفَّةً لكَفَّةٍ أي عَنْ كَفَّةٍ، لأنّهم قالوا لَقِيتُه كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، والمعنى واحد. (قوله لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ) وَضَمِيرُ كَانَ وَإِلَيْهِ لِلْإِيمَانِ. (قوله لا أنّهم قالوا للمؤمنين) وفي الصبان؛ جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ}، ولولا ذلك لقيل ما سبقتمونا، يعني لو جعلت اللام للتبليغ، لكن يندفع ما قال بأمور، أحدها: أن يكون في الكلام التفات عن الخطاب إلى الغيبة، الثاني: أن يكون اسم المقول عنهم محذوفًا، أي {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا} عن طائفة أخرى أسلمت {لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ}، الثالث: أنّه

وللتعليل نحو ضربته للتأديب، وللصيرورة وتسمّى لام العاقِبة والمآل كقوله تعالى: {فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} وتزاد لتقوية العمل لضعف العامل إمّا بتقديم المعمول كما في الأفعال كقوله تعالى: {إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ} أو بكونه فرعًا في العمل وإن لم يتقدّم المعمول كقوله تعالى: {مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ} وتكون مكسورة إذا دخلت على الظاهر لمناسبة أثرها الظاهرِ في المظهر سوى المستغاث نحو يَا لَزَيْدٍ فيفتح فيه لشبه المنادى بكاف أدعوك فكأنّها دخلت على الضمير ومفتوحةً إذا دخلت على الضمير لعدم ظهور أثرها

يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكيّ بالقول، فلك في حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكيّ، وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية، فإنّ زيدًا غائب حال الحكاية، وكذا إذا خاطبت شخصًا بأنت بخيل وأردت الحكاية، فلك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل، وقلت لعمرو هو بخيل، قاله الرضي، انتهى. وَقَالَ ابْن مَالك والزمخشري: وَهِي لَام التَّعْلِيل، أي قال بعض الكافرين لبعضهم لأجل إيمان المؤمنين أو سماعهم، ولام التبليغ هي لام التعدية الجارّة لاسم السامع نحو قلت له كذا. (قوله وللتعليل نحو ضربته للتأديب) يوجد هذا المعنى في النسخة المتداولة، وهو حقيق بأن يذكر، لأنّها أكثر استعمالا في التعليلات. (قوله وللصيرورة وتسمّى لام العاقبة والمآل) وهي اللام الجارّة التي يكونُ ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علةً في حصوله وسبباً في الإقدام عليه، ذكرها الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخّرين، منهم ابن مالك، وهذه اللام عند البصريين لام التعليل. (قوله كقوله تعالى فالتقطه آل فِرْعَوْن ليَكُون لَهُم عدوّا وحزنا) واللَّام هُنَا لَيست للتَّعْلِيل، لأنَّهم لم يلتقطوه لذَلِك، وَإِنَّمَا التقطوه ليَكُون لَهُم قُرَّة عين، فَكَانَت عاقبته أَن صَار لَهُم عدوّا وحزنا، وجعلها البصريون للتَّعْلِيل المجازيّ، وفي مغني اللبيب؛ قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ: وَالتَّحْقِيق أَنَّهَا لَام الْعلَّة، وَأَن التَّعْلِيل فِيهَا وَارِد على طَرِيق الْمجَاز دون الْحَقِيقَة، وَبَيَانه أَنه لم يكن داعيهم إِلَى الِالْتِقَاط أَن يكون لَهُم عدوّا وحزنا، بل الْمحبَّة والتبنِّي، غير أَنّ ذَلِك لما كَانَ نتيجة التقاطهم لَهُ وثمرته، شبّه بالداعي الَّذِي يفعل الْفِعْل لأَجله، فَاللَّام مستعارة لما يشبه التَّعْلِيل، كَمَا استعير الْأسد لمن يشبه الْأسد. (قوله وتزاد لتقوية العمل) وفي مغني اللبيب؛ يَصحّ فِي اللَّام الْمُقَوِّيَة أَن يُقَال إِنَّهَا مُتَعَلّقَة بالعامل الْمُقَوّى نَحْو {مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ} و {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ} و {إِن كُنتُم لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}، لِأَنّ التَّحْقِيق أَنَّهَا لَيست زَائِدَة مَحْضَة، لما تخيّل فِي الْعَامِل من الضعْف الَّذِي نزّله منزلَة الْقَاصِر، وَلَا مُعَدِّيَة مَحْضَة، لاطّراد صِحَّة إِسْقَاطهَا، فلهَا منزلَة بَين المنزلتين. (كقوله تعالى إِنْ كُنْتُم لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) والأصل إن كنتم تعبرون الرؤيا، فلمّا أخّر الفعل وتقدّم معموله عليه ضعف عمله، فقوّي باللام. (قوله أو بكونه فرعا في العمل) كما في المصادر والمشتقّات. (قوله لشبه المنادى بكاف أدعوك) وفي الفوائد الضيائية؛ وإنّما فتحت لئلّا يلتبس بالمستغاث له، إذا حذف

في المضمر والفتح أخفّ سوى ياء المتكلّم لاقتضائه كسر ما قبله.

(وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ) أي لتقليل نوع من الجنس أي صنف وقسم من كلّيّ نحو رُبَّ رجل جواد لقيته فإنّ ربّ تدلّ على تقليل الرجل الجواد وهو قسم من الرجل، وتقليلُ أفراد المدخول باعتبار نسبة الفعل الذي تعلّق به ربّ لا بالنظر إلى ذات المدخول أي تدلّ على أنّ الرجل الجواد الْمَلْقِيَّ قليل لا أنّ الرجل الجواد قليل في ذاته.

المستغاث نحو يا للمظلوم أي يا قوم للمظلوم، فإنّه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم أنّ المظلوم في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له، ولم يعكس الأمر، لأنّ المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجرّ معها نحو لك، بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير، فإن عطفت على المستغاث بغير يا نحو يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو كسرت لام المعطوف، لأنّ الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع يا فلا بدّ من فتح لام المعطوف أيضاً نحو يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو. (قوله وربّ) وفي حاشية الخضري؛ واعلم أنّ كونها حرف جرّ مذهب البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى اسميّتها، وأيّده الرضي بأنّها مثل كم التكثيريّة، وهي اسم اتّفاقاً، فكما أنّ معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي، كذلك معنى ربّ رجل عندي كثير أو قليل من هذا الجنس عندي، وجنح إليه الدماميني، قال: وعلّة بنائها حينئذ تضمنُّها معنى الإنشاء كما قيل في كم، أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها، وحمل التشديد عليه، وعلى هذا فما بعدها مجرور بإضافتها إليه، ومحلّ العامل لها نفسها مثل كم لا لمجرورها. (قوله للتقليل) وفي همع الهوامع؛ وَفِي مفادها أَقْوَال، أَحدهَا: أَنَّهَا للتقليل دَائِما، وَهُوَ قَول الْأَكْثَر، قَالَ فِي الْبَسِيط: كالخليل وسيبويه وَعِيسَى بن عمر وَيُونُس وَأبي زيد وَأبي عَمْرو بن الْعَلَاء وَأبي الْحسن الْأَخْفَش والمازني وَابْن السراج والجرمي والمبرد والزجاج والزجاجي والفارسي والرماني وَابْن جني والسيرافي والصيمري وَجُمْلَة الْكُوفِيّين كالكسائي وَالْفراء وَابْن سَعْدَان وَهِشَام، وَلَا مُخَالف لَهُم إِلَّا صَاحب الْعين، انْتهى. ثَانِيهَا: للتكثير دَائِما، وَعَلِيهِ صَاحب الْعين وَابْن درسْتوَيْه وَجَمَاعَة، وَرُوِيَ عَن الْخَلِيل، ثَالِثهَا: وَهُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي، وفَاقا للفارابي أبي نصر وَطَائِفَة أَنَّهَا للتقليل غَالِبا، والتكثير نَادرا، وَرَابِعهَا: عَكسه، أَي للتقليل قَلِيلا، وللتكثير كثيرا، جزم بِهِ فِي التسهيل، وَاخْتَارَهُ ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي، وخامسها: مَوْضُوعَة لَهما من غير غَلَبَة فِي أَحدهمَا، نقله أَبُو حَيَّان عَن بعض الْمُتَأَخِّرين، وسادسها: لم تُوضَع لوَاحِد مِنْهُمَا، بل هِيَ حرف إِثْبَات لَا يدلّ على تَكْثِير وَلَا تقليل، وَإِنَّمَا يفهم ذَلِك من خَارج، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان، وسابعها: أَنَّهَا للتكثير فِي مَوضِع المباهاة والافتخار، وللتقليل فِيمَا عدا ذَلِك، وَهُوَ قَول الأعلم وَابْن السَّيِّد، وَقيل هِيَ لمبهم الْعدَد، تكون تقليلا وتكثيرا، قَالَه ابْن الباذش وَابْن طَاهِر، فَهَذِهِ ثَمَانِيَة أَقْوَال، حكَاهَا أَبُو حَيَّان فِي شرح التسهيل.

ومدخولها لا يكون إلّا نكرةً لأنّ التقليل إنّما يكون في النكرة الدالّة على الشيوع والكثرة باعتبار ما صدقت عليه، والمعرفةُ معيّن قليلاً كان أو كثيرًا وليس لها أفراد سواه، وأمّا قولهم: قليل منهم فالتقليل باعتبار الأجزاء لا الأفراد. ويجب في المظهر أن يكون موصوفا لأنّ التوصيف يلائم التقليل وقيل عوضا عن الفعل المحذوف غالبا، وأقول: الأولى أن يقال إنّها لمّا كانت لتقليل النوع من الجنس لزم أن يوصف الجنس ليحصل النوع والصنف منه فيدخل ربّ وَتُقَلِّلُهُ. وتدخل على المضمر الْمُبْهَمِ الْمُمَيَّزِ بنكرة منصوبة ويفرد الضمير مذكّرًا

(قوله ومدخولها لا يكون إلّا نكرة) حقيقة أو تقديرا نحو ربّ رجل وأخيه، لأنّه نكرة تقديرًا، إذ التقدير وأخ له، وَلَا يجوز ذلك فِي غير الْعَطف من التوابع، وَلَا فِي الْعَطف بِغَيْر الْوَاو، وَفِي الْقيَاس فِي الْمَعْطُوف بِالْوَاو خلف، فَأَجَازَهُ الْأَخْفَش، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان، وقصره سِيبَوَيْهِ على المسموع، وزعم بعض النحويين أنّها تجرّ الاسم المعرّف بأل. (قوله لأنّ التقليل إنّما يكون في النكرة) وفي كروي؛ وقال بعض المحقّقين: وجهه هو أنّ ربّ للدلالة على التقليل ففيها شائبة اسم العدد الطالب للتميز، ولذلك نزّل مجروره منزلة التميز، وهو لا يكون إلّا نكرة. (قوله والمعرفة معيّن) يعني الْمعرفَة إِمَّا للقلّة فَقَط كالمفرد والمثنّى، أَو للكثرة فَقَط كالجمع، وَمَا لَا يحتمل القلّة لَا يحْتَاج إِلَى عَلامَة يصير بهَا نصّا فيها. (قوله ويجب في المظهر أن يكون موصوفا) عند المبرد وابن السراج والفارسي وابن عصفور وَأكْثر الْمُتَأَخِّرين والبصريين، وهو الأصحّ، وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف وابن مالك إلى عدم الوجوب، وهو ظاهر مذهب سيبويه. (قوله لأنّ التوصيف يلائم التقليل) لأنّه إذا وصف الشيء صار أخصّ وأقلّ ممّا لم يوصف. (قوله وقيل عوضا) أي كالعوض، لقوله غالبا. (قوله وتدخل على المضمر المبهم) والْأَصَحّ أَنّه لَيْسَ قَلِيلا، وَلَا شاذًا، بل جَائِز بِكَثْرَة فصيحا، وقد اختلفوا في هذا الضمير؛ أنكرة هو أو معرفة؟ فذهب كثير من النحاة إلى أنّه معرفة، وجرى مجرى النكرة في دخول ربّ عليه، لما أشبهها في أنّه غير معيّن ولا مقصود، وذهب بعض من النحاة إلى أنّه نكرة، وَاخْتَارَهُ ابْن عُصْفُور، وقال: ما ملخصه ضمير النكرة معرفة إذا فسّرته نكرة متقدّمة عليها، لنيابتها مناب المعرفة نحو لقيت رجلاً فضربته، لأنّه نائب مناب فضربت الرجل، فأضمروه فراراً من التكرار، فإن فسّر بنكرة متأخّرة فقد تضعه العرب موضع ظاهر معرفة، فيكون معرفة لوقوعه موقعها نحو نعم رجلاً زيد، فالضمير في نعم واقع موقع ظاهرٍ معرّف بألٍ أو مضافٍ إلى ما هي فيه، وقد تضعه موضع ظاهر نكرة، فيكون نكرة لوقوعه موقعها، وذلك ربّه رجلاً، لأنّ المخفوض بربّ إذا كان ظاهراً لا يكون إلا نكرة، وكأنّك قلت ربّ شيء، ثم فسّرت الشيء الذي تريده بقولك رجلا. (قوله ويفرد الضمير مذكّرا) خلافا للكوفيّين في مطابقته للتّمييز نحو ربّه رجلا وربّهما رجلين وربّهم رجالا وربّها امرأة وربّهما امرأتين وربّهنّ نساء.

مع مطابقة التمييز لِمَا قُصِدَ نحو ربّه رجلاً ورجلَيْنِ ورجالاً وامرأةً وامرأتين ونساءً بناءً على أنّه راجع إلى مقدّر ذهنيّ مبهم يفسَّر بالتمييز. وتلحقها ما الكافّة فتلغى عن العمل وتدخل على الجملتين، وفعلها ماض لأنّها لتقليل المقطوع والمقطوعُ هو الماضي لوقوعه، ويودّ في قوله تعالى: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} لأنّ إخبار الله تعالى محقّق الوقوع كالماضي، ويكون محذوفًا غالبا.ولربّ صدارة الكلام لشبه التقليل بالنفي، وإذا كان الفعل الواقع بعدها مشتملا

(مع مطابقة التمييز لما قصد) أي قصده المتكلّم من مفرد أو مثنّى أو جمع أو مذكّر أو مؤنّث. (قوله راجع إلى مقدّر ذهنيّ مبهم) وفي الصبان؛ قال الجامي: هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن، يعني قبل ذكره مؤخّرًا تمييزًا، فلا ينافي عدّهم هذا الضمير ممّا يعود على متأخّر لفظًا ورتبة كما مرّ، هذا ما ظهر. (قوله وتدخل على الجملتين) الاسميّة والفعليّة، عند المبرد والزمخشري وابن مالك، وأمّا عند سيبويه والفارسي وابن عصفور فربّ إذا كفّت بما لا يليها إلّا الجملة الفعليّة، قيل وهو مذهب الجمهور، وفي نسخة "وتدخل على الجملة فعلها ماض". (قوله وفعلها ماض) عند الأكثرين. (قوله في قوله تعالى رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) قَرَأَ عَاصِمٌ وَنَافِعٌ رُبَمَا بِتَخْفِيفِ الْبَاءِ، وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِتَشْدِيدِهَا. (قوله لأنّ أخبار الله تعالى محقّق الوقوع) وقيل التقدير ربما كان يودّ، وكان شأنية. (قوله ويكون محذوفا غالبا) وفي شرح المفصل لابن يعيش؛ ولا يكاد البصريون يُظْهِرون الفعل العامل حتّى إنّ بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلّا في ضرورة الشعر، وإنّما حُذف الفعل العامل فيها كثيرًا لأنّها جوابٌ لمن قال لك ما لقيتَ رجلاً عالمًا، أو قدّرتَ أنّه يقول فتقول في جوابه رُبَّ رجلٍ عالمٍ، أي لقد لقيتُ، فساغ حذفُ العامل إذ قد عُلم المحذوف من السؤال، فاستُغني عن ذكره بذلك، انتهى. وفي الارتشاف لأبي حيّان؛ واختلف من قال: إنّها تتعلّق في حذف ما يتعلّق به؛ فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ حذفه للعلم به نادر، وذهب الفارسي إلى أنّ حذفه كثير، وتبعه الجزولي، وذهب لكذة الأصبهاني إلى أنّه لا يجوز حذفه ألبتة، ولحّن ما روى من ذلك، وذهب بعضهم إلى أنّه يلزم حذفه، لأنّه معلوم، كما حذف في تالله وبسم الله، وفصّل بعض أصحابنا فقال: إذا كان ثَمّ ما يدلّ على العامل ولم تقم الصفة مقامه، فإن شئت حذفته، وإن شئت أظهرته، وإذا كانت الصفة تقوم مقامه فلا يجوز إظهار العامل، مثال ذلك أن تسمع إنسانًا يقول ما لقيت رجلاً عالمًا فتقول ربّ رجل عالم لقيت، فلك ألّا تذكر لقيت، وتكتفي بربّ رجل عالم جوابًا له، وإذا كان ذلك ابتداءً فلا بدّ من إظهار الفعل، لأنّك لو حذفته لم يعلمه سامعك، ومثال ما لا يظهر الفعل فيه لأنّ الصفة تقوم مقامه قولك ربّ رجل يفهم هذه المسألة لمن قال لك قد فهمتها، والتقدير ربّ رجل يفهم هذه المسألة وجدت، فمثل هذا لا يظهر، فتخلّص في الحذف خمسة أقوال، الوجوب والمنع والندور والكثرة والتفصيل. (قوله لشبه التقليل بالنفي) لأنّ تقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام.

على ضمير مدخولها لم تتعلّق به لامتناع العمل في شيء مرّتين باعتبار واحد بل يكون مفسّرا لمتعلّقه المحذوف وإلّا تعلّقت به فلا حذف. واعلم أنّ لقيت في مثالنا متعدّ فيتعدّى إلى مدخول ربّ بنفسه تقول لقيت رجالاً قليلةً أو جوادًا قليلةً فعلى هذا لا تكون ربّ لجرّ معنى الفعل وإيصاله إلى الاسم ولا يجوز أن يقال إنّها زائدة فنقول إنّ الفعل لَمّا لم يدلّ على التقليل في المفعول أدخلت ربّ عليه ليفيد التقليل فيه فليس فيها غرض الجرّ والإيصال وكونها واسطة في مفعوليّة المدخول كما قالوا إنّ الباء في بِأَبِي وَأُمِّي للتعدية والظرف متعلّق بِفَدَاكَ المجرّد فيكون مدخول الباء فاعلا أو بِفَدَّاكَ اللهُ المزيد فيكون المدخول مفعولاً به بلا واسطة لكونه متعدّيا بنفسه ولم يقولوا في الأوّل مزيدة كما في {كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا} وفي الثاني أيضًا كما في {وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} فيكون الغرض منها في الصورتين دلالتها على الفعل حال كونه غير مذكور فإذا ذكر لم يحتج إلى ذكرها تقول فداكَ بتخفيف الدال وفدّاك الله بالتشديد أبي وأمّي فَاعِلَيْنِ أو مَفْعُولَيْنِ لفظًا. وصفة مدخول ربّ إمّا مفرد (نَحْوُ رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَقِيتُهُ) "ربّ" حرف جرّ، "رجل" مجرور بها، "جواد" صفة مشبّهة كَجَبَانٍ بالتخفيف مجرور صفة رجل وفاعله مستتر فيه والظرف لغو متعلّق بلقيت المقدّر المؤخّر وقيل بلقيت المذكور، والمحذوفُ فعل وفاعل والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ مجرورة المحلّ مضاف إليه لِنَحْوُ، و"لقيته" فعل وفاعل ومفعول به والجملةُ تفسير للقيتُ المحذوف ومجرور بعامل المفسَّر أو لا محلّ لها من الإعراب، أو جملة اسميّة كما قال: (وَرُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ لَقِيتُهُ) "الواو" عاطفة، و"ربّ" حرف جرّ، "رجل" مجرور بربّ والظرف لغو عطف

(قوله وإلّا تعلّقت به) وقيل لعدم جرّ ربّ معنى الفعل وإيصاله إلى الاسم لا تتعلّق بشيء أصلا، كالحروف الجارّة الزائدة. (قوله ولا يجوز أن يقال إنّها زائدة) وإن لم تكن لجرّ معنى الفعل وإيصاله إلى الاسم. (قوله فنقول) الفاء للتعليل. (قوله ليفيد التقليل فيه) فليست بزائدة، وتكون متعلّقة بالفعل. (قوله أو مفعولين) والأولى ومفعولين. (قوله جواد صفة مشبّهة كجبان بالتخفيف) بمعنى الكريم السخيّ، وقال القشيري - رحمه الله تعالى -: حقيقة الجواد أن لا يصعب عليه البذل، وأوّل مراتب الكرم السخاء، ثمّ الجود، ثم الإيثار، فمن أعطى البعض وأبقى البعض فهو السخيّ، ومن بذل الأكثر وأبقى شيئاً فهو الجواد، ومن قاسى الضرّ وآثر غيره فهو المؤثر، والجبان من الجبن أي الخوف. (قوله المؤخّر) لأنّ لربّ صدارة الكلام، كما سبق. (قوله وقيل بلقيت المذكور) وفي السيوطي في باب الاشتغال؛ فالسابق ارفعه على الابتداء، أو انصبه، واختلف في ناصبه؛ فالجمهور وتبعهم المصنف على أنّه منصوب بفعل أضمر حتما موافق لما قد أظهرا لفظا أو معنى، وقيل بالفعل المذكور بعده، ثمّ اختلف؛ فقيل إنّه عامل في الضمير وفي الاسم معا، وقيل

على الظرف السابق متعلّق بلقيت المقدّر هناك، "أبوه" رفعه بالواو مبتدأ، و"الهاء" مضاف إليه، و"كريم" خبر فيه ضمير المبتدأ، والجملة مجرورة المحلّ صفة رجل، ويجوز أن يقدّر لقيت هنا أيضًا ويكون عطف جملة على جملة، أو جملة فعليّة كما قال: (وَرُبَّ رَجُلٍ كَرُمَ أَبُوهُ لَقِيتُهُ) "الواو" أيضًا عاطفة والظرف عطف وحدها أو متعلّق بلقيت المقدّر هنا والجملة معطوفة على جملة، "كَرُمَ" فعل لازم، "أبوه" فاعل كرم، و"الهاء" مضاف إليه، والجملة مجرورة المحلّ صفة رجل.

(وَعَلَى) إعرابها كما مرّ أي لفظ على أو هي وضعت أو موضوعة أو حصلت أو حاصلة (لِلْإِسْتِعْلَاءِ) أي تدلّ على أنّ ما قبلها يستعلي على ما بعدها إمّا حكمًا (نَحْوُ عَلَيْهِ دَيْنٌ) الظرف مستقرّ خبر دين والمبتدأ نكرة مخصّصة بتقديم الخبر فلمّا اشتغل الدَّيْنُ في ذمّته وتحمّل أدائه كأنّه استعلى عليه، أو حقيقة كما قال: (وَزَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ) فالمبتدأ مع خبره جملة اسميّة مجرورة المحلّ عطف على الجملة الأولى مضاف إليه لنحو ولا يخفى أنّ الْأَوْلَى تقديم المثال الثاني لاشتماله على مرجع ضميرٍ عليه في الأوّل وكونِه حقيقيًا إلّا أن يقال إنّ الْمُهِمَّ تقديم الأخفى.

(وَتَكُونُ) فعل ناقص اسمه مستتر فيه (فِعْلًا) خبر تكون، والجملة مرفوعة المحلّ عطف على للاستعلاء (نَحْوُ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الْأَرْضِ) "إنّ" حرف مشبّه بالفعل، "فرعون" منصوب اسم إنّ، "علا" فعل فاعله هو، "في الأرض" متعلّق به إمّا مفعول به أو فيه، والجملة مرفوعة المحلّ خبر إنّ والجملة الاسميّة مجرورة المحلّ مضاف إليه لنحو بالتأويل. ففي الفعليّة تكتب الألف بصورة الألف لانقلابه من الواو؛ لأنّه من العلوّ، وكَتْبُهُ ياءً في على الحرفيّة خروجٌ عن قاعدة كتابة ألفات الحروف بصورة الألف لكنّهم كتبوا في على ياءً لقولهم عليك وفي بلى للإمالة وفي إلى لقولهم إليك ....

في الظاهر، والضمير ملغى. (قوله أيضا) أي كما في ربّ رجل جواد. (قوله في الأوّل) أي في المثال الأوّل. (قوله وتكون) وفي نسخة "وقد تكون". (قوله إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الْأَرْضِ) فإنّها لو كانَتْ حَرْفاً لما دَخَلَتْ على فِي، وقد اجْتَمَعَتْ الفِعْلِيَّة والحَرْفِيَّة في قَوْلِهِ تعالَى {وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ}، وَتَكون اسْما بِمَعْنى فَوق كَقَوْلِه غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا، بدليل دخول حرف الجرّ عليها. (قوله إمّا مفعول به) وعليه الجمهور. (قوله أو فيه) أي مفعول فيه، وعليه ابن الحاجب. (قوله لقولهم عليك) أي لقلبها ياء مَعَ الْمُضمر نحو عَلَيْك، وليكون فرقا بين الفعليّة والحرفيّة. (قوله وفي بلى للإمالة) لأنّ الإمالة ميل الألف نحو الياء.

وفي حتّى حملاً على إلى لاشتراكهما في المعنى والبواقي على قاعدتها.

(وَعَنْ) أي ولفظ عن مؤوّل بهذا اللفظ مرفوع المحلّ عطف على الباء بدل من محلّ سبعة عشر، أو منصوب المحلّ عطف على الباء المنصوب بأعني المقدّر هناك، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي تاسعها، أو مبتدأ محذوف الخبر أي منها أو خبره الظرف الآتي، وعلى الثلاثة الجملةُ عطف على جملة الباء.

(لِلْبُعْدِ) ظرف مستقرّ خبر عن على الصورة الأخيرة أو خبر هي المحذوفة وعلى هذا لا محلّ لها من الإعراب (وَالْمُجَاوَزَةِ) عطف على المجرور أي تدلّ على بُعْدِ وَمُجَاوَزَةِ شيء عن مجرورها بسبب حدث الفعل الذي تعلّق به وذلك إمّا بزواله عن المجرور ووصوله إلى الثاني (نَحْوُ رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ) فإنّ عن دلّت على أنّ السهم تَجَاوَزَ عن القوس فلم يبق في القوس وَوَصَلَ إلى الثاني أو بِتَجَاوُزِهِ عنه مع بقائه فيه ووصوله إلى الثاني نحو أَخَذْتُ عَنْهُ الْعِلْمَ فإنّ العلم تَجَاوَزَ عن المجرور وبقي فيه ووصل للمتعلّم أو بتجاوزه عنه مع عدم بقائه فيه وعدم وصوله إلى الثاني أيضًا نحو أَدَّيْتُ الدَّيْنَ عَنْهُ فإنّ شغل الذمّة بحقّ الغير قد زال عن المجرور وَلَمْ يَصِلْ إلى الثاني، أمّا إذا أريد بِالدَّيْنِ المشغولُ به الذمّة فإنّه وصل إلى الدائن لكن ليس تَجَاوُزُهُ عن المجرور بل عن المتكلّم إلّا أن يقال بالتجوّز.

ولها معان كثيرة أُخرى فَنَذْكُرُ بعضَها فجائت للتعليل نحو قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ} أي لأجل موعدة. وبمعنى بَعْدِ نحو قوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ

(قوله وفي حتّى حملا على إلى) وفي همع الهوامع؛ قَالَ ابْن الْأَنْبَارِي: وَإِنَّمَا كتبت حَتَّى بِالْيَاءِ فرقا بَين دُخُولهَا على الظَّاهِر والمضمر، فَلَزِمَ فِيهَا الْألف مَعَ الْمُضمر حِين قَالُوا حتّاي وحتّاك وحتّاه، وَانْصَرف إِلَى الْيَاء مَعَ الظَّاهِر حِين قَالُوا حَتَّى زيد، انتهى. وقيل إنّما كُتبت بالياء لأن ألفها وقعت رابعة، وهذا من المواضع التي تغلب عليها الياء. (قوله عطف على المجرور) وهو قوله البعد. (قوله بزواله عن المجرور) أي بتجاوزه عنه، وعدم بقائه فيه. (قوله إلى الثاني) أي إلى الغير. (قوله ووصل للمتعلّم) وهو المتكلّم هنا. (قوله أيضا) أي مثل عدم بقائه فيه. (قوله فإنّ شغل الذمّة بحقّ الغير) فالدين بالمعنى المصدريّ. (قوله أمّا إذا أريد بالدين المشغول به الذمّة) لا شغل الذمّة بحقّ الغير، وقوله المشغول مرفوع نائب فاعل أريد، أي الذي شُغِلَ به الذمّة من الدرهم مثلا. (قوله إلّا أن يقال بالتجوّز) يعني لمّا جاوز عن المتكلّم ووصل للدائن لأجل المجرور فكأنّه جاوز عن المجرور، فيكون أدّيت عنه الدين مثل رميت السهم عن القوس في التجاوز عن المجرور، وعدم البقاء فيه، والوصول إلى الثاني. (قوله ولها معان كثيرة أخرى) ولم يذكر لها البصريون غير المجاوزة، وتأوّلوا غيرها. (قوله أي لأجل موعدة) وقال البصريون: أي إلّا صادرا عن موعدة،

طَبَقٍ} أي حالة بعد حالة. (وَالْكَافُ) اسم حقيقة معرفة باللام مرفوعة لفظًا عطف على الباء بدل، أو منصوب لفظًا عطف على الباء مفعول أعني، وفي ما سواهما الجملة عطف على الجملة (لِلتَّشْبِيهِ) أي تدلّ على أنّ المتكلّم شبّه ما قبلها بما بعدها (نَحْوُ الَّذِي كَزَيْدٍ أَخُوكَ) "الذي" معرفة بالموصوليّة مبتدأ، "كزيد" جملة ظرفيّة لأنّ الظرف الواقع صلة يقدّر بالفعل لأنّ الصلة يجب أن تكون جملةً، صلةُ الذي لا محلّ لها من الإعراب على الأصحّ وقيل مرفوعة المحلّ بأنّها صلة فهي كالصفة، "أخو" اسم من الأسماء الستّة مرفوع لفظًا بالواو وقيل تقديرا وقيل بالضمّة على ما قبل الواو، وهذا الخلاف يجري في حالة النصب والجرّ وفي سائر الأسماء الستّة أيضًا،

بتقدير المتعلّق. (قوله أي حالة بعد حالة) وفي التصريح؛ ويحتمل أن تكون عن على بابها، والتقدير طبقًا متباعدًا في الشدّة عن طبق آخر دونه، فيكون كلّ طبق أعظم في الشدّة ممّا قبله، قاله الدماميني، انتهى. فهو بتقدير المتعلّق. (قوله وفي ما سواهما) من كونه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو مبتدأ والظرف خبره. (قوله شبّه) أي بها. (قوله الذي كزيد أخوك) وقال الأخفش وابن عصفور: إنّ كاف التشبيه لا يتعلّق بشيء إلّا أذا وقع صلة فيتعلّق ألبتّة اتّفاقا، ويمكن أن يقال وإن لم يكن البحث في التعلّق ولذا خصّ الذي كزيد أخوك بالتمثيل على نسخته، ومثّل بمثالين، الأوّل زيد كالأسد للكاف المختلف في تعلّقه، والثاني الذي كزيد أخوك للكاف المتّفق في تعلّقه على ما في بعض النسخ. (قوله لأنّ الصلة يجب أن تكون جملة) خبريّة، لأنّ الموصول وضع وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل. (قوله مرفوع لفظا بالواو وقيل تقديرا وقيل بالضمّة على ما قبل الواو) وفي همع الهوامع؛ فِي إِعْرَاب الْأَسْمَاء السِّتَّة مَذَاهِب، أحدهَا: وَهُوَ الْمَشْهُور أَنّ هَذِه الأحرف نَفسهَا هِيَ الْإِعْرَاب، وَأَنَّهَا نابت عَن الحركات، وَهَذَا مَذْهَب قطرب والزيادي والزجاجي من الْبَصرِيين وَهِشَام من الْكُوفِيّين، وأيد بِأَنّ الْإِعْرَاب إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لبَيَان مُقْتَضى الْعَامِل، وَلَا فَائِدَة فِي جعل مُقَدّر متنازع فِيهِ دَلِيلا، وإلغاء ظَاهر واف بِالدّلَالَةِ الْمَطْلُوبَة، وردّ بِثُبُوت الْوَاو قبل الْعَامِل، وَبِأَنّ الْإِعْرَاب زَائِد على الْكَلِمَة، فيؤدّى إِلَى بَقَاء فِيك وَذي مَال على حرف وَاحِد وصلا وَابْتِدَاء وهما معربان، وَذَلِكَ لَا يُوجد إِلَّا شذوذا، الثَّانِي: وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ والفارسي وَجُمْهُور الْبَصرِيين وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان وَابْن هِشَام وَغَيرهم من الْمُتَأَخِّرين أَنَّهَا معربة بحركات مقدّرَة فِي الْحُرُوف، وَأَنَّهَا أتبع فِيهَا مَا قبل الآخر للْآخر، فَإِذا قلت قَامَ أَبوك فأصله أَبُوك، فأتبعت حَرَكَة الْبَاء لحركة الْوَاو فَقيل أَبُوك، ثمَّ استثقلت الضمّة على الْوَاو فحذفت، وَإِذا قلت رَأَيْت أَبَاك فأصله أَبَوك، تحرّكت الْوَاو وانفتح مَا قبلهَا فقلبت ألفا، وَإِذا قلت مَرَرْت بأبيك فأصله بِأَبَوِكَ، ثمَّ أتبعت حَرَكَة الْبَاء لحركة الْوَاو فَصَارَ بِأَبِوِكَ، فاستثقلت الكسرة على الْوَاو فحذفت فسكنت وَقبلهَا كسرة فَانْقَلَبت يَاء، وَاسْتدلَّ لهَذَا القَوْل بِأَنّ أصل الْإِعْرَاب أَن يكون بحركات ظَاهِرَة أَو مقدّرَة، فَإِذا أمكن التَّقْدِير مَعَ وجود النظير لم يعدل عَنهُ، الْمَذْهَب الثَّالِث: أَنَّهَا معربة بالحركات الَّتِي قبل الْحُرُوف، والحروف إشباع، وَعَلِيهِ

خبرُ المبتدأ، و"الكاف" ضمير مجرور المحلّ مضاف إليه، والجملة الاسميّة مجرورة المحلّ بالتأويل مضاف إليه لنحو. وتكون للمبادرة إذا اتّصلت بما نحو صَلِّ كَمَا دَخَلَ الْوَقْتُ، وللتعليل نحو قوله تعالى: {وَاذْكُرُوه كَمَا هَدَاكُمْ} أي لأجل هدايتكم، وقوله تعالى:

الْمَازِني والزجاج، وردّ بِأَنّ الإشباع بَابه الشّعْر، وببقاء فِيك وَذي مَال على حرف وَاحِد، الرَّابع: أَنَّهَا معربة بالحركات الَّتِي قبل الْحُرُوف، وَهِي منقولة من الْحُرُوف، وَعَلِيهِ الربعِي، وردّ بِأَنّ شَرط النَّقْل الْوَقْف، وَصِحَّة الْمَنْقُول إِلَيْهِ، وسكونه، وَصِحَّة الْمَنْقُول مِنْهُ، وَبِأَنَّهُ يلْزم جعل حرف الْإِعْرَاب غير آخر مَعَ بَقَاء الآخر، الْخَامِس: أَنَّهَا معربة بالحركات الَّتِي قبل الْحُرُوف، وَلَيْسَت منقولة، بل هِيَ الحركات الَّتِي كَانَت فِيهَا قبل أَن تُضَاف، فثبتت الْوَاو فِي الرّفْع لأجل الضمّة، وانقلبت يَاء لأجل الكسرة، وألفا لأجل الفتحة، وَعَلِيهِ الأعلم وَابْن أبي الْعَافِيَة، وردّ بِأَنّ هَذِه الْحُرُوف إِن كَانَت زَائِدَة فَهُوَ الْمَذْهَب الثَّالِث، وَقد تبيّن فَسَاده، وَإِن كَانَت لامات لزم جعل الْإِعْرَاب فِي الْعين مَعَ وجود اللَّام، السَّادِس: أَنَّهَا معربة من مَكَانَيْنِ بالحركات والحروف مَعًا، وَعَلِيهِ الْكسَائي وَالْفراء، وردّ بِأَنَّهُ لَا نَظِير لَهُ، السَّابع: أَنَّهَا معربة بالتغيّر والانقلاب حَالَة النصب والجرّ، وبعدم ذَلِك حَالَة الرّفْع، وَعَلِيهِ الْجرْمِي، وردّ بِأَنَّهُ لَا نَظِير لَهُ، وَبِأَنّ عَامل الرّفْع لَا يكون مؤثرا شَيْئا، وَبِأَنّ الْعَدَم لَا يكون عَلامَة، الثَّامِن: أَنّ فَاك وَذَا مَال معربان بحركات مقدّرَة فِي الْحُرُوف، وَأَنّ أَبَاك وأخاك وحماك وَهنَاكَ معربة بالحروف، وَعَلِيهِ السُّهيْلي والرندي، التَّاسِع: عَكسه، الْعَاشِر: أَنّ الْحُرُوف دَلَائِل إِعْرَاب، قَالَه الْأَخْفَش، وَاخْتلف فِي مَعْنَاهُ؛ فَقَالَ الزّجاج والسيرافي: الْمَعْنى أَنَّهَا معربة بحركات مقدّرَة فِي الْحُرُوف الَّتِي قبل حُرُوف الْعلَّة، وَمنع من ظُهُورهَا كَون حُرُوف الْعلَّة تطلب حركات من جِنْسهَا، وَقَالَ ابْن السراج: مَعْنَاهُ أَنَّهَا حُرُوف إِعْرَاب، وَالْإِعْرَاب فِيهَا لَا ظَاهر وَلَا مُقدّر، فَهِيَ دَلَائِل إِعْرَاب بِهَذَا التَّقْدِير، وَقد عدّ هَذَانِ الْقَوْلَانِ مذهبين، فَتَصِير أحد عشر، الثَّانِي عشر: أَنَّهَا معربة فِي الرَّفْع بِالنَّقْلِ، وَفِي النصب بِالْبَدَلِ، وَفِي الْجَرّ بِالنَّقْلِ وَالْبدل مَعًا، فَالْأَصْل فِي جَاءَ أَخُوك جَاءَ أَخْوُك، فنقلت حَرَكَة الْوَاو إِلَى الْخَاء، وَالْأَصْل فِي رَأَيْت أَخَاك رَأَيْت أَخَوك، فأبدلت الْوَاو ألفا، وَالْأَصْل فِي مَرَرْت بأخيك بِأَخْوِكَ، نقلت حَرَكَة الْوَاو إِلَى الْخَاء، فَانْقَلَبت الْوَاو يَاء لانكسار مَا قبلهَا، حَكَاهُ ابْن أبي الرّبيع وَغَيره، وَهُوَ مُوَافق لِلْمَذْهَب الرَّابع إِلَّا فِي النصب. (قوله وتكون للمبادرة) ذكره ابن الخباز والسيرافي، وهو غريب جدًّا، ويمكن التخريج على زيادة الكاف، وجعل ما مصدريّة وقتيّة، أي صَلِّ وقتَ دخول الوقت، فتستفاد المبادرة، كذا في الصبان. (قوله وللتعليل) قال ابن مالك: وورودها للتعليل كثير، وفي مغني اللبيب؛ وَالثَّانِي التَّعْلِيل، أثبت ذَلِك قوم، ونفاه الْأَكْثَرُونَ، وَقيّد بَعضهم جَوَازه بِأَن تكون الْكَاف مَكْفُوفَة بِمَا كحكاية سِيبَوَيْهٍ كَمَا أَنه لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللهُ عَنهُ، وَالْحقّ جَوَازه فِي الْمُجَرَّدَة من مَا نَحْو {وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ}، أَي أعجب لعدم فلاحهم، وَفِي

{وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} أي أَعْجَبُ لأجل أنّه لا يفلح الكافرون. وإذا لحقتها ما فَالْأَوْلَى أن تكون كافّةً نحو زَيْدٌ صدِيقِي كَمَا عَمْرٌو أَخِي، وشذَّ إعمالها معها، وَالْأَوْلَى أن لا تكون كافّةً مع عن والباء ومن نحو عَمَّا قَرِيبٍ، وَبِمَا رَحْمَةٍ، وَمِمَّا خَطِئَاتِهِمْ، ويكون الكاف اسمًا بمعنى المثل مضاف إلى ما بعده.

المقرونة بِمَا الزَّائِدَة كَمَا فِي الْمِثَال، وَبِمَا المصدريّة نَحْو {كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ} الْآيَة، قَالَ الْأَخْفَش: أَي لأجل إرسالي فِيكُم رَسُولا مِنْكُم فاذكروني، وَهُوَ ظَاهر فِي قَوْله تَعَالَى {وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}، وَأجَاب بَعضهم بِأَنَّهُ من وضع الْخَاصّ مَوضِع الْعَامّ، إِذْ الذّكر وَالْهِدَايَة يَشْتَرِكَانِ فِي أَمر وَاحِد وَهُوَ الْإِحْسَان، فَهَذَا فِي الْأَصْل بِمَنْزِلَة {وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ}، وَالْكَاف للتشبيه، ثمَّ عدل عَن ذَلِك للإعلام بخصوصيّة الْمَطْلُوب، وَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْآيَتَيْنِ من أَنّ مَا مَصْدَرِيَّة قَالَه جمَاعَة، وَهُوَ الظَّاهِر، وَزعم الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن عَطِيَّة وَغَيرهمَا أَنَّهَا كَافَّة، وَفِيه إِخْرَاج الْكَاف عَمَّا ثَبت لَهَا من عمل الْجَرّ لغير مُقْتَض. (قوله أي أعجب لأجل) أشار إلى أنّ وي اسم فعل بمعنى المضارع، أي أعجب، والكاف حرف تعليل. (قوله وإذا لحقتها ما) أي الزائدة. (قوله وشذّ إعمالها معها) وعدم كفّها كقوله كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ بجرّ الناس. (قوله والأولى أن لا تكون كافّة مع عن والباء ومن) وفي الشروح؛ والأولى أن لا تكون كافّة مع من والباء، وقد تكفّهما، ويليهما حِينَئِذٍ الْفِعْل، ولا تكون كافّة مع عن أصلا، وقال بعضهم: إنّ من مثل عن لا تكفّ بما أصلا، ففي قوله والأولى أن لا تكون كافّة مع عن والباء ومن نظر. (قوله نحو عمّا قريب وبما رحمة وممّا خطيئاتهم) وقيل ما فيها كلّها نكرة، والمجرور بعدها بدل منها، وهو خلاف الظاهر. (قوله ويكون الكاف اسما بمعنى المثل) ومذهب سيبويه أنّ كاف التشبيه لا تكون اسماً إلّا في ضرورة الشعر كقوله يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ، أي عن مثل البرد، فالكاف هنا اسم بمعنى مثل، لدخول حرف الجرّ عليه، ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنّه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار، فجوّزوا فِي نَحْو زيد كالأسد أَن تكون الْكَاف اسما بمعنى مثل فِي مَوضِع رفع على الخبريّة، والأسد مخفوضا بِالْإِضَافَة، وأن تكون حرفا والجارّ والمجرور خبرا، وَقَالَ أَبُو جَعْفَر بن مضاء: هِيَ اسْم أبدا، لِأَنَّهَا بِمَعْنى مثل، وَمَا هُوَ بِمَعْنى اسْم فَهُوَ اسْم، وردّه الْأَكْثَرُونَ بمجيئها على حرف وَاحِد، وَلَا يكون على ذَلِك من الْأَسْمَاء الظَّاهِرَة إِلَّا مَحْذُوف مِنْهُ أَو شَاذّ، وبورود زيادتها، وَلَا تزاد إِلَّا الْحُرُوف، وتتعيّن الحرفيّة إذا وقعت صلة، ولو كانت اسماً لقبح ذلك لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول، ويمكن أن يقال ولذا خصّ الذي كزيد أخوك بالتمثيل على نسخته، ومثّل بمثالين، الأوّل زيد كالأسد للكاف الغير المتعيّنة للحرفيّة، والثاني الذي كزيد أخوك للكاف المتعيّنة للحرفيّة على ما في بعض النسخ، وهذا أولى ممّا سبق، لأنّه يناسب البحث، وهو حروف تجرّ الاسم فقط.

(وَمُذْ) أي لفظ مذ معطوف وحدها على الباء على تقدير البدليّة والمفعوليّة والجملةُ معطوفة على الجملة إن جعلت خبر مبتدأ محذوف أي الحادي عشر ببناء الجزأين على الفتح وإعراب الثاني الرفع محلّا، أو مبتدأ محذوفَ الخبرِ أي منها.

(وَمُنْذُ) عطف على الباء أيضًا وحدها على الأوّلين والجملة عطف على الجملة إن جعلت خبر المحذوف أي الثاني عشر ببناء جزأيه وإعراب الثاني كحادي عشر، أو مبتدأ محذوفَ الخبرِ أي منها، وإن جعل الخبر لابتداء كان منذ وحدها عطفًا على مذ، والعاطفُ للجملة على جملة: الباء للإلصاق يكون الواوَ الداخلة على مذ أي وضعتا أو موضوعتان (لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ) أي ذيها أو المسافة فالألف في وضعتا ضمير مرفوع المحلّ بالألف مفعول ما لم يسمّ فاعله، وهما مستتر في موضوعتان والجملة الظرفيّة أو المفرد الظرفيّ خبر لمذ ومنذ أو خبرُ محذوفٍ وهو هما، والجملة على الأوّل معطوفة وعلى الثاني ابتدائيّة كما علمت في سائر ما سبق، (فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي) أي لابتداء زمان الفعل، و"في الزمان" إعرابه كإعراب في المكان في بحث مِنْ، هذا إذا كان الزمان ماضيًا (نَحْوُ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) "مذ" حرف جرّ، و"يوم" مضاف إلى "الجمعة" مجرور بمذ والظرف متعلّق برأيت، (وَمَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ) "منذ" حرف جرّ أيضًا، و"يوم" مضاف إلى "السبت" مجرور بمنذ والظرف متعلّق برأيت، والجملة الفعليّة منفيّة مؤوّلة بهذا اللفظ مجرور المحلّ عطف على الجملة السابقة مضاف إليه لنحو أي ابتداءُ عدم رؤيتي كان يومَ الجمعة في الأوّل والسبت في الثاني، وإذا كان الزمان حاضرا كان مذ ومنذ لمجرّد الظرفيّة نحو مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا وَمُنْذُ شَهْرِنَا أي في هذا اليوم وفي هذا الشهر، وتفيدان معنى الابتداء والانتهاء إن دخلتا على متعدّد وهو مجموع المدّة نحو مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أي من أوّل ثلاثة أيّام إلى آخرها، ولا تدخلان على المستقبل. وتكونان اسمين فإن كان بعدهما اسم كان مرفوعًا ....

(قوله والعاطف) مبتدأ، وخبره قوله يكون الآتي. (قوله هذا إذا كان الزمان ماضيا) أي كون مذ ومنذ لابتداء الغاية إذا كان الزمان ماضيا. (قوله إن دخلتا على متعدّد) نكرة، وما سبق من المعنيين في المعرفة. (قوله وهو مجموع المدّة) أي معنى الابتداء والانتهاء مجموع المدّة. (قوله ولا تدخلان على المستقبل) سواء كانتا حرفي جرّ أو اسمين، ولا تقول ولا أراه منذ غد ولا مذ غد. (قوله وتكونان اسمين فإن كان بعدهما اسم كان مرفوعا) وتكونان حرفي جرّ إن كان بعدهما اسم مجرور على الصحيح، وقيل هما حينئذ أيضا اسمان، لِأَنّ الاسميّة قد ثبتت لهما، فَلَا تخرجَانِ عَنْهَا مَا أمكن بقاؤهما عَلَيْهَا، وَقد أمكن ذَلِك بِأَن تجعلا ظرفين فِي مَوضِع نصب بِالْفِعْلِ قبلهما

على أنّه خبرهما لأنهما في قوّة المعرفة لتأويلهما بأوّل المدّة فيكون ما بعدهما المفرد المعرفة أو النكرة الموصوفة نحو مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ أي أَوّلُ مدّةِ عدمِ رؤيتي يومُ الجمعة أو بجميع المدّة فيكون ما بعدهما عبارة جميع المدّة معرفة أو نكرة نحو مُذْ أَوْ مُنْذُ يَوْمَانِ أي جميعُ المدّة يومان، وقيل تكونان خبرين وما بعدهما مبتدأ وقيل المرفوع بعدهما فاعلُ فعلٍ محذوفٍ بحسب ما يقتضيه المقام فتكونان ظرفين مضافين إلى الجملة الفعليّة ففي ما رأيت مذ أو منذ يومُ الخميس التقديرُ مذ كان يومُ الخميس فكان تامّة بمعنى وُجِدَ

مضافتين إلى ما بعدهما، وعلى هذا فهما اسمان في كلّ موضع، وَأكْثر الْعَرَب على وجوب جرّهما للحاضر، وعَلى تَرْجِيح جرّ مُنْذُ للماضي على رَفعه، وترجيح رفع مذ للماضي على جَرّه. (قوله على أنّه خبرهما) عند الْمبرد وَابْن السراج والفارسي وابن الحاجب. (قوله لتأويلهما بأوّل المدّة) إن كان الزمان ماضياً. (قوله فيكون ما بعدهما المفرد المعرفة أو النكرة الموصوفة) وفي الفوائد الضيائية؛ ويكونان تارة "بمعنى أوّل المدّة" أي أوّل مدّة زمان الفعل المتقدّم عليهما نحو ما رأيته مذ أو منذ يومُ الجمعة، أي زمانُ عدم رؤيته يومُ الجمعة "فيليهما" أي يقع بعدهما أي بعد مذ ومنذ "المفرد" أي الاسم المفرد لا المثنّى ولا المجموع، حقيقة كالمثال المتقدّم أو حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما، أي أوّلُ مدّة عدم رؤيته هذان اليومان، فما دام لا يلاحظ هذان اليومان أمرا واحدا لا يحكم عليهما بأوّلية المدّة، لأنّ أوّل المدّة إنّما يكون أمرا واحدا لا شيئين أو أشياء، فالمثنّى والمجموع إذا وقعا أوّل المدّة يكونان في حكم المفرد، "المعرفة" حقيقة كالمثال المتقدّم، أو حكما نحو ما رأيته مذ يومٌ لقيتني فيه، لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة، وإنّما كان التعيين مقصودا لأنّه لا فائدة في جعل الوقت المجهول أوّل مدّة فعل، لأنّ أوّلية وقت مّا لزمان مدّة الفعل معلوم بالضرورة. (قوله أو النكرة الموصوفة) نحو ما رأيته مذ يومٌ لقيتني فيه. (قوله أو بجميع المدّة) إن كان الزمان حاضراً أو متعدّداً، وهو عطف على قوله بأوّل المدّة. (قوله وقيل تكونان خبرين) أي وهو مذهب الْأَخْفَش والزجاج وأبو القاسم الزجاجي وابن جني، وقالوا: تكونان ظرفين بمعنى بين وبين، متعلّقتين بمحذوف، خبرين عمّا بعدهما، فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان. (قوله وما بعدهما مبتدأ) وهو واجب التأخير، إجراءً لهما اسمين مجراهما حرفين في التقدّم على الزمان. (قوله وقيل المرفوع بعدهما فاعل فعل محذوف) وإليه ذهب أكثر الْكوفِيّين والسُّهيْلي وابن مضاء، وَاخْتَارَه ابْن مَالك، وقال: وإنّما اخترته لأنّ فيه إجراء مذ ومنذ في الاسميّة على طريقة واحدة مع صحّة المعنى، فهو أولَى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلّص من ابتداء نكرة بلا مسوّغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعِي التعريف، وفيه أيضا تخلّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدّر.

أي وقتَ وجود يوم الخميس، وإن كان بعدهما حرف المصدريّة أو الجملة أو المصدر يقدّر في الثلاثة زمانٌ مضاف إليها خبر لهما أو هما خبره، وقيل تكونان بمعنى الوقت مضافتين إلى الثلاثة منصوبتين على الظرفيّة ففي الجملة الاسميّة التي طرفاها اسمان نحو مذ زيدٌ قائمٌ تكونان على التقديرين بمعنى جميع المدّة دائمًا وفي غيرها إن أريد الماضي تكونان لأوّل المدّة نحو مذ زيدٌ قامَ أي وقتُ زيدٌ قام وتريد أنَّ أوّلَ المدّة ذلك الوقت وإلاّ فلجميع المدّة نحو مذ يكتب زيد بمعنى الحال أي وقتُ يكتب زيد وتريد أنّ جميع المدّة ذلك الوقت.

(وَالْبَاءُ) اسم معرفة باللام منصوب أو مرفوع لفظًا وحاله كالسوابق، وضعت أو موضوعة (لِلْقَسَمِ) أي لأن تدخل على الْمُقْسَمِ بِهِ (نَحْوُ بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا) "الله" مجرور بباء القسم والظرف متعلّق بِأُقْسِمُ المقدّر في حكم الملفوظ، "أقسمُ" فعل فاعله مستتر فيه وهو أنا والجملة إنشائيّة لا محلّ لها من الإعراب، و"اللام" في جواب القسم، "أفعلنّ" فعل مؤكّد بالنون الثقيلة، فاعله أنا، "كذا" مركّب من كاف التشبيه وذا الإشارة مبنيّ على السكون منصوب المحلّ بأنّه مفعول لأفعلنّ، والجملة جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب ومجموع القسم والجواب مجرور المحلّ مضاف إليه لنحو بالتأويل السابق.

واعلم أنَّ ذكرَ الباء هنا ليس لأنّها حرف آخر وإلّا لصارت حروف الجرّ ثمانية عشر بل ذكرت استطرادًا، وإنّما لَمْ يَعُدَّ الْقَسَمَ من معاني الباء هناك لدخوله في الإلصاق فكأنّ معنى القسم لَاصَقَ الاسمَ الْمُقْسَمَ بِهِ.

(قوله وإذا وقع بعدهما حرف المصدريّة أو الجملة أو المصدر) وهما اسمان إذا وقع بعدهما الجملة، ويحتمل أن تكونا اسمين وحرفي جرّ إذا وقع بعدهما الاسم أو حرف المصدريّة أو المصدر، فهما اسمان في هذه إذا كان ما بعدهما مرفوعا، وحرفا جرّ إذا كان مجرورا. (قوله أو الجملة) والكثير أن تكون فعليّة، وقد تكون اسميّة. (قوله خبر لهما أو هما خبره وقيل تكونان بمعنى الوقت) إذا كانتا اسمين لا حرفي جرّ إذا وقع بعدهما حرف المصدريّة أو المصدر. (قوله وقيل تكونان بمعنى الوقت) قاله سيبويه والسيرافي والفارسي وَابْن مَالك. (قوله مضافتين إلى الثلاثة) وفي همع الهوامع؛ وَقيل إِلَى زمَان مُضَاف إِلَى الْجُمْلَة، وَعَلَيهِ ابْن عُصْفُور، لِأَنَّهُمَا لَا يدخلَانِ عِنْده إِلَّا على أَسمَاء الزَّمَان، ملفوظا بهَا أَو مقدّرَة، فالتقدير فِي مَا رَأَيْته مذ زيدٌ قَائِمٌ مذ زمنِ زيدٌ قَائِمٌ. (قوله على التقديرين) أي تقدير كون الزمان المضاف المقدّر خبرا لهما، وتقدير كونهما خبرين له. (قوله أي وقت) إشارة إلى الزمان المضاف المقدّر. (قوله وإنّما لم يعدّ القسم من معاني الباء هناك) وفي كروي؛ وإنّما لم يذكر معنى القسم مع سائر معانيها المذكورة في أوّل هذا النوع طلبا لنظم حرف القسم في سلك واحد، انتهى. وهذا أولى ممّا قال لأنه على ما قال يلزم أن لا يعدّ سائر المعاني أيضا،

(وَالْوَاوُ لِلْقَسَمِ نَحْوُ وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا) الواو بدل من الباء والفعل ولذا لَمْ يَجُزْ ذكر الفعل معها فلا يقال أقسم والله بخلاف الباء فإنّه يذكر معها ويحذف وأيضًا اختصّت بالظاهر والقسم لغير السؤال والباء أعمّ .

(وَالتَّاءُ لِلْقَسَمِ نَحْوُ تَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا) والتاء مبدلة من الواو كما في تُرَاثٍ ولذا لم تستعمل إلّا مثلها وَانْتَقَصَ منها بالتخصيص بلفظ الله لأنّه أصل في القسم، وروى الأخفش تَرَبِّ الْكَعْبَةِ وهو شاذّ، والواو المكرّرة بعد واو القسم نحو {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى} الآية الأصحّ أنّها للعطف لا للقسم.

لأنّه يمكن إرجاعه إلى الإلصاق، كما فعله سيبويه، ولم يذكر لها سوى معنى الإلصاق، ويوجد في بعض نسخ المتن عدّ القسم من معاني الباء هناك. (قوله الواو بدل من الباء) وفي شرح المفصل لابن يعيش؛ فالواو بدلٌ من الباء، لأنّهم أرادوا التوسّع لكثرة الأَيْمَانِ، وكانت الواو أقربَ إلى الباء لأمرَيْن، أحدهما: أنّها من مخرجها، لأنّ الواو والباء جميعا من الشفتين، والثاني: أنّ الواو للجمع والباء للإلصاق، فهما متقاربان، لأنّ الشيء إذا لاصقَ الشيء فقد اجتمع معه، فلمّا وافقتْها في المعنى والمخرج حُملت عليها، وأنيبت عنها، وكثُر استعمالها حتى غلبتها، ولذلك قدّمها سيبويه في الذكر، فالواوُ في القسم بدلٌ من الباء، وعاملةٌ عَمَلَها. (قوله ولذا لم يجز ذكر الفعل معها) اختير الحذف على الذكر لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالا من أصلها، أعني الباء. (قوله اختصّت بالظاهر) سواء كان الاسم الظاهر اسم الله أو غيره، فلا يقال وك لأفعلنّ مثلا، بل يقال والله أو ربّ الكعبة، وذلك الاختصاص أيضاً لحطّ رتبته عن رتبة الأصل، وهو الباء، بتخصيصه بأحد القسمين، وخصّ الظاهر لأصالته. (قوله والقسم لغير السؤال) فلا تستعمل الواو في السؤال، فلا يقال والله أخبرني، كما يقال بالله أخبرني، حطّا للواو عن درجة الباء. (قوله والباء أعمّ) فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله وأقسم بالله، وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال نحو بالله لأفعلنّ وبالله أخبرني، وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لأفعلنّ وبك لأفعلنّ. (قوله كما في تراث) أصله وراث، بمعنى الميراث. (قوله وروى الأخفش تربّ الكعبة وهو شاذّ) وحكى سيبويه تالرحمن وتَحَيَاتِكَ، وهما أيضا شاذّان. (قوله الأصحّ أنّها للعطف لا للقسم) وفي الرضي؛ وإذا تكرّرت الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى} فمذهب سيبويه والخليل أنّ المتكرّرة واو العطف، وقال بعضهم: هي واو القسم، والأوّل أقوى، وذلك لأنّها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء، ولم تفد العطفَ وربطَ المقسم به الثاني وما بعده بالأوّل، بل يكون التقدير أقسم بالليل أقسم بالنهار أقسم بما خلق، فهذه ثلاثة أيمان، كلّ واحد منها مستقلّ، وكلّ قسم لابدّ له من جواب، فتطلب ثلاثة أجوبة، فإن قلنا

(وَحَاشَا) أي ولفظ حاشا، وإعرابه على ما مرّ (لِلتَّنْزِيهِ) أي تدلّ على أنّ ما بعدها مُنَزَّهٌ عن حكم ما قبلها، وهذا ليس مُبَايِنًا لمعنى الاستثناء فلا حاجة لفصل حاشا عمّا بعدها (نَحْوُ سَاءَ الْقَوْمُ) "ساء" فعل تامّ عامل لفظيّ قياسيّ وليس هنا هو الذي لإنشاء الذمّ المشروط في عمله ما سيجيء المقتضي المخصوصَ بالذمّ بل هنا لمجرّد الإخبار عن شيءٍ بكونه سَيِّئًا كما هو مقتضى وضعه، و"القوم" فاعله، (حَاشَا زَيْدٍ) الجارّ والمجرور متعلّق بساء فدلّ حاشا على أنّ زيدًا مُنَزَّهٌ عن مثل السوء. ويكون اسمًا بمعنى التَّبْرِئَةِ كما في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلهِ﴾ فحذف ألفه الأخير للتخفيف.........................

حذف جوابان استغناء بما بقي بعد الحذف، فالحذف خلاف الأصل، وإن جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع مع أنّ كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلّا فهو أيضا خلاف الأصل، فلم يبق إلّا أن نقول القسم شيء واحد، والمقسم به ثلاثة، والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به، فيكفيه جواب واحد، فكأنّه قال أقسم بالليل والنهار وما خلق إنّ سعيكم لشتّى، أي أقسم بهذه الثلاثة إنّ الأمر كذا، وأيضا فإنّك تقول مصرّحا بالعطف بالله فالله لأفعلنّ وبِحَيَاتِكَ ثمّ حَيَاتِكَ لأفعلنّ، ولا تقول أقسم بالله أقسم بالنبيّ ﷺ لأفعلنّ، والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى. (قوله وهذا ليس مباينا لمعنى الاستثناء) وفي كروي؛ قيل عليه إنّ التنزيه والاستثناء متلازمان، فلا وجه لإفراده بالذكر، بل كان عليه أن يقول وحاشا وعدا وخلا للاستثناء كما في عبارة الكافية، أقول: وجه إفراده بالذكر هو أنّه قلّما جاء فعلا كما أشرنا إليه آنفا، بخلاف عدا وخلا، فإنّ استعمالهما فعلا أكثر من كونهما حرفي جرّ، على أنّه يمكن أن يقال إنّ حاشا مختصّ بما كان من قبيل العيب والذمّ، ولذا قال فيه: للتنزيه وإن كان مستلزما للاستثناء، بخلاف عدا وخلا، فإنّهما للإخراج عن حكم ما قبلهما أيًا كان، ولذا قال فيهما: للاستثناء. (قوله فلا حاجة لفصل حاشا عمّا بعدها) من عدا وخلا، مع أنّ النحاة عبّروا عن حاشا الحرفيّة بالاستثنائيّة، وعن حاشا الاسميّة بالتنزيهيّة. (قوله ويكون اسما) ويكون فعلا جامدا بمعنى جَانَبَ مستعملا في الاستثناء بمنزلة خلا وعدا كما يأتي عند الْجَرْمِي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وَأَبُو زيد وَالْفراء وَأَبُو عَمْرو الشَّيْبَانِيّ كقوله:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ ... عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ

ويكون فعلا متصرّفا بمعنى استثنى غير مستعمل في الاستثناء، وَمِنْه الحَدِيث أَنَّه ﷺ قَالَ: «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»، وليس حاشا هنا أداة استثناء، بل فعل ماض بمعنى استثنى، وما الداخلة عليه نافية لا مصدريّة، وهو من كلام الراوي، وفي رواية ما حاشا فاطمة ولا غيرها. (قوله بمعنى التبرئة) أي التنزيه عمّا لا يليق، وليس معناه الاستثناء كما إذا كان حرف جرّ، وقال المبرد والكوفيون وابن جني: حاشا هذا فعل لا اسم. (قوله وحذف ألفه الأخير للتخفيف) وحاشا الذي

والدليل على اسميّته قرائة بعضهم حَاشًا لله بالتنوين إذ التنوين من خواصّ الاسم ودخولُه على اللام لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ وقرائة حاشَ اللهِ مثل سُبْحَانَ اللهِ وأمّا عدم تنوينه مع اللام كما في القرائة الأولى فلشبهه الحرفَ في اللفظ فلام لله يتعلّق بحاشا لبيان الْمُتَبَرَّءِ وَالْمُتَنَزَّهِ وحاشا منصوب محلّا أو لفظًا مفعول مطلق لِأُبَرِّأُ أي أُبَرِّأُ اللهَ تَبْرِئَةً.

(وَعَدَا وَخَلَا) أي ولفظ عدا ولفظ خلا، فَاعْمَلْ فيهما بما عَمِلْتَ في مذ ومنذ (لِلْاِسْتِثْنَاءِ) أي موضوعتان لأن تَدُلَّا على أنّ ما بعدهما خارج عن حكم ما قبلهما (نَحْوُ جَائَنِي الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ) الجارّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بجاء (وَخَلَا زَيْدٍ) الجارّ والمجرور ظرف لغو عطف على الظرف السابق متعلّق بجاء أيضًا وجملة جاء مجرور المحلّ بالتأويل بأنّه مضاف إليه

للتنزيه والتبرئة فيه ثلاث لغات، حَاشَا بالألفين، وحاش بحذف الألف الثانية، وحشا بحذف الألف الأولى، وزاد في التسهيل حَاشْ بإسكان الشين، وقد قرئ بالأربع قوله تعالى {حَاشَ للهِ}، قرأ أبو عمرو حَاشَا للهِ بالألفين، وقرأ باقي السبعة حَاشَ للهِ بحذف الألف الثانية، وقرأ بعضهم حَشَا للهِ بحذف الألف الأولى، وقرأ الحسن حَاشْ للهِ بالإسكان، وفيه جمع بين ساكنين على غير حدّه، وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أنّ اللغات الثلاث في حاشا الذي يستثنى به، وقال بعضهم: إنّ حاش لم يستثن به، وقد سمع الاستثناء بحشا، ففيه لغتان. (قوله والدليل على اسميّته) أي دون حرفيّته، وهو دليل على عدم فعليّته أيضا، وكذا قراءة الإضافة، دون دخوله على اللام فإنّه دليل على عدم حرفيّته فقط. (قوله قراءة بعضهم) وهي قراءة أَبِي السَّمَّالِ. (قوله وقراءة حاشا الله) وهي قراءة ابن مسعود. (قوله مثل سبحان الله) أي بالإضافة لا بسبب كونها حرف جرّ، لاختصاص ذلك بالاستثنائيّة، خلافا لابن عطية في زعمه أنّها في قراءة ابن مسعود حرف جرّ. (قوله فلشبهه الحرف في اللفظ) والمعنى، فهو مبنيّ، أمّا شبهه لفظا فظاهر، وأمّا شبهه معنى فلأنّ معنى التنزيهيّة الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان. (قوله منصوب محلّا) كما في القراءة الأولى. (قوله أو لفظا) كما في القراءة الثانية والثالثة. (قوله مفعول مطلق لأبرّء) أي والعامل فيه فعل من معناه، وصرّح ابن الحاجب بأنّه اسم فعل، وقال: ومعنى حاش لله بَرِىءَ اللهُ، فاللام زائدة في الفاعل كما في {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ}، وهو لا يظهر على قراءة الإضافة. (قوله متعلّق بجاء) وفي مغني اللبيب في ذكر مَا لَا يتَعَلَّق من حُرُوف الْجَرّ؛ السَّادِس حرف الِاسْتِثْنَاء، وَهُوَ خلا وَعدا وحاشا إِذا خفضن، فَإِنَّهُنَّ لتنحية الْفِعْل عَمَّا دخلن عَلَيْهِ، كَمَا أَنّ إِلَّا كَذَلِك، وَذَلِكَ عكس معنى التَّعْدِيَة الَّذِي هُوَ إِيصَال معنى الْفِعْل إِلَى الِاسْم، وَلَو صَحَّ أَن يُقَال إِنَّهَا مُتَعَلّقَة لصَحَّ ذَلِك فِي إِلَّا، انتهى. وردّ بأنّه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذي

لنحو. وهذه الثلاثة تكون فعلا تنصب ما بعدها على المفعوليّة وضمير الفاعل مستتر فيها وَوَجَّهُوا تذكير الضمير مع أنّ المذكور قبلها يكون مجموعًا حقيقةً أو اسم جمع كالقوم بأنّه إمّا راجع إلى البعض ويعتبر البعض مبهما ليعمّ الكلّ فيصحّ الاستثناء ....

يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء، ألا ترى أنّ المفعول به في النفي نحو لم أضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا، وبأنّه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع الأحكام، الا يرى أنّ إلّا التي هذه الحروف بمعناها لا تعمل الجرّ، وهذه تعمله، فَهِيَ مُتَعَلِّقَة بِمَا قَبلهَا من فعل أو شبهه كَسَائِر حُرُوف الْجَرّ. (قوله وهذه الثلاثة تكون فعلا تنصب ما بعدها على المفعوليّة) من عدا يعدو عدوا إذا جاوزه، ومن خلا يخلو خلوّا، وهو في الأصل لازم يتعدّى إلى المفعول بـمِنْ نحو خَلَتِ الدِّيَارُ مِنَ الْأَنِيسِ، وقد تضمّن معنى جاوز، أو يحذف من ويوصل الفعل فيتعدّى بنفسه، والتزموا هذا التضمّن أو الحذف والإيصال في باب الإستثناء، ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بالّا التي هي أمّ الباب، ولا تستعمل هذه الأفعال إلّا في المستثنى المتّصل الغير المفرّغ، ولا يتصرّف فيها، لأنّها قائمة مقام إلاّ، وهي لا يتصرّف فيها، كذا في الفوائد الضيائية. (قوله وضمير الفاعل مستتر فيها) وجوبا، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلّا، وذهب الفراء إلى أنّ حاشا فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده إنّما هو بالحمل على إلّا، ولم ينقل عنه ذلك في عدا وخلا، وقَالَ أَبُو حَيَّان: يمكن القول فيهما بذلك، ولا يُنكر أن يعرى الفعل من الفاعل إذا استعمل استعمال الحروف، ألا ترى قَلَّمَا قد استعملت للنفي المحض، فاستغنت عن الفاعل، فتقول قلّما يقوم زيدٌ إذا أردت معنى ما يقوم، فلا تحتاج إلى فاعل، وكذلك هذه الأفعال لمّا كانت معانيها في الاستثناء بمعنى إلّا، ولم يظهر فرق من جهة المعنى بين قولنا قام القوم إلّا زيدًا وقام القوم عدا زيدًا أجريت مُجرى إلّا في العرو عن الفاعل. (قوله ووجّهوا تذكير الضمير) وفي الصبان؛ ولي ههنا احتمال، وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلّا، ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغيّر، كما قالوه في حبّذا زيد، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك، انتهى. قد قلت ذلك في الدرس، ثمّ وجدته في الصبّان، الحمد لله على كلّ حال سوى الكفر والضلال. (قوله بأنّه إمّا راجع) متعلّق بقوله وجّهوا. (قوله إلى البعض) عند أكثر البصريين، وَذهب الْمبرد إِلَى أنّه عَائِد على مَنْ الْمَفْهُوم من معنى الْكَلَام الْمُتَقَدّم، فَإِذا قلت قَامَ الْقَوْم علم الْمُخَاطب وَحصل فِي نَفسه أنّ زيدا بعض من قَامَ، فَإِذا قلت عدا زيدا فالتقدير عدا هُوَ، أَي عدا من قَامَ زيدا. (قوله ويعتبر البعض مبهما ليعمّ الكلّ فيصحّ الاستثناء) أو يراد بالبعض من عدا المستثنى، خلافا للكسائي وهشام، لأنّ البعض عندهما لا يقع إلّا على ما دون النصف، والصحيح جواز وقوعه على النصف

أو راجع إلى مصدر الفعل باعتبار إضافته إلى المستثنى منه أو إلى اسم فاعله المضاف أيضًا تقول جائني القوم خلا أي بعضُ القوم أو مَجِيئُهُمْ أو جَائِيهِمْ زيدًا، فخلا فعل وفاعل وزيدًا مفعول به والجملة منصوب المحلّ حال من القوم بتقدير قد اللازمة في الماضي الواقع حالاً لفظًا أو تقديرًا، أو منصوب المحلّ بتقدير في بأنّه مفعول فيه لجاء مجازًا مؤوّل بالمصدر مجرور المحلّ مضاف إليه للظرف الحقيقيّ أي جاء القوم زمانَ خُلُوِّ بعضهم زيدًا وكذا عدا وحاشا لكن الأفصح في حاشا أن يكون حرف جرّ لا فعلا وفي خلا وعدا أن يكونان فعلين وأمّا ما خلا وما عدا فلا يكونان إلّا فعلين لدخول ما المصدريّة المختصّة بالأفعال عليهما.

وعلى أزيد منه. (قوله أو راجع إلى مصدر الفعل) عند الكوفيين، قيل ولا يطّرد، لأنّه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو القومُ إخوتُك عدا زيدا، وأجاب الدماميني بأنّ قائلي ذلك إنّما خصّوا الفعل بالذكر لأنّهم إنّما مثّلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج في غيره، فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير، وكذا الكلام في اسم فاعله. (قوله أو إلى اسم فاعله) عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي، ولو قال: إلى الوصف لكان أحسن، ليشمل اسم المفعول في نحو قولك أكرمت القوم خلا زيدا، إذ المرجع فيه اسم مفعول. (قوله المضاف) أي إلى المستثنى منه. (قوله أيضا) أي كما إذا رجع إلى مصدر الفعل. (قوله والجملة منصوب المحلّ) وأجاز السيرافي أن تكون مستأنفة، أي غير متعلّقة بما قبلها في الإعراب وإن تعلّقت به في المعنى، فلا محلّ لها من الإعراب، قال ابن عصفور: وهو الصحيح. (قوله بتقدير قد) ولم يظهر معها قد لتكون أشبه بـإلّا التي هي الأصل في باب الاستثناء. (قوله لكن الأفصح في حاشا أن يكون حرفا لا فعلا) والتزم سيبويه حرفيّة حاشا، وَأنكر بعض الْكُوفِيّين مِنْهُم الْفراء حرفيّة حاشا، وَقَالَ: إِنَّهَا فعل أبدا، لقَولهم حاشا يحاشي، وَإِنّ الْجَرّ بعْدهَا بلام مقدّرَة، وَالْأَصْل حاشا لزيد، لَكِن كثر الْكَلَام بهَا فأسقطوا اللَّام، وخفضوا بهَا. (قوله وفي خلا وعدا أن يكونا فعلين) والتزم سيبويه فعليّة عدا، وقيل وكذا خلا، وليس كذلك بل ذكر سيبويه فيه الحرفيّة والجرّ به. (قوله وأمّا ما خلا وما عدا فلا يكونان إلّا فعلين) وأجاز الجرمي والكسائي والفارسي والربعي حرفيّتهما، والجرّ بهما بعد ما على تقديرها زائدة لا مصدريّة، وَفِي ذَلِك شذوذ، فَإِنّ الْمَعْهُود فِي زِيَادَة مَا مَعَ حرف الْجَرّ أَن لَا تكون قبل الْجَارّ وَالْمَجْرُور، بل بَينهمَا كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى {عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} {فَبِمَا نَقْضِهِمْ} {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا}، ولم يذكر ما حاشا، لأنّ حاشا لا تصحب ما، مصدريّة كانت أو زائدة، فلا يقال قام القوم ما حاشا زيدا، وَأَجَازَ بَعضهم دُخُول مَا المصدريّة على حاشا تمسّكا بقوله:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّـا نَحْـنُ أَفْضَلُهـمْ فَعَالَا

وهو شاذّ.

(اَلنَّوْعُ) مرفوع لفظًا بأنّه مبتدأ والعامل فيه عامل المبتدأ (الثَّانِي) اسم من الأسماء المنقوصة التي آخرها ياء قبلها كسرة تُعرَب رفعًا وجرًّا تقديرًا وبالنصب لفظًا لخفّته، مرفوع تقديرًا بأنّه صفة المبتدأ والعامل فيه عاملُ الموصوف أي النوع الثاني من ثلاثة عشر نوعًا (حُرُوفٌ) مجموع نكرة خبر المبتدأ، والجملة لا محلّ لها من الإعراب (تَنْصِبُ) فعل مضارع للواحدة الغائبة فاعله مستتر فيه وهو هي راجع إلى الحروف (الْإِسْمَ) مفعول به له والجملة صفة حروف (وَتَرْفَعُ) فعلٌ فاعله مستتر فيه وهو هي أيضًا ومفعوله (الْخَبَرَ) والجملة مرفوعة المحلّ عطف على جملة تنصب أي تدخل هذه الحروف على شيئين يكون أحدهما اسمًا ويسمّى اسمًا ويكون الآخر اسما أو جملة فعليّة واسميّة ويسمّى خبرا (وَهِيَ) مبتدأ (سِتَّةُ) خبره (أَحْرُفٍ) مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لستّة تمييزٌ لها معنى، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

(إِنَّ) بكسر ففتح مشدّد مؤوّل بهذا اللفظ منصوب المحلّ بأعني، أو مرفوع المحلّ بدل من لفظ ستة أو خبرُ أَحَدُهَا أو خبرها منها أو للتحقيق، وعلى الثلاثة الأخيرة لا محلّ للجملة من الإعراب. (وأَنَّ) بفتحتين مع تشديد الثاني فعلى أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ وهو ثانيها أو مبتدأٌ محذوفَ الخبرِ أي منها يكون عطف الجملة على الجملة، وعلى البواقي عطف المفرد على المفرد، (لِلتَّحْقِيقِ) إمّا خبر لإِنَّ وأَنَّ أو لمبتدأ محذوف أي هما، وضعتا أو موضوعتان لتحقيق مضمون الجملة التي دخلتا عليها (نَحْوُ إِنَّ) من الحروف المشبّهة بالفعل وضعت للتحقيق (زَيْدًا) منصوبٌ لفظا اسم إِنَّ (مُنْطَلِقٌ) مرفوع لفظًا بأنّه خبرها وفاعله مستتر فيه راجع إلى زيد وهي مع اسمها وخبرها جملة اسميّة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو أي مضمونُ الجملة وهو انطلاقُ زيدٍ ثابتٌ وواقعٌ على وجه التحقيق

(قوله وترفع) خلافاً للكوفيين في قولهم: إنّها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو باق على رفعه قبل دخولها. (قوله يكون أحدهما اسما) أي فقط، والمراد به ما يقابل الفعل والحرف. (قوله من الحروف المشبّهة بالفعل) سمّيت بالحروف المشبّهة بالفعل لمشابهتها الفعل في كونها رافعة وناصبة، وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وفي بنائها على الفتح، وفي كونها ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة كعدد حروف الأفعال، وفي اتّصال الضمير المنصوب بها، وفي كون أنّ من جملتها على وزن قَلَّ، وفي كون معانيها معاني الأفعال مثل حقّقت وشبّهت واستدركت وتمنّيت وترجّيت. (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسندها مضافاً للمسند إليه، إن كان المسند مشتقّاً كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد، والكون المضاف للمسند إليه مخبراً عنه بالمسند، إن كان جامداً ككون زيد أخاك في زيد أخوك.

والتعيين، (وَبَلَغَنِي) "النون" نون الوقاية و"الياء" منصوب المحلّ بنزع الخافض وهو إلى لأنّ البلوغ لازم وأيضًا يسمّون من باب الحذف والإيصال (أَنَّ زَيْدًا) منصوب لفظًا بأنّه اسمها (ذَاهِبٌ) مرفوع لفظًا خبرها وفاعله مستتر فيه وهو وهو راجع إلى زيد وأنَّ مع الاسم والخبر في تأويل المصدر مرفوع المحلّ فاعل بلغني والتقدير بلغني ذهابُ زيدٍ، فذهاب فاعل بلغني، وزيد مجرور لفظًا مضاف إليه لذهاب مرفوع معنىً فاعله، وبلغني مع فاعله ومفعوله مؤوّلة بهذا اللفظ مجرور المحلّ عطف على إنَّ زيدًا منطلق أي بلغني ذهاب زيد، وهذا أي مضمون الجملة محقَّق ومؤكَّد. وجاء في لغةٍ نصبُ الاسم والخبر بإنَّ المكسورة واستدلّوا بقولهم: إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا، ورُدَّ بأ نَّ الخبر محذوف وهو جملة تَلْقَاهُمْ والتقدير تَلْقَاهُمْ أُسْدًا وأسدا بضمّ فسكون جمع أَسَدٍ وهو حال مِنْهُمْ أي إنّ حرّاسنا جمع حَارِسٍ تلقاهم حال كونهم أُسْدًا فَالأُسْدُ باعتبار الدلالة على الشجاعة صحّ أن يقع حالاً وإن كان جامدًا. وتكون إنَّ المكسورة للتعليل بنفسها نحو {وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} أي بسبب أنّه غفور رحيم. وكون أنَّ المفتوحة للتعليل إنّما هو بتقدير لامه لأنَّ حَذْفَ حرفِ الجرِّ وتقديره على حروف المصدريّة قياسيّ تقول جِئْتُكَ أَنَّكَ كَرِيمٌ أي لأنّك كريم..................

(قوله منصوب المحلّ بنزع الخافض) وشذّ حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله كما في قوله أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالجرّ، أي إلى كليب. (قوله من باب الحذف والإيصال) أي حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل على المفعول بنفسهِ بلا واسطة. (قوله وجاء في لغة نصب الاسم والخبر بإنّ المكسورة) وفي الجنى الداني؛ وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بإنّ وأخواتها، وأجازه الفراء في ليت خاصّة، ونقل ابن أصبغ عنه أنّه أجاز في لعلّ أيضاً، قال ابن عصفور: وممّن ذهب إلى جواز ذلك في إنّ وأخواتها ابن سلام في طبقات الشعراء، وزعم أنّها لغة رؤبة وقومه، وقال ابن السيد: نصب خبر إنّ وأخواتها لغة قوم من العرب، وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة، والجمهور على أنّ ذلك لا يجوز. (قوله واستدلّوا بقولهم) والحقّ واستدلّوا بقوله. (قوله وهو جملة تلقاهم) أو جملة كانوا، وأسدا خبر كان، أي كانوا أسداً. (قوله وتكون إنّ المكسورة للتعليل) فيه مسامحة، أي ويفهم التعليل من الجملة المصدّرة بإنّ المكسورة، لكونها مستأنفة بيانيّة جواب سؤال مقدّر. (قوله بنفسها) أي لا بتقدير لام التعليل. (قوله لأنّ حذف حرف الجرّ وتقديره على حروف المصدريّة قياسيّ) وهي أنْ وأنّ وكي على جعل كي مصدريّة مقدّرا قبلها لام التعليل، لا جارّة تعليليّة مقدّرا بعدها أنْ، واطّراد الحذف بشرط أمن اللبس نحو عجبت أنّك فاضل، أي من أنّك فاضل، وعجبت أنْ يقوم زيد، أي من أنْ يقوم زيد، وجئتك كي تكرمني، أي لكي تكرمني، ولا تقدّر من حروف الجرّ في كي غير اللام، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل، لإشكال المراد

وهو مع ما بعده في تأويل المصدر مجرور باللام أي لِكَرَمِكَ. وتدخل اللام في خبر المكسورة

بعد الحذف، فإنّه لا يُدرى هل المراد رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل، والمرادان متضادّان معنى، فيمتنع الحذف في مثل هذا، وأمّا قوله تعالى {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} فحذف حرف الجرّ لقصد الإجمال بالإبهام، ليرتدع بذلك من يرغب فيهنّ لجمالهنّ ومالهنّ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وفقرهنّ، وإنّما يمتنع الإجمال إذا لم يقصد لنكتة، وقيل الحذف في الآية لقرينة كانت وقت النزول، لأنّه نزلت في فرقة ترغب فيهنّ لجمالهنّ، وقيل في فرقة ترغب عنهنّ لفقرهنّ، وقيل في الفرقتين، فالقرينة في كلّ فرقة حالها، فلا إجمال فيه بالنسبة لذلك، ومذهب الجمهور أنّه لا ينقاس حذف حرف الجرّ مع غير الحروف المصدريّة، بل يقتصر فيه على السماع، وذهب أبو الحسن عليّ بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنّه يجوز الحذف مع غيرها قياسا، بشرط تعيّن الحرف ومكان الحذف نحو بَريتُ القلم بالسكّين، فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكّين، فإن لم يتعيّن الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت في زيد، فلا يجوز حذف في، لأنّه لا يدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد، وكذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف، فلا تقول اخترت القوم بني تميم، إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم، والأخفش الأصغر تلميذ ثعلب والمبرد، نشأ بعد الأخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والأخفش الأكبر غيرهما، وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه. (قوله وهو مع ما بعده في تأويل المصدر مجرور باللام) واختلف في المحلّ بعد حذف حرف الجرّ؛ فمذهب الكسائي أنّه جرّ، ومذهب الفراء أنّه نصب، وهو الأصحّ، لأنّه إذا كان المجرور غير الحروف المصدريّة فإنّه ينتصب بعد حذف حرف الجرّ، لضعفه عن أن يعمل محذوفا، وإنّما وقع الخلاف في الحروف المصدريّة لأنّ حرف الجرّ لم يظهر له عمل وتأثير فيما دخل عليه، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين، ويؤيّد مذهب الكسائي قول الشاعر وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ بجرّ المعطوف على أن تكون، فعلم أنّه في محلّ جرّ. (قوله وتدخل اللام) أي لام الابتداء، وتسمّى اللام المُزَحْلَقَةَ، أي المتأخّرة، وإنّما أخّرت مع أنّ حقّها أن تدخل على أوّل الكلام لأنّ لها صدر الكلام، لأنّه لمّا كانت للتأكيد وإنّ للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، ولم تتأخّر إنّ لأنّها تعمل، واللام لا تعمل، وحقّ العامل التقدّم. (قوله في خبر المكسورة) دخول هذه اللام مختصّ من بين الحروف المشبّهة بالفعل بإنّ المكسورة عند الجمهور، وأجاز المبرد دخولها بعد أنّ المفتوحة، وأجاز الكوفيون دخولها بعد لكنّ، وتحمل عند الجمهور على زيادتها، ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان منفيّا، للتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات وبين حرف النفي، ولئلاّ يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولمّا ولا، وحمل الباقي عليه،

أو اسمها إن قدّم الخبرُ الظرفُ على الاسم أو ما بينهما نحو إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ وَإِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا وَإِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ. (وَكَأَنَّ) بثلاث فتحات وتشديد الآخر (لِلتَّشْبِيهِ) أي تدلّ على أنَّ اسمها مشبَّه بخبرها، قيل بشرط أن يكون الخبر جامدًا للزوم المغايرة بين الْمُتَشَابِهَيْنِ والخبرُ المشتقّ عين الاسم فتكون حينئذ.........

وشذّ قوله:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

وكذا إذا كان ماضيا متصرّفا عاريا من قد، فإن وجد مثل إنّ زيدا لقام فاللام لام القسم، وإنّما امتنعت معه لأنّ أصلها أن تدخل على الاسم، والماضي المتصرّف لا يشبهه، فإن قرن بقد قرّبته من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، فتدخل عليه، وكذا الجامد لأنّه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان، وإذا كان غير ذلك دخلت اللام عليه، فتدخل على الخبر المفرد نحو إنّ زيدا لقائم، والفعل المضارع نحو {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ}، والظرف نحو إنّ زيدًا لعندك، والجارّ والمجرور نحو {وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ}، والجملة الاسميّة، وأوّل جزأيها أولى باللام فقولك إنّ زيدًا لَوَجْهُهُ حَسَنٌ أولى من إنّ زيدًا وَجْهُهُ لَحَسَنٌ، بل في البسيط أنّه شاذّ، والماضي غير المتصرّف نحو إنّ زيدا لنعم الفتى، خلافا لسيبويه، والمتصرّف المقرون بقد نحو إنّ زيدا لقد قام، خلافا لخطاب الماوردي في منعه دخولها مع قد، فإذا وجد مثل إنّ زيدا لقد قام فهي عنده لام القسم. (قوله أو اسمها إن قدّم الخبر الظرف على الاسم) وكذا إن قدّم معمول الخبر على الاسم نحو إنّ فيك لزيدا راغب، وكذا إن قدّم معمول الاسم عليه نحو إنّ في الدار لَسَاكِنًا رَجُلٌ، ولا يتقدّم الخبر على الاسم إلّا إذا كان ظرفا، فقيد الظرف ليس للاحتراز. (قوله أو ما بينهما) من ضمير الفصل كقوله تعالى {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ}، ومعمول الخبر نحو إنّ زيدا لَطَعَامَكَ آكِلٌ، ولا تدخل عليه إذا تأخّر فلا يقال نحو إنّ زيدا آكِلٌ لَطَعَامَكَ، وشرط دخولها عليه أن يكون الخبر صالحا لها، فلو كان ماضيا متصرّفا عاريا من قد لم تدخل عليه، فلا يقال نحو إنّ زيدا لطعامك أَكَلَ، لأنّ دخولها عليه فرع دخولها على الخبر، خلافا للأخفش والفراء محتجّين بأنّ المانع قام بالخبر لكونه فعلًا ماضيًا، والمعمول ليس كذلك، وفي التصريح؛ وبعد فالقول عندي قول الأخفش والفراء، بدليل إجازة البصريين زيدًا عمرو ضَرَبَ وزيدًا أَجَلُهُ أَحْرَزَ مع قولهم لا يتقدّم الخبر إذا كان فعلًا، فأجازوا تقديم المعمول وإن لم يجيزوا تقديم العامل، لأنّ المانع من تقديم العامل الالتباس، وذلك معنى خاصّ به دون المعمول، فكذا هنا. (قيل بشرط أن يكون الخبر جامدا) وهو قول الكوفيين والزجاجي وابْن الطراوة وَابْن السَّيِّد. (قوله فتكون حينئذ) أي حين إذ كان مشتقّا، سواء كان مشتقّا حقيقة، أو حكما كما إذا كان جملة نحو كأنّ زيدا قام أو يقوم أو أبوه قائم أو ظرفا نحو كأنّ زيدا عندك أو جارّا ومجرورا نحو كأنّ زيدا في الدار.

للظنّ نحو كأنّ زيدًا قائمٌ أي أظنُّهُ قائمًا، وقيل مطلقًا والمشتقّ صفة الخبر حقيقةً تقديره كأنّ زيدًا شَخْصٌ قائمٌ فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، وضمير الصفة بعد الحذف يرجع إلى الاسم لاتّحاده مع المحذوف ادّعاءً وإن لم يكن حقيقة وكذا في الأخبار الجامدة وأمّا الخبر المشتقّ إذا لم يقدّر موصوفٌ جامدٌ فيكون متّحدا مع الاسم حقيقة، والحقّ أنّ كأنّ قد تأتي للظنّ ولا يتقيّد خبره بكونه جامدًا أو مشتقًّا (نَحْوُ كَأَنَّ) حرف من الحروف المشبّهة بالفعل، (زَيْدًا) منصوب لفظًا اسمها (الْأَسَدُ) مرفوع لفظًا ورفعه بالضمّة بأنّه خبرها والأسد يغاير زيدًا حقيقةً فصحّ التشبيه ويتّحد معه ادّعاءً وحكمًا فصحّ كونه خبرا عنه لأنّ الخبر يلزم أن يتّحد مع المخبر عنه وهذا يكفي في الاتّحاد.

(وَلَكِنَّ) أي لفظها، وإعرابها واضح ممّا مرّ، وضعت أو موضوعة (لِلْاِسْتِدْرَاكِ) أي لطلب دَرْكِ السامع ما عسى أن يتوهّم خلافَه فيدفع المتكلّم بذكر لكنّ الوهمَ الناشئ من الكلام السابق عن المخطاب ويجعله دَارِكًا لِمَا هو الواقع ولهذا وجب أن تقع بين كلامين متغايرين بالإيجاب والسلب ولو معنى (نَحْوُ جَاءَنِي عَمْرٌو) فتوهّم المخاطب أنّ زيدًا جاء أيضًا لكونه ملازمَ عمرٍو وكان المجيء في الواقع منتفيًا عنه فدفع المتكلّمُ ذلك الوهمَ بقوله: (لَكِنَّ) حرف مشبّه بالفعل (زَيْدًا) اسمها (لَمْ يَجِئْ) مجزوم بلم فاعله مستتر فيه والجملة مرفوع المحلّ خبر لكنّ، وجملة جائني عمرو لكنّ آه مؤوّلة بهذا اللفظ مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لنحو.

(قوله وقيل مطلقا) أي سواء كان الخبر جامدا أو مشتقًّا، وهو قول البصريين. (قوله بعد الحذف) أي حذف الموصوف. (قوله إلى الاسم) أي اسم كأنّ. (قوله مع المحذوف) أي الموصوف المحذوف الخبر حقيقة. (قوله وإن لم يكن) أي الاتّحاد. (قوله وكذا في الأخبار الجامدة) أي يتّحد الاسم مع الخبر فيها ادّعاء دون حقيقة. (قوله والحقّ) كما في الكلّيات؛ وَالْحقّ أنّه قد يسْتَعْمل عِنْد الظَّن بِثُبُوت الْخَبَر من غير قصد إِلَى التَّشْبِيه، سَوَاء كَانَ ذَلِك الْخَبَر جَامِدا أَو مشتقّا نَحْو كَأَنَّ زيدا أَخُوك وكَأَنَّهُ فَعَلَ كَذَا. (قوله أنّ كأنّ قد تأتي للظنّ) أي مطلقا. (قوله ولا يتقيّد خبره بكونه جامدا أو مشتقّا) خلافا لما في الكتب المتداولة من أنّها تكون للظنّ إذا كان الخبر مشتقّا، ولا تكون للظنّ إذا كان جامدا. (قوله بكونه جامدا أو مشتقّا) الأولى إسقاط الجامد، والاقتصار على المشتقّ، وأن يقول ولا يتقيّد خبره بكونه مشتقّا. (قوله فصحّ التشبيه) للزوم المغايرة بين المتشابهين. (قوله وهذا) أي الاتّحاد ادّعاء. (قوله يكفي في الاتّحاد) أي اتّحاد الخبر مع المخبر عنه. (قوله درك السامع) أي المخاطب. (قوله ولو معنى) نحو سَافَرَ زيد ولكنّ عمرا حَاضِرٌ.

(وَلَيْتَ) وضعت أو موضوعة (لِلتَّمَنِّي) أي لإظهار محبّة شيء مستبعد جدًّا أو مستحيل (نَحْوُ لَيْتَ) حرف من الحروف المشبّهة بالفعل (الشَّبَابَ) مصدر كذهاب مصدر شَبَّ منصوب لفظًا بأنّه اسمها (يَعُودُ) فعلٌ وفاعله مستتر فيه يعود إلى الشباب (يَوْمًا) منصوب لفظا بتقدير في بأنّه مفعول فيه ليعود، والجملة مرفوع المحلّ خبر ليت (فَأُخْبِرَهُ) "الفاء" عاطفة واقعة في جواب ليت، "أخبر" منصوب لفظا بأن المقدّرة وفاعله مستتر فيه وهو أنا، و"الهاء" منصوب المحلّ بأنّه مفعول به وأخبره في تأويل المصدر عطف على اسم ليت بحسب التقدير أي ليت لِلشَّبَابِ عَوْدًا فَإِخْبَارِي إِيَّاهُ أي أَتَمَنَّي عَوْدَ الشَّبَابِ وَإِخْبَارِي إِيَّاهُ بَعْدَ الْعَوْدِ، و"إخباري" مضاف إلى فاعله منصوب تقديرًا بأنّه عطف على عودًا و"الياء" مضاف إليه وفاعله معنى، و"إِيَّاه" ضمير منفصل منصوب المحلّ بأنّه مفعول به له (بِمَا) "الباء"

(قوله مستبعد جدًا) كَقَوْلِ الْمُعْدِمِ الآيِسِ لَيْت لي قِنْطَارًا من الذَّهَب. (قوله أو مستحيل) الأولى تقديمه، لأنّه الأصل والغالب كما في مغني اللبيب، ولكن أخّره ليرتبط بمثال ليت الشباب يعود يوما، فهو مثال المستحيل، وَقد نظر فِيهِ الشَّيْخ بهاءُ الدّين السُّبْكِيّ فِي عروس الأَفْراحِ، وَمنع أَن يكون هَذَا من الْمُسْتَحِيل. (قوله الفاء عاطفة) سببيّة، قصد بها سببيّة ما قبلها لما بعدها، واستشكله الرضي بأنّ فاء العطف لا تكون للسببيّة إلّا إذا عطفت جملة على جملة، واختار هو جعلها للسببيّة فقط لا للعطف، قال: وإنّما نصبوا ما بعدها تنبيهًا على تسبّبه عما قبلها وعدم عطفه عليه، إذ المضارع المنصوب بأن مفرد، وما قبل الفاء المذكورة جملة، فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا. (قوله واقعة في جواب ليت) وفي الخضري؛ سمّي ما بعد الفاء جواباً لأنّ ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أنّ كلّا غير ثابت المضمون، ويتسبّب عنه ما بعدها كتسبّب الجواب عن الشرط. (قوله أخبر منصوب بأن المقدّرة) عند البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، قال الفارضي: لأنّ الثاني خبر، والأوّل ليس بخبر، لأنّه إمّا نفي أو طلب، فلمّا خالفه في المعنى خالفه في الإعراب، ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثاني الأوّل في المعنى ولم يخالفه في الإعراب، اهـ. ومراده بالخبر ما ليس نفيًا ولا طلبًا، وذهب الجرمي إلى أنّ الفاء هي الناصبة، والصحيح مذهب البصريين، لأنّ الفاء عاطفة فلا عمل لها، ولو كانت هي الناصبة لدخل عليها واو العطف أو فاؤه، ولجاز ما أنت بصاحبي فأكرمك وفأحدّثك، فلمّا لم يجز ذلك دلّ على أنّها حرف عطف مضمر بعدها العامل الناصب، وهو أن. (قوله عطف على اسم ليت بحسب التقدير) وهذا كما في المغني من العطف المسمّى بالعطف على المعنى، والعطف على التوهّم، وفي الهمع؛ أنّ العطف على المعنى هو العطف على التوهّم إلا أنّه إذا جاء في القرآن عبّر عنه بالعطف على المعنى لا التوهّم أدبا.

حرف جرّ وضعت لكونها صلة أي يوصل معنى الإخبار إلى مجرورها ليس لها معنى من معاني الباء، و"ما" موصولة أو موصوفة مجرور المحلّ بالباء والجارّ مع المجرور ظرف لغو متعلّق بأخبر أو إخبارى على التقدير، (فَعَلَ) فعل ماض (الْمَشِيبُ) مصدر شَابَ يَشِيبُ كَمَرْجِع نقلت كسرة الياء إلى الشين فأشبعت، مرفوع لفظًا فاعلُ فَعَلَ وعائد ما محذوف أي فَعَلَهُ "فالهاء" منصوب المحلّ مفعول به لفَعَلَ، وجملة فعل المشيب صلة ما، لا محلّ لها من الإعراب أو مجرور المحلّ صفة، ويجوز أن يُجعل ما مصدريّة فلا يقدّر ضمير عائد وفَعَلَ الْمَشِيبُ حينئذ في تأويل المصدر مجرور المحلّ بالباء تقديره بِفِعْلِ الْمَشِيبِ، "فِعْلِ" مجرور بالباء مضافٌ، و"المشيب" مجرور مضاف إليه لفظًا مرفوع معنىً فاعل والجارّ مع المجرور أيضًا متعلّق بأخبره أو إخباري، وجملة ليت الشباب آه مجرور المحلّ بتأويل هذا اللفظ مضاف إليه لنحو، وإنّما نصب أخبر بأن المقدّرة بعد الفاء في جواب ليت لأنّ الفاء العاطفة ما قبلها إنشاء وما بعدها إخبار ولا يصحّ عطف الإخبار على الإنشاء وعكسه فيقدّر أَنْ ليجعل ما بعدها مصدرا فيؤوّل ما قبل الفاء بما فيه اسم ليصحّ عطف المصدر عليه كما أوّلنا في المثال فيكون عطف المفرد على المفرد لا الجملة على الجملة وكذا تقديرُ أَنْ لما ذكرنا بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض والتحضيض والدعاء والترجّي لأنّ كلّها إنشاء وفي جواب النفي أيضًا وإن كان إخبارًا حملا على النهي هذا.

(وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي) أي لرجاء أمرٍ غير مستحيل وغير مستبعد ولهما مجازًا (نَحْوُ لَعَلَّ زَيْدًا) منصوب لفظا بأنّه اسم لعلّ (عَائِدٌ) مرفوع لفظًا ورفعه بالضمّة خبرها وفاعله مستتر فيه وهو هو راجع إلى زيد. ومن لغاتها عَلَّ وهي أصلها عند البصريين . . . .

(قوله صفة) لما. (قوله أيضا) أي كما إذا كانت ما موصولة وموصوفة. (قوله ما قبلها) مبتدأ. (قوله ولا يصحّ عطف الإخبار على الإنشاء وعكسه) مَنعه البيانيون وَابْن مَالك وَابْن عُصْفُور، وَنَقله عَن الْأَكْثَرين، لما بَينهمَا من التَّنَافِي وَعدم التناسب، وَأَجَازَهُ الصفار تلميذ ابْن عُصْفُور وَجَمَاعَة، وَقَالَ الْمرَادِي فِي شرح التسهيل: أَجَاز سِيبَوَيْهٍ التخالف فِي تعاطف الجملتين بِالْخبر والاستفهام، فَأجَاز هَذَا زيد وَمَنْ عَمْرو. (قوله فيؤوّل ما قبل الفاء بما فيه اسم ليصحّ عطف المصدر عليه) لأنّه لا يصحّ عطف الاسم على الفعل إلّا إذا كان شبه فعل نحو قوله تعالى {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ}، فلا بدّ أن يكون المعطوف عليه اسمًا، والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم. (قوله والعرض والتحضيض) والفرق بينهما أنّ العرض الطلب بلين ورفق، والتحضيض الطلب بحثّ وإزعاج. (قوله وهي أصلها عند البصريين) والمبرد، وأمّا عند الكوفيين

زيدت قبلها لام التأكيد، ولَئَنَّ ولَعَنَّ وأَنَّ، فمتى وَجَدْتَ أَنَّ المفتوحة في صدر الكلام فَاعْلَمْ بأنّها من لغات لعلّ. وحكي أنّ جميع ما في القرآن من لعلَّ فإنّها للتعليل إلّا قوله تعالى: {لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ} فإنّها للتشبيه وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة.

وقد يحذف أخبارها ظرفًا نحو إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا أي لَنَا أو غير ظرف كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَائَهُمْ} وقيل لا يحذف الاسم في غير ضمير الشأن إلّا للضرورة وقيل يحذف مطلقًا لكن في ضمير الشأن أكثر.

أنّها حرف بسيط، وأنّ لامها الأولى أصليّة. (قوله زيدت قبلها لام التأكيد) وقيل هي لام الابتداء. (قوله ولأَنَّ ولَعَنَّ وأَنَّ) وعَنَّ ورَعَلَّ ورَعَنَّ ولَغَنَّ ورَغَنَّ وغَنَّ، وهذه الثلاثة بالغين المعجمة، ولَعَلَّتْ بتاء التأنيث، وهي أقلّها استعمالا، واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلاث؛ فقيل هي بدل من المهملة، وقيل ليست بدلاً منها، قال صاحب رصف المباني: وهو أظهر، لقلّة وجود الغين بدلاً من العين. (قوله فانّها للتعليل) أثبت هذا المعنى لها الكسائي والأخفش. (قوله وحكي أنّ جميع ما في القرآن) كما في الكليات؛ وَعَن الْوَاقِدِيّ كلّ مَا فِي الْقُرْآن من لَعَلَّ فَإِنَّهَا للتَّعْلِيل إِلَّا {لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ} فَإِنَّهَا للتشبيه، وَهَذَا غَرِيب، لم يذكرهُ النُّحَاة. (قوله وقد يحذف أخبارها) أي أخبار إنّ وأخواتها، للعلم بها، جوازا، فيجوّزه سيبويه والبصريون سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، ولا يجوّزه الكوفيون إلّا إذا كان الاسم نكرة، ولا يجوّزه الفراء إلّا إذا كُرّرتْ إنَّ سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، ولا يجوّز في غيره، والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه والبصريين. (قوله نحو إنّ مالا وإنّ ولدا أي لنا) وقال أبو عليّ: لا يجوز أن يقول القائل هذا مبتدئًا، وإنّما يقوله حين يسأل، فيقال هل لك أو هل عندك مال أو ولد، فيقول إنّ مالًا وإنّ ولدًا، ويضمر لنا، لأنّه قد دلّ عليه ما تقدّم. (قوله أي لنا) أو لهم، في جواب هل لهم مال أو ولد. (قوله أو غير ظرف) قال ابن يعيش: ولم يأتِ ذلك إلّا فيما كان الخبرُ ظرفًا. (قوله كقوله تعالى إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ) أي معذّبُونَ أو هالكون أو معاندون، وقيل خبره مذكور، وهو قوله تعالى {أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ}، وما بينهما اعتراض. (حذف الاسم) أي اسم إنّ وأخواتها، وقيل إنّ الْحَذف خَاصّ بإِنّ دون سَائِر أخواتها، وَنَقله أَبُو حَيَّان عَن الْكُوفِيّين. (قوله وقيل يحذف مطلقا) أي سواء كان ضمير الشأن أو غيره، وسواء كان للضرورة أو لا، وهو قول الأكثر، وقيل لا يحذف، سواء كان ضمير الشأن أو غيره إلّا للضرورة، وَصَحّحهُ ابْن عُصْفُور والسخاوي فِي شرح الْمفصل، وقيل يحذف مَا لم يؤدّ حذفه إِلَى أَن يَلِي إِنّ وَأَخَوَاتهَا فعل، لِأَنَّهَا حُرُوف طالبة للأسماء، فاستنقبحوا مباشرتها الْأَفْعَال، وقيل يحذف إِن لم يؤدّ الْحَذف إِلَى أَن يلى إِنّ وَأَخَوَاتهَا اسْم يَصح عَملهَا فِيهِ كقوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

(اَلنَّوْعُ) مبتدأ (الثَّالِثُ) صفة له (حَرْفَانِ) مرفوع لفظًا ورفعه بالألف خبره (تَرْفَعَانِ) مضارع للغائبتين رفعه بثبوت النون والألف ضمير بارز مرفوع متّصل مرفوع المحلّ بالألف فاعله (الْإِسْمَ) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به، والجملة مرفوع المحلّ صفة حرفان. وقوله: (وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ) عطف على جملة ترفعان وإعرابه كإعرابها (وَهُمَا) "الواو" ابتدائيّة، "هما" مرفوع المحلّ بالألف بأنّه مبتدأ (مَا) مؤوّلة بهذا اللفظ مرفوع المحلّ خبر بتقديم العطف على الربط (وَ) عاطفة (لَا) مؤوّلة معطوفة على ما، (الْمُشَبَّهَتَانِ) اسم مفعول مرفوع ورفعه بالألف صفة ما ولا، ومفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه وهو هما راجع إلى ما ولا، (بِلَيْسِ) "الباء" صلة مشبّهتان لأنّ معنى التشبيه يقتضي الباء ويتعدّى به ويتوقّف تمام مفهومه عليه فلم يذكر الباء إلاّ لتتميم معنى التشبيه وَلَمْ يُرَدْ منه معنى من المعاني المذكورة للباء وهذا هو المراد من الصلة في جميع ما إذا قيل إنّ هذا الحرف صلة لهذا الفعل. و"ليس" مؤوّلة بهذا اللفظ مجرور بالباء والظرف متعلّق بمشبّهاتان. وَتُشَبَّهَانِ به في النفي والدخول على المبتدأ والخبر أي تقتضيان شيئين مثلَه، وما أكثرُ شبها لكونه لنفي الحال ودخول الباء في خبره مثلَه بخلاف لا فلذا عمل في المعارف والنكرات ولا لا تعمل إلّا في النكرات لضعف المشابهة وسهولة العمل في النكرات بنسخ مبتدأيّتها لضعف كون النكرة مبتدأ فيكفي لنسخ مبتدأيّتها أدنى مقتضٍ بخلاف المعرفة لقوّتها في المبتدأيّة فلا ينسخها إلّا القويّ.

(فَمَا) "الفاء" تفصيليّة و"ما" مؤوّلة مبتدأ (لِنَفْيِ) ظرف مستقرّ خبره (الْحَالِ) مضاف إليه لنفي بتقدير في أي لنفي مضمون الجملة في زمان الحال (نَحْوُ مَا) بمعنى ليس (زَيْدٌ) مرفوع

وَإِنَّمَا لم تجْعَل من اسْمهَا لِأَنَّهَا شَرْطِيَّة بِدَلِيل جزمها الْفِعْلَيْنِ، وَالشّرط لَهُ الصَّدْر فَلَا يعْمل فِيهِ مَا قبله. (قوله وتنصبان الخبر) عند أهل الحجاز، بشرط عدم انتقاض النفي بإلّا، وعدم تقدّم الخبر على الاسم، وعدم زيادة إن مع ما، وأمّا بنو تميم فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما، بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما، ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى {مَا هَذَا بَشَرًا} و {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}. (قوله ويتعدّى به) بالتعدية التي عند النحويين، كما سبق. (قوله لكونه لنفي الحال) عند الإطلاق، وأمّا عند التقييد بزمن فبحسبه. (قوله ودخول الباء في خبره) أي كثيرا، وهي الباء الزائدة، فالأولى وزيادة الباء في خبره. (قوله بخلاف لا) فإنّها لنفي الاستقبال كما يأتي، وتزاد الباء في خبرها قليلا كقوله فَكُنْ لِي شَفِيْعا يَوْمَ لاَ ذُوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ. (قوله ولا لا تعمل إلا في النكرات) وقيّده ابن هشام في شرح القطر بالشعر، وجعله ابن الحاجب سماعيًّا، وأجاز ابن جني عملها عمل ليس في المعرفة، ومنع الفراء والأخفش والمبرد عملها عمل ليس مطلقا.

لفظًا بأنّه اسمها (مُنْطَلِقًا) منصوب لفظًا بأنّه خبرها وفاعله مستتر فيه وهو هو راجع إلى زيد، والجملة مؤوّلة مضاف إليه لنحو.

(وَلَا) أي لفظ لا مبتدأ (لِنَفْيِ) خبرُه (الْإِسْتِقْبَالِ) مضاف إليه بمعنى في أي لِنَفْيِهَا مضمونَ المدخول في الاستقبال فحذف الفاعل والمفعول به وأضيف إلى الظرف (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (لَا) عامل سماعيّ بمعنى ليس (رَجُلٌ) نكرة مرفوع لفظًا بأنّه اسم لا (مُنْطَلِقًا) منصوب لفظًا خبر لا، والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ مضاف إليه لنحو.

ويزداد التاء في لا لتأكيد النفي أو لتأنيث الحرف وتختصّ بلفظ الحين والساعة والآن لكن الغالب هو الحين ويجب حذف اسمها كما هو الغالب، وقد يحذف الخبر كقوله تعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} بنصب حين على الخبريّة والاسم محذوف؛ أي ولاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ.

(قوله ويزداد التاء في لا) المشبّهة بليس عند الجمهور، وقال بعضهم: إِنَّهَا كلمة وَاحِدَة، فعل مَاض، ثمَّ اخْتلف هَؤُلَاءِ على قَوْلَيْنِ؛ أحدهمَا: أَنَّهَا ماضي يليت، وهو فِي الْأَصْل بِمَعْنى نقص، ثمَّ اسْتعْملت للنَّفْي، كَمَا أَنَّ قلّ كَذَلِك، قَالَه أَبُو ذَر الْخُشَنِي، وَالثَّانِي: أَنَّ أَصْلهَا لَيِسَ بِكَسْر الْيَاء، فقلبت الْيَاء ألفا، لتحرّكها وانفتاح مَا قبلهَا، وأبدلت السِّين تَاء، قاله ابن أبي الربيع، وقَالَ أَبُو عُبَيْدَة وَابْن الطراوة: إِنَّهَا كلمة وَبَعض كلمة، وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا النافية وَالتَّاء الزَّائِدَة فِي أوّل الْحِين، وَاسْتدلَّ أَبُو عُبَيْدَة بِأَنَّهُ وجدهَا فِي الإِمَام، وَهُوَ مصحف عُثْمَان ﷺ مختلطة بِحِين فِي الْخطّ، وَلَا دَلِيل فِيهِ، فكم فِي خطّ الْمُصحف من أَشْيَاء خَارِجَة عَن الْقيَاس، واختلف في عملها على ثلاثة مذاهب؛ أَحدهَا: أَنَّهَا تعْمل عمل لَيْسَ، وَهُوَ قَول الْجُمْهُور، والثَّانِي: أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئًا، فَإِن وَلِيهَا مَرْفُوع فمبتدأ حذف خَبره، أَو مَنْصُوب فمفعول لفعل مَحْذُوف، وَهَذَا قَول للأخفش، وَالتَّقْدِير عِنْده فِي الْآيَة لَا أَرَى حِينَ مناص، وعَلى قِرَاءَة الرّفْع وَلَا حِينُ مناص كَائِن لَهُم، وَالثَّالِث: أَنَّهَا تعْمل عمل إِنَّ، فتنصب الِاسْم وترفع الْخَبَر، وَهَذَا قَول آخر للأخفش، وهي عنده لا النافية للجنس، زيدت عليها التاء، واستظهره الرضي، وحين مناص اسمها، والخبر محذوف، أي لهم، وعَلى قِرَاءَة الرّفْع حين مناص خبرها، والاسم محذوف، أي لات حينَ حينُ مناص. (قوله وتختصّ بلفظ الحين والساعة والآن) يعني وإنّما تعمل في اسم زمان، سواء كان بلفظ الحين أو غيره، وقال بعضهم: لا تعمل إلّا في لفظ الحين. (قوله ويجب حذف اسمها) والصواب ويجب حذف أحد معموليها، اسمها. (قوله وقد يحذف الخبر) كقراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذّ ولات حينُ مناص برفع الحين، على أنّه اسمها، وخبرها محذوف، أي لات حين مناص حينا لهم. (قوله كقوله تعالى) الأولى الاستدلال به قبل قوله وقد يحذف الخبر. (قوله مناص) بمعنى فرار.

واعلم أنّ الظاهر من كلّ نكرة وقعت في سياق غير الموجب العمومُ سواء كان نفيا أو نهيا أو استفهامًا وتحتمل أن لا تكون للعموم والاستغراق إذا قامت قرينة كالاستثناء مثلا إلّا أنّ بعض الصور يكون نصًا في الاستغراق ولا يحتمل الاستثناء ومن هذا الأخير لا لنفي الجنس فالفرق بين لا لنفي الجنس ولا هذه أنّه يصحّ أن يقال في لا بمعنى ليس لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو ثلاثة بخلاف ما إذا كان لا لنفي الجنس فإنّها نصّ في الاستغراق فلا يصدق لا رجلَ بفتح اللام في الدار إلّا بأن يكون الحصول في الدار منتفيًا عن جميع الأفراد في الواقع فلا يصحّ استثناء اثنين أو ثلاثة وأيضًا ما جائني من أحدٍ نصٌّ في الاستغراق ولا يحتمل الاستثناء.

(اَلنَّوْعُ) مبتدأ (الرَّابِعُ) صفةٌ فيه ضمير المبتدأ كما في سائر أسماء الفاعلين من الأعداد (حُرُوفٌ) خبر المبتدأ، جمع كثرة استعمل في مقام جمع القلّة ....

(قوله وتحتمل أن لا تكون للعموم والاستغراق) بل تكون للوحدة على غير الظاهر، فلا تكون نصًا في الاستغراق. (قوله ولا يصحّ استثناء اثنين أو ثلاثة) لأنّه يتناقض أوّل الكلام وآخره. (قوله جمع كثرة استعمل في مقام جمع القلّة) مجازا، ولو قال أحرف على صيغة جمع القلّة لكان أولى، لكنّه لمّا عبّر عن الحروف الجارّة بصيغة جمع الكثرة لم يستحسن تغيير الأسلوب، وَجمع الْقلَّة ما يدلّ على الثلاثة إِلَى الْعشرَة، وَجمع الْكَثْرَة ما يدلّ على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كلّ منهما في موضع الآخر مجازا إن وجد الجمعان للمفرد، وهما مختلفان بَدْءاً وانتهاءً، واختار السعد وغيره أنّ بدء كلّ منهما ثلاثة، وانتهاء القلّة عشرة، ولا نهاية للكثرة، فيتّحدان بَدْءاً لا انتهاء، وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلّة فقط، لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة، والمختار أنّ أربعة أوزان من الجمع المكسّر للقلّة، أَفْعُل نحو أَفْلُس وأَفْعَال نحو أثواب وأَفْعِلَة نحو أَسْلِحَة وفِعْلَة نحو غِلْمَة، والذي يدلّ على أنّ هذه الأوزان للقلّة أمران، أحدهما: أنّك تُصغِّرها على لفظها، فتقول في تصغير أَفْلُس أُفَيْلِسٌ، وتصغير الجمع يدلّ على التقليل، ولو كانت للكثرة لرددتَها إلى الواحد، ثمّ تجمعها بالواو والنون إن كانت لمن يعقل، وبالألف والتاء إن كانت لغيره نحو قولك في رِجالٍ رُجَيْلُونَ وفي جِمالٍ جُمَيْلاتٌ، والثاني: أنّك تُميِّز بها العددَ القليلَ، فتقول ثلاثةُ أَفْلُسٍ إلى عشرة أفلس، فتَمييزُك بهذه العددَ القليلَ دليلٌ على أنّها للقلّة، والجمع المصحّح مذكّره نحو مسلمون ومؤنّثه نحو مسلمات للقلّة، لأنّهما على منهاج التثنية في سلامة الواحد، والتثنيةُ قليلٌ، فكانا مثله، وردّ بأنّ هذا ليس بشيء، إذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضي مشابهته له معنى أيضا، وقال ابن خروف: الجمع المصحّح مشترك بين القلّة والكثرة، واستظهره الرضي، وما عدا ذلك جمع كثرة.

لأنّ الحروف سبعة (تَنْصِبُ) قرائةُ {فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ} يؤيّد نَصْبَ عين تنصب ولا يعيّنه لجواز اختلاف الصيغة والباب باختلاف المعنى (الْإِسْمَ) منصوب بتنصب والجملة صفة حروف (فَقَطْ) أي إذا نصبت اسمًا فَانْتَهِ أنت من أن ترفع أو تجرّ أو تجزم أو تنصب بها اسمين بدون التبعيّة فيدلّ على أنّ الممنوع شيئان غير النصب وغير اسم واحد، ويراد من قط معنى لا غير ومعنى الانفراد للزومهما للامتناع من الغير الذي هو المأمور به بقط، وقد عرفت إعرابه (وَهِيَ) "الواو" ابتدائيّة وما بعدها مبتدأ (سَبْعَةٌ) مرفوع لفظًا خبره (أَحْرُفٍ) جمع قلّة في مقامه مضاف إليه لسبعة تمييز في المعنى

(اَلْوَاوُ) إمّا بدل من لفظ سبعة أو مفعول لأعني المقدّر أو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر أو خبره (بِمَعْنَى مَعَ) و"الباء" للملابسة، "معنى" مضاف مجرور تقديرًا بالباء، "مع" مؤوّل بهذا اللفظ مبنيّ لفظًا على الحكاية مجرور تقديرًا مضاف إليه لمعنى والجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ إمّا خبر الواو على الصورة الأخيرة أو خبر هي المحذوف فيما عداها، والجملة ابتدائيّة على التقديرين هنا. (نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ) "استوى" مبنيّ تقديرًا على الفتح و"الماء" فاعله، "الواو" عامل لفظيّ سماعيّ بمعنى مع، "الخشبة" منصوب لفظًا بأنّه مفعول معه لِاستوى والعامل في نصبه هو الواو، والجملة مضاف إليه لنحو بالتأويل المذكور، وهذا على رأي الشيخ، وعند الجمهور الخشبة منصوب بالفعل بواسطة الواو

(قوله لأنّ الحروف) أي التي تنصب الاسم فقط. (قوله نصب عين تنصب) أي فتحة عين تنصب، وفي حاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية؛ اعلم أنّ الحركات الثلاث تسمّى ضمّة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائيّة أو غير بنائيّة إعرابيّة أو غير إعرابيّة كضمّة قُفْل لكنّها إذا أطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الإعرابيّة، وتسمّى رفعا ونصبا وجرّا إذا كانت إعرابيّة عند البصريّة، وأمّا عند الكوفيّة فالكلّ في الكلّ، وفي السيلاكوتي؛ قوله فالكلّ في الكلّ أي كلّ واحد من الألقاب المذكورة يستعمل في كلّ واحد من الحركات البنائيّة وغير البنائيّة والإعرابيّة وغير الإعرابيّة. (قوله للامتناع من الغير) أي غير النصب، وغير اسم واحد هنا. (قوله الذي) صفة للامتناع، لا للغير. (قوله مبنيّ لفظا على الحكاية مجرور تقديرا) وإعراب المبنيّ على الحكاية يكون تقديرا كما مرّ في بحث إلى في إعراب قوله وبمعنى مع. (قوله استوى الماء والخشبة) والمراد بالخشبة المقياس الذي يعرف به نهاية علوّ الماء، وفي الخضري؛ أي ارتفع الماء حال كونه مصاحباً للخشبة، فإن جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلوّ صحّ العطف، بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة، لأنّ العامل لا يقوم إلا باثنين، كاشترك زيد وعمرو، فتأمّل. (قوله وهذا على رأي الشيخ) وردّ بأنّها لو كانت هي

وعند بعضهم الواو اسم بمعنى مع مضاف إلى ما بعده منصوب محلّا بتقدير في بأنّه مفعول فيه لِاستوى، الخشبة منصوب لفظًا بإجراء إعراب الواو عليه لأنّه لكونه في صورة الحرف لا يجري عليه الإعراب، مجرور معنى بأنّه مضاف إليه للواو، وليس الأخيران مقصودين بالمثال.

اعلم أنّهم عرّفوا المفعول معه بأنّه المذكور بعد الواو بمعنى مع لمصاحبته معمول فعل لفظًا أو معنى أي لفظًا كان الفعل أو معنى يفهم من الكلام، والمراد بمعمول الفعل ما عدا المفعول به المنصوب فلا يقع عنه لِلَبْسِهِ بالمعطوف، وأمّا قولهم: حَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ فالضحّاك مفعول معه مصاحِب للكاف وهو مضاف إليه لحسب لا مفعول به وإن كان بمعنى كفى لأنّه اسم فعل، هذا ما استوضحناه من كلام عصام الدين فالضمائر المتّصلة

الناصبة لصحّ اتّصال الضمير بها، فكان يقال جلست وك، كما يتّصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنّك ولك، وذلك ممتنع باتّفاق. (قوله وعند بعضهم الواو اسم بمعنى مع) وهو الأخفش، وذهب الزَّجّاج إلى أنّه منصوب بفعل مقدّر، والتقدير ولابَسَ الخشبَةَ، وهو ضعيف، لأنّ فيه إحالة لباب المفعول معه، إذ المنصوب بلابَسَ مفعول به، وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالمخالفة، وذلك أنَّ الاستواءَ مَنسوبٌ إلى الماءِ، غيرُ منسوبٍ إلى الخَشَبَةِ، وهو ضعيف، لأنّه ينتقض بمثل قَامَ زيد لَا عَمْرو مِمَّا لم يقتض المخالفة فِيهِ نصبا، فَدلَّ على أَنّ الْمُخَالفَةَ لَا أثر لَهَا، وَأَيْضًا يلْزم من اعْتِبَارهَا جَوَاز نصب الأوّل، لِأَنَّهُ مُخَالف للثَّانِي، إِذْ لَو اعْتبرنَا الْخلاف فَلَيْسَ مُخَالفَة الثَّانِي للْأولِ أولى بِالِاعْتِبَارِ من عَكسه. (قوله أي لفظا كان الفعل) حقيقة، أو حكما ليدخل فيه نحو اسم الفاعل واسم المفعول، لكن لم يجوّزوا إعمال الصفة المشبّهة وأفعل التفضيل فيه، حيث قالوا لا يعمل في المفعول معه إلاّ ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، وهما ليسا كذلك. (قوله أو معنى يفهم من الكلام) أي أو معنويّا كان الفعل، بأن يفهم ذلك الفعل من الكلام نحو ما لك وزيدا، أي ما تصنع مع زيد. (قوله والمراد بمعمول الفعل ما عدا المفعول به) والجمهور على خلاف ذلك، وقد جوّز سيبويه في نحو امْرَأً وَنَفْسَهُ العطف، والنصب على المعيّة، والفعل المقدّر أُتْرُكْ، وهو متعدّ. (قوله المنصوب) بخلاف المفعول به المجرور، وهو مفعول به غير صريح، فيقع عنه، لعدم لبسه بالمعطوف نحو مررت بزيد وعمرا. (قوله فلا يقع عنه للبسه بالمعطوف) والأصحّ وقوعه عنه، فكم لبس أمن بالقرينة. (قوله سَيْفٌ مُهَنَّدٌ) ويقال سيف مهنّد، إذا عمل ببلاد الهند. (قوله لأنّه اسم فعل) مرتبط بقوله مفعول به، والنفي متوجّه عليه أيضا. (قوله هذا ما استوضحناه من كلام عصام الدين) وفي الفوائد الضيائية؛ سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة، أو مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم، انتهى. وفي حاشيته لعصام الدين؛ اتّفاق النحاة على أنّ ضربت زيدا وعمرا من

بالصفات يصحّ أن تقع مصاحَبًا لها لأنّها مضاف إليها كسائر ما يضاف إليه إذا فهم هناك معنى الفعل وإذا اتّصلت بالأفعال لم يصحّ كما إذا قلت كفاك والضحّاك سيف مهنّد لأنّها مفعولات فيتعيّن العطف كسائر المفعولات الظاهرة، والمراد من المصاحبة لمعموله المعيّة الزمانيّة باعتبار الفعل سواء تَشَارَكَا في الفعل أيضًا أو لا لأنّ الخشبة لم يشارِك الماءَ في الاستواء بل حدوثه من الماء لكن زمان استوائهما واحد تَأَمَّلْ لِتَفْهَمَ.

(وَإِلَّا) إمَّا معطوف وحده كما على تقدير البدليّة والمفعوليّة أو الجملة إن كان مبتدأ أو خبر مبتدأ، وضعت أو موضوعة (لِلْإِسْتِثْنَاءِ) خبر إلّا أو هي المحذوفة، وعلى الثاني ليست الجملة معطوفة، أي تدلّ على أنّ المتكلّم اعتبر أوّلاً وحين الحكم خروج المستثنى عن حكم المستثنى منه ولو لم تذكر إلّا لكان يظنّ دخوله في الحكم وكان يشتمل الحكم ظاهرًا إمَّا لكون المستثنى من أفراد المستثنى منه كما في المستثنى المتّصل أو ممَّا يلازمه كما في المنقطع فلذا يفسّرون قولهم: إلّا للاستثناء بقولهم: أي لإخراج المستثنى عن حكم المستثنى منه بمعنى أنّها تدلّ على اعتبار خروجه عنه حين الحكم وسابقًا عن ذكر إلّا، وإلّا فلا دخول ولا خروج

قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه، إذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرّد تحكّم، وإنّما جرّ الشارح على ذلك حسبك وزيدا، وهو لا يسمن ولا يغني من جوع، لأنّ حسبك مضاف ومضاف اليه، ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الإضافة، فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب. (قوله الظاهرة) والمراد بها مقابل الضمائر. (قوله المعيّة الزمانيّة) والمشهور الاكتفاء بالمعيّة الزمانيّة، وزاد بعضهم المعيّة المكانيّة، ومثّل بنحو لو تُرِكَتْ الناقةُ وفصيلَها لرضعها. (قوله باعتبار الفعل) فزيد في قولك سرت وزيدا مشارك للمتكلّم في السير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معا، وفي قولك سرت أنا وزيد بالعطف يشاركه في السير، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد. (قوله سواء تشاركا في الفعل) نحو سرت وزيدا. (قوله أيضا) أي كما في المعيّة الزمانيّة. (قوله في الاستواء) بمعنى الارتفاع كما مرّ، وبعضهم جعل استوى بمعنى تساوى، والخشبة مشاركا للماء في الاستواء، وهو غير الظاهر. (قوله بل حدوثه) أي الاستواء. (قوله زمان استوائهما) أي زمان استواء الماء مصاحبا للخشبة. (قوله أو الجملة) معطوفة. (قوله إن كان مبتدأ) خبره محذوف، أو قوله للاستثناء. (قوله أو خبر مبتدأ) محذوف. (قوله وعلى الثاني ليست الجملة معطوفة) بل مستأنفة. (قوله اعتبر أوّلا) أي سابقا عن ذكر إلّا. (قوله وكان يشتمل الحكم) عليه. (قوله فلا دخول) أي دخول المستثنى في حكم المستثنى منه حين الحكم. (قوله ولا خروج) أي خروج المستثنى عن حكم المستثنى منه بإلّا، بل هي قرينة خروجه عنه حين الحكم.

فلا يلزم الإشكال، مثال الاستثناء المتّصل (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (جَائَنِي) فعل ومفعول به (الْقَوْمُ) فاعله ومستثنى منه شامل بحسب الظاهر لزيد وإن اعتبر المتكلّم خروجه عن حكمهم بحسب الحقيقة (إِلَّا) عامل لفظيّ سماعيّ ناصب عند الشيخ (زَيْدًا) مستثنى منصوب لفظًا بإلّا، وعند الجمهور الناصب لزيد الفعل بواسطة إلّا، فإلّا أخرجت زيدًا عن حكم القوم وهو من القوم. ومثال الاستثناء المنقطع (وَمَا جَائَنِي) "الواو" عاطفة للجملة المؤوّلة على الجملة المؤوّلة، و"ما" نافية، "جائني" فعل ومفعول (الْقَوْمُ) فاعله مستثنى منه ملزوم للمستثنى (إِلَّا) عامل لفظيّ سماعيّ، (حِمَارًا) مستثنى منصوب لفظا بإلّا عنده أو بالفعل عندهم لازم بحيث يتوهّم مجيئه إذا جاؤوا فإلّا تخرجه عن حكمهم بمعنى ترفع توهّم مجيء الحمار الناشئ من نسبة المجيء إلى القوم للزومه لهم في الأغلب ولذا كانت إلّا في المستثنى المنقطع بمعنى لكنّ أي للاستدراك. وأعمل بعضهم إلّا هذه عمل لكنّ وقالوا المستثنى منصوب اسم إلّا والخبر محذوف من جنس ما قبلها أي إلّا حمارًا جاء، قالوا وقد يذكر الخبر كما في قوله تعالى: {إِلَّا قَوْمَ} اسم إلّا {يُونُسَ} جرّه بالفتح مضاف إليه للاسم {لَمَّا} مضاف إلى ما بعده مضافٌ مفعول فيه للخبر {آمَنُوا} فعل وفاعل والجملة مؤوّلة مضاف إليها {كَشَفْنَا} الآية، فعل وفاعل ومفعول والجملة مرفوع المحلّ خبر إلّا، وإن لم يعمل إلّا فإعراب الآية غير هذا. وإذا قيل ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منه فإلّا تكون ملغاة لفظًا والجملة بعدها صفة أحدٍ.

(قوله فلا يلزم الإشكال) من التناقض، والكذب، والكفر ثمّ الإيمان في لا إله إلّا الله. (قوله إلّا عامل سماعيّ ناصب عند الشيخ) واختاره ابن مالك، وعند الكسائي الناصب أنّ مقدّرَة بعد إِلَّا، وقَالَ: التَّقْدِير إِلّا أنّ زيدا لم يجئ، وعند الفراء الناصب إِنْ مُخَفَّفَة، ركّبت إِلَّا مِنْهَا وَمِنْ لَا، وعند المبرد والزجاج الناصب أَسْتَثْنِي مضمرا، فإذا قيل أتاني القومُ إلّا زيدًا فكأنّه قيل أتاني القومُ أستثني زيدًا، وعند البعض الناصب مُخَالفَة الأوّل، لِأَنّ الْمُسْتَثْنى مُوجَب لَهُ الحكم بعد نَفْيه عَن الأوّل أو عَكسه، وعند البعض أنّ المستثنى ينتصب عن تمام الكلام. (قوله الفعل بواسطة إلّا) قال ابن خروف: الناصب الفعل بغير واسطة إلّا. (قوله فإلّا أخرجت زيدا عن حكم القوم) أي دلّت على خروجه عن حكم القوم حين الحكم. (قوله لازم) للمستثنى منه. (قوله وأعمل بعضهم) وهو المتأخّرون. (قوله ومفعول) وهو قوله تعالى عَذَابَ الْخِزْيِ. (قوله فإلّا تكون ملغاة لفظا) دون معنى، فهي معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيداً خيراً من جميع من مررت بهم. (قوله والجملة بعدها صفة أحد) عند الزَّمَخْشَرِيّ، حَيْثُ جَوَّزَ الفصل بَين الْمَوْصُوف وَصفته، وبعضهم لم يجوّزه لِأَنَّهُمَا كشيء وَاحِد، وقال: الجملة بعدها حال من أحد.

ويقع الفعل بعدها موقع الاسم نحو أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ أي مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ. وجائت بمعنى بل نحو قوله تعالى: {وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلاَّ تَذْكِرَةً} أي بل تذكرةً. وبمعنى واو العطف نحو قوله تعالى: {لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ} أي ومن ظلم.

(وَيَا) عطف على الواو عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة (وَأَيَا) عطف على الواو أيضًا كذلك (وَهَيَا) مثلهما وإن جعلنا يا مبتدأ خبرها لنداء البعيد يكون أيا وهيا عطفًا عليها لا على الواو. وقوله: (لِنِدَاءِ الْبَعِيدِ) متعلّق بوضعت أو موضوعة أو وُضِعْنَ أو موضوعات خبر يا ومعطوفها أو خبر هي أو هنَّ المحذوف، وعلى الأوّل تكون الجملة معطوفةً وعلى الثاني تكون ابتدائيَّة. أي الثلاثة وضعت لأن يُطْلَبَ بها الإقبال أي التوجّه حقيقة نحو يا رجلاً أو حكمًا نحو:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

من البعيد حقيقة كبعيد المسافة أو حكمًا كبطيءِ السمع الغير المستيقظ لمناسبتها بامتداد

(قوله ويقع الفعل بعدها موقع الاسم) لأنّ إلّا مختصّة بالاسم. (قوله إلّا فعلت) ماض في اللفظ، مستقبل في المعنى، لأنّك إذا قلته لم يكن المخاطب قد فعل، وإنّما طلبت فعله، وأنت تتوقّعه، وإنّما جعلته ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتّى كأنّه فعل ما تطلبه وصار ماضيا، ثمّ أنت تخبر عنه. (قوله أي ما أطلب منك ألّا فعلك) فما قبل إلّا مثبت في اللفظ، منفيّ في المعنى، لأنّ المستثنى مفرّغ مع أنّ المراد طلب الفعل لا عدمه. (قوله وبمعنى واو العطف) ذكره الْأَخْفَش والفراء وَأَبُو عُبَيْدَة والكوفيون. (قوله أي ومن ظلم) عطف على المرسلون، وتأوّل الْجُمْهُور على الِاسْتِثْنَاء الْمُنْقَطع. (قوله كذلك) أي عطف مفرد على مفرد، أو جملة على جملة. (قوله أيا وهيا) وقد اختلف العلماء في أيا وهَيا؛ فقال الأكثرُ: هما أصلان، وذهب ابن السكيت وابن الخشاب إلى أنّ الأصل في هَيا أيا، والهاءُ بدلٌ من الهمزة، وَجزم بِهِ ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي، ولا يبعد ما قالوه، لأنّ أيا أكثرُ استعمالًا من هَيا، فجاز أن يُعتقد أنّها أصلٌ، وقال بعض: هيا هي يا، أدخل عليها هاءُ التنبيه مبالغةً. (قوله أَلَا يَا نَخْلَةً) كنى الشاعر بالنخلة عن محبوبته، وهو من ظريف الكناية وغريبها. (قوله مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ) صفة لنخلة، وهو موضع بالحجاز. (قوله عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ) قوله وَرَحْمَةُ الله إمّا عطف على السلام، قدّم عليه للضرورة، وإمّا عطف على الضمير في عليك، لأنّه خبر مقدّم للسلام، ففيه ضمير راجع اليه، وهذا أولى وإن كان فيه العطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد له، لأنّه أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه. (قوله من البعيد) أي لأن يطلب بها الإقبال من البعيد. (قوله لمناسبتها) علّة لكون الثلاثة لنداء البعيد، وفي نسخة "كبطيءِ السمع

الصوت منها للبعيد، والمنصوب بسبب انتقاض شبهه بكاف أدعوك ثلاثةٌ المنادى المضاف والمشابه به والنكرة، مثال المضاف (نَحْوُ يَا) عامل لفظيّ سماعيّ حرف من حروف النداء (عَبْدَ) منادى مضاف منصوب بيا (اللهِ) مضاف إليه، ومثال المشابه به (وَ) عاطفة (يَا) حرف من حروف النداء (خَيْرًا) منادى معرفة مشابه بالمضاف منصوب بيا وفاعله أنت (مِنْ زَيْدٍ) الجارّ مع المجرور ظرف لغو متعلّق بخيرا، ومثال النكرة قوله: (وَ) عاطفة (يَا رَجُلاً) منادى نكرة منصوب بيا (خُذْ) أمر بالصيغة فاعله مستتر فيه وهو أنت (بِيَدِي) "الباء" زائدة "يدي" مضاف إلى ياء المتكلّم مجرور تقديرا بالباء منصوب معنى بأنّه مفعول به لِخُذْ و"خذ" مع متعلّقاته جملة إنشائيّة لا محلّ لها من الإعراب. (وَ) عاطفة (أَيَا) عامل لفظيّ سماعيّ موضوع لنداء البعيد (عَبْدَ) منادى مضاف منصوب بأيا (اللهِ) مضاف إليه لعبد (وَ) عاطفة على يا عبد الله كما قبلها (هَيَا) عامل لفظيّ سماعيّ (عَبْدَ) منادى منصوب بهيا (اللهِ) مضاف إليه لعبد، ولم يمثّل لهما بشبه المضاف والنكرة للعلم بهما ممّا قبلهما.

(وَأَيْ) بفتح فسكون، "الواو" عاطفة، و"أي" مؤوّلة معرفة باعتبار هذا اللفظ عطف على الواو عطف المفرد على المفرد أو عطف الجملة على الجملة (لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ) خبر هي المحذوف والجملة ابتدائيّة أو خبر أَيْ والجملة معطوفة أي وضعت لأن ينادى بها القريب حقيقة كقريب المسافة أو حكمًا كبعيدٍ سميعٍ مستيقظٍ أو حاضر في القلب دائما لا يغيب عن القلب فينزل منزلة القريب فينادى مثل ندائه (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (أَيْ) عامل لفظيّ سماعيّ لنداء القريب (عَبْدَ) منادى مضاف منصوب بأي (اللهِ) مضاف إليه لعبد

(وَالْهَمْزَةُ) اسم معرفة باللام منصوب أو مرفوع عطف على الواو عطف مفرد أو جملة (كَذَلِكَ) "الكاف" حرف جرّ للتشبيه، "ذلك" اسم مركّب من ذا الإشارة ولام البعد وكاف الخطاب، مبنيّ لفظا على الفتح مجرور المحلّ بالكاف، الجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ إمّا خبر هي المحذوفة أو خبر الهمزة أي الهمزة كَأَيْ في أنّها لنداء القريب أيضًا (نَحْوُ)

والغير المستيقظ لمناسبتهما بامتداد الصوت لهما للبعيد" فيكون علّة لكون بطيئ السمع والغير المستيقظ بعيدا حكما. (قوله والمنصوب) أي المنادى المنصوب، أي المعرب. (قوله بسبب انتقاض شبهه بكاف أدعوك ثلاثة) إفرادا في المنادى المضاف والمشابه به، وتعريفا في المنادى النكرة. (قوله والمشابه به) وَهُوَ مَا اتّصل بِهِ شَيْء من تَمام مَعْنَاهُ، كما اتّصل المضاف إليه بالمضاف. (قوله لا محلّ لها من الإعراب) لأنّها مستأنفة. (قوله لنداء القريب) وَعَلَيهِ الْمبرد والجزولي والجوهري، اعتبارًا بكون الصوت بها قصيرا، وَقيل أي لنداء البعيد، وَعَلَيهِ ابْن مَالك وجمهور البصريين. (قوله أي الهمزة كأي في أنّها لنداء القريب أيضا) ومذهب سيبويه أنّ ما عدا الهمزة من

مخصّص بالإضافة (أَ) حرف من حروف النداء وضعه الواضع لنداء القريب (عَبْدَ) منادى مضاف منصوب بالهمزة (اللهِ) مضاف إليه لعبد، وحرف النداء مع المنادى مؤوّل بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو وكذلك الأمثلة السابقة المضافُ إليه لنحو والمعطوفاتُ عليها في كلّها حرفُ النداء مع المنادى مؤوّل بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه أو معطوف عليه. ولم يذكر للمتوسّط فإمّا أن يلحق بالقسم الأوّل أو الثاني، لكنَّ الأصحّ أنَّ أصل حروف النداء هو يا فلذا لا يكون المحذوف من المنادى إلّا يا ولا ينادى اسم الله تعالى وأيّها وأيّتها والاسم المستغاث إلّا بها فكان يا عامًّا للبعيد والقريب والمتوسّط والبواقي كما ذكرنا. واعلم أنّ المنادى إن كان معرفة ومفردًا بأن لم يكن مضافًا ولا شبهَ مضافٍ يبنى على ما يكون رفعه به فيا زيدان مبنيّ على الألف ويا زيدون مبنيّ على الواو ونصبهما المحلّيّ بالياء بتقدير أنّه لو لم يقصد تعريفهما بالنداء لكانا معربين بالياء ويا زيدُ مبنيّ على الضمّ ونصبه المحلّيّ بالفتح، وإن كان المنادى مبنيًا قبل النداء فيبنى أوّلاً محلّا بالنداء ثمّ ينصب محلّا بحرف النداء فمثل يا هذان تقول هذان مبنيّ لفظًا على الكسر مبنيّ محلّا على الألف منصوب محلّا بالياء والعامل في نصبه حرف النداء وهو يا هنا، وفي يا هذا تقول هذا مبنيّ لفظًا على السكون مبنيّ محلّا على الضمّ منصوب محلّا بالفتح بيا. وكون عامل المنادى حرف النداء

حروف النداء فهو لنداء البعيد. (قوله ولذا لا يكون المحذوف من المنادى إلّا يا) ولذا شاركت وا في باب الندبة من بين أخواتها. (قوله فكان يا عامًّا) محطّ الفائدة، والقول بأنّ يا لنداء البعيد فقط خلاف الأصحّ. (قوله يبنى) لوقوعه موقع الكاف الاسميّة في نحو أدعوك المشابِهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيّة ككاف ذلك، وشبهه لها إفرادًا وتعريفًا، وإنّما احتيج إلى قولنا المشابِهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيّة، لأنّ الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم المبنيّ. (قوله على ما يكون رفعه به) لو كان معربا. (قوله بتقدير أنّه لو لم يقصد تعريفهما بالنداء) ولم يكن مبنيًّا. (قوله فيبنى أوّلا محلّا بالنداء ثمّ ينصب محلّا بحرف النداء) ويظهر أثر ذلك في تابعه، فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم اتباعا لضمّ البناء المقدّر، ونصبه اتباعا للمحلّ، فإنّ محلّه نصب على المفعوليّة، كما تفعل في تابع نحو يا زيدُ العالم، ولم يجرّ اتباعا لكسرة البناء الظاهرة، لأنّها لأصالتها بعيدة عن حركة الإعراب، بخلاف الضمّ فإنّه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل، فيجوز اتباعه. (قوله فمثل يا هذان) كونه مبنيًا قبل النداء مذهب الجمهور، لوجود علّة البناء فيه مثل المفرد، وأمّا الاختلاف في نحو جاءني ذان ورأيت ذين ومررت بذين فليس بسبب اختلاف العوامل، بل ذان موضوع لتثنية المرفوع، وذين لتثنية المنصوب والمجرور، فالوقوع على صورة المعرب اتّفاقيّ، لا لقصد الإعراب، وعند بعض منهم ابن مالك أنّه معرب قبل النداء، لمعارضة بنائه ما يقتضي

هو مذهب الشيخ وأمّا عند الجمهور فالعامل أَدْعُو إذ أصل يا عبد الله أدعو عبد الله فلمّا كان المقصود إنشاء النداء وكان أدعو في صورة الإخبار أنيب عنه حرف النداء ليخرج الكلام عن صورة الإخبار فعند الشيخ تعدّت النيابة إلى العمل أيضًا وعند الجمهور مقصورة في الذكر مكانه لتغيير الصورة.

(اَلنَّوْعُ) مبتدأ (الْخَامِسُ) صفة فيه ضمير الموصوف (حُرُوفٌ) خبره (تَنْصِبُ) فعل وفاعل (الْفِعْلَ) مفعول به (الْمُضَارِعَ) منصوب لفظًا بأنّه صفة والعامل فيه عامل الموصوف وليس فيه ضمير الموصوف لنقله من الوصفيّة إلى المفهوم الاصطلاحيّ، وجملة تنصب صفة حروف (وَهِيَ) "الواو" ابتدائيّة، و"هي" مبتدأ (أَرْبَعَةُ) خبره (أَحْرُفٍ) مضاف إليه، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

(أَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون، لا أَظُنُّ أنّك تَشُكُّ في إعرابه (لِلْإِسْتِقْبَالِ) إعرابه كَسَوَابِقِهِ أي يَجْعَلُ المضارعَ المشترَك بين الحال والاستقبال مختصًّا بالاستقبال (نَحْوُ أُرِيدُ) فعل وفاعل (أَنْ) ناصبة للفعل المضارع مصدريّة (أَخْرُجَ) فعل مضارع كالسابق وفاعله مستتر فيه وهو أنا مثله، منصوب بأن وهو مع فاعله في تأويل المصدر منصوب محلاًّ مفعول به لأريد أي أريد خُرُوجِي، "فخروجي" معرفة بالإضافة منصوب تقديرًا بأنّه مفعول به لأريد و"الياء" ضمير بارز مبنيّ لفظًا على السكون مجرور محلاًّ مضاف إليه لخروج مرفوع معنًى بأنّه فاعله وجملة أريد مجرور المحلّ مؤوّل بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو. وذُكِرَ أنّ بعضهم يجزم بأَنْ وَأَوْرَدُوا فيه شعرًا وهو هذا:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا ... تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَطْبِخْ

الإعراب، وهو التثنية التي هي من خصائص الأسماء، فعلى هذا يكون مثل يا هذان مبنيّا بالنداء على الألف لفظا مثل يا زيدان. (قوله هو مذهب الشيخ) وردّ بِجَوَاز حذف الْحَرْف، وَالْعرب لَا تجمع بَين الْعِوَض والمعوّض مِنْهُ فِي الذّكر وَلَا فِي الْحَذف. (قوله وأمّا عند الجمهور فالعامل أدعو) وَذهب بَعضهم إِلَى أَنّ الناصب لَهُ معنويّ، وَهُوَ الْقَصْد، وردّ بِأَنَّهُ لم يعْهَد فِي عوامل النصب، وقال أبو عليّ: إنّ يا وأخواته أسماء أفعال. (قوله وكان أدعو في صورة الإخبار) وإن كان المراد به الإنشاء، وقال الرضي: فالأولى أن يقدّر بلفظ الماضي، أي دعوت أو ناديت، لانّ الأغلب في الأفعال الانشائيّة مجيئها بلفظ الماضي. (قوله ليخرج الكلام عن صورة الإخبار) إلى صورة الإنشاء. (قوله أيضا) أي كما لتغيير الصورة. (قوله من الوصفيّة) وهي كونه اسم فاعل بمعنى المشابِه. (قوله إلى المفهوم الاصطلاحيّ) وهو ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والياء والتاء، فصار اسما. (قوله وذكر) ذكره بعض الكوفيين وأبو عبيدة واللحياني. (قوله إِذَا مَا غَدَوْنَا) أي بكرنا. (قوله

فجزم أنْ بحذف لام الفعل من يأتنا، ويعلم أنّه أنْ بالفتح لا إنْ بدخول إلى لأنّ حروف الجرّ لا تدخل الفعل إلّا أن تكفّ عن العمل كَرُبَّمَا يَفْعَلُ أو يدخله حرف مصدريّ كما هنا.

(وَلَنْ) عطف على أنْ على ما عرفت غير مرّة، وضعت (لِتَأْكِيدِ) الجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ إعرابه ظاهر ممّا علم (نَفْيِ) مصدر مضاف إليه لتأكيد مفعول به له معنى أي لتأكيدها نفيَ (الْمُسْتَقْبَلِ) مضاف إليه بتقدير في والمفعول به محذوف أي نفي الفعل في المستقبل (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (لَنْ) عامل لفظيّ سماعيّ لتأكيد النفي (أَبْرَحَ) مضارع للمتكلّم منصوب بلن إمّا تامّ بمعنى لَا أَنْتَقِلُ وفيه ضمير الفاعل (الْأَرْضَ) منصوب بنزع الخافض بأنّه مفعول به له ويرجّح كون الأرض مفعولاً به أنّه لو كان ظرفًا للزم ذكر في لعدم كونه مبهما إلّا أن يقال فيه هنا إبهام عنده فَاعْرِفْ وإمّا ناقصة اسمها مستتر فيه وخبرها محذوف وهو "قائما"، اسم فاعل منصوب خبر أبرح وفاعله أنا راجع إلى اسم أبرح، الأرض منصوب بتقدير في بأنّه مفعول فيه لأبرح أو قائما وعلى التقديرين الجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو ومعنى الكلام على الثاني لا أزول قائمًا في الأرض أي أقوم فيه على وجه التأكيد، وقيل إنّ لن للتأبيد وينافيه تحديد الفعل بعده ....

تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ) ويروى تعالوا إلى أن يأتيَ الصيد، فلا شاهد فيه. (قوله نَحْطِب) بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة، مضارع حطب، أي جمع الحطب، وهو جواب الأمر. (قوله لتأكيد) قاله الزمخشري في كشافه، وتابعه عليه كثيرون، بل قَالَ بَعضهم: إِنّ مَنعه مُكَابَرَة، وقال ابن هشام: لنْ حرف يُفِيد النَّفْي والاستقبال بالِاتِّفَاقِ، وَلَا يَقْتَضِي تَأْكِيدًا، وَقَوْلك لن أقوم مُوَافق لِقَوْلِك لَا أقوم فِي عدم إِفَادَة التَّأْكِيد. (قوله بمعنى لا أنتقل) الأولى جعله بمعنى لا أفارق، فلا حاجة في كون الأرض مفعولا به إلى نزع الخافض، لأنّه متعدّ بنفسه. (قوله منصوب بنزع الخافض) أي من الأرض. (قوله فيه هنا إبهام عنده) يعني كأنّ الأرض استعمل في موضع عنده، وكأنّه قال لن أبرح عنده، كذا حقّق الملّا عبد العليم الإسعردي، وصدّقه أستادنا وشيخنا الشيخ بدر الدين الممدوحيّ التلّويّ، أطال الله عمرهما. (قوله وهو قائما) والأولى مقيما أو ساكنا. (قوله بأنّه مفعول فيه) وقد مرّ ضعف ظرفيّته. (قوله وعلى التقديرين) أي تقدير كونه تامّا، وتقدير كونه ناقصا. (قوله لا أزول) الحقّ لا أزال. (قوله أي أقوم فيه) لأنّ نفي النفي إثبات. (قوله على وجه التأكيد) المفاد من لن. (قوله وقيل إنّ لن للتأبيد) قاله الزَّمَخْشَرِيّ فِي أنموذجه، قَالَ ابْن مَالك: وَحمله على ذَلِك اعْتِقَاده فِي {لَنْ تَرَانِي} أَنّ الله لَا يرى، وَهُوَ بَاطِل. (قوله وينافيه تحديد الفعل بعده) وينافيه أيضا ذكر الْأَبَد بعده نحو قَوْله تعالى {وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا}، فيكون تكْرَارا، وَاستفادة التَّأْبِيد فِي قَوْله تعالى {لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا} من دليل خارجيّ لا من لن، ويجاب بأنّ القائل بالتأبيد إنّما يقول به عند إطلاق منفيّها وخلوّه

نحو قوله تعالى: {لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي} لأنّ التحديد يدلّ على انقطاع النفي عند الحدّ أي إذا أَذِنَ أبرح فلم يتأبّد.

(وَكَيْ) بفتح الكاف وسكون الياء وضعت أو موضوعة (لِلتَّعْلِيلِ) خبر هي المحذوف أو كي، التعليل مصدر تفعيل للتعدية ومعناه ذِكْرُ علّة الشيء تقول علّلته بمعنى ذكرت علّته وصيّرته ذا علّة أي تدلّ كي على أنّ ما قبلها بحسب الوجود الخارجيّ علّة لما بعدها بحسب الوجود الخارجيّ أيضًا لكن تصوّر ما بعدها علّةٌ وسبب لما قبلها تصوّرًا ووجودًا (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (جِئْتُكَ) فعل وفاعل ومفعول به (كَيْ) عامل لفظيّ سماعيّ ناصب للمضارع (تُعْطِيَنِي) فعل منصوب لفظًا بكي وفاعله مستتر فيه وهو أنت و"النون" نون الوقاية و"الياء" مفعول به (حَقِّي) مضاف إلى ياء المتكلّم منصوب تقديرا بأنّه مفعول به الصريح الثاني لتعطيني و"الياء" معرفة بالضمائريّة بأنّه مضاف إليه لحقّ والعامل فيه عامل المضاف إليه ومجموع الجملتين مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو ولا محلّ لواحد على الانفراد، والمجيء باعتبار وجوده الخارجيّ سبب لإعطاء الحقّ في الخارج أي بحسب جعل المتكلّم واعتقاده سواء ترتّب عليه في الخارج أو لم يترتّب وتصوّر الإعطاء هو السبب الباعث لتصوّر الذهاب والإقدام عليه في الخارج أيضًا. وكي تكون بمعنى أن المصدريّة

عن مقيّداته، وأنّ ذكر الأَبَد ليس تكرارًا باللفظ، وهو ظاهر، ولا بالمرادف، لأنّ الاسم لا يرادف الحرف، ولأنّ التأبيد نفس معنى أبدًا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارًا، وإنّما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمّن، كذا في الشمني. (قوله فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَاذَنَ لِي أَبِي) صلّى أعرابيّ خلف إمام، فقرأ {فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَاذَنَ لِي أَبِي}، ووقف، وجعل يردّدها، فقال الأعرابيّ: يا فقيه إذا لم يأذن لك أبوك في هذا الليل نظلّ نحن وقوفا إلى الصباح، ثمّ تركه، وانصرف. (قوله ومجموع الجملتين) أي جملة جئتك، وجملة كي تعطيني حقّي. (قوله وكي تكون بمعنى أن المصدريّة) خلاصة ما قال أنّ كي الناصبة تكون للتعليل، ولا تكون مصدريّة، ولا محلّ للجملة التي بعدها، وإذا دخلت عليها اللام الجارّة للتعليل لم تكن للتعليل، وتكون مصدريّة، وتكون الجملة التي بعدها في تأويل المصدر مجرورا باللام، وهذا عند البصريين على ما في الرضي، والمشهور أنّ كي الناصبة يشترط فيها أن تكون مصدريّة مدخولة عليها اللام الجارّة لفظا أو تقديرا، ولا تفيد التعليل، بل هو مستفاد من اللام قبلها، وكي التي للتعليل هي كي الجارّة لا الناصبة، وكي في قوله تعالى {لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} ناصبة، لدخول حرف الجرّ عليها، وفي قولهم كَيْمَهْ أي لِمَهْ جارّة، ولذا حذف ألف ما الاستفهاميّة، وفي نحو جئتُك كي تكرمني تحتمل أن تكون ناصبة مقدّرة قبلها اللام الجارّة، وأن تكون جارّة مقدّرة بعدها أن الناصبة، وَعَن الْأَخْفَش أَنّ كي جَارّة دَائِما، وَأَنّ

معنى وعملاً مجرّدًا عن معنى التعليل ولذا تدخلها اللام الجارّة للتعليل كقوله تعالى: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} فلا تاسوا في تأويل المصدر بكي مجرور المحلّ باللام والدليل على أنّها بمعنى أنْ صحّةُ وضع أنْ موضعها نحو لأنْ لا تأسوا.

(وَإِذَنْ) عطف على أنْ عطف المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة (جَوَابٌ) لقول قائل باعتبار لفظ إذن مع مدخوله (وَجَزَاءٌ) أي عوض عن فعل الفاعل باعتبار المعنى (نَحْوُ قَوْلِكَ) مضاف إلى الكاف مضاف إليه لنحو (إِذَنْ) عامل لفظيّ سماعيّ حرف من الحروف النواصب للفعل المضارع، سبب لكون مابعده جوابًا بحسب اللفظ وجزاء بحسب المعنى ودالّ عليه (أُكْرِمَكَ) فعل منصوب لفظا بإذن وفاعله مستتر فيه وهو أنا و"الكاف" مفعول به والجملة منصوبة المحلّ بأنّها مقول القول (لِمَنْ) موصول مجرور المحلّ وحده أو مع الصلة باللام، والجارّ مع المجرور ظرف لغو متعلّق بقول، (قَالَ) فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع إلى من، (أَنَا) مبتدأ معرفة بالضمائريّة (آتِيكَ) اسم فاعل مضاف إلى الكاف مرفوع تقديرًا بأنّه خبر المبتدأ وإضافته لفظيّة لا تفيد تعريف المضاف لوجود شرط عمله وهو الاعتماد على ما قبله وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال فيكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها وهو الإضافة اللفظيّة، وإن كان بمعنى الماضي أو للاستمرار لا يعمل ....

النصب بعْدهَا بِأَن ظَاهِرَة أَو مضمرة، وردّ بقوله تعالى {لكَي لَا تَأْسَوْا}، فَإِن زعم أَنّ كي تَأْكِيد للام كَقَوْلِه وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ ردّ بِأَنّ الفصيح الْمَقِيس لَا يخرج على الشاذّ، وَعَن الْكُوفِيّين أَنَّهَا ناصبة دَائِما، وَيَردّهُ قَوْلهم كيمه كَمَا يَقُولُونَ لمه، فإن أَجَابُوا بِأَنّ الأَصْل كي تفعل مَاذَا، يلزمهم كَثْرَة الْحَذف، وَإِخْرَاج مَا الاستفهاميّة عَن الصَّدْر، وَحذف ألفها فِي غير الْجَرّ، وَحذف الْفِعْل الْمَنْصُوب مَعَ بَقَاء عَامل النصب، وكل ذَلِك لم يثبت. (قوله وجزاء) قَالَ سيبويه: مَعْنَى إذن الْجَواب وَالْجَزَاء، فَقَالَ الشلوبين: فِي كلّ مَوضِع، وتكلّف تخريج ما خفي فيه ذلك، وَقَالَ أَبُو عَليّ الْفَارِسِي: فِي الْأَكْثَر، وَقد تتمحّض للجواب، بِدَلِيل أَنه يُقَال لَك أحبّك، فَتَقول إِذن أَظُنُّك صَادِقا، إِذْ لَا مجازاة بهَا هُنَا، لأنّ أظنّك بالرفع للحال، والجزاء لا يكون إلّا في الاستقبال، ولأنّ ظنّ الصدق لا يصلح جزاء للمحبّة. (قوله ودالّ عليه) عطف على قوله سبب، والضمير راجع إلى الكون. (قوله مجرور المحلّ وحده) عند الجمهور. (قوله أو مع الصلة) عند ابن الحاجب. (قوله الاعتماد على ما قبله) وهو المبتدأ هنا. (قوله وهو) أي كون المضاف صفة مضافة إلى معمولها. (قوله وإن كان) أي اسم الفاعل. (قوله أو للاستمرار) أي من حيث الاشتمال على الماضي واعتباره. (قوله لا يعمل) خلافا للكسائي، مستدلّا بقوله تعالى {وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}، فتكون إضافته لفظيّة، وأجيب

فتكون إضافته معنويّة فتفيد التعريف والتخصيص، مثال الأوّل ضاربُ زيدٍ أمس ومثال الاستمرار مَالِكُ الْعَبِيدِ. ولمّا كان المستمرّ يشمل الماضي والحال والاستقبال أجازوا اعتبار جانب الحال والاستقبال وإعماله فحينئذ تكون الإضافة لفظيّة ويجوز عدم اعتبارهما فتكون معنويّة، ولنرجع إلى ما كُنّا فيه فنقول "الكاف" مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لآتي وفاعله مستتر فيه وهو أنا والجملة منصوبة المحلّ بأنّه مقول قال ويجوز أن يكون آتي مضارع المتكلّم وحده مرفوع تقديرًا بالتجرّد أو وقوعه موقع الاسم وفاعله مستتر فيه وهو أنا والكاف منصوب المحلّ بأنّه مفعول به والجملة الفعليّة مرفوع المحلّ خبر المبتدأ والجملة الاسميّة مقول قال وجملة قال صلة من، لا محلّ لها من الإعراب. ويشترط في عمل إذن أن يكون المضارع مستقبلاً ولم يعتمد على ما قبل إذن فإن لم يكن مستقبلا أو اعتمد بأن يكون خبرًا عمّا قبلها أو دخلت على جزاء الشرط أو جواب القسم لم تعمل وكذا إذا فصل بينها وبين الفعل بدعاء أو نداء أو قسم أو تأخرّت عن الفعل لم تعمل. وإذا وقعت بعد واو العطف أو فائه فالوجهان كقولك لمن قال أنا آتيك فإذن أكرمك يجوز الرفع والنصب. ....

بإرادة حكاية الحال. (قوله فتكون إضافته معنويّة) لعدم إضافته إلى المعمول. (قوله والتخصيص) الواو بمعنى أو. (قوله ويجوز عدم اعتبارهما) بل اعتبر جانب الماضي. (قوله ويشترط في عمل إذن) وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل. (قوله أن يكون المضارع مستقبلا) كما في سائر النواصب. (قوله ولم يعتمد على ما قبل إذن) لضعفها بعدم تصدّرها عن العمل. (قوله أو اعتمد) وفي الشمني؛ أنّ ترك تصديرها داخلة على المضارع إنّما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء، أن يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها نحو أنا إذن أكرمك، أو جوابًا لشرط قبلها نحو إن تزرني إذن أكرمك، أو لقسم قبلها نحو والله إذن لأخرجن. (قوله بأن يكون خبرا عمّا قبلها) أَجَاز هِشَام النصب بعد مُبْتَدأ، وَأَجَازَهُ الْكسَائي بعد اسْم إِنّ نَحْو قوله إِنِّي إِذنْ أَهْلِكَ أو أطِيرَ، وَبعد اسْم كَانَ نَحْو كَانَ عبد الله إِذن يكرمك، وَوَافَقَ الْفراء الْكسَائي فِي إِنّ، وَخَالفهُ فِي كَانَ، فَأوجب الرّفْع، وَنَصّ الْفراء على تعيّن الرّفْع بعد ظنّ نَحْو ظَنَنْت زيدا إِذن يكرمك، قَالَ أَبُو حَيَّان: وَقِيَاس قَول الْكسَائي جَوَاز النصب أَيْضا. (قوله وكذا إذا فصل بينها وبين الفعل) لضعفها مع الفصل عن العمل. (قوله بدعاء أو نداء أو قسم) وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، والجمهور الفصل بالقسم والفصل بلا النافية، وابن عصفور الفصل بالظرف، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع. (قوله وإذا وقعت بعد واو العطف أو فائها فالوجهان) أي الرفع والنصب، والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلّة، والفعل فيها بعد إذن غير

(اَلنَّوْعُ) مبتدأ (السَّادِسُ) صفة للنوع وفيه ضمير الفاعل (حُرُوفٌ) خبره، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب (تَجْزِمُ) فعل وفاعل (الْفِعْلَ) مفعول به (الْمُضَارِعَ) صفة الفعل، والجملة مرفوع المحلّ صفة حروف (وَهِيَ خَمْسَةُ) مبتدأ وخبر (أَحْرُفٍ) مضاف إليه لخمسة، والجملة ابتدائيّة.

(إِنْ) بكسر فسكون بدل من خمسة أو مفعول أعني أو خبر أو مبتدأ، وضعت أو موضوعة (لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ) أي تدخل على الجملتين يعتبر المتكلّم أن تكون أُولَيهُمَا سببًا وهي الشرط لكونها شرطًا لتحقّق الثانية باعتباره وأن تكون الثانية مسبّبا وهي الجزاء لترتّبها على الأولى ترتّبَ عوض الشيء عليه أي تدلّ على أنّ الأولى شرط وسبب والثانية مرتّب ومسبّب (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (إِنْ) حرف شرط جازم (تَأْتِنِي) مجزوم بحذف لام الفعل وفاعله مستتر فيه وهو أنت و"النون" نون الوقاية و"الياء" منصوب المحلّ بنزع الخافض بأنّه مفعول به والجملة فعل الشرط لا محلّ لها من الإعراب (أُكْرِمْكَ) مجزوم بإسقاط الحركة فاعله مستتر فيه وهو أنا و"الكاف" منصوب المحلّ بأنّه مفعول به والجملة جزاء الشرط لا محلّ لها من الإعراب ومجموع الشرط والجزاء مع الآلة مجرور المحلّ مضاف إليه بتأويل هذا اللفظ. ويشترط أن يكون فعل الشرط جملة فعليّة وعند الكوفيين لا يشترط كالجزاء، وإن دخلت إن على لم فالجزم بلم وعلى لا فالجزم بها لا بلا، وترد على صورة الشرط مع

معتمد على ما قبلها، والرفع أجود، كما في الرضي، لأنّها غير متصدّرة في الظاهر، وبه قرأ السبعة {وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ}، وقرئ في الشواذّ وإذن لا يلبثوا بالنصب. (قوله ضمير الفاعل) الإضافة بيانيّة. (قوله لتحقّق الثانية) نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو للحكم بالثانية نحو إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة. (قوله باعتباره) أي المتكلّم واعتقاده، سواء ترتّب عليه في الخارج، أو لم يترتّب. (قوله عليه) أي الشيء. (قوله ويشترط أن يكون فعل الشرط جملة فعليّة) عند البصريين، وهو الأصحّ. (قوله وعند الكوفيين) والأخفش. (قوله لا يشترط) وأحد في قوله تعالى {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} مبتدأ، واسْتَجَارَكَ خبره عندهم، وفاعل لفعل محذوف، يفسّره الفعل المذكور عند البصريين، والتقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. (قوله وإن دخلت إن على لم فالجزم بلم وعلى لا فالجزم بها لا بلا) وفي اللباب في علل البناء والإعراب؛ إِذا دخلت إِنْ على لم كَانَ الجزمُ بلم لَا بهَا، وإِنْ دخلت على لَا كانَ بهَا لَا بلَا، وَالْفرق بَينهمَا أَنَّ لم عاملٌ يلْزمه معمولُه، وَلَا يفرّق بَينهمَا بِشَيْء، وإِنْ يجوزُ أَن يفرّق بَينهَا وَبَين معمولها بمعمولِ معمولِها نَحْو إِنْ زيدا تضربْ أَضْرِبْه، وَتدْخل أَيْضا على الْمَاضِي فَلَا تعْمل فِي لَفظه، وَلم لَا تفارقُ الْعَمَل، وأَمَّا لَا فَلَيْسَتْ عاملة فِي النَّفْي، فأضيف الْعَمَل إِلَى إِنْ، فالأَوّل كَقَوْلِه {وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا}،

عدم إرادته كقوله تعالى: {لَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ} أي لا تكرهوا جَوَارِيَكُمْ على الزنا {إِنْ أَرَدْنَ} أي الجواري {تَحَصُّنًا} أي تحفّظًا عن الزنا فأردن تحصّنا فعل الشرط وجزائه محذوف من جنس ما قبلها أي إن أردن تحفُّظًا عن الزنا فلا تكرهوهُنَّ على الزنا فصورة الشرط تقتضي أنّ النهي عن الإكراه على الزنا مشروط بإرادتهنّ التحفّظ عنه وليس مرادًا بل النهي المذكور مقصود أردن التحصّن أو لا، ومثل هذا وارد في القرآن في مواضع. وتكون إنْ نافية، ومخفّفة من إنّ ....

وَالثَّانِي كَقَوْلِه تَعَالَى {وإلاَّ تَغْفِرْ لِي}. (قوله وجزاؤه محذوف من جنس ما قبلها) هذا هو مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنّه هو الجزاء نفسه، وهو ضعيف، لأنّ حرف الشرط له صدر الكلام، لأنّه دالّ على معنى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناها، ولا يجوز أن يتقدّم دليل الجزاء على الشرط في السعة إلا إذا كان ماضيا نحو آتيك إن أتيتني، ولا يجوز آتيك إن تأتني إلّا في الشعر. (قوله ومثل هذا وارد في القرآن في مواضع) وفي الكليات؛ قَالَ بَعضهم: وَقع فِي الْقُرْآن إِن بِصِيغَة الشَّرْط وَهُوَ غير مُرَاد فِي سِتَّة مَوَاضِع، {إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا} {إِنْ كُنتُم إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ} {وَإِنْ كُنتُم عَلَى سَفَرٍ} {إِن ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ} {إِنْ خِفْتُمْ} {وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا}. (قوله وتكون إن نافية) وتدخل على الفعليّة كقوله تعالى {إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا}، وعلى الاسميّة، وحينئذ اختلف هل تعمل عمل ليس مثل ما؟ فأعملها الكسائي والفارسي وابن جني وابن السراج وَابْن مَالك وأكثر الكوفيين، ومنع إعمالها الفراء وجمهور البصريين، والصحيح الإعمال، لثبوته نثرا وشعرًا، فالنثر كقولهم وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، والشعر كقوله إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ، وَقد اجْتمعَت إِن الشّرطِيَّة وَإِن النافية فِي قَوْله تَعَالَى {وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ}، فَإِن الدَّاخِلَة على زالتا شَرْطِيَّة، وَإِن الدَّاخِلَة على أمسكهما نَافِيَة. (قوله ومخفّفة من إنّ) وتدخل على الفعليّة، فتهمل، والأكثر كون الفعل ماضيا من النواسخ كقوله تعالى {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً}، والكثير كونه مضارعا منها كقوله تعالى {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ}، ويقاس على هذين النوعين اتّفاقًا، والقليل كونه ماضيا من غيرها كقوله شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا، ولا يقاس عليه، خلافا للأخفش، وَوَافَقَهُ ابْن مَالك، والأقلّ كونه مضارعا من غيرها كقوله إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَه، ولا يقاس عليه اتّفاقًا، والحاصل أنّ الأقسام أربعة، أكثر وكثير ويقاس عليهما اتّفاقًا، وقليل وفي القياس عليه خلاف، وأقلّ ولا يقاس عليه اتّفاقًا، وتدخل على الاسميّة فيكثر الإهمال كقوله تعالى {وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}، لزوال اختصاصها بالأسماء، ويقلّ الإعمال كقوله تعالى {وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}، استصحابا للأصل، وهَذَا كُله مَذْهَب الْبَصرِيين، وَذهب

ويلزم الأخيرة اللام المفتوحة قيل هي لام الابتداء وقيل لا، (وَلَمْ) عطف على إنْ عطف مفرد أو جملة، وضعت (لِنَفْيِ) مجرور باللام مضاف (الْمَاضِي) مجرور تقديرًا بأنّه مضاف إليه إضافةً بمعنى في والمفعول به محذوف أي لنفي الفعل في الزمان الماضي ولا يجوز أن يراد بالماضي المعنى الاصطلاحيّ أي الفعل المخصوص (بَعْدَ) منصوب بتقدير في بأنه مفعول فيه للنفي أيضًا (نَقْلِهِ) مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لبعد و"الهاء" مجرور المحلّ بأنّه

الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمُشَدّدَة لَا تخفّف أصلا، وَأَنّ إن المخففة إِنَّمَا هِيَ النافية، وَاللَّام بعْدهَا بِمَعْنى إِلَّا، وَذهب الْكسَائي إِلَى أَنَّهَا إِن دخلت على الِاسْم كَانَت مُخَفّفَة من الْمُشَدّدَة كَمَا قَالَ البصريون، لأنّ المخفّفة بالاسم أولى نظرا إلى أصلها، وَإِن دخلت على الْفِعْل كَانَت نافية وَاللَّام بِمَعْنى إِلَّا كما قال الكوفيون، لأنّ النافية بالفعل أولى، لأنّ معنى النفي راجع إلى الفعل. (قوله ويلزم الأخيرة اللام المفتوحة) فرقا بينها وبين إن النافية، وتلزم إذا خفّفت، وأهملت، ولم توجد قرينة نحو إن زيد لمنطلق، فإن اخْتَلَّ شَرط من الثَّلَاثَة كَانَ دُخُولهَا جَائِزا لَا وَاجِبا، لعدم الالتباس، وَذَلِكَ إذا شدّدت نَحْو إنّ زيدا قَائِم، أَو خفّفت وأعملت نَحْو إن زيدا قَائِم، أَو خفّفت وأهملت ووجدت قرينة كَقَوْل الشَّاعِر:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

والقرينة هنا دلالة المقام على أنّ الكلام إثبات، لأنّ المقامَ هنا مَقامُ مَدح، فيمنعُ أن تكونَ إنْ نافيةً، وإلّا انقلبَ المدحُ ذَمّاً. (قوله قيل هي لام الابتداء وقيل لا) ذهب سِيبَوَيْه والأخفش الْأَوْسَط وَالصَّغِير وَأَكْثَر نحاة بَغْدَاد وَابْن الْأَخْضَر وَابْن عُصْفُور إِلَى أَنَّهَا لَام الِابْتِدَاء الَّتِي تدخل مَعَ الْمُشَدّدَة، لَزِمت للْفرق، وَذهب الْفَارِسِي وَابْن أبي الْعَافِيَة والشلوبين وَابْن أبي الرّبيع إِلَى أَنَّهَا لَام أُخْرَى، اجتلبت للْفرق، قَالَ أَبُو الْفَتْح: قَالَ لي أَبُو عَليّ: ظَنَنْت أَنّ فلَانا نحويّ محسن حَتَّى سمعته يَقُول: إِنّ اللَّام الَّتِي تصْحَب إِن الْخَفِيفَة هِيَ لَام الِابْتِدَاء، فَقلت لَهُ: أَكثر نَحْوِيي بَغْدَاد على هَذَا، وَذهب بَعضهم إِلَى التَّفْصِيل بَين أَن تدخل على الْجُمْلَة الاسميّة فَتكون لَام الِابْتِدَاء، أَو الفعليّة فَتكون الفارقة، وقَالَ أَبُو حَيَّان: وَثَمَرَة الْخلاف تظهر عِنْد دُخُول علمت وَأَخَوَاتهَا، فَإِن كَانَت لَام الِابْتِدَاء علّقت، وَإِن كَانَت غيرها لم تعلّق، فعلى الأوّل يجب كسر إن في نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا»، وعلى الثاني يجب فتحها. (قوله لنفي الفعل) يفهم من قوله الآتي أي وقوعه بعد نقل ذلك الفعل من بعض معناه الذي هو الزمان المستقبل أنّ المراد به الفعل المضارع. (قوله ولا يجوز أن يراد بالماضي المعنى الاصطلاحيّ) لأنّ لم لنفي الفعل المضارع لا لنفي الفعل الماضي نحو لم يخرج، وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنّ لم تصرف لفظ الفعل الماضي إلى الفعل المضارع. (قوله الفعل المخصوص) وهو ما دلّ على معنى وجد في الزمان الماضي. (قوله أيضا) أي كما أنّ الماضي في قوله

مضاف إليه لنقل منصوب معنى بأنّه مفعول به له راجع إلى المفعول المحذوف لنفي (مِن) للابتداء (الْمُسْتَقْبَلِ) مجرور بمن والظرف لغو متعلّق بنقل أي تنفي لم الفعلَ في الزمان الماضي أي وقوعه فيه بعد نقل ذلك الفعل من بعض معناه الذي هو الزمان المستقبل إلى الزمان الماضي (نَحْوُ لَمْ يَخْرُجْ) مجزوم بلم بحذف الحركة (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه فاعل لم يخرج، والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه أي لم يخرج في الزمان الماضي سواء كان خارجًا الآن أو لم يخرج بعدُ إلى حين التكلّم.

(وَلَمَّا) بفتح اللام والميم المشدّدة والألف، عطف على إنْ كذلك، وضعت أو موضوعة (لِنَفْيِ الْمَاضِي) أي لنفي الفعل فيه (أَيْضًا) أي كما أنَّ لم كذلك مع قيد بعد نقله من المستقبل، فأيضًا مصدر مفعول مطلق لفعله المحذوف أي آضَ أيضًا أي رجع الكون لنفي الماضي بعد إلخ في لَمَّا رجوعا، فآض مع فاعله ومفعوله جملة اعتراضيّة (وَفِيهِ) أي في الفعل المنفيّ بلمَّا، ظرف مستقرّ خبر مقدّم ليفيد تخصيص المبتدأ النكرة (تَوَقُّعٌ) مرفوع لفظًا بأنّه مبتدأ (وَانْتِظَارٌ) عطف على توقّع، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، ويمكن أن تجعل معطوفةً على النفي أي يُنْفَى بلمّا فعلٌ يُتَوَقَّعُ وَيُنْتَظَرُ أي يُخَاطَبُ به مَنْ يَتَوَقَّعُ الفعلَ

لنفي الماضي باعتبار الإضافة بمعنى في مفعول فيه. (قوله المستقبل) يشعر كلامه أنّ المضارع موضوع للمستقبل، وقيل موضوع للحال، والصحيح أنّه مشترك بينهما، وعليه الجمهور. (قوله أي وقوعه) أي حدثه. (قوله سواء كان خارجا الآن أو لم يخرج بعد إلى حين التكلّم) أي سواء استمرّ النفي إلى حين التكلّم كقوله تعالى {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}، أو لم يستمرّ كقوله تعالى {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا}، وَمن ثَمَّ جَاز أن يقال لم يقم ثمَّ قَامَ، وقوله بعد أي بعد النفي. (قوله فأيضا) وَاعْلَم أنّ هَذِه الْكَلِمَة إنّما تسْتَعْمل مَعَ ذكر شَيْئَيْنِ بَينهمَا توافق، وَيُمكن اسْتغْنَاء كلّ مِنْهُمَا عَن الآخر، فَلَا يجوز جَاءَ زيدٌ أَيْضا إلاّ أَنْ يَتَقَدَّم ذكر شخص آخر، أَو تدلّ عَلَيْهِ قرينَة، وَلَا جَاءَ زيدٌ وَمضى عَمْرو أَيْضا، لعدم التوافق، وَلَا اخْتَصم زيدٌ وعمروٌ أَيْضا، لأَنّ أَحدهمَا لَا يَسْتَغْنِي عَن الآخر، ويأتي في شرح قوله وأضحى مثل أصبح أيضا فأيضا في الحقيقة مصدر بمعنى رجوعا، لكن لمّا كان رجوع حكم شيء في شيء مستلزما للمشابهة أريد من أيضا في مثل هذا المقام معنى التشبيه. (قوله مصدر مفعول مطلق) أو بمعنى اسم الفاعل، حال، حذف عاملها وصاحبها، أي أقول راجعا. (قوله لفعله المحذوف) وجوبا سَمَاعا. (قوله ويمكن أن تجعل) أي جملة فيه توقّع وانتظار. (قوله أي ينفى بلمّا فعل يتوقّع وينتظر) ومن ثمّ امتنع أن يقال لَمَّا يَجتمع الضِّدَّان، لاستحالة اجتماعهما، وتوقّع المستحيل محال، وقيل هذا في الغالب، ومن غير الغالب ندم إبليس ولمّا ينفعه الندم.

وتدلّ على استمرار النفي إلى حين التكلّم (نَحْوُ) مضاف (لَمْ) حرف جزم (يَخْرُجْ) مجزوم بحذف الحركة (الْأَمِيرُ) مرفوع لفظًا بأنّه فاعل يخرج، تقول هذا الكلام لمن يتوقّع وينتظر خروج الأمير أي ما خرج إلى حين التكلّم. ومن الفرق بينهما جواز حذف الفعل بعد لَمَّا قياسًا، وشاذًا بعد لم، ودخول حرف الشرط على لم دون لَمّا.

وتجيء لَمَّا مختصّة بالماضي فتقتضي جملتين تُوجَدُ إحديهما لوجود الأخرى والأولى ماضية والثانية إمَّا ماضيّة أيضًا أو اسميّة مصدّرة بالفاء أو بإذا المفاجأة نحو لَمَّا جائني أكرمته فحينئذ إمَّا أن تكون حرفًا لا محلّ لها من الإعراب كما قيل وإمَّا أن تكون ظرفًا كما هو الأصحّ

(قوله وتدلّ على استمرار النفي إلى حين التكلّم) وَمن ثمَّ امْتنع أَن يقال لمّا يقم ثمَّ قَامَ، لما فِيهِ من التَّنَاقُض، لأنّ استمرار النفي إلى زمن التكلّم يمنع الإخبار بأنّ المستمرّ نفيه وجد في الماضي، وَقيل يغلب ذَلِك، وَلَا يجب، فقد لَا يستمرّ. (قوله ومن الفرق بينهما) وقال ابْن هِشَام: من الفرق بينهما أنّ منفيّ لمّا لَا يكون إِلَّا قَرِيبا من الْحَال، وَلَا يشْتَرط ذَلِك فِي منفيّ لم، تقول لم يكن زيد فِي الْعَام الْمَاضِي مُقيما، وَلَا يجوز لمّا يكن زيد فِي الْعَام الْمَاضِي مُقيما، وَقَالَ ابْن مَالك: لَا يشْتَرط كَون منفيّ لمّا قَرِيبا من الْحَال مثل عصى إِبْلِيس ربّه وَلما ينْدَم، بل ذَلِك غَالب لَا لَازم. (قوله جواز حذف الفعل بعد لمّا قياسا) لقيام قرينة، يُقَال هَل دخلتَ الْبَلَد فَتَقول قاربتها وَلمّا، تُرِيدُ وَلمّا أدخلها، وَلَا يجوز قاربتها وَلم. (قوله وشاذًا بعد لم) كقوله:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ... يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَم

أي وإن لم تَصِلْ. (قوله فتقتضي جملتين توجد إحديهما لوجود الأخرى) أي تقتضي جملتين، توجد ثانيتهما لوجود أولاهما، كوجود الإكرام لوجود الْمَجِيء فِي نَحْو لمّا جَاءَنِي أكرمته، ولذا سمّيت وجوديّة. (قوله ماضية) لفظا مثل قام، أو معنى مثل لم يقم. (قوله والثانية إمّا ماضية) بدون الفاء، وقد تكون بالفاء. (قوله أو اسميّة مصدّرة بالفاء أو بإذا المفجائة) وفي مغني اللبيب؛ وَيكون جوابها فعلا مَاضِيا اتِّفَاقًا، وَجُمْلَة اسميّة مقرونة بإذا الفجائيّة أَو بِالْفَاءِ عِنْد ابْن مَالك، وفعلا مضارعا عِنْد ابْن عُصْفُور، دَلِيل الأوّل {فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ}، وَالثَّانِي {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ}، وَالثَّالِث {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ}، وَالرَّابِع {فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا}، وَهُوَ مؤوّل بجادلنا، وَقيل فِي آيَة الْفَاء إِنّ الْجَواب مَحْذُوف، أَي انقسموا قسمَيْنِ فَمنهمْ مقتصد، وَفِي آيَة الْمُضَارع إِنّ الْجَواب {وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى} على زِيَادَة الْوَاو، أَو مَحْذُوف، أَي أقبل يجادلنا. (قوله كما قيل) والقائل سِيبَوَيْهٍ وَابْن خروف.

(قوله وإمّا أن تكون ظرفا) أي اسما ظرفا بِمَعْنى حِين، وَقَالَ ابْن مَالك: بِمَعْنى إِذْ، قَالَ ابْن هِشَام: وَهُوَ حسن، لِأَنَّهَا مُخْتَصَّة بالماضي. (قوله كما هو الأصحّ) وهو مذهب ابن السراج والفارسي

منصوب المحلّ بتقدير في ظرفٌ للشرط أو الجزاء والثاني أظهر لكونه مضافًا إلى الشرط.

وتكون بمعنى إلّا للاستثناء نحو قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} أي ليس كلّ نفس إلّا عليها حافظ، فإنْ نافية، وكلّ مبتدأ لأنّه في تقدير الإضافة، لَمَّا حرف الاستثناء، عليها خبر مقدّم على المبتدأ، حافظٌ مبتدأ مؤخّر، والجملة خبر المبتدأ الأوّل.

(وَلَا) وضعت أو موضوعة (لِلنَّهْيِ) أي لنهي الفاعل أو مفعول ما لم يسمّ فاعله عن الفعل أو قبوله (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (لَا) عامل لفظيّ سماعيّ جازم للنهي (تَفْعَلْ) فعل، فاعله أنت مجزوم بلا، والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو.

(وَاللَّامُ) اسم مفرد معرفة بالألف واللام معطوف على إنْ عطف مفرد أو عطف جملة (لِلْأَمْرِ) أي وضعت لتدلّ على طلب الفعل من الفاعل الغائب وَالْمُتَكَلِّمَيْنِ وعلى طلب قبوله

وابن جني وعبد القاهر. (قوله ظرف للشرط) على قول عدم إضافتها، وهو غير أظهر. (قوله لكونه مضافا إلى الشرط) والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

(قوله وتكون بمعنى إلّا للاستثناء) فَتدْخل على الجُملةِ الاسمِيَّة نحو {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}، أي إلاّ عليها حافِظٌ، وعلى المَاضِي لَفْظاً لا مَعْنى نحو أنشُدُكَ اللَّهَ لَمَّا فَعَلتَ، أيْ ما أَسْألُك إلاّ فِعْلَكَ، وَزعم الْجَوْهَرِي أَنّ لمّا بِمَعْنى إِلّا غير مَعْرُوف فِي اللُّغَة، وَسَبقه إِلَى ذَلِك الْفراء وأبو عبيدة. (نحو قوله تعالى إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) فِي قِرَاءَة التَّشْدِيد في لمّا، وَهِي قِرَاءَة ابْن عَامر وَعَاصِم وَحَمْزَة وَأبي جَعْفَر، وأَمّا فِي قِرَاءَة من خفّف لما وَهُوَ نَافِع وَابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَالْكسَائِيّ وَخلف وَيَعْقُوب فإن مخففة من المثقّلة، غير عاملة، واللام فارقة بينها وبين إن النافية، وما زائدة. (قوله ولا) تجيء للمخاطب والغائب مطلقا، وقد جاء للمتكلّم نحو قولهم لا أرينّك هنا، والمنهيّ في الحقيقة ههنا هو المخاطب، أي لا تكن هنا حتّى أراك. (قوله للنهي) وهو طلب الأعلى من الأدنى، وللدعاء وهو طلب الأدنى من الأعلى كقوله تعالى {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا}، وللالتماس وهو طلب النظير من النظير كَقَوْلِك لنظيرك لَا تفعل، وللتهديد كقَوْلك لولدك أَو عَبدك لاتطعني. (قوله عن الفعل) ناظر إلى الفاعل. (قوله أو قبوله) ناظر إلى مفعول ما لم يسمّ فاعله. (قوله للأمر) وللدعاء كقوله تعالى {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}. (قوله من الفاعل الغائب) ولا تستعمل للفاعل المخاطب، للاستغناء عنها بالأمر بالصيغة، وقرئ شاذًا فلتفرحوا بالتاء خطابا.

(قوله والمتكلّمين) قليلا، والمتكلّم وحده كقوله عليه السلام «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ» والمتكلّم مع الغير كقوله تعالى {وَلْنَحمِلْ خَطَايَاكُمْ}، وفي شرح المغني؛ فإن قلت الأمر عبارة عن طلب الفعل، والطلب إنّما يكون للآمِر من غيره لا من نفسه، قلت معنى لِأَضْرِبُ أنا أنا المُعِينُ بضربي

من مفعول ما لم يسمّ فاعله غائبًا أو متكلّمًا أو مخاطبًا ذكورًا أو إناثًا (نَحْوُ لِيَفْعَلْ زَيْدٌ) جازم ومجزوم، "زيد" فاعله والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو.

(اَلنَّوْعُ) مبتدأ (السَّادِسُ) صفة، من أنواع العوامل السماعيّة (أَسْمَاءٌ) خبر النوع (تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ) فعل وفاعل ومفعول به صفة له (عَلَى) حرف جرّ (مَعْنَى) معرفة بالإضافة مجرور تقديرًا بعلى (إِنْ) مؤوّل بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لمعنى والظرف مستقرّ حال من فاعل تجزم أي مشتملة على معنى إن (وَهِيَ) أي الأسماء الجازمة، مبتدأ (تِسْعَةٌ) خبره (أَسْمَاءٍ) مضاف إليه لتسعة، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجاء الجزم بِكَيْفَمَا وَإِذَا لكنّه شاذّ والمقصود حصر القياسيّة.

(مَنْ) معرفة مؤوّلة بهذا اللفظ مبنيّ على السكون إمّا بدل من تسعة أو منصوب بأعني أو خبر مبتدأ محذوف (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (مَنْ) اسم من أسماء الشرط متضمّن لمعنى إِن الشرطيّة منصوب المحلّ بأنّه مفعول به لفعل الشرط فيقدّر مفعول به للجزاء (تَضْرِبْ) فعل مجزوم، فاعله مستتر فيه وهو أنت وتضرب مع فاعله جملة شرطيّة لا محلّ لها من الإعراب (أَضْرِبْ) فعل مجزوم وفاعله مستتر فيه وهو أنا والمفعول به محذوف أي أَضْرِبْهُ والجملة لا محلّ لها من الإعراب ومجموع الجملتين مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو (وَمَنْ) "الواو" عاطفة، "مَنْ" متضمّن لمعنى إن الشرطيّة مرفوع المحلّ مبتدأ (يُكْرِمْنِي) مجزوم لفظًا بِمَنْ وفاعله مستتر فيه وهو هو راجع إلى مَنْ و"النون" للوقاية و"الياء" منصوب المحلّ بأنّه مفعول به والجملة فعل الشرط لا محلّ لها من الإعراب (أُكْرِمْهُ) مجزوم لفظًا بِمَنْ، فاعله مستتر فيه وهو أنا، و"الهاء" منصوب المحلّ بأنّه مفعول به والجملة لا محلّ لها من الإعراب جزاءٌ لمن، وفعل الشرط مع جزاء الشرط مرفوع المحلّ بأنّه خبر لمن والمبتدأ

لمن يستعين بي على الضرب، فليستعن بي، انتهى. حاصله أنّ كون المأمور المتكلّم ظاهريّ، وفي الحقيقة هو الغائب. (قوله وإذا) كقوله:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى   وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

(قوله والمقصود حصر القياسيّة) أي غير الشاذّة، ولذا لم يذكرهما. (قوله بأنّه مفعول به لفعل الشرط فيقدّر مفعول به للجزاء) وفي كروي؛ وكونه معمولا لفعل الشرط دون فعل الجزاء مع أنّه أيضا طالب للمفعول مذهب الأكثرين، وأجاز بعضهم كونه معمولا لفعل الجزاء وحذف معمول فعل الشرط، لكن الصحيح هو الأوّل، كذا في الرضي. (قوله وفعل الشرط مع جزاء الشرط مرفوع المحلّ بأنّه خبر من) وفي مغني اللبيب؛ وَإِذا وَقع اسْم الشَّرْط مُبْتَدأ فَهَل خَبره فعل الشَّرْط وَحده،

مع خبره جملة اسميّة مجرور المحلّ بأنّه معطوف على الجملة المتقدّمة. ويستعمل مَنْ لذوي العقول إلّا نادرًا.

(وَأَيٌّ) أي لفظ أيّ مرفوع لفظًا على أنّه عطف على مَنْ بدل من تسعة أو مرفوع على أنّه خبر مبتدأ محذوف أي الثاني أو مبتدأ خبره محذوف أي منها، والجملة عطف على الجملة، ويجوز أن يكون منصوبًا معطوفًا على مَنْ بأنّه مفعول به لأعني وحينئذ تقول: وأيًا بالنصب لأنّه معرب (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (أَيًّا) اسم متضمّنة لمعنى إن الشرطيّة منصوب لفظًا بأنّه مفعول به لفعل الشرط (تَضْرِبْ) فعل مجزوم لفظًا وفاعله مستتر فيه وهو أنت، والجملة فعل الشرط لا محلَّ لها من الإعراب (أَضْرِبْ) مجزوم لفظًا بأيًا وفاعله مستتر فيه وهو أنا وحُذِفَ ضمير المفعول أي أضربْه، والجملة لا محلّ لها من الإعراب ومجموع الشرط والجزاء مؤوّل بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو، وتنوين أيًا عوض عن المضاف إليه. (وَأَيُّهُمْ) "الواو" عاطفة، "أيّ" مرفوع لفظًا مضاف إلى ما بعده مبتدأ، و"هم" مجرور المحلّ مضاف إليه (يُكْرِمْنِي) مجزوم لفظًا بأيّ وفاعله مستتر فيه راجع إلى المبتدأ و"النون" نون الوقاية و"الياء" منصوب المحلّ بأنه مفعول به، والجملة فعل الشرط لا محلَّ لها من الإعراب (أُكْرِمْهُ) مجزوم لفظًا بأيّ وفاعله مستتر فيه وهو أنا، و"الهاء" مفعول به، والجملة جزاء الشرط لا محلَّ لها من الإعراب، ومجموع الشرط والجزاء مرفوع المحلّ خبر المبتدأ والجملة الاسميّة مؤوّلة بهذا اللفظ مجرور المحلّ عطف على الجملة المتقدّمة.

(وَمَا) مؤوّلة مراد منها لفظها مرفوع المحلّ أو منصوب المحلّ عطف على مَنْ أو مرفوع المحلّ بأنه خبر المبتدأ المحذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، والجملة عطف على الجملة (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (مَا) اسم متضمّن لمعنى إن الشرطيّة منصوب المحلّ بأنه مفعول به لفعل الشرط (تَصْنَعْ) مجزوم لفظًا بما، فاعله مستتر فيه وهو أنت والجملة

لِأَنَّهُ اسْم تَامّ وَفعل الشَّرْط مُشْتَمل على ضَمِيره، فقولك من يقم لَو لم يكن فِيهِ معنى الشَّرْط لَكَانَ بِمَنْزِلَة قَوْلك كلّ من النَّاس يقوم، أَو فعل الْجَواب، لِأَنّ الْفَائِدَة بِهِ تمّت، ولِالتزامهم عود ضمير مِنْهُ إِلَيْهِ على الْأَصَحّ، وَلِأَنّ نَظِيره هُوَ الْخَبَر فِي قَوْلك الَّذِي يأتيني فَلهُ دِرْهَم، أَو مجموعهما، لِأَنّ قَوْلك من يقم أقم مَعَه بِمَنْزِلَة قَوْلك كلّ من النَّاس إِن يقم أقم مَعَه، وَالصَّحِيح الأول، وَإِنَّمَا توقّفت الْفَائِدَة على الْجَواب من حَيْثُ التَّعَلُّق فَقَط لَا من حَيْثُ الخبريّة. (قوله ويستعمل من لذوي العقول إلّا نادرا) والحقّ ولا يستعمل من لغير ذوي العقول إلّا نادرا. (قوله وتنوين أيًا عوض عن المضاف اليه) لأنه لازم الإضافة، لأنّ وضعه ليفيد بعضا من كلّ.

فعل الشرط (أَصْنَعْ) مجزوم لفظًا أيضًا بما، وفاعله مستتر فيه وهو أنا ومفعوله ضمير ما أي أَصْنَعْهُ، والجملة جزاء الشرط لا محلّ لها من الإعراب، والجملتان مؤوّلتان بهذا اللفظ مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لنحو، وَالْأَوْلَى أن يمثّل لكون ما مبتدأ أيضًا بجعل الشرط والجزاء كليهما مشتملا على ضمير ما.

وهذه الثلاثة أسماء دائمًا لا تكون ظرفًا لكن قد يجيء ما زمانيّةً نحو قوله تعالى: {فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ} فالظاهر أنّه حينئذ يكون ظرفًا للشرط أو الجزاء وعلامة كون ما هنا للشرط وقوع الفاء في الجواب، فإن لم يكن واحد من الشرط والجزاء مقتضيا لكونها مفعولا به ولم يكن قبلها حرف جرّ ولا مضاف كانت مبتدأ والجملة الشرطيّة خبرًا لها وإلّا فإن اقتضى كلاهما مفعوليّتها جعلت مفعولا للشرط وحذف المفعول للجزاء وإن اقتضى واحد دون الآخر كانت مفعولا به له شرطًا كان أو جزاءً، وإن دخل عليها حرف الجرّ أو مضاف كانت مجرورةً نحو بِمَنْ أو بِأَيِّهِمْ أو بِمَا تَمْرُرْ أَمْرُرْ فيقدّر للجزاء به وفي المضاف تقول غُلَامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ وحكم المضاف حكم مَنْ في كونه مبتدأ أو مفعولا به أو مجرورا وهكذا قياس أيّ وما ويستعمل ما في الأغلب لغير ذوي العقول.

(وَمَتَى) مؤوّل بهذا اللفظ إمّا منصوب المحلّ أو مرفوع المحلّ عطف على مَنْ عطف مفرد أو جملة (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (مَتَى) ظرف زمان عامل سماعيّ متضمّن لمعنى إن الشرطيّة مبنيّ لفظًا على السكون منصوب المحلّ بتقدير في بأنّه مفعول فيه للشرط (تَأْتِنِي) مجزوم بحذف لام الفعل وفاعله مستتر فيه وهو أنت و"النون" نون الوقاية و"الياء" منصوب المحلّ بنزع الخافض مفعول به، والجملة فعل الشرط لا محلّ لها من الإعراب (أُكْرِمْكَ) مجزوم بحذف الحركة وفاعله مستتر فيه وهو أنا و"الكاف" مفعول به، والجملة جزاء الشرط لا محلّ لها من الإعراب وفعل الشرط مع الجزاء مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو.

(وَمَهْمَا) عطف على قياس ما مرّ، ....

(قوله والأولى أن يمثّل لكون ما مبتدأ) أي بمثال نصّ على الانفراد، وإلّا فمثال ما تصنع أصنع يحتمل كون ما مبتدأ على حذف ضمير المفعول الراجع إلى ما من الشرط والجزاء، أي ما تصنعه أصنعه. (قوله أيضا) أي كما مثّل في من وأيّ، أو كما مثّل لكون ما مفعولا على ظاهر المثال. (قوله مشتملا على ضمير ما) نحو ما تأمر به أفعله. (قوله لكن قد يجيء ما زمانيّة) أثبت ذَلِك الْفَارِسِي وَأَبُو الْبَقَاء وَأَبُو شامة وَابْن بري وَابْن مَالك. (قوله نحو قوله تعالى: فَمَا استقاموا لكم فاستقيموا لَهُم) أَي اسْتَقِيمُوا لَهُم مُدَّة استقامتهم لكم. (قوله فيقدّر للجزاء به) أي لفظ به، والتقدير

ويكون ظرفا (نَحْوُ مَهْمَا تَفْعَلْ كَذَا) أي في أيّ زمانٍ تفعل كذا (أَفْعَلْ) أي فيه، ويجيء اسما غير ظرف أيضًا وحينئذ يكون مثل ما فتكون مبتدأ إن لم يتوجّه إليه واحد من الجملتين باشتغالهما بضميره نحو مَهْمَا تَفْعَلْهُ أَفْعَلْهُ، ومفعولا به لا فيه إن اقتضاه أحدهما نحو مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ أَيْ أَيَّ شيءٍ تفعل أفعلهُ.

(وَأَيْنَ) بسكون بين فَتْحَتَيْنِ عطف على قياس ما مرّ (نَحْوُ) مضاف (أَيْنَ) ظرف مكان متضمّن لمعنى إن الشرطيّة منصوب المحلّ بتقدير في متعلّق بالأفعال العامّة أو اسم فاعلها، فنقل فاعلها وهو أنت إليه بعد حذفها والجملة الظرفيّة أو المفرد الظرفيّ منصوب المحلّ خبر فعل الشرط (تَكُنْ) مجزوم بأين فعل من الأفعال الناقصة اسمه مستتر فيه وهو أنت والجملة فعل الشرط لا محلّ لها من الإعراب (أَكُنْ) مجزوم به أيضًا واسمه مستتر فيه وهو أنا وخبره محذوف وهو فيه، الجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ مع فاعله وهو أنا جملة أو مفرد منصوب المحلّ خبر أكن والجملة جزاء الشرط لا محلَّ لها من الإعراب ومجموع الجملتين مجرور المحلّ مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو وهذا مُغَايِرٌ لسائر الشروط في أنّ آلة الشرط لا يتمّ الجملة الشرطيّة جملةً إلّا بها، وهذا إذا كان ناقصًا وأمّا إذا كان تامّا فأين ظرف لغو منصوب بتقدير في بأنّه مفعول فيه لفعل الشرط ويحذف فيه للجزاء.

(وَحَيْثُمَا) عطف أيضًا (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (حَيْثُمَا) عامل سماعيّ جازم ظرف مكان متضمّن لمعنى إن الشرطيّة منصوب المحلّ بتقدير في بأنه مفعول فيه للشرط (تَجْلِسْ) مجزوم لفظًا وحده بحذف الحركة مع فاعله جملة فعليّة فعل الشرط لا محلَّ لها من الإعراب (أَجْلِسْ) مجزوم لفظًا بحذف الحركة مع فاعله جملة فعليّة جزاء الشرط لا محلّ لها من الإعراب؛ أَيْ فِي أَيِّ مَكَانٍ تَجْلِسْ أَجْلِسْ فِيهِ. وإذا تجرّد حيث عن ما كان ظرفَ مكان في الأغلب خاليا عن معنى الشرط، قال الأخفش: وقد تَرِدُ للزمان والغالب نصبه على الظرفيّة

أمرر به. (قوله ويكون ظرفا) قليلا، ذكره ابن مالك، وقال: إنّ جميع النحويين يجعلون مهما مثل من في لزوم التجرّد عن الظرفيّة مع أنّ استعماله ظرفا ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وشدّد الزَّمَخْشَرِيّ الْإِنْكَار على من قَالَ: بالظرفيّة، فَقَالَ: هَذِه الْكَلِمَة فِي عداد الْكَلِمَات الَّتِي يحرّفها من لَا يَدَ لَهُ فِي علم الْعَرَبيَّة، فَيَضَعهَا فِي غير موضعهَا، ويظنّها بِمَعْنى مَتى، وَيَقُول مهما جئتني أعطيتك، وَهَذَا مِنْ وَضْعه، وَلَيْسَ من كَلَام وَاضع الْعَرَبيَّة. (قوله لا فيه) أي لا مفعولا فيه. (قوله ويحذف فيه) أي لفظ فيه. (قوله قال الأخفش وقد ترد للزمان) والحقّ وقد ترد للزمان، قاله الأخفش.

وقد يخفض بِمِنْ أو إلى ويضاف إلى الجملة، ويفتح أنَّ بعده وندر إضافته إلى المفرد. قال أبو الفتح: وَمَنْ أَضَافَهُ إِلَى الْمُفْرَدِ أَعْرَبَهُ.

(وَإِذْمَا) عطف على مَنْ على النسق السابق (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (إِذْمَا) ظرف زمان متضمّن لمعنى إن الشرطيّة جازم (تَأْتِنِي) مجزوم بحذف لام الفعل مع فاعله ومفعوله جملة فعليّة فعل الشرط لا محلّ لها من الإعراب (أُكْرِمْكَ) مجزوم بحذف الحركة مع فاعله ومفعوله جملة فعليّة جزاء الشرط لا محلّ لها من الإعراب ومجموع الجملتين مع آلة الشرط مؤوّل بهذا اللفظ مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لنحو. وإذما حرفٌ جازم عند سيبويه فلا يكون لها محلُّ نصبٍ، وإذا تجرّد عن ما لم يكن للشرط والْمُجازاة بل يكون ظرفًا كما هو الغالب كقوله تعالى: {فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا} فهو مضاف إلى الجملة بعده منصوب بتقدير في بأنّه مفعول فيه لِنَصَرَهُ لأنّه حينئذ يكون لزمانٍ نسبةٍ وقعت فيه نسبة أخرى فيضاف إلى الجملة بعده المتضمّنة للنسبة الأولى وينصب بالأخرى، وقد يقع ناصبه بعده

(قوله وقد يخفض بمن أو إلى) أو الباء أو في. (قوله ويضاف إلى الجملة) اسميّة كَانَت، أَو فعليّة، وإضافتها إِلَى الفعليّة أَكثر، وَمن ثمَّ رجّح النصب فِي نَحْو جَلَست حَيْثُ زيدا أرَاهُ. (قوله ويفتح أنّ بعده) وفي الكليات؛ وتضاف إِلَى الْجُمْلَة، فَيكون مَا بعد حَيْثُ من مظانّ الْجُمْلَة، فتكسر إِنّ بعْدهَا، قَالَه ابْن هِشَام، وَقَالَ السَّيِّد: تفتح أَنّ بعد حَيْثُ، لِأَنّ الأَصْل الْإِفْرَاد، قَالَ الزَّرْكَشِيّ: يجوز الْفَتْح فِي الْإِضَافَة إِلَى الْمُفْرد، وَالْحقّ جَوَاز الْأَمريْنِ وَإِن كَانَ الْكسر أَكثر. (قوله وندر إضافته إلى المفرد) كقوله أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا، ولا يقاس عليه، خلافًا للكسائي. (قوله ومن أضافه إلى المفرد أعربه) لزوال علّة البناء، أي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على بنائه، لشذوذ الإضافة إلى المفرد، كذا في الرضي. (قوله وإذما) وخصّ بعضهم الجزم بإذما بالشعر، وجعلها كإذا، والصحيح أنّ الجزم بها جائز في الاختيار. (قوله إذما ظرف زمان) قاله المبرد وابن السراج والفارسي، واحتجّوا بأنّها قبل دخول ما كانت اسمًا، والأصل عدم التغيير، وأجيب بأنّ التغيير قد تحقّق، بدليل أنّها كانت للماضي، فصارت للمستقبل، فدلّ على أنّها نزع منها ذلك المعنى البتّة، واعترض بأنّه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها، كالمضارع فإنّه موضوع لأحد الزمانين الحال أو الاستقبال، وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى المضيّ مع بقاء ذاته على أصلها. (وإذما حرف جازم) بمنزلة إن الشرطيّة، فإذا قلت إذما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم. (قوله عند سيبويه) وفي الرضي؛ ولعلّه نظر إلى أنّ لفظة ما تدخل على إذا مع أنّ فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل وإن دخلت على الماضي كإن، ولا تصير جازمة معها، فكيف بإذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي. (قوله فلا يكون لها محلّ نصب) بل ولا محلّ أصلا.

فيكون مستعملا استعمال الشرط من حيث إنّه يقتضي جوابًا مثله لكن معنى الشرط تعليق شيء بفرض وقوعِ آخَرَ، ومعنى هذا وقوع أمر أو طلب إيقاعه لوقوع أمرٍ آخَرَ لا لفرضه، ويصحّ دخول الفاء في جوابه إن لم يكن ماضيًا نحو قوله تعالى: {وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ} والجملة مضاف إليه لإذ {وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ} إمّا عطف على هم أو معترضة {فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ} جواب إذ، دخله الفاء لوقوعه أمرًا فطلب إيقاع المأمور به لوقوع الاعتزال لا أنّه علّق المأمور به بفرض وقوع الاعتزال، وقد يكون مفعولا به اسمًا غير ظرف كقوله تعالى: {وَاذْكُرُوا اللهَ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً} فإذ منصوب المحلّ بأنّه مفعول به لِأذكروا أي اذكروا زمانَ كونِكم قليلا لا في زمان كونكم قليلا. ومنه {وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهَ} فإذ مضاف إلى الجملة بعده منصوب المحلّ بأنّه بدل من أخا وهو مفعول به فالبدل كذلك أي اذكر زمانَ إنذارِه قومَه لا فيه. ويحتمل الظرفيّة والاسميّة قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا} الآية، فإنَّ إذ يحتمل أن يكون اسما منصوب المحلّ مفعول به لِأذكر المقدّر ويحتمل أن يكون ظرفا مستعملا استعمال الشرط منصوب المحلّ بتقدير في مفعول فيه لجوابه وهو قَالُوا أَتَجْعَلُ. ويجيءُ إذ للتعليل واختلفوا في حرفيّته واسميّته حينئذ، خُذْ واحفظ هذا التفصيل إذ لا تجد من غير كتابي بهذا التكميل.

(وَأَنّى) بفتح الهمزة ونون مشدّدة وألف ثالثة (نَحْوُ) مضاف (أَنّى) متضمّن لمعنى إن الشرطيّة يكون بمعنى أين تارة وبمعنى كيف أخرى وكونه للشرط يعمّ المعنيين ....

(قوله نحو قوله تعالى وإذ اعتزلتموهم) وجعل بعضهم إذ ههنا للتعليل. (قوله فطلب) بقوله تعالى {فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ}. (قوله المأمور به) وهو الأوي إلى الكهف. (قوله وقد يكون مفعولا به) وفي مغني اللبيب؛ وَزعم الْجُمْهُور أَنّ إِذ لَا تقع إِلَّا ظرفا أَو مُضَافا إِلَيْهَا، وَأَنَّهَا فِي نَحْو {وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُم قَلِيلا} ظرف لمفعول مَحْذُوف، أَي واذْكُرُوا نعْمَة الله عَلَيْكُم إِذْ كُنتُم قَلِيلا. (قوله مفعول به لأذكر المقدّر) وفي مغني اللبيب؛ وَالْغَالِب على الْمَذْكُورَة فِي أَوَائِل الْقَصَص فِي التَّنْزِيل أَن تكون مَفْعُولا بِهِ بِتَقْدِير اذكر نَحْو {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ} {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ} {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمِ الْبَحْرَ}، وَبَعض المعربين يَقُول فِي ذَلِك إِنَّه ظرف لأذكر محذوفا، وَهَذَا وهم فَاحش، لاقْتِضَائه حِينَئِذٍ الْأَمر بِالذكر فِي ذَلِك الْوَقْت مَعَ أَنّ الْأَمر للاستقبال، وَذَلِكَ الْوَقْت قد مضى قبل تعلّق الْخطاب بالمكلّفين منّا، وَإِنَّمَا المُرَاد ذكر الْوَقْت نَفسه لَا الذّكر فِيهِ، انتهى. وقال أَبُو عُبَيْدَة وَتَبعهُ ابْن قُتَيْبَة في قوله تعالى {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ}: إنّ اذ زائدة. (قوله واختلف في حرفيّته) أي هل هو حرف بِمَنْزِلَة لَام الْعلَّة؟ وهذا هو القول الصحيح. (قوله واسميّته) أي وهل هو اسم وظرف؟ وَالتَّعْلِيل مُسْتَفَاد

وإن كان كيف لا يأتي للشرط (تَفْعَلْ) مجزوم مع فاعله فعل الشرط لا محلّ لها من الإعراب (أَفْعَلْ) مجزوم لفظًا مع فاعله جزاء الشرط لا محلّ لها من الإعراب والمجموع مؤوّل بهذا اللفظ مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لنحو.

(اَلنَّوْعُ الثَّامِنُ) من أنواع العوامل السماعيّة (أَسْمَاءٌ) خبر المبتدأ، جمع اسم أصله أَسْمَاوٌ فالواو وقعت طَرَفًا بعد ألف زائدة فقلبت الواو همزةً على ما علمت في التصريف، وجمعه على أسماء دليل على كون أصله سمو لأنّ جمع التكسير يردّ الأشياء إلى أصلها (تَنْصِبُ) أي تلك الأسماء (أَسْمَاءً) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به لتنصب (نَكِرَاتٍ) منصوب لفظا ونصبه بالكسرة كما هو قياس الجمع بالألف والتاء صفة أسماء (عَلَى التَّمْيِيزِ) أي على أن تكون الأسماء المعمولة تمييزًا لتبيين جنس المراد بالأسماء العاملة لإبهام مدلولها، الظرف المستقرّ منصوب المحلّ بأنّه مفعول مطلق مجازًا لتنصب وصفة المفعول المطلق الحقيقي أي نصبًا كائنًا على التميز وجملة تنصب آه مرفوع المحلّ بأنّه صفة أسماء (وَهِيَ) "الواو" ابتدائيّة وما بعدها مبتدأ أي تلك الأسماء الناصبة (أَرْبَعَةُ) خبر المبتدأ، مخصّص بالإضافة إلى (أَسْمَاءٍ) مجرور لفظًا وجرّه بالكسرة بأنّه مضاف إليه.

(اَلْأَوَّلُ) من تلك الأربعة، مبتدأ خبره (عَشَرَةُ) بلا تنوين لأنّها لتأويلها بهذا اللفظ تكون علمًا لنفسها كما هو قياس سائر ما أريد به لفظه على الراجح فتكون غير منصرف للتعريف والتأنيث.واعلم أنّ عشرة إنّما تركّب مع إحدى أو اثنتين للمؤنّث والمركّبُ مع أحد أو اثنين للمذكّر هو عشر لا عشرة فحقّ العبارة أن يقول الأوّل عشر بلا تاء وتذكير ركّبتْ أو يقول

من قُوَّة الْكَلَام لَا من اللَّفْظ، فَإِنَّهُ إِذا قيل ضَربته إِذْ أَسَاءَ، وَأُرِيد بإِذْ الْوَقْت، اقْتضى ظَاهر الْحَال أَنّ الْإِسَاءَة سَبَب الضَّرْب، وهذا قول الجمهور. (قوله وإن كان كيف لا يأتي للشرط) خلافا للكوفيين. (قوله أصله أسماو) عند البصريين، وأمّا عند الكوفيين فأصله أوسام، قُلِبَتِ الكلمةُ بأَنْ أُخِّرَتْ فاؤُها بعد لامها، فصار لفظُ أَوْسام أَسْماواً، ثم أُعِلّ كما ذكر، فعندهم الاسم من الوسم، والصحيح قول البصريين، لأنّ القلب المكانيّ خلاف القياس. (ونصبه بالكسرة كما هو قياس الجمع بالألف والتاء) وفي الاشموني؛ كسر إعراب، خلافًا للأخفش في زعمه أنّه مبنيّ في حالة النصب، وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه، وإنّما نصب بالكسرة مع تأتّي الفتحة ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكّر السالم في حمل نصبه على جرّه، وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقًا، وهشام فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم، ومحلّ هذا القول ما لم يردّ إليه المحذوف، فإن ردّ إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات.

إذا ركّبت مع إحدى أو اثنتين بصغية المؤنّث والظاهر أنّه سهوٌ مِنْ قَلَمِ الناسخ والعجب أنّه لَمْ يُنَبِّهْ على هذا أحد من الشارحين ولا غيرهم. (إِذَا) ظرف زمان منصوب المحلّ بتنصب المقدّر المفهوم من الكلام أي تنصب عشرة إذا آه. ومنهم مَنْ قَدَّرَ تنصب بعد ركّبت آه، فَجَعَلَهُ جوابًا لإذا (رُكِّبَتْ) أي عشرة، فعل وفاعل و"التاء" للتأنيث (مَعَ) مضاف إلى ما بعده منصوب بتقدير في بأنّه مفعول فيه لركّبت أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال من الضمير في ركّبت أو اسم غير ظرف بمعنى مقرونة منصوب لفظًا حال من ضمير ركّبت أي مقرونةً بأحد آه، (أَحَدٍ) أي لَفْظِهِ، مضاف إليه لِمَعَ (أَوْ) حرف عطف لأحد الأمرين (اثْنَيْنِ) مجرور لفظًا بالياء عطف على أحد، وركبت مع متعلّقاتها في تأويل المصدر مضاف إليه لإذا أي زمان تركيبها مع آه، (إِلَى تِسْعَةَ) مجرور لفظًا بإلى وجرّه بالفتحة لما ذكرنا في عشرة، والظرف لغو متعلّق بركّبت أو يقدّرون عامله اسما منصوبًا حالاً إمّا عن ضمير ركّبت أي مستعملة إلى تسعة أو عن ما أضيف إليه مع أي مُتَصَاعِدَةً ذلك الأحد والإثنان وغيرهما إلى تسعة، وبعضهم يقدّرون الأمر أي اصْعَدْ فيما يتركّب مع عشرة أو أَجْرِ ما يتركّب معها إلى تسعة، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا مجازا أي تركيبا متصاعدا إلى تسعة. تقول في المذكّر واحد وأحد والثاني يقع في التركيب دون الأوّل وإثنان بلا إلحاق علامة التأنيث، وفي المؤنّث واحدة وإحدى والواقع في التركيب هو الأخير ايضًا، واثنتان وثنتان بإلحاق علامة التأنيث وهي الألف والتاء، وثلاثة إلى عشرة في المذكّر بإلحاق التاء، وفي المؤنّث

(قوله والعجب أنّه لم ينبّه على هذا أحد من الشارحين ولا غيرهم) وفي المسائل المرجانيّة؛ وفي العبارة حزازة، تدفع بالاحتباك، وهو أن يكون الكلام عبارة عن جملتين، حذف من الأولى ما أثبت نظيره في الثانيّة، ومن الثانيّة ما أثبت نظيره في الأولى كقوله تعالى {وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا}، أي واستغفره وَتُبْ إليه إنّه كان غفّارا توّابا، وتصوير الاحتباك هنا هكذا، الأوّل عشرة إذا ركّبت مع إحدى أو اثنتين إلى تسع، وعشر إذا ركّب مع أحد أو اثنين إلى تسعة، اللّهمّ إلّا أن يقال إنّ المصنف أراد من العشرة ما يعمّ، أي شيئا عامّا مع قطع النظر عن ملاحظة التأنيث والتذكير. (قوله أجر) وفي بعض النسخ "اجرر"، والمراد به معناه اللغويّ. (قوله والثاني يقع في التركيب دون الأوّل) تقول أحد عشر وأحد وعشرون، دون واحد عشر وواحد وعشرون. (قوله بلا إلحاق علامة التأنيث) في واحد وأحد واثنان. (قوله والواقع في التركيب هو الأخير) تقول إحدى عشرة وإحدى وعشرون، دون واحدة عشرة وواحدة وعشرون. (قوله وإثنتان) عند الحجازيين. (قوله وثنتان) عند بني تميم. (قوله وهي الألف) كما في إحدى. (قوله والتاء) كما في إثنتان وثنتان. (قوله في المذكّر بإلحاق التاء) وفي شرح المغني؛ وهو غير جار على القياس، وإنّما جعل كذلك لأنّ المعدود المذكّر حينئذ

ثلاث إلى عشر بلا تاء، وفي تركيب العشرة مع الآحاد يكون العشرة بلا تاء والجزء الأوّل كما في الإفراد في المذكّر، وفي المؤنّث يكون العشرة بالتاء والجزء الأوّل كما في الإفراد أيضًا وعشرون وأخواتها ومأة وألف يستوى فيها المذكر والمؤنّث، وفي بعض النسخ (وَعِشْرُونَ إِلَى تِسْعِينَ) عشرون مؤوّل بهذا اللفظ رفعه بالواو عطف على عشرة وإعرابُ إلى تسعين كما في إلى تسعة لكن المناسب ههنا ما كان بصيغة الأمر دون غيره أي الأوّل عشرون إذا ركّبت وثلاثون إذا ركّبت وأربعون إذا ركّبت وخمسون إذا ركّبت آه إلى تسعين (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (عِنْدِي) ظرف مكان مضاف إلى ياء المتكلّم منصوب بتقدير في متعلّق بفعل عامّ أو اسم فاعله، مع فاعله جملة ظرفيّة أو مفرد ظرفيّ مرفوع المحلّ بأنّه خبر المبتدأ، قدّم عليه للاختصاص (أَحَدَ عَشَرَ) مركّب تعداديّ تضمّنيّ مبنيّ جزآه على الفتح والجزء الثاني مرفوع المحلّ بأنّه مبتدأ (رَجُلاً) مفرد نكرة منصوب لفظًا بأحد عشر بأنّه تمييز له، والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو.

(وَالثَّانِي) مرفوع تقديرًا بأنّه مبتدأ (كَمْ) مؤوّل مرفوع المحلّ بأنّه خبر المبتدأ، والجملة

جمع، وقد ذكرنا أنّ كلّ جمع غير الجمع المذكّر العاقل السالم الذي جمع بالواو والنون مؤنّث، فيلزم لحوق التاء به، وإذا ألحقت للمذكّر لم تلحق للمؤنّث فرقا بينهما، ولم يعكس الأمر بينهما لكون المذكّر أسبق. (قوله والجزء الأوّل كما في الإفراد) أي عدم التركيب، وفي شرح المغني؛ فالجزء الأوّل في المذكّر والمؤنّث في التركيب كما في الإفراد، والجزء الثاني فيهما على الأصل، أي في المذكّر بلا تاء، وفي المؤنّث بتاء، أمّا في المذكّر فلأنّ التاء في الجزء الأوّل مانعة عن مثلها في الجزء الثاني، لئلّا يلزم اجتماع التاءين فيما هو كالكلمة الواحدة، وأمّا في المؤنّث فلمقتضي التاء، وهو التأنيث، ولعدم المانع، وهو الاحتياج إلى الفرق بين المذكّر والمؤنّث. (قوله وفي بعض النسخ وعشرون إلى تسعين) وفي كروي؛ وقد وجدت في بعض نسخ المتن بعد هذا الكلام وعشرون إلى تسعين، فأثبت هذا القول من المصنف لا بدّ أن يراد وعشرون وأخواته إذا ركّبت كلّ منها مع الوحدات بالعطف عليها لا مطلقا، أعمّ من أن تكون منفردة معها، لأنّ المصنف عدّ العقود المنفردة من العوامل القياسيّة، فكيف يصحّ عدّها من السماعيّة أيضا، مع أنّ في عدّ العقود في حالة التركيب من العوامل السماعيّة وفي حالة الإفراد من القياسيّة ممّا لا يظهر له وجه وجيه، فالنسخة الصحيحة هي التي كان متروكا فيها ذلك القول، إشعارا ورمزا إلى أنّه اعتبر عشرون وأخواته منفردة ومركّبة مع الآحاد من العوامل القياسيّة. (قوله ما كان بصيغة الأمر دون غيره) لأنّ عشرين لا تركّب إلى تسعين، ولا مستعملة إلى تسعين، ولا تتصاعد الأحد والإثنان وغيرهما إلى تسعين، بل اصعد أو أجر عشرين إلى تسعين.

عطف على جملةِ الأوّلُ عشرةٌ أي الاسم الثاني من الأسماء الناصبة للنكرات كم الكائنةُ أو الموضوعة (لِلإِسْتِفْهَامِ) الجارّ والمجرور ظرف مستقرّ صفة كم فتأنيثه ليس كتأنيث الحروف لأنّ الحروف مؤنّثة سماعيّة والأسماء والأفعال مذكّرة إلّا ما اشتمل على علامة التأنيث من الأسماء وأمّا الأفعال فلا تكون مؤنّثة بحسب لفظها لأنّ تأنيثها لتانيث الفاعل ولا يصير لفظ الفعل به مؤنّثا فالأصل في الأسماء الغير المشتملة على علامة التأنيث والأفعال التذكير، وقد يؤنّثان باعتبار الكلمة تقول هي راجعا إلى كم أي كلمة كم، والأصل في الحروف التأنيث ويجوز تذكير ضمائرها باعتبار لفظها حيث لم يكن في لفظها علامة التأنيث. ومعنى الاستفهام هنا طَلَبُ فَهْمِ عدد المسؤول عنه (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة إلى الجملة بعده (كَمْ) اسم مرفوع المحلّ مبتدأ معرفة لأنّه في تأويل هَذَا الْعَدَدُ أَمْ ذَاكَ الْعَدَدُ من الرجال عندك أو نكرة وسيبويه يجوّز المبتدأ النكرة إذا كان اسم استفهام كما هنا أو أفعل التفضيل نحو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ، فجوّز كون أفضل مبتدأ مع كونه نكرة وأبوه خبره مع أنّه معرفة، وخبر أسماء الاستفهام أيضًا قد يكون معرفة مع نكراتها عنده نحو مَنْ أَبُوكَ، وعند غيره المبتدأ هو المعرفة بعد أفعل التفضيل أخّر عن الخبر، وأسماء الاستفهام تؤوّل بالمعرفة بمثل ما مرّ، وقيل إنّ كمْ مخصّص بالتمييز (رَجُلًا) مفرد نكرة منصوب لفظًا بكم بأنّه تمييز له (عِنْدَكَ) مضاف إلى الكاف منصوب المحلّ بتقدير في متعلّق بالعامّة، مع فاعله مرفوع المحلّ بأنّه خبر المبتدأ، والظاهر أنّ عند لا يقبل التعريف بالإضافة إلى المعرفة لغاية إبهامه فإنّ عند المخاطب يشتمل جميع جوانبه كالجهات الستّة فإنّهم صرّحوا بأنّها لا تكتسب التعريف عن المعرفة إذا أضيفت إليها. وقيّد كم بكونه للاستفهام لأنّ كم الخبريّة أي الذي تكون الجملة المصدّرة به خبريّة لا إنشائيّة بخلاف الاستفهاميّة فإنّ جملته إنشيائيّة يكون مميّزه مجرورًا

(قوله مفرد نكرة منصوب لفظا بكم بأنّه تمييز له) حملا له على المرتبة الوسطى من العدد، وإنّما حمل على وسطى المراتب لأنّ السائل لا يعرف في الأغلب الكثرة والقلّة، فحمله على الدرجة المتوسّطة بين القلّة والكثرة أولى، ولأنّه لو جعل كأحد الطرفين لكان تحكّما، وَقَالَ ابْن مَالك: لمّا كَانَت كم الاستفهاميّة بِمَنْزِلَة عدد مقرون بِهَمْزَة الِاسْتِفْهَام أشبهت الْعدَد الْمركّب، فأجريت مجْرَاه، بِأَن جعل مميّزها كمميّزه فِي النصب والإفراد. (قوله منصوب المحلّ) الحقّ منصوب اللفظ. (قوله يكون مميّزه مجرورا) خبر قوله لأنّ كم الخبريّة، وذكر سيبويه أنّ بعض العرب ينصب مميّز كم الخبريّة كمميّز كم الاستفهاميّة، اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهاميّة على قرينة الحال، وزعم بعضهم أنّها لغة بني تميم.

بإضافة كم إليه ويكون مفردًا ومجموعًا، وفي الاستفهاميّة مفرد لا غير، ومعناه التكثير فهو نقيض رُبَّ فحمل عليها في جرّ مابعده تقول كَمْ مبتدأٌ مخصّص بالإضافة رَجُلٍ نكرةٌ مجرور لفظًا به مضاف إليه لكم تمييز له معنًى عِنْدِي ظرف مستقرّ مخصّص بالإضافة لما مرّ، مرفوع المحلّ بأنّه خبر المبتدأ ومعناه كثيرٌ من الرجال عندي، وإذا فصل بين كم الخبريّة ومميّزه ينصب المميّز بكم لتعذّر الإضافة بالفصل فيخصّص بالتمييز لكونه كالوصف،

(قوله بإضافة كم إليه) عند الجمهور، وذهب الفراء والكوفيون إِلَى أَنَّه مجرور بمن مقدّرة، لأنّه كثر دخولها عليه، فجاز إضمارها، لدلالة الحال عليه، ومذهبُ الجمهور أقوى، لأَنَّ إِضْمَار حرف الْجَرّ وإبقاء عمله إِنَّمَا يكون فِي ضَرُورَة أَو شذوذ. (قوله ويكون مفردا ومجموعا) إجراء له مجرى المميّز المجرور المضاف إليه العدد، فيكون مفردا كمميّز الثلاثة إلى العشرة، ومجموعا كمميّز مأة وألف، وفي الفوائد الضيائية؛ وإنمّا جاء مفردا لأنّ العدد الكثير مميّزه كذلك، وإنّما جاء مجموعا لأنّ العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا، ولمّا كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيّة مميّزه كأنّها نائبة عن معنى التصريح بها، انتهى. والإفراد أكثر وأفصح من الجمع، وليس الجمع بشاذّ كما زعم بعضهم، وَعَلَيهِ العكبري، وقيل الجمع على معنى الواحد، فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال. (قوله وفي الاستفهاميّة مفرد لا غير) عند البصريين، خلافا للكوفيين، فإنّهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك، والصحيح مذهب البصريين، ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجّة، لصحّة حمله على الحال وجعل التميز محذوفا، وأجاز الأخفش جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان، فتحصل في جمعه ثلاثة مذاهب، كما في نصبه ثلاثة مذاهب، أحدها: أنّه لازم ولا يجوز جرّه مطلقًا، وهو مذهب بعض النحويين، وثانيها: أنّه ليس بلازم بل يجوز جرّه مطلقا حملا على كم الخبريّة، وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والسيرافي، وثالثها: أنّه لازم إن لم يدخل على كم حرف جرّ، وراجح على الجرّ إن دخل عليها حرف جرّ، وهذا هو المشهور، فيجوز في نحو بكم درهم اشتريت النصب على الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجرّ أيضا، وفيه قولان، أحدهما: أنّه بمن مقدّرة، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة، وثانيها: أنّه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج. (قوله ومعناه التكثير) وفي الارتشاف لأبي حيان؛ وما ذكره المصنف من كون كم الخبريّة يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد ومَن بعده مِن النحاة إلّا أبا بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف، فإنّهما زعما أنّها تقع على القليل والكثير من حيث كان معناها معنى رُبَّ، فكما أنّ ربَّ تكون للتقليل وتكون للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار فكذلك كم، وزعما أنّ ذلك هو مذهب سيبويه والكسائي. (قوله فهو نقيض ربّ) أو نظيره عند القائلين إنّ ربّ للتكثير. (قوله ينصب المميّز بكم) حملا على كم الاستفهاميّة.

وَمَنْ جوّز الفصل بين المضاف والمضاف إليه كقرائة {مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ} بإضافة مُخْلِفَ إلى رُسُلِهِ وبنصب وَعْدَهُ على المفعوليّة يَكْسِر بالإضافة كقول الشاعر: "كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمٍ" بإضافته إلى سيّد.

(وَالثَّالِثُ) مبتدأ أي الاسم الثالث من نواصب النكرات (كَأَيٍّ) مؤوّل بهذا اللفظ مرفوع تقديرا بأنّه خبر المبتدأ، والجملة عطف على الجملة السابقة (نَحْوُ) مضاف (كَأَيٍّ) مبنيّ على الحكاية مرفوع تقديرا بأنّه مبتدأ مخصّص بالتميز (رَجُلاً) مفرد نكرة منصوب بكأيّ (عِنْدِي) خبرٌ كما عرفت، والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو، مركبٌ من كاف التشبيه وأيّ جعلتا كلمة واحدة بمعنى كم الخبريّة للتكثير وأبقي على حاله أي مجرورًا منوّنا

(قوله ومن جوّز) وكذا من ذهب إلى أنّ المميّز مجرور بمن مقدّرة. (قوله الفصل بين المضاف والمضاف إليه) فإن كان الفصل بظرف كقوله كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا أو بجارّ ومجرور كقوله كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا ففيه مذاهب، أحدها: أنّه لا يجوز إلّا في الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، والثاني: أنّه يجوز في الاختيار، وهو مذهب الكوفيين، والثالث: أنّه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو كَمْ الْيَوْمَ جَائِعٍ أَتَانِي وَكَمْ بِكَ مَأْخُوذٍ جَاءَنِي لا إن كان بتامّ، وهو مذهب يونس، وإن كان الفصل بجملة نحو كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ أو بظرف وجارّ ومجرور معا كقوله تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا تعيّن النصب، وهو مذهب سيبويه، وظاهر كلام المبرد جواز جرّ المفصول بجملة في الشعر، وحكي عن الكوفيين جوازه في الكلام، وقد رُوي خفض فضلا من قوله كم نالني منهم فضل على عدم. (قوله بمعنى كم الخبريّة للتكثير) ولا تقع للاستفهام عند الجمهور، خلافًا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّوا بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود كأيّن تقرأ سورة الأحزاب آية، فقال ثلاثا وسبعين. (قوله وأبقي على حاله أي مجرورا منوّنا) وفي همع الهوامع؛ وَأمّا كأيّن فكتبت بالنُّون قولا وَاحِدا، قَالَ ابْن مَالك: وَهُوَ شَاذّ، قَالَ أَبُو حَيَّان: وَجه شذوذه أَنّ الْجُمْهُور ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا مركبة من كَاف التَّشْبِيه وَأيّ المنوّنة، فَكَانَ الْقيَاس يَقْتَضِي أَلّا تكْتب صُورَة التَّنْوِين، بل تحذف خطأ، إِلَّا أَنّهم لمّا تلاعبوا فِي هَذِه الْكَلِمَة بأنواع من التراكيب، وأخرجوها عَن أصل موضوعها، فَكَذَلِك أخرجوها فِي الْخط عَن قِيَاس أخواتها، قَالَ: وَذهب يُونُس إِلَى أَنَّهَا اسْم فَاعل من كَانَ يكون، فالنون أَصْلِيَّة، وَهِي لَام الْفِعْل، فعلى هَذَا لَا شذوذ فِي كتَابَتهَا بالنُّون، لِأَنَّهَا كبَائِن من بَان يبين، قَالَ: وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى أَنّ كأيّن اسْم بسيط فالكاف وَالنُّون فِيهِ أصلان وَهُوَ بِمَعْنى كم لذهب مذهبا حسنا، فَإِنَّهُ أقرب من دَعْوَى التَّرْكِيب بِلَا دَلِيل، انتهى. وقوله إِلَّا أَنّهم لمّا تلاعبوا فِي هَذِه الْكَلِمَة بأنواع من التراكيب إشارة إلى لغاتها، وفيها خمسُ لغات، كَأَيِّنْ وكَائِنْ وكَيْإِنْ وكَأْيِنْ وكَيْئِنْ.

حكاية لحال الظرفيّة السابقة فيكون المركّب مبنيًا على الحكاية فيكون إعرابه تقديريًّا، ويدخل مِن البيانيّة على مميّز الثلاثة فحينئذ يكون الظرف صفة لها لكنّه في كأيّ وكم الخبريّة كثير وفي الاستفهاميّة قليل حتّى قيل لَمْ أَطَّلِعْ على دخولها على مميّز كم الاستفهاميّة، وإذا فصل بين كم الخبريّة أو الاستفهاميّة والمميّز بفعل متعدّ يقتضي بحسب مفهومه مفعوليّة المميّز دخلت مِنْ على المميّز للفصل لأنّه لو لم تدخل حينئذ لنصب المميّز أمّا في الاستفهاميّة فلكون النصب هو القياس وأمّا في الخبريّة فلِمَا عرفت فيلزم اللبس فلا يعلم أنّه مميّز أو مفعول به فإذا دخلت حصل الفصل لأنّ التعدية منافية لحرف الجرّ وإذا فرضنا الفعل الفاصل لازمًا انعكس الأمر لاقتضاء اللازم حرف الجرّ فبدخول مِنْ يلزم اللبس إلّا إذا كان معنى الفعل اللازم لا يلائم معنى مِنْ ولم يصلح تعديّته بِمِنْ فحينئذ لا يلزم اللبس عند الدخول أيضًا، فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ.

(وَالرَّابِعُ) أي والاسم الرابع من نواصب النكرات (كَذَا) مؤوّل بهذا اللفظ بأنّه خبر الرابع، والجملة معطوفة. وهو هنا كلمة مركّبة من كاف التشبيه وذا الإشارة خالية عن معنى الجزأين مثل كأيّ. وقد يستعمل على معناه الظرفيّ كما يقال وكذا في تشبيه بعض الأحكام ببعض (وَهِيَ) أي كلمة كذا، وتأنيثه باعتبار الخبر لأنّ الواو ابتدائيّةٌ ما بعدها مبتدأ خبرها (كِنَايَةٌ عَنِ الْعَدَدِ) الظرف متعلّق بكناية لأنّها مصدر كَنَى، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من

(قوله حكاية لحال الظرفيّة السابقة) من جرّ كاف التشبيه لأيّ. (قوله لكنّه في كأين وكم الخبريّة كثير) وَزعم ابْن عُصْفُور أَنّ جَرّ مميّز كأين بِمن لَازم، وَأَنّه لَا ينصب. (قوله حتّى قيل) وفي الفوائد الضيائية؛ قال الشارح الرضي: هذا في الخبريّة كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية، وذلك لموافقته جرّا للمميّز المضاف إليه كم، وأمّا مميّز كم الاستفهاميّة فلم أعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب هذا الفنّ، لكن جوّز الزمخشري أن يكون كم في قوله تعالى {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} استفهاميّة وخبريّة. (قوله للفصل) أي للفرق. (قوله فلما عرفت) من تعذّر الإضافة بالفصل. (قوله فلا يعلم أنّه مميّز أو مفعول) نحو كم قَرأتُ من كتابٍ لئلا يلتبسَ بالمفعول به فيما لو قلت كم قَرأتُ كتاباً، وذلك لأنّ الجملة الأولى تدلّ على كثرة الكتب التي قرأتها، والجملة الأخرى تدلّ على كثرة المرّات التي قرأت فيها كتاباً، فكم في الصورة الأولى في موضع نصب على أنّها مفعول به مقدّم لقرأت، وفي الصورة الأخرى في موضع نصب على أنّها مفعول مطلق له، لأنّها كناية عن المصدر، والتقدير كم قراءة قرأت كتاباً، فيكون تميزها محذوفاً. (قوله حصل الفصل) أي الفرق. (قوله أيضا) أي كما لا يلزم اللبس عند عدم الدخول، أو كما لا يلزم اللبس إذا كان الفاصل فعلا متعدّيا عند دخول من.

الإعراب، أي تعبير ومعبَّر به عن العدد تعبيرا غير واضح الدلالة. وقد يكون كناية عن غير العدد على ما قاله الجامي في شرح الكافية نحو جِئْتُ يَوْمَ كَذَا، كناية عن يوم السبت مثلاً، وتبيين جنس الْمَكْنِيِّ عنه من المضاف إن اعتبرنا إضافة يوم إليه ومن الموصوف إن جعلنا يومًا منوّنًا موصوفا به (نَحْوُ) مضاف (عِنْدِي) خبر مقدّم (كَذَا) مبتدأ مخصّص إمّا بتقديم الخبر أو بالتمييز (دِرْهَمًا) منصوب بكذا تميز له، يبيّن جنس المعدود لا شخصه ولا عدده المعيّن، وجوّزوا كون درهما مجرورا مضافًا إليه لكذا ومرفوعا بدلاً أو عطف بيان لكذا، ووجه نصب هذه الأسماء ما بعدها أنّ أحد عشر مثلاً وكذا أحد وعشرون مثلا أي مجموع المعطوف والمعطوف عليه تامّ بالتنوين التقديريّ إذ كلّ اسم لم يكن مضافًا ولا معرّفا باللام كان منوّنًا لفظًا أو تقديرًا لمانع من ظهورها وكذلك كم الاستفهاميّة وكذا وكأيّ أي مجموع المركّب من الكاف وأيّ لأنّ الجزء الأخير فيه منوّن لفظًا فلم تفتقر للتنوين إلى الإضافة وامتنعت منها ولهذا كلّما أضيف المنوّن سقط التنوين فيكون ما بعدها مشابها بالمفعول الآتي بعد تمام الفعل بالفاعل فينصب مثله.

(اَلنَّوْعُ التَّاسِعُ) مبتدأ وصفة له (كَلِمَاتٌ) مرفوع لفظًا بأنّه خبر المبتدأ، والجملة لا محلّ لها من الإعراب (تُسَمَّى) مجهول من باب التفعيل للواحدة، مفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه وهو هي راجع إلى كلمات، (أَسْمَاءَ) مضاف إلى الأفعال منصوب لفظًا بأنّه مفعول ثان

(قوله معبّر عنه) أي والمصدر بمعنى اسم المفعول. (قوله درهما منصوب بكذا تمييز له) والغالب في كذا استعمالها معطوفا عليها، وَزعم ابْن خروف أَنهم لم يَقُولُوا كَذَا درهما وَلَا كَذَا كَذَا درهما، وَذكر ابْن مَالك أَنه مسموع، وَلكنه قَلِيل، وتمييزها لا يكون إلا مفردا ومنصوبا عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّها تعامل معاملة ما يكنى بها عنه، فكذا أعبد كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبد عن مائة فصاعدا، وكذا كذا عبدا عن أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبدا من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبدا عن احد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ووافقهم على ذلك المبرد وابن الدهان وابن معط، ونقله صاحب البسيط عن الأخفش، وذهب ابن عصفور إلى مذهب ثالث، وهو موافقتهم في المركّب والعقد والمعطوف، ومخالفتهم في المضاف، وهو الثلاثة إلى العشرة والمائة والألف، فيفسّر بجمع معرّف بالألف واللام مجرور بمن، واضطرب أبو عليّ، فمرّة قال بقول البصريين، ومرّة قال بقول الكوفيين. (قوله مضافا إليه لكذا) وقال الحوفي على البدل من ذا. (قوله ومرفوعا بدلا أو عطف بيان) قَالَ أَبُو حَيَّان: وَهُوَ خطأ، لِأَنَّهُ لم يسمع. (قوله لمانع) قيد تقديرا. (قوله من ظهورها) الحقّ من ظهوره، أي التنوين. (قوله للتنوين) أي من أجل التنوين.

لتسمّى (الْأَفْعَالِ) اسم مجموع معرفة مجرور لفظا بأنّه مضاف إليه، وجملة تسمّى مرفوع المحلّ صفة كلمات أي أسماء لألفاظ الأفعال مرادًا بها معانيها، فرويد مثلا اسم للفظ أَمْهِلْ مرادًا به أي بلفظ أمهل معناه الفعليّ أي طَلَبُ الْمُهْلَةِ لا أنّه اسم للفظ أمهل باعتبار نفس اللفظ، ومعاني هذه الأسماء وهي ألفاظ الأفعال من الحيثيّة المذكورة غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وإن كانت معاني الألفاظ المدلولة لتلك الأسماء مقترنة بها فخرجت تلك عن تعريف الفعل. وتلك الأسماء باعتبار العمل على قسمين: (بَعْضُهَا) مضاف إلى الضمير،

(قوله أي أسماء لألفاظ الأفعال) على الأرجح، فهي أسماء معانيها الأفعال، والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوعٌ من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعالُ التي هذه الكلمات أسماءٌ لها أوْلى بموضعها، ووجهُ الاختصار فيها مجيئُها للواحد والواحدة والتثنية والجمعِ بلفظ واحد، ألا ترى أنّك تقول صَهْ يا زيد وصه يا زيدان وصَه يا زيدون وصَه يا هِند وصَه يا هندان وصَه يا هندات، ولو جئت بمُسَمَّى هذه الكلمة قلت اسكُت واسكتا واسكتوا واسكتي واسكتا واسكتنَ، وأمّا المبالَغة فإنّ قولنا صَهْ أبلغُ في المعنى من اسْكُتْ، وكذلك البَواقي، وقيل إنّها تدلّ على الحدث والزمان كالفعل، فهي أسماء بمعنى الأفعال، وفي الرضي؛ وليس ما قال بعضهم أنّ صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دالّ على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء، إذ العربيّ القحّ ربّما يقول صه مع أنّه لا يخطر بباله لفظ اسكت، وربّما لم يسمعه أصلا، ولو قلت إنّه اسم لِاصمت أو امتنع أو كفّ عن الكلام أو غير ذلك ممّا يؤدّي هذا المعنى لصحّ، فعلمنا أنّ المقصود منه المعنى لا اللفظ، وقيل مدلولها المصادر، وعليه فالمراد بالأفعال في قولهم أسماء الأفعال الأفعال اللغويّة التي هي المصادر كما نقله السيد عن الارتشاف. (قوله وهي) أي معاني هذه الأسماء. (قوله من الحيثيّة المذكورة) أي مرادا بها معانيها. (قوله غير مقترنة) خبر معاني هذه الأسماء. (قوله وإن كانت) للوصل. (قوله المدلولة) صفة الألفاظ. (قوله تلك) أي أسماء الأفعال. (قوله فخرجت) وإن كانت معانيها معاني الأفعال لا ألفاظ الأفعال خرجت عن تعريف الفعل لعدم اقترانها بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأوّل، وفي الفوائد الضيائية؛ والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأوّل، فدخل فيه أسماء الأفعال جميعا، لأنّ جميعها إمّا منقولة عن المصادر الأصليّة، سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد، فإنّه قد يستعمل مصدرا أيضاً، أو غير صريح نحو هيهات فإنّه وإن لم يستعمل مصدرا إلّا أنّه على وزن قوقاة مصدر قوقى، أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو صه ومه، أو عن الظروف أو عن الجارّ والمجرور نحو أمامك زيدا وعليك زيدا، فليس لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأوّل. (قوله عن تعريف الفعل) كون هذه الكلمات أسماء هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، لقبولها التنوين والتعريف،

مبتدأ أي بعض تلك الأسماء (تَرْفَعُ) فعل الواحدة فاعله هي، والجملة خبر المبتدأ والجملة الكبرى ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وإنّما أنّث ترفع مع أنّه مسند إلى بعضٍ المذكّر لأنّ البعض اكتسب التأنيث من المضاف إليه، قيل إنّما يكتسب التأنيث إذا كان بعضًا من المضاف إليه المؤنّث كما ههنا، ويكتسب المؤنّثُ التذكيرَ من المضاف إليه أيضًا كقوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} وقال الفرّاء ألزموا تذكير قريب إذا لم يكن من قرب النسب فرقًا بين القريبين ويؤيّده قوله تعالى: {لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ} إذ ليس المؤنّث هنا مضافا إلى المذكّر أي تقتضي المرفوعَ فقط للزومها. وهي قسمان: بمعنى الأمر نحو صَهْ أي اسْكُتْ ومَهْ أي اكْفُفْ، أو بمعنى الماضي كالأمثلة الآتية، وَتَرَكَ القسم الأوّل من الرافعة وبعضًا من القسم الثاني مثل أُفٍّ منوّنا وغير منوّن بمعنى تَضَجَّرْتُ وتفسيره بِأَتَضَجَّرُ مجازٌ

ولمخالفة أوزانها أوزان الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال، لدلالتها على الحدث والزمان استعملت استعمال الأسماء، وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميّته كرويد زيدًا ودونك زيدًا، وما عداه فعل كنزال وصه، وقيل هي قسم برأسه يسمّى خالفة الفعل، أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه. (قوله والجملة الكبرى) وهي الجملة التي خبر مبتدأها حقيقة أو حكما جملة، سواء كانت فعليّة أو اسميّة، والجملة الواقعة خبرا لهذا المبتدأ هي الجملة الصغرى. (قوله قيل) والصحيح أنّ المضاف إنّما يكتسب من المضاف إليه بشرط صحّة المعنى في الجملة بحذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، ولو لم يكن بعضا من المضاف إليه كقوله تعالى {يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ}. (قوله فرقا بين القريبين) كذا في مغني اللبيب، وقيل التذكير في الآية على المعنى، لأنّ الرحمة بمعنى الغفران والعفو، واختاره الزجاج، وبمعنى المطر، واختاره الأخفش، وقيل إنّ قريب على وزن فعيل، وهو وإن كان بمعنى فاعل لكنّه قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكّر والمؤنّث، وقيل إنّه بمعنى مفعول، أي مقرّبة. (قوله ويؤيّده) أي ما قال الفراء. (قوله مضافا إلى المذكّر) بل ليس مضافا أصلا، ومع هذا ذكّر قريب لعدم كونه من قرب النسب. (قوله أي تقتضي) تفسير للمراد بقوله ترفع. (قوله للزومها) أي لكونها لازمة. (قوله وهي) أي الكلمات الرافعة. (قوله ومه أي اكفف) من كفّ اللازم، بمعنى انكفف. (قوله القسم الأوّل) وهو ما كان بمعنى الأمر نحو صه ومه. (قوله القسم الثاني) من الرافعة، وهو ما كان بمعنى الماضي. (قوله مثل أفّ منوّنا وغير منوّن) وفي أفّ أربعون لغة، ذكرها في الارتشاف. (قوله وتفسيره بأتضجّر مجاز) وفي الفوائد الضيائية؛ فما قيل أنّ أف بمعنى أتضجر وأوّه بمعنى أتوجّع فالمراد به تضجّرت وتوجّعت، عبّر عنه بالمضارع لأنّ المعنى على الإنشاء، وهو الأنسب بأن يعبّر عنه بالمضارع الحاليّ.

لأنّ أثر عملها لكون معمولاتها مضمرات لا تظهر. (وَبَعْضُهَا تَنْصِبُ) الجملة الصغرى أي الفعليّة خبر المبتدأ والجملة الكبرى اسميّة معطوفة على الجملة الأولى لا محلّ لها من الإعراب أي البعضُ الآخَرُ ينصب كما أنّه يرفع لكونه متعدّيًا (وَهِيَ) أي أسماء الأفعال رافعةً وناصبةً، "هي" مبتدأ (تِسْعُ) خبره (كَلِمَاتٍ) مضاف إليه، والجملة ابتدائيّة. (اَلنَّاصِبَةُ) مبتدأ (مِنْهَا) صفة المبتدأ (سِتٌّ) خبره (كَلِمَاتٍ) مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه.

(رُوَيْدَ) اسم مؤوّل بهذا اللفظ مرفوع بدل من ستّ أو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر أو منصوب مفعول به لأعني المقدّر (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (رُوَيْدَ) اسم من أسماء الأفعال الناصبة مبنيّ على الفتح مرفوع المحلّ بأنّه مبتدأ وفاعله مستتر فيه وهو أنت مرفوع المحلّ بأنّه فاعله سادّ مسدّ الخبر أي مُسْتَغْنٍ عن الخبر لتمام معناه بالفاعل (زَيْدًا) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به لرويد، والجملة الفعليّة أو الاسميّة مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لنحو (أَيْ) حرف تفسير (أَمْهِلْهُ) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة مجرورة المحلّ بأنّها تفسير للجملة السابقة والعامل في التفسير هو عامل المفسَّر. ورجّح الفاضل الهندي أنّ رويد مبنيّ على الفتح لا محلَّ لها من الإعراب، والفاعل والمفعول به على ما مرَّ. وقيل إنّ رويد مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ بأنّه مفعول مطلق لفعل مقدّر وحال الفاعل والمفعول به كما مرَّ. وحكم سائر أسماء الأفعال حكم رويد في الصّور الثلاثة، فإن كانت مفعولاً مطلقًا يقدّر لكلِّ الفعلُ المناسبُ له، ففي رويد المقدَّرُ أَرْوِدْ وفي بَلْهَ دَعْ وفي دونكَ خُذْ وهكذا. واعترض عليه بأنّه إذا قدّرت الأفعال لا تكون تلك الأسماء أسماء الأفعال، والظاهر أنّها حينئذ لا يضمر فيها الفاعل بل في الأفعال المقدّرة وأنَّ العمل في المفعول به للنواصب وفي الفاعل المظهر للروافع إنّما يكون للأسماء بنيابة الأفعال وإذا ذكر الفعل كان العمل فيهما أيضًا للفعل فَضُعْفُ كَوْنِهَا مفعولا مطلقا لا يخفى، واصل رويد إِرْوَادًا، ....

(قوله لأنّ أثر عملها) علّة ترك. (قوله بأنّه فاعله سادّ مسدّ الخبر) كما في أقائم الزيدان. (قوله لتمام معناه بالفاعل) كالخبر. (قوله ورجّح الفاضل الهندي) والأخفش وابن مالك، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وهو الصحيح. (قوله وقيل) والقائل المازني ومن وافقه. (قوله واعترض عليه) أي على القائل بأنّه مفعول مطلق. (قوله لا تكون تلك الأسماء أسماء الأفعال) بمعنى أسماء لألفاظ الأفعال. (قوله أيضا) أي كما في الفاعل المضمر. (قوله وأصل رويد إروادا) كما قال البصريون، وذهب الفراء إلى أنّه تصغير رود بمعنى المهل والرفق مثل قولهم يمشي على رود أي على مهل ورفق، وردّ بأنّ رويدًا يتعدّى كالإرواد، والرود لا يتعدّى.

صغّر بحذف الزوائد فصار رويد وجعل اسما للفعل وقد يستعمل بمعناه المصدريّ مضافًا إلى المفعول به نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ أي أَرْوِدْ زيدًا رُوَيْدًا وقد يستعمل منصوبًا منوّنًا بمعنى اسم الفاعل نحو سِرْ سَيْرًا رُوَيْدًا، وقد يحذف المصدر الموصوف به نحو قوله تعالى: {أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا}.

(وَبَلْهَ) بسكون بين فتحتين عطف على رويد وحده على تقدير البدليّة والنصبِ على المفعوليّة، والجملة معطوفة فيما سواهما (نَحْوُ) مضاف (بَلْهَ) ناصب بمعنى الأمر مبتدأ أو لا محلّ له من الإعراب وفاعله مستتر فيه وهو أنت (زَيْدًا) منصوب بأنّه مفعول به، والجملة مضاف إليه لنحو بالتأويل المذكور (أَيْ) حرف تفسير (دَعْهُ) أمر بالصيغة وفاعله مستتر فيه وهو أنت و"الهاء" مفعول به، والجملة مجرور المحلّ بأنّه تفسير لما قبله، ويستعمل مصدرًا مضافًا نحو بَلْهَ زيدٍ ....

(قوله صغّر بحذف الزوائد) من الهمزة والألف، ويسمّى تصغير ترخيم، لما فيه من حذف الزوائد، والترخيم حذف. (قوله مضافا إلى المفعول به) وقد يضاف إلى الفاعل أيضا نحو رويد زيدٍ عمرا، وقد لا يضاف، فيكون منوّنا نحو رويدًا زيدا، وأَمّا الَّذِي هُوَ اسْم الْفِعْل فمبنيّ على الْفَتْح، لَا يُضَاف، وَلَا يدْخلهُ التَّنْوِين. (قوله أي أرود زيدا رويدا) أي فالمصدر نائب عن الفعل. (قوله بمعنى اسم الفاعل) أي مُرْوِدًا. (قوله نحو سر سيرا رويدا) فرويدا صفة سيرا، ويكون حالا أيضا إذا كان بمعنى اسم الفاعل نحو سَارُوا رويدًا، فقيل هو حال من الفاعل، أي مُرْوِدِينَ، وقيل من ضمير المصدر المحذوف الذي دلّ عليه الفعل، أي سَارُوهُ أي السَّيْرَ رويدًا، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف، أي سيرًا رويدًا. (نحو قوله تعالى أمهلهم رويدا) وفي الرضي؛ قوله تعالى أمهلهم رويدا يحتمل المصدر، وصفة المصدر، والحال.

(قوله بله بسكون بين فتحتين) وقد يبنى على الكسر. (قوله بله ناصب بمعنى الأمر) وذهب جمهور البصريين إلى أنّه لا يجوز فيما بعده إلّا الخفض، وليس بصحيح، بل النصب مسموع من كلام العرب، وعدّه الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء بِمَعْنى لَا سِيّمَا، وأجازوا النصب بعده على الاستثناء نحو أَكْرَمْت الْعَبِيدَ بَلْهَ الْأَحْرَارَ، فرأوا ما بعده خارجاً ممّا قبله في الوصف، فجعلوه استثناء، إذ المعنى أنّ إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد، وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنى كيف، فيكون ما بعده مرفوعًا، فتقول بَلْهَ زَيْدٌ بالرفع على الابتداء، وبله خبر مقدّم، أي كيف زيد، وأنكر أبو عليّ الرفع بعده. (قوله ويستعمل مصدرا) وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدراً، تقول بَهْلَ زيد، وحكى أبو الحسن الهيثم فتح الهاء واللام، فتقول بَهَلَ زيد. (قوله مضافا) أو غير مضاف نحو بَلْهًا زيدا. (قوله نحو بله زيد) مضاف إلى المفعول، وقال أبو عليّ: مضاف

أي تَرْكه بتقدير اتْرُكْ مثلا (وَدُونَكَ) عطف على رويد عطف جملة أو مفرد (نَحْوُ) مضاف (دُونَكَ زَيْدًا أَيْ خُذْهُ) لا حاجة إلى بيان الإعراب ويلزمه كاف وصار مع دون اسما واحدًا بمعنى الفعل.

(وَحَيَّهَلَ) مؤوّل بهذا اللفظ معطوف على ما مرّ (نَحْوُ) مضاف (حَيَّهَلَ) إمّا مبتدأ سادّ فاعله مسدّ خبره أو لا محلّ له من الإعراب (الثَّرِيدَ) مفعول به له (أَيْ اِيتِهَا) أمر بالصيغة، فاعله مستتر فيه و"الهاء" مفعول به، والجملة مجرور المحلّ بأنّه تفسير لحيّهل وعامله عامل المفسَّر، ويتعدّى بعلى وإلى والباء، وفي الحديث: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَ بِعُمَرَ» أي أَسْرِعْ إليه، ويروى على عمر وإلى عمر. وينوّن، ويقال حَيَّهَلَا بإثبات الألف بلا تنوين وبإسكان اللام وبإسكان الهاء وفتح اللام منوّنًا وغيره، ويستعمل كلٌّ من حيَّ وهل بمعنى أَقْبِلْ نحو حَيَّ على الصلاة، وكقول الشاعر: "أَلاَ أَبْلِغَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا هَلاَ" أي أَقْبِلِي.

إلى الفاعل، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ بله بمعنى غير إذا جرّ، فيكون اسْتِثْنَاء مُنْقَطِعًا، وذهب الأخفش إلى أنّ بله حرف جر. (قوله أي تركه) فسّر به لأنّ دع لا مصدر له من لفظه، وإنّما له مصدر من معناه، وهو الترك، كما لا فعل لبله من لفظه. (قوله بتقدير اترك) فالمصدر نائب عن الفعل. (قوله الثريد) قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم، وقيل الخبز المأكول باللحم. (قوله ويتعدّى بعلى وإلى والباء) كما يتعدّى بنفسه، فيكون بمعنى إيت المتعدّي بنفسه، وإذا تعدّى بعلى يكون بمعنى أَقْبِلْ المتعدّي بعلى، وإذا تعدّى بالباء أو إلى يكون بمعنى عَجِّلْ وأَسْرِعْ المتعدّي بالباء أو إلى، وقلّ من ذكر تعديته بإلى. (قوله وفي الحديث) كذا في المفصل، وفي التصريح؛ وهو أثر يروى عن ابن مسعود ﷺ. (قوله فحيّهل بعمر) والمراد به عمر بن الخطّاب ﷺ. (قوله أسرع إليه) أي عجّل بذكره، على حذف المضاف. (قوله وينوّن) فيقال حَيَّهَلاً، والتنوين للتنكير. (قوله وبإسكان اللام) فيقال حَيَّهَلْ، على أصل البناء، وبكسر اللام والتنوين فيقال حَيَّهَلٍ. (قوله وبإسكان الهاء وفتح اللام) لاستثقال اجتماع الفتحات. (قوله منوّنا) فيقال حَيَّهْلًا. (قوله وغيره) أي غير منوّن، بالألف ودونه فيقال حَيَّهْلَا وحَيَّهْلَ، وجميع الصور حَيَّهَلَ، وهو الأصل، بالبناء على الفتح كخمسة عشر، وحَيَّهَلاً بالتنوين، وحَيَّهَلَا بإثبات الألف بلا تنوين، وحَيَّهَلْ بإسكان اللام، وحَيَّهَلٍ بكسر اللام والتنوين، وحَيَّهْلاً بإسكان الهاء وفتح اللام والتنوين، وحَيَّهْلَا بإسكان الهاء وفتح اللام وإثبات الألف، وحَيَّهْلَ بإسكان الهاء وفتح اللام بدون التنوين والألف. (قوله وكقول الشاعر ألا أَبْلِغَا لَيلَى وَقُولا لَهَا هَلا) وفي رواية ألا حَيَا، أي أَبْلِغَاها تحيّتي على طريق الهزء والسخريّة، وفي رواية أخرى أَلَا يَا ازْجُرَا، وتمامه فَقَدْ رَكِبْتُ أَمْراً أَغَرَّ مُحَجَّلا، أي ركبت بسبب التعرّض لمهاجاتي أمرًا شنيعًا قبيحًا.

(وَعَلَيْكَ) أي لفظه عطف على ما مرّ (نَحْوُ عَلَيْكَ زَيْدًا أَيْ اِلْزَمْهُ وَهَاءَ) عطف على رويد أيضًا عطف مفرد أو جملة (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (هَاءَ زَيْدًا أَيْ) حرف تفسير وقيل حرف عطف (خُذْهُ) والجملة مجرور المحلّ تفسير هاء زيدًا أو عطف عليه. ويتصرّف منها هاءَ هَائُمَا هَاتُمْ هَاءِ هَائُمَا هَائُنَّ. قال الله تعالى: {هَائُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ} فالميم فاعله ومفعوله محذوف أي هائُموا كتابي أو مفعوله كتابيه بعد قوله تعالى: هائم اقرأوا على مذهب الكوفيين في التنازع لكن يكون على غير المختار أي خذوا كتابي واقرأوه. وجاء هات أيضًا متصرّفًا تقول هَاتِ هَاتِيَا هَاتُوا هَاتِي هَاتِيَا هَاتِينَ، قال الله تعالى: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ} الواو فاعله

(قوله عليك زيدا أي الزمه) وقد يتعدّى بالباء نحو عليك بالعلم، فيكون بمعنى فعل مناسب متعدّ بها مثل تمسّك، وصرّح الرضي بأنّ الباء في مثله زائدة، وقال: والباء تزاد كثيرا في مفعول أسماء الأفعال، لضعفها في العمل. (قوله هاء) تمدّ وتقصر. (قوله أي حرف تفسير) وهو الصحيح، وما بعدها عطف بيان أو بدل، لَا حرف عطف، خلافًا للكوفيين وصاحبي الْمُسْتَوْفى والمفتاح، لأنّا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دَائِما، وَلَا عاطفا ملازما لعطف الشَّيْء على مرادفه. (قوله هاء) للمرأة، بالكسرة بلا ياء. (قوله هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ) والهاء في كتابيه هاء السكت، وهي الهاء التي تزاد للوقف خاصّة، فلا تزاد عند الوصل، ولا تكون إلّا ساكنة، وتحريكها لحن، لأنّها للوقف، والوقفُ إنّما يكون على الساكن، وهذه الهاء في القرآن في سبعة مواضع، لَمْ يَتَسَنَّهْ، وَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ، وَكِتَابِيَهْ، وَحِسَابِيَهْ، وَمَالِيَهْ، وَسُلْطَانِيَهْ، وَمَاهِيَهْ. (قوله ومفعوله محذوف) على مذهب البصريين في التنازع، لأنهم يعملون الثاني، ويحذفون مفعول الأوّل، ولا يضمرونه، لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة. (قوله على مذهب الكوفيين في التنازع) لأنّهم يعملون الأوّل. (قوله لكن على غير المختار) لأنّ المختار عندهم إضمار مفعول الثاني دون حذفه، ولا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط، وهو جائز، وفي الرضي؛ قوله والمفعول على المختار، أي وأضمرت المفعول أيضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار، فيكون ضميرا بارزا، ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد، ويجوز حذفه أيضا لكونه فضلة، أمّا اختيار الاضمار فلانّ الثاني أقرب الطالبين، فالأولى إذا لم يحظَ بمطلوبه مع الامكان أن يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتّى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقّه ألّا يعمل مع وجود الأقرب وحتّى لا يظنّ بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنّه ليس مطلوبه وأنّه موجّه إلى غيره. (قوله هات) عدّه جمَاعَة من النَّحْوِيين فِي أَسمَاء الْأَفْعَال، وَالصَّوَاب أنّه فعل أمر من هَاتَى يُهَاتِي كنَاجَى يُنَاجِي، وقال الخليل: هو من آتى يُؤَاتِي، فقلبت الهمزة هاء. (قوله أيضا) أي مثل هاء، ويفهم أنّ هات لغة في هاء كما في كروي. (قوله متصرّفا) وآخره مكسور أبدا إِلَّا اذا كَانَ لجَماعَة المذكرين فَإِنَّهُ يضمّ.

وبرهان مفعول به له. وجاء أيضًا هاك بإلحاق الكاف نحو هَاكَ هَاكُمَا هَاكُمْ هَاكِ هَاكُمَا هَاكُنَّ فَكُمَا وَكُمْ مثلا فاعله وجاء فيه لغات أخر كلّها متصرّفة، ومن تلك الأسماء ....

(قوله فكما وكم مثلا فاعله) وفي الرضي؛ فنقول الكاف إذا اتّصل بهذه الأسماء نظر، فإمّا أن يكون متّصلا بما هو ظرف أو حرف جرّ في الأصل نحو أمامك وإليك، أو لا، فهو في الأوّل اسم مجرور نظرا إلى أصله، وفي الثاني ينظر، فإن كان الاسم الذي اتّصل به كاف الخطاب ممّا جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد وزيدا احتمل أن يكون الكاف اسما مجرورا، نظرا إلى كون الاسم مصدرا مضافا إلى فاعله، وأن يكون حرف خطاب، نظرا إلى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا، وإن لم يجز كون الكاف مضافا إليه فهو حرف كما في هاك، إذ لم يأت ها زيد بالإضافة كما جاء في رويد زيد، ومثله النجاءك وإن لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا إليه، وقال الفراء: الكاف في جميعها مرفوع، لكونه في مكان الفاعل، وليس بشيء، لأنّا نعرف أنّ الكاف في عليك وإليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان مجرورا، بلى يمكن دعوى ذلك في نحو حيّهلك وهاك، لأنّ الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل، مع أنّ وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل، وينبغي له أن يقول إنّ في نحو رويد وها مجرّدين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب، ولا يقول بحذف الكاف، لأنّ الفاعل لا يحذف، وقال الكسائي: الكاف في الجميع منصوب، وهو أضعف، لأنّ المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا، وقال ابن بابشاذ: الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك، ويبطل قوله بما أورد على الفراء. (قوله وجاء فيه لغات أخر كلّها متصرّفة) وفي الرضي؛ وفيه ثماني لغات، الأولى: ها بالألف مفردة ساكنة، للواحد والاثنين والجمع مذكّرا كان أو مؤنثا، الثانية: أن تلحق هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفيّة، وتصرّفها نحو هَاكَ هَاكُمَا هَاكُمْ هَاكِ هَاكُنَّ، الثالثة: أن تلحق الألف همزة مكان الكاف، وتصرّفها تصريف الكاف نحو هَاءَ هَاؤُمَا هَاؤُمْ هَاءِ هَاؤُمَا هَاؤُنَّ، الرابعة: أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب، وتصرّف الكاف، الخامسة: هَأْ بهمزة ساكنة بعد الهاء للكلّ، السادسة: أن تصرّف هذه الخامسة تصريف دَعْ وذَرْ، السابعة: أن تصرّفها تصريف خَفْ، الثامنة: أن تلحق الألف همزة، وتصرّفها تصريف نَادِ، والثلاثة الأخيرة أفعال، غير متصرّفة لا ماضي لها ولا مضارع، وليست بأسماء أفعال، انتهى. ونَادِ فعل أمر من نَادَى يُنَادِي من باب المفاعلة، وفي قوله كلّها متصرّفة نظر كما يرى. (قوله ومن تلك الأسماء) عند الحجازيين، وأمّا عند بني تميم فالمشهور الأصحّ أنّها عندهم فعل أمر، كما حكم بفعليّتها عندهم سيبويه، وقيل إنّها عندهم اسم فعل أيضا، وتصرّفها لا يوجب كونها فعل أمر، وفي شرح المفصل؛ واعلم أنّ بني تميم وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل في اتّصال الضمير بها لشدّةِ شبهها بالفعل

هلُمَّ قاله الله تعالى: {هَلُمَّ شُهَدَائَكُمْ} أي أَحْضِرُوهُمْ. وجاء لازمًا كقوله تعالى: {هَلُمَّ إِلَيْنَا} أي تَعَالَ وَجِيءْ. وعند تميم يتصرّف هلمّ أيضًا تَصَرُّفَ أمر المخاطب تقول هلمَّ هلمَّا هلمّوا آه.

(وَالرَّافِعَةُ) مبتدأ (مِنْهَا) أي من تلك الأسماء التسعة، صفة المبتدأ (ثَلَاثُ) خبر المبتدأ (كَلِمَاتٍ) مضاف إليه لثلاث، والجملة الاسميّة عطف على جملةِ الناصبةُ منها، لا محلَّ لها من الإعراب.

(هَيْهَاتَ) إمَّا مبتدأ أو منصوب المحلّ بأعني أو خبر مبتدأ محذوف أو خبره محذوف، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (هَيْهَاتَ) إمَّا مبتدأ أو لا محلّ له (زَيْدٌ) مرفوع فاعله..

وإفادتِها فائدةَ الفعل فهي عندهم أيضًا اسمٌ للفعل، انتهى. واستدلّ على كونها اسم فعل بالتزامهم فتح ميمها والإدغام، ولو كانت فعلًا لجرت مجرى رُدّ في جواز الضمّ والكسر والإظهار، وأجيب بأنّ التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعليّة، والتزام أحد الجائزين في كلامهم كثير، وحكى الجرمي في ميمها الفتح والكسر عن بعض تميم. (قوله هلمّ) ونقل بعض النحويين الإجماع على أنّها مركّبة، وفي البسيط؛ ومنهم من يقول إنّها ليست مركبّة، وفي كيفية التركيب خلاف؛ قال البصريون: مركبّة من ها التنبيه ومن لُمَّ التي هي فعل أمر من قولهم لَمَّ الله شعثه، أي جمعه، كأنّه قيل اجمع نفسك إلينا، فحذفت ألفها تخفيفًا، ونظرًا إلى أنّ أصل لام لُمَّ السكون، وقال الخليل: ركّبا قبل الإدغام وأصلها ها الْمُمْ، فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثمّ نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت، وقال الفراء: مركّبة من هل التي للزجر وأُمَّ بمعنى اقْصِدْ، فخفّفت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها، وحذفت، فصار هَلُمَّ، ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين، وَقَول الْبَصرِيين أقرب إِلَى الصَّوَاب، وفِي الْبَسِيط؛ وَيدلّ على صِحَّته أنّهم نطقوا بِهِ، فَقَالُوا هَا لُمَّ. (قوله وجاء لازما) ويتعدّى بإلى كقوله تعالى {هَلُمَّ إِلَيْنَا}، وقد يتعدّى باللام نحو هلمّ للثريد. (قوله وعند بني تميم يتصرّف هلمّ) وأمّا عند الحجازيين فلا يتصرّف. (قوله تصرّف أمر المخاطب) وإذا اتّصل بها نون الإناث فالقياس هَلْمُمْنَ، وزعم الفراء أنّ الصواب هَلُمَّنَّ بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها، ثمّ تدغم النون الساكنة في نون الضمير، والذي أوجب ذلك أنّ هذه النون التي هي ضميرُ الجماعة لا تُوجد إلّا وقبلها ساكنٌ، فزادوا نونًا ثانيةً قبلها ليقع السكونُ عليها، وتسلَمَ فتحةُ الميم في هَلُمَّ، فتكون وقاية لها من السكون، وحكي عن أبي عمرو أنّه سمع من العرب هَلُمِّينَ بكسر الميم مشدّدة وزيادة ياء ساكنة بعدها قبل نون الإناث، محافظة على

سادّ مسدّ الخبر، والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو، وعلى الضعيف منصوب المحلّ بأنّه مفعول مطلق لِبَعُدَ المقدّر (أَيْ بَعُدَ) زيدٌ هيهات أي بُعْدًا، ويجوز في التاء الفتحُ وهو الأفصح والكسر والضمُّ وفي الثلاث يجوز التنوين وفيه لغات أخر، وتدخل اللام على فاعله نحو قوله تعالى: {هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} وقيل فاعله محذوف أي هيهات الإِخْرَاجُ الموعود، وقيل لِمَا ظرفٌ خبرُ هيهات.

(وَسَرْعَانَ) عطف على هيهات عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة (نَحْوُ سَرْعَانَ) اسم فعل رافع (ذَا) مرفوع المحلّ بأنّه فاعله (إِهَالَةً) منصوب لفظًا بأنّه تمييز لنسبة سرعان إلى ذا (أَيْ سَرُعَ) مع مبالغةِ سَمْنُهُ، فإن كان المرجع والمشار إليه بذا هو الشاة فتذكيره لكون الشاة يطلق على المذكّر والمؤنّث وكان المشار إليه مذكّرًا إذ القاعدة أنّ كلّ اسم جنس بالتاء يطلق على المذكّر والمؤنّث إذا أريد به المذكّر لا يسري تأنيثُه إلى شيء تقول هذا

سكون ما قبلها، وحكى عن بعضهم هَلُمُنَّ بضمّ الميم، وهو شاذّ. (قوله سادّ مسدّ الخبر) أي إذا كان مبتدأ، بخلاف ما إذا كان لا محلّ له من الإعراب، والأولى إسقاطه. (قوله الفتح) عند الحجازيين. (قوله والكسر) عند بني تميم. (قوله والضمّ) عند عقيل. (قوله وفيه لغات أخر) وحكى الصغاني فيها ستًّا وثلاثين لغة، هَيْهَات، وَأَيْهَات، وَهَيْهَان، وَأَيْهَان، وَهَيْهَاه، وَأَيْهَاه، وكلّ واحدة من هذه الستّ مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكلّ واحدة منوّنة وغير منوّنة، فتلك ستّ وثلاثون، وحكى غيره هَيْهَا، وَأَيْهَا، وَهَيْهَاكَ، وَأَيْهَاكَ، وَهَيْهَاء، وَأَيْهَاء، وفي الصبان؛ وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى، هَايِهَات، وَآيِهَات، وَهَايِهَان، وآيِهَان، بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلّثات الآخر، وأَيْآت بإبدال الهاءين همزتين. (قوله وتدخل اللام) أي الزائدة، والأولى وتزاد اللام. (قوله وقيل فاعله محذوف) وقد استبعد بعضُهم القولَ بحذف الفاعل، وزعم أنّه مضمرٌ فيه راجع إلى الإخراج، لتقدُّمِ ذكرِه. (قوله وقيل لما ظرف خبر هيهات) والقائل الزجاج، واللام على هذا أصليّة، وهيهات اسم بمعنى البعد، أي البعد ثابت للذي توعدونه، وذهب المبرد إلى أنّ هيهات ظرف، ومعناه عنده في البعد، فهو خبر مقدّم، وما توعدون مبتدأ مؤخّر، واللام زائدة، أي ما توعدون كائن في البعد. (قوله سمنه) فالإهالة بمعنى السمن، والتمييز محوّل عن الفاعل، وفي الصبان؛ إنّ المشار إليه بذا هو الرغام، وإهالة مصدر بمعنى إخافة وإفزاع، وهو تمييز محوّل عن الفاعل، ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا . (قوله فإن كان المرجع) أي لضمير قوله سرع. (قوله إذ القاعدة) وفي التفاسير؛ وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ دَخَلَ الْكُوفَةَ، فَالْتَفَّ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ: سَلُوا عَمَّا شِئْتُمْ، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّه - حَاضِرًا، وَهُوَ غُلَامٌ حَدَثٌ، فَقَالَ: سَلُوهُ عَنْ نَمْلَةِ سُلَيْمَانَ، أَكَانَتْ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى؟ فَسَأَلُوهُ، فَأُفْحِمَ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ: كَانَتْ أُنْثَى، فَقِيلَ لَهُ مَنْ أَيْنَ عَرَفْتَ، فَقَالَ:

جماعة وهذا شاة إذا أريد بهما ذَكَرٌ والقرينة على إرادة الذَّكَرِ تذكيرُ ذا وإلاّ لزم تأنيثه إذ في مثل هذا الاسم يلزم تأنيث المؤنّث لئلاّ يلتبس. وهذا المثالُ مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ أَخْبَرَ بحصول شيء قبل مجيئ آوَانِهِ. وجاء كسر السين وضمّه في سرعان.

(وَشَتَّانَ) عطف على هيهات كما مرّ (نَحْوُ شَتَّانَ) إمّا مبتدأ أو لا محلّ لها من الإعراب (زَيْدٌ) مرفوع بأنّه فاعله (وَعَمْرٌو) عطف على زيد (أَيْ) حرف تفسير أو عطف (افْتَرَقَا) فعل و"الألف" مرفوع المحلّ بأنّه فاعله، والجملة مجرور المحلّ بأنّه تفسير أو معطوف، ولا يكون فاعله إلّا شيئين متعاطفين فلا تقول شتّان الزيدان، وجاء شتّان مَا هُمَا بزيادة ما وشتّان مَا بَيْنَهُمَا بزيادة ما وبين وهما فاعله ....

مِنْ كِتَابِ اللَّه تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُهُ قالَتْ نَمْلَةٌ، وَلَوْ كَانَ ذَكَرًا لَقَالَ قَالَ نَمْلَةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّمْلَةَ مِثْلُ الْحَمَامَةِ وَالشَّاةِ فِي وُقُوعِهَا عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، فَيُمَيَّزُ بَيْنَهُمَا بِعَلَامَةٍ نَحْوُ قَوْلِهِمْ حَمَامَةٌ ذَكَرٌ وَحَمَامَةٌ أُنْثَى، وَهُوَ وَهِيَ، وينصر قول أبي حنيفة ﷺ ما نقل عن ابن السكيت، حيث قال: هذا بقرةٌ إذا عنيت ثورًا، فإن عنيت أنثى قلت هذه بقرةٌ. (قوله وهذا المثال مثل) وفي القاموس؛ أمّا سرعان ذا إهالة فأصْلُه أنّ رَجُلاً كَانَت لَهُ نَعْجَةٌ عَجْفَاءُ، ورُغامُها يَسيلُ من منْخرَيْها لهُزالِها، فَقيل لَهُ مَا هَذَا الَّذِي يسيلُ، فَقَالَ ودَكُها، فَقَالَ السائلُ ذَلِك القَولَ، وَفِي اللِّسان؛ وأصلُ هَذَا المثَلِ أنّ رجلا كَانَ يُحَمَّقُ اشْترى شَاة عَجْفَاءَ يسيلُ رُغامُها هُزالاً وسُوءَ حالٍ، فظنَّ أنه وَدَكٌ، فَقَالَ سَرْعَانَ ذَا إهالَةً. (قوله آوانه) أي وقته. (قوله وجاء كسر السين وضمّه في سرعان) لكن الأفصح فتحه. (قوله شتّان) وهو مبنيّ على الفتح، وقد يكسر. (قوله افترقا) وفي التصريح؛ كذا أطلق الجمهور، وقيّده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال، قال ابن عمرون: كالعلم والجهل والصحّة والسقم، قال: ولا تستعمل في غير ذلك، لا تقول شتّان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتّان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه. (قوله ولا يكون فاعله إلّا شيئين متعاطفين فلا تقول شتّان الزيدان) ويردّه ما يأتي من قوله وجاء شتّان ما هما بزيادة ما وشتّان ما بين هما بزيادة ما وبين وهما فاعله، وفي الصبان؛ ويطلب فاعلًا دالّا على اثنين نحو شتّان الزيدان. (قوله بزيادة ما وبين وهما فاعله) وفي الصبان؛ ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما، لأنّه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى أنّ إحداهما مختصّة بأحدهما والأخرى بالآخر، بل لا يقال إلّا إذا كانا مشتركين في الحالتين، فلو فسّرنا قوله شتّان ما بين الزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كلّ واحدة، وهو ضدّ المقصود، وخرّج بعضهم ذلك على أنّ شتّان بمعنى بعد، لأنّه لا يستلزم اثنين، وما واقعة على المسافة، أفاده الدماميني، انتهى. وفي الرضي؛ ويجوز أن تكون ما زائدة كما كانت من دون بين، وشتّان بمعنى بعد، ويكون بين فاعل شتّان كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى {لَقَدْ

وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مُسَمَّيَاتِهَا وهذه غير متصرّفة أيضًا ويستوي في هذه وفي القسم الأوّل غير هاء وهلمّ على لغة تميمٍ الذكور والإناث والإفراد وغيره ويستتر فيما يستتر فيه الفاعل الضمائر مطابقة للمقصود. واعلم أنّ أسماء الأفعال غير محصورة فيما ذكرنا فليس قصده إلى الحصر.

(اَلنَّوْعُ الْعَاشِرُ) مبتدأ وصفة، (اَلْأَفْعَالُ) خبر المبتدأ، (النَّاقِصَةُ) صفة الخبر (تَرْفَعُ الْإِسْمَ) فعل وفاعله هي، "الاسم" مفعول به، والجملة منصوب المحلّ بأنّه حال من فاعل الناقصة (وَتَنْصِبُ) فعل فاعله هي، (الْخَبَرَ) منصوب لفظًا بأنه مفعول به، والجملة منصوب المحلّ بأنّه عطف على الجملة السابقة (وَهِيَ) "الواو" ابتدائيّة، ما بعدها مبتدأ (ثَلَاثَةَ عَشَرَ) مركّب تعداديّ مبنيّ جزآه على الفتح، الجزء الثاني مرفوع المحلّ خبر المبتدأ (فِعْلاً) منصوب بأنّه تمييز، والجملة لا محلّ لها من الإعراب. والظاهر أنّ المصنّف - رحمه الله - حَصَرَ المشهورة في العدد المذكور وإلّا فهي ليست محصورة فيه بل قيل ولا مضبوطة شيء من العدد بل غير محصورة، وتسميتها ناقصة ليست لعدم مصادرها وإلّا لخرجت عن حدّ الفعل

تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ}، قال: بينكم مسند إليه، لكنّه لم يرتفع استنكارا لإخراجه عن النصب المستمرّ له في أغلب استعماله. (قوله وفي هذه الثلاثة مبالغة) بل المبالغة ثابتة في جميع أسماء الأفعال، وبيّن الرضي وجهها في كلام طويل، فمن أراد الاطلاع عليه فليرجع إليه. (قوله وغيره) من التثنية والجمع. (قوله الفاعل) فاعل يستتر الثاني. (قوله الضمائر) فاعل يستتر الأوّل. (قوله ترفع الاسم) وَمذهب الْكُوفِيِّين أَنَّهَا لم تعْمل فِيهِ شَيْئا، وَأَنّه بَاقٍ على رَفعه، وردّ مذهبهم بأنّ الضمائر تتّصل بهَا، وَهِي لَا تتّصل إِلَّا بالعامل، وبأنّه يلزم عليه أنّ الفعل ناصب غير رافع، ولا نظير له، وفي الصبان؛ تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحيّة، خالية عن المناسبة، لأنّ زيدًا في كان زيد قائمًا اسم للذات لا لكان، والأفعال لا يخبر عنها، إلّا أن يقال الإضافة لأدنى ملابسة، والمعنى اسم مدلول مدخولها، وخبرها، أي الخبر عنه، وقد يسمّى المرفوع فاعلًا والمنصوب مفعولًا مجازًا. (قوله مركّب تعداديّ) تضمّنيّ. (قوله مبنيّ جزآه على الفتح) أمّا الأوّل فلكون آخره كجزء الكلمة الذي هو الوسط، وأمّا الثاني فلتضمنّه الحرف. (قوله بل غير محصورة) وفي الفوائد الضيائية؛ ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس، ثمّ قال: وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغنى عن الخبر، والظاهر أنّها غير محصورة، وقد تضمّن كثير من الأفعال معنى الناقصة كما تقول تَتِمُّ التِّسْعَةُ بِهَذَا عَشَرَةً أَيْ تَصِيرُ عَشَرَةً تَامَّةً وَكَمُلَ زَيْدٌ عَالِمًا أَيْ صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا كَامِلًا، انتهى. وَقَالَ بعض النَّحْوِيين: يدْخل فِي هَذَا الْبَاب كلّ فعل لَهُ مَنْصُوب بعد مَرْفُوع لابدّ مِنْهُ نَحْو قَامَ

لعدم وجود معنى تدلّ تلك الأفعال عليه بنفسها مقترنا بالزمان حينئذ وَلَخَالَفَتْ مقتضى قاعدة الاشتقاق بل لأنّها لا تتمّ بمرفوعها بدون الخبر كسائر الأفعال التّامة لكن لَمَّا كانت لتقرير الأسماء على صفة غير صفة مصدرها وكان المقصود منها إثبات مصدر خبرها للاسم وكانت بنفسها بيانًا لكيفية تلك المصادر الثابتة توهّم بعض النحويين أنّه ليس لها مصادر وحَكَمَ المنطقيون بأنّها آدات أي داخلة في قسم الحرف نظرًا إلى كونها آلة للغير، فكان مثلا يدلّ على الحصول والوقوع والفرق بين الناقصة والتامّة أنّ الناقصة وضعت لحصول موصوفيّة شيء بصفة فتقتضي أمرين، والتامّة لحصول ذات الشيء فلم يتوقّف إلّا على أمر واحد، هذا.

(كَانَ) مؤوّل مرفوع المحلّ بأنّه بدل من محلّ ثلاثة عشر أو منصوب المحلّ بفعل مقدّر أو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر (نَحْوُ) مضاف (كَانَ) من الأفعال الناقصة (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه اسم كان (قَائِمًا) منصوب لفظًا بأنّه خبر كان وفاعله مستتر فيه وهو هو راجع إلى اسم كان وكان مع اسمه وخبره جملة فعليّة مؤوّلة بهذا اللفظ مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لنحو.

(وَتَكُونُ) "الواو" عاطفة "تكون" من الأفعال الناقصة واسمه مستتر فيه وهو هي راجع إلى كان، وإنّما أنّث باعتبار الكلمة (تَامَّةً) منصوب لفظًا بأنّه خبر تكون وفاعله مستتر فيه وهو هي راجع إلى اسم تكون وهو أي لفظ تكون مع اسمه وخبره جملة فعليّة معطوفة على الجملة المفهومة من السابق لأنّه يفهم من قوله أوّلاً في تعداد الأفعال الناقصة كان أنّه قال تكون كلمة كان ناقصة فقوله وتكون تامّة عطف عليه لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّ المعطوف عليه جملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب أي تكون تامّة غير مفتقرة إلى الخبر لكونها بمعنى وُجِدَ شَيْءٌ (نَحْوُ كَانَ) عامل قياسيّ تامّ بفاعله (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه فاعله (أَيْ) حرف تفسير أو عطف (وُجِدَ) فعل وفاعل، تفسير لكان زيد أو معطوف عليه، مجرور

زيد كَرِيمًا وَذهب زيد متحدّثا، فَإِن جعلته تَامًا نصبت على الْحَال.

(قوله توهّم بعضهم) ويردّه قوله وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ إلّا أن يدّعي أنّه مصدر التامّة، وأنّ التقدير وكونك تفعله على أنّ الجملة حال، فلمّا حذف الفعل انفصل الضمير. (قوله قائما منصوب لفظا بأنّه خبر كان) وفي الاشموني؛ إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها، وأن تكون تامّة فيكون حالا من فاعلها، وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة، لامتناع وقوع الحال معرفة، انتهى. فالأولى التمثيل بنحو كان زيد أخاك. (قوله من السابق) أي من قوله السابق. (قوله كان) مقول قوله. (قوله أنّه قال) فاعل يفهم. (قوله وجد) وثبت، وثبوت كلّ شيء بحسبه،

المحلّ بعامل المفسَّر أو المعطوف عليه

(وَزَائِدَةً) منصوب بأنّه عطف على تامّة وفاعله مستتر فيه راجع إلى اسم تكون أي إذا أسقطت لم يختلّ المعنى (نَحْوُ) مضاف (إِنَّ) حرف من الحروف المشبّهة بالفعل (مِنْ أَفْضَلِهِمْ) مضاف إلى "هم" مجرور بمن والجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ بأنّه خبر إنَّ، مقدّم على اسمه وهو جائز في الخبر الظرف لا غير (كَانَ) زائدة . . . .

فتارة يعبّر عنه بالأزليّة نحو كان الله ولا شيء معه، وتارة يعبّر عنه بحَدَثَ كقوله إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ، وتارة يعبّر عنه بِحَضَرَ كقوله تعالى {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ}، وتارة يعبّر عنه بوَقَعَ نحو ما شاء الله كان، فتكون لازمة، وتكون تامّة بمعنى كفل وغزل أيضا، يُقَال كُنْتُ الصَّبِيَّ، أي كفلته، وَكُنْتُ الصُّوفَ، أي غزلته، فتكون متعدّية. (قوله زائدة) بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره نحو زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ، والفعل ومرفوعه نحو لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ، والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمته، والصفة والموصوف نحو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجّب نحو مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، وقيل إنّ زيادتها فيما سبق قياسيّة، وهو الذي أيّده سم، وفي شرح ابن عقيل؛ وإنّما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجّب نحو مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا، ولا تزاد في غيره إلّا سماعا، انتهى. وشذّت زيادتها بين الجارّ والمجرور كقوله عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ، وقَالَ أَبُو حَيَّان: وَلَا يحفظ فِي غير هَذَا الْبَيْت، وهي إنّما تزاد في وسط الكلام، ولا تزاد في أوّله ولا في آخره، خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخرا، وإنّما تزاد بلفظ الماضي، وقد شذّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمّ عقيل بن أبي طالب وهي ترقصه وتلاعبه أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ، فـأنت مبتدأ، وماجد خبره، وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر، وفهم من تخصيص الحكم بها أنّ غيرها من أخواتها لا يزاد، وهو كذلك، وقد شذّت زيادة أصبح وأمسى كقولهم مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَىَ أَدْفَأَهَا، روى ذلك الكوفيون، والضميران للدنيا كما قاله زكريا، وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذ لم ينقص المعنى. (قوله مرفوع المحلّ) وفي نسخة "متعلّق بالمعتبر". (قوله وهو جائز في الخبر الظرف لا غير) وفي الرضي؛ لتوسّعهم في الظروف ما لا يتوسّع في غيرها، لانّ كلّ شيء من المحدثات لا بدّ أن يكون في زمان أو مكان، فصارت مع كلّ شيء كقريبه، ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبيّ، وأجري الجارّ والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كلّ ظرف في التقدير جارّ ومجرور، والجارّ محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف. (قوله كان زائدة) وفي مغني اللبيب؛ وَمن الْوَهم فِي هَذَا قَول الْمبرد فِي قَوْلهم إِنّ من أفضلهم كَانَ زيدا إِنَّه لَا يجب أَن يحمل على زِيَادَة كَانَ كَمَا قَالَ سِيبَوَيْه، بل يجوز أَن تقدّر كَانَ نَاقِصَة، وَاسْمهَا ضمير زيد، لِأَنَّهُ مُتَقَدم رُتْبَة، إِذْ هُوَ إسم إِنّ، وَمن أفضلهم خبر كَانَ،

ليس لها عمل ولا محلّ (زَيْدًا) منصوب لفظا بأنّه اسم إنَّ أي إنّ من أفضلهم زيدًا

(وَمُضْمَرًا) منصوب لفظًا بأنّه عطف على تامّة أيضًا، ليس فيه ضميرٌ (فِيهَا) الظرف متعلّق بمضمرًا أي في كان (ضَمِيرُ) مرفوعٌ مفعول ما لم يسمَّ فاعله لمضمر (الشَّأْنِ) مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لضمير أي ضميرٌ مدلولُه الشأنُ. وضميرُ الشأن ضمير غائب يتقدّم الجملةَ يفسَّر بتلك الجملة ويكون مستترًا وبارزًا متّصلاً ومنفصلا، فإن كان مذكّرًا يعتبر مرجعه الشأن ويسمّى ضمير الشأن، وإن كان مؤنّثا يعتبر مرجعه القصّة ويسمّى ضمير القصّة، وليس بين ضمير الشأن والقصّة فرق إلّا أنَّ المسند إليه للجملة المفسِّرة في ضمير الشأن يكون

وَكَانَ ومعمولاها خبر إنّ، فَلَزِمَهُ تَقْدِيم خبر إنّ على اسْمهَا مَعَ أَنه لَيْسَ ظرفا وَلَا مجرورا، وَهَذَا لَا يُجِيزهُ أحد. (قوله ليس لها عمل) وفي الصبان؛ قوله وقد تزاد كان، أي لا تعمل الرفع والنصب، بل لا تعمل شيئًا أصلًا، كما هو مذهب الفارسي والمحقّقين، ونسب إلى الجمهور، وهو الأصحّ، وذهب جماعة إلى أنّها تعمل الرفع فقط، ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها، وهو الكون، إن لم يكن ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها، فكان زائدة على المذهب الأوّل لا تامّة ولا ناقصة، وعلى الثاني تامّة، فقول المصنف وقد تزاد كان، أي لا بقيد التمام أو النقصان، فاعرفه، ثمّ هي باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور، ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجّبية وفعل التعجّب، لكونه سلب الدلالة على المضيّ، وقال الرضي: لا بل هي لمحض التأكيد، فالدالّة على الزمن الماضي كما في نحو ما كان أحسن زيدًا كالزائدة لا زائدة حقيقة، وتبعه حفيد الموضّح، وبنى على ذلك أنّ الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجّب فيه تجوّز، وفي كلام شيخنا السيّد أنّها قد تزاد مجرّدة عن الزمان لمحض التأكيد، وقد تزاد دالّة على الزمان الماضي كما كان أصحّ علم ما تقدّما، ولا تدلّ على الحدث اتّفاقًا على ما أفاده البعض، وهو عندي مشكل، لأنّ مقتضى القول السابق أنّ لها مرفوعًا بل صريحه دلالتها على الحدث، إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أنّ عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنّها لا فاعل لها فقط، فلا تكن من الغافلين، واعلم أنّ زيادة كان كثيرة في نفسها، فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها، أفاده يس. (قوله أي ضمير مدلوله الشأن) أي إضافة الضمير إلى الشأن من إضافة الدالّ إلى المدلول. (قوله وضمير الشأن) ويُسمِّيه الكوفيون الضمير المجهول، لأنه لم يتقدّمه ما يعود إليه، وتسمية البصريين أولى، لأنّهم سمّوه بمعناه، والكوفيون إنّما سمّوه باعتبار وصفه. (قوله يفسّر بتلك الجملة) ويشترط أن تكون خبريّة. (قوله إلّا أنّ المسند إليه للجملة المفسّرة) جرى على مذهب الكوفيين، فإنّهم ذهبوا إلى أنّ المسند إليه في الجملة المفسّرة إن كان مذكّرًا فالضمير مذكّر، وإن كان مؤنّثًا فالضمير مؤنّث، فتقول هو زيد قائم وهي هند قائمة،

مذكّرًا وفي ضمير القصّة يكون مؤنّثًا. مثال ضمير الشأن (نَحْوُ) مخصّص (كَانَ) من الأفعال الناقصة وضميره عبارة عن الشأن (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه مبتدأ (قَائِمٌ) مرفوع لفظًا بأنه خبر المبتدأ والمبتدأ مع الخبر منصوب المحلّ بأنّه خبر كان وتفسير لضمير الشأن أي الشأن والحال هو زيد قائم، وفائدة ضمير الشأن والقصّة إفادة كون ذلك الشأن والقصّة أمرًا مهتمًّا به ولذا ذكر أوّلا مجملا وثانيا مفصّلاً ليكون أوقع في النفوس كما هو شأن الْمُهِمِّ وهذه هي كان الناقصة لكن لَمّا اختصّت عن سائر الأفراد بكيفية مخصوصة في الاسم والخبر صارت كأنّها قسم مستقلّ من كان.

(وَصَارَ) عطف على كان عطف مفرد أو جملة (لِلْاِنْتِقَالِ) الجارّ والمجرور ظرف مستقرّ

للمشالكة، ولا يجوز عندهم هي زيد قائم ولا هو هند قائمة، وَمذهب الْبَصرِيين أنّ هذا الضمير يكون مذكّرًا ومؤنّثًا، سواء كان المسند إليه في الجملة المفسّرة مذكّرا أم مؤنّثا نحو هو زيد قائم وهو هند قائمة وهي هند قائمة وهي زيد قائم، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير والتأنيث مع التأنيث، وَفصّل ابْن مَالك، فَقَالَ: يجب التَّذْكِير، فَإِن وليه مؤنّث نَحْو إِنَّهَا جاريتك ذَاهِبَة، أَو مُذَكّر شبّه بِهِ الْمُؤَنَّث نَحْو إِنَّهَا قمر جاريتك، أَو فعل بعلامة تَأْنِيث نَحْو قوله تعالى {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ} فالتأنيث فِي الصُّور الثَّلَاث أرجح من التَّذْكِير، لما فِيهِ من مشاكلة اللَّفْظ. (قوله وضميره عبارة) وفي نسخة "وفيه ضمير عبارة". (قوله وهذه هي كان الناقصة) وفي الرضي؛ وقال بعضهم: كان المضمر فيها الشأن تامّة، فاعلها ذلك الضمير، أي وقعت القصّة، ثم فسّرت القصّة بالجملة، والأوّل أولى، لأنّه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلّا مبتدأ في الحال نحو {قل هو الله أحد}، أو في الأصل كاسم إنّ وأوّل مفعولي ظننت نحو انّه زيد قائم وظننته زيد قائم، انتهى. وفي كروي؛ وقال بعض المحقّقين وهو عصام الملّة والدين: إنّما أفردها بالذكر لاختلافهم في كونها تامّة أو ناقصة، فكأنّه قال وتكون ناقصة اتّفاقا، وتارة تامّة كذلك، وتارة مختلفا فيها. (قوله وصار) ومثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة، وهي آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتدّ، وتحوّل، وغدا، وراح، وَأَلْحق الْفراء بهَا أَسحر وأفجر وَأظْهر، ذكرهَا فِي كتاب الْحُدُود، وَقَالَ أَبُو حَيَّان: وَلم يذكر لَهَا شَاهدا على ذَلِك، وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت، فالنصب على أنّ ما استفهاميّة مبتدأ، وفي جاءت ضمير يعود إلى ما، فأنّث على معنى ما، لأنّ ما هو الحاجة في المعنى، وذلك الضمير هو اسم جاءت، وحاجتك خبر، والتقدير أَيَّةُ حَاجَةٍ صَارَتْ حَاجَتَكَ، وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت، وما خبرها، وقيل وَأوّل من قَالَهَا الْخَوَارِج لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما حِين أَرْسلهُ عَلِيّ رضي الله عنه إِلَيْهِم، وذكر الدماميني أنّ الأندلسيّ قال: جاء لا تستعمل بمعنى صار إلّا في خصوص هذا التركيب، فلا يقال جاء زيد قائمًا بمعنى صار، وأنّ

إمّا خبر صار أو هو، أي لِانتقال الاسم إلى الخبر سواء كان من باب الانتقال من صفة إلى صفة (نَحْوُ) مضاف (صَارَ) فعل من الأفعال الناقصة (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه اسم صار (غَنِيًّا) منصوب لفظًا بأنّه خبر صار وفاعله مستتر فيه وهو هو راجع إلى زيد أي انْتَقَلَ من صفة الفقر إلى صفة الغناء ويعرف المنتقل منه بالنظر إلى الخبر إن لم يكن معتبرًا في مفهوم الاسم أو من ذات إلى ذات نحو صَارَ الْمَاءُ هَوَاءً أي انتقل من حقيقة المائيّة إلى حقيقة الهوائيّة والمنتقل منه مدلول عليه بالاسم (وَتَكُونُ) أي صار، اسمه مستتر فيه وهو هو راجع إلى صار (تَامَّةً) منصوب لفظًا بأنه خبر تكون وضميرها راجع إلى اسم تكون، والجملة معطوفة على الجملة المفهومة من قوله: وصار أي تكون ناقصةً وتكون تامّةً (بِمَعْنَى) "الباء" للملابسة و"معنى" مضاف إلى ما بعده مجرور تقديرًا بالباء والظرف مستقرّ منصوب المحلّ بأنه خبرٌ بعد خبر لتكون أو حال من فاعل تامّةً (ذَهَبَ) مؤوّل بهذا اللفظ مجرور بأنّه مضاف إليه لمعنى (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (صَارَ) عامل قياسيّ بمعنى ذهب (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه فاعله (إِلَى عَمْرٍو) والجارّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بصار (أَيْ ذَهَبَ إِلَيْهِ).

(وَأَصْبَحَ) مؤوّل بهذا اللفظ معطوف على كان عطف مفرد أو جملة، وهو لِاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاصّ (نَحْوُ) مضاف (أَصْبَحَ) فعل ناقص عامل سماعيّ (زَيْدٌ) مرفوعٌ اسمه (فَقِيرًا) منصوب لفظًا بأنّه خبره، فاعله راجع إلى زيد والجملة باعتبار هذا اللفظ مضاف إليه لنحو أي صار فقيرًا في وقت الصباح (وَتَكُونُ) اسمه مستتر فيه راجع إلى أصبح (تَامَّةً) منصوبٌ خبره وفاعله مستتر فيه راجع إلى اسم تكون، والجملة معطوفة على الجملة المفهومة من قوله: وأصبح أي تكون تامّةً مستغنية عن الخبر، تفيد الدخول في الوقت الخاصّ (نَحْوُ أَصْبَحَ) تامّة عامل قياسيّ (زَيْدٌ) فاعله (أَيْ دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ) "دخل" مع متعلّقاته مجرور المحلّ تفسير لأصبح زيد وعامل جرّه عامل جرّ المفسّر (وَبِمَعْنَى) مضاف إلى ما بعده مجرور تقديرًا بالباء والظرف مستقرّ بأنّه خبر تكون المقدّر (صَارَ) مؤوّل مضاف إليه لمعنى، والجملة معطوفة على جملة تكون تامّة بدون اعتبار عطفها على المفهوم السابق لأنّ كونها بمعنى صار ليس مغايرًا لكونها ناقصة أو يقدّر المفهوم السابق وتكون أصبح لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاصّ فتكون جملة وبمعنى صار عطفا عليه لحصول المغايرة وهذا يصلح لأن يقدّر معطوفًا عليه لقوله وتكون تامّة أيضًا (نَحْوُ أَصْبَحَ) عامل

ابن الحاجب طرده في غيره، وجعل منه جاء البرّ قفيزين، ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم. (قوله بالوقت الخاصّ) وهو الصباح. (قوله على الجملة المفهومة) وهي تكون أصبح ناقصة.

سماعيّ بمعنى صار (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه اسمه (فَقِيرًا) منصوب لفظًا بأنه خبره، بمعنى صار فقيرا من غير تقييد بوقت، فباعتبار التقييد بالوقت في المعنى الأوّل حصل الفرق بينه وبين هذا.

(وَأَمْسَى) مبتدأ بتأويل هذا اللفظ خبرُه (مِثْلُ) مخصّص بالإضافة إلى (أَصْبَحَ) مؤوّل باعتبار هذا اللفظ مضاف إليه لمثل، و"أمسى" معطوف على كان عطف جملة أو مفرد كأمثاله و"مثل" خبر مبتدأ محذوف أي أمسى مثل أصبح في كونها ناقصةً لِاقتران مضمون الجملة بوقت المساء وكونها تامّة للدخول في ذلك الوقت وكونها بمعنى صار بلا اعتبار الوقت في مفهومها.

(وَأَضْحَى مِثْلُ أَصْبَحَ) في المعاني الثلاثة لكن الوقت هنا الضحى وإعرابه ظاهر من السابقة (أَيْضًا) أي آض أيضًا بمعنى رَجَعَ حكم أصبح في أضحى رجوعًا، وأيضًا في الحقيقة مصدر بمعنى رجوعًا لكن لَمَّا كان رجوع حكم شيء في شيء مستلزمًا للمشابهة أريد من أيضًا في مثل هذا المقام معنى التشبيه فيكون أيضًا بحسب المعنى تأكيدًا لما أفاده مثل أو المراد من أيضًا تشبيه ممثالة أضحى لأصبح بممثالة أمسى له فلا يكون تأكيدًا لكن الأخصر أن يقول وأمسى وأضحى مثل أصبح وأمثلة أصبح مُغْنٍ عن أمثلتهما.

(وَظَلَّ) معرفة مؤوّل بهذا اللفظ عطف على كان كأمثاله وهو لِاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاصّ وهو جميع النهار (نَحْوُ ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا) أي صار زيد قائمًا في النهار، وهو غنيّ عن الإعراب (وَتَكُونُ) أي كلمة ظلّ (بِمَعْنَى صَارَ) أي لمجرّد الانتقال مجرّدًا عن الوقت، وهذه الجملة عطف على المفهوم من قوله وظلّ وهو أنّ ظلّ تكون لاقتران مضمون إلخ (نَحْوُ ظَلَّ زَيْدٌ فَقِيرًا) أي صار زيد فقيرًا غير مقيّد بوقت.

(وَبَاتَ) عطف على كان على قياس أخواتها، وتكون لِاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاصّ وهو الليل (نَحْوُ بَاتَ زَيْدٌ) اسمه (قَائِمًا) خبره أي صار قائمًا بالليل (وَتَكُونُ) اسمه

(قوله وتكون أي كلمة ظلّ بمعنى صار) وفي همع الهوامع؛ زعم لكذة الْأَصْبَهَانِيّ والمهاباذي شَارِح اللمع أَنّ ظلّ لَا تَأتي بِمَعْنى صَار، بل لَا تسْتَعْمل إِلَّا فِي فعل النَّهَار، وَزعم الزَّمَخْشَرِيّ أَنّ بَات يَأْتِي بِمَعْنى صَار، قَالَ ابْن مَالك: وَلَيْسَ بِصَحِيح، لعدم شَاهد على ذَلِك مَعَ التتبّع والاستقراء، وَجعل مِنْهُ بعض الْمُتَأَخِّرين «فَإِنّ أحدكُم لَا يدْرِي أَيْن باتت يَده» وَضعف بِإِمْكَان حمله على الْمَعْنى الْمجمع عَلَيْهِ، وَهُوَ الدّلَالَة على ثُبُوت مَضْمُون الْجُمْلَة لَيْلًا، قَالَ: وَمن أحسن مَا يحْتَج بِهِ لَهُ قَوْله أَجِنّي كُلَّمَا ذُكِرَتْ كُلَيْبُ أَبِيتُ كَأَنَّنِي أُكْوَى بِجَمْر، لِأَن كلّما تدلّ على عُمُوم الْأَوْقَات.

راجع إلى بات (بِمَعْنَى) خبره، (صَارَ) مضاف إليه، والجملة عطف على قياس السابق، ولم يذكر في أكثر الكتب كونهما تامّتين والظاهر أنّه لندرة ذلك فيهما لأنّه قيل إنّ ظلّ تكون تامّةً بمعنى دَامَ وَطَالَ تقول ظلّ هذا الأمرُ أي دام وظلّ هذا اليومُ أي طال، وبات بمعنى نَزَلَ تقول بات القومَ زيدٌ فزيد فاعل بات والقومَ مفعول به أو بالقوم إذا نزل بهم ليلاً فيتعدّى بالباء أو بنفسها.

(وَمَا زَالَ) بمجموعه مؤوّل بهذا اللفظ عطف على كان كما مرّ، وهو من زَالَ يَزَالُ وأمّا زَالَ يَزُولُ فليس بناقص. وهو لِاستمرار خبرها لاسمها مذ صار الاسم قابلاً للخبر عادةً (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (مَا) نافية (زَالَ) فعل من الأفعال الناقصة عامل سماعيّ (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنه اسم ما زال (كَرِيمًا) منصوب لفظًا بأنه خبره وفاعله راجع إلى زيد، والجملة مؤوّلة مضاف إليه لنحو أي اسْتَمَرَّتْ فيه الكرامةُ مذ صار قابلا للكرامة.

(وَمَا بَرِحَ وَمَا فَتِئَ) بكسر التاء وفتحها والهمزة بعدها (وَمَا انْفَكَّ) إمّا معطوفات على كان على قياس أخواتها أو مبتدآت متعاطفة و(بِمَعْنَى مَا زَالَ) خبرها، وعلى هذا لا تكون عطفًا على كان لأنّه لم يذكر له معنى كما ذكر للأوّل في الأنواع السابقة ليكون كان مبتدأ وما يبيّن معناه خبرًا فلا يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مُنَاسَبَةٌ كما في أمسى واضحى،

(قوله والظاهر أنّه) أي عدم ذكر كونهما تامّتين. (قوله وهو من زال يزال) أي من زال الذي مضارعه يزال، وهو من باب علم يعلم، وقيل يائيّ مثل هاب يهاب، وقيل واويّ مثل خاف يخاف، وليس له مصدر. (قوله وأمّا زال يزول فليس بناقص) أي وأمّا زال الذي مضارعه يزول فليس بناقص، بل تامّ لازم بمعنى انتقل من باب نصر ينصر، ومصدره الزوال، تقول زُلْ عن مكانك، أي انْتَقِلْ عنه، ومنه قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا}، أي أن تنتقلا، وكذا زال الذي مضارعه يزيل ليس بناقص على المشهور، بل تامّ متعدّ بمعنى ميّز من باب ضرب يضرب، ومصدره الزيل بفتح الزاي، تقول زِلْ ضَأْنَكَ من مَعْزِكَ، أي مَيِّزْ بعضها من بعض، وحكى الكسائي والفراء ورود زال الذي مضارعه يزيل ناقصا أيضا، وأنّهم يقولون لا أزيل أفعل كذا، فيكون زال الذي مضارعه يزيل مشتركًا بين التامّ والناقص، ولهذا لم يتعرّض له كما تعرّض لزال الذي مضارعه يزال، فإنّه ناقص قطعا، وتعرّض لزال الذي مضارعه يزول، فإنّه تامّ قطعا. (قوله خبرها لاسمها) والأولى خبره لاسمه. (قوله قابلا للكرامة) وفي نسخة "مستعدًا للكرامة". (قوله بكسر التاء) وهو الْمَشْهُور. (قوله وفتحها) وَذكر الصغاني فتئ بضمّها، ويقال أفتأ عند بني تميم. (قوله للأوّل) مثل الباء للإلصاق في النوع الأوّل، وإنّ للتأكيد في النوع الثاني. (قوله في الأنواع السابقة) من أنواع السماعيّة.

وعلى الأوّل يكون بمعنى ما زال خبر مبتدأ محذوف وهو هي، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب أي هذه الأفعال بمعنى ما زال في أنّها أيضًا لِاستمرار خبرها لفاعلها مذ قَبِلَهُ ويلزمها النفي وقد يحذف في اللفظ وبعضهم يعتبرون حرف النفي مع الفعل كلمة واحدةً.

(وَمَا دَامَ) بمجموعه مؤوّل بهذا اللفظ عطف على كان أيضًا وهو لتوقيت أمر بمدّة ثبوت خبرها لاسمها (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (اجْلِس) أمر بالصيغة وفاعله مستتر فيه وهو أنت أو مضارع للمتكلّم وفاعله أنا (مَا) حرف يجعل ما بعده مصدرًا (دَامَ) فعل من الأفعال الناقصة (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه اسمه (جَالِسًا) منصوب لفظًا بأنّه خبر ما دام وفاعله راجعٌ إلى زيد وما دام مع اسمه وخبره في تأويل المصدر منصوب المحلّ بتقدير في بأنه مفعول فيه لِاجلس مجازًا وقائم مقام المضاف الذي هو المفعول فيه حقيقةً أو مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه للزمان المحذوف، و"زمان" معرفة بالإضافة إلى ما بعده منصوب بتقدير في بأنه مفعول فيه لِاجلس تقديره اجلس زَمَانَ دَوَامِ جُلُوسِ زَيْدٍ، فإعراب زمان كما ذكرنا، "دوام" مجرور مضاف إليه لزمان، "جلوس" مجرور لفظًا مضاف إليه لدوام، "زيد" مجرور مضاف إليه لجلوس، مرفوع معنى فاعله فإن قيل قياس ما المصدريّة أن تجعل مدخولها مصدرًا مضافًا إلى فاعله وهنا جعل المدخول والخبر أيضًا مصدرًا وأضاف مصدر الخبر إلى الاسم قلت إنّ المقصود في الأفعال الناقصة الدلالة على ثبوت مصادر أخبارها لأسمائها وثبوت نفسها لتلك المصادر، فتجعل ما الخبرَ مصدرًا لكونه مقصود الإثبات للاسم والفعل الناقص مصدرًا لكونه مدخولها فيضاف كلّ مصدر إلى ما ثبت له أو تقول إنّ ما تجعل الفعل فقط مصدرًا والتقدير زَمَانَ دَوَامِ زَيْدٌ جَالِسٌ فجملة المبتدأ والخبر مضاف إليه لدوام بتأويل هذا الكلام أي دوام مضمونه، ثمّ إذا جعل الخبر مصدرًا مضافًا إلى الاسم يكون لبيان المضمون لا لِاقتضاء الحرف المصدريّ وجملة اجلس ما دام آه مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لنحو، فوقّت جلوس المخاطب أو المتكلّم بمدّة جلوس زيد ولكون ما دام لتوقيت أمر بمدّة ثبوت

(قوله ويلزمها النفي) أو شبهه من النَّهْيِ وَالدُّعَاء، قيل ومثلهما الاستفهام الإنكاريّ، وإنّما اشترط لأنّ المقصود من الجملة الإثبات، والأربعة متضمّنة للنفي، ونفي النفي إثبات. (قوله وقد يحذف في اللفظ) كقوله تعالى {قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}، أي لا تَفْتَأُ، ولا ينقاس حذف النافي إلّا بثلاثة شروط، كون الفعل مضارعًا، وكونه جواب قسم، وكون النافي لا، وهذه الشروط مستفادة من الآية. (قوله أن تجعل مدخولها) أي فقط. (قوله إلى ما ثبت له) فيضاف الدوام إلى الجلوس، ويضاف الجلوس إلى زيد.

الخبر للاسم احتاج إلى كلام من حيث كونه مع مدخوله ظرفًا ولزم ما المصدريّة ليكون بتأويل المصدر فيناسب تقدير الزمان إذ الزمان كثيرًا ما يقدّر على المصادر. وتكون تامّةً بمعنى بَقِيَ نحو {مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} وبمعنى سَكَنَ وجاء في الحديث: «نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» أي السَّاكِنِ.

(وَلَيْسَ) عطف على كان على قياس أخواتها (لِنَفْيِ) ظرفٌ خبر مبتدأ محذوف أو خبر ليس، وعلى الأوّل الجملة ليست معطوفة لفقد آلته، وعلى الثاني عدم العطف أولى ايضًا لفقد المناسبة على ما عرفت، (الْحَالِ) مضاف إليه لنفي أي لنفي مضمون مدخوله في الزمان الحال، وقيل مطلقًا غير مقيّد بزمان (نَحْوُ) مضاف (لَيْسَ) فعل غير متصرّف ناقص (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا اسمه (قَائِمًا) منصوب خبره، فاعله راجع إلى زيد، وإنّما كانت الأفعال الناقصة عواملَ سماعيّةً لأنّها لازمة خرجت عن قياس الأفعال اللازمة وقاعدتها وهي لزوم معانيها في الفاعل وعدم توقّفها على غير الفاعل، وهذه مع لزومها يتوقّف تعلّقها على غير المرفوع وليست متعدّية حتّى يجعل ذلك الغير مفعولاً به فَسُمِعَتْ هذه الأفعالُ عواملَ كما ذكرنا موقوفة على غير المرفوع خارجةً عن قياس الْقِسْمَيْنِ اللازم والمتعدّي.

(اَلنَّوْعُ) مبتدأ (الْحَادِيَ عَشَرَ) مركّب تعداديّ مبنيّ جزءآه على الفتح والجزء الثاني مرفوع المحلّ بأنّه صفة النوع (أَفْعَالٌ) خبر المبتدأ (تُسَمَّى) مجهول مضارع للواحدة الغائبة مرفوع

(قوله احتاج إلى كلام) لأنّ مادام ظرف، والظرف فضلة غير مستقلّ بالإفادة، فما لم يتقدّم عليه كلام لا يفيد فائدة تامّة، بخلاف الأفعال المصدّرة بحرف النفي، فإنّها مع أسمائها وأخبارها كلام مستقلّ، فلا حاجة إلى وجود كلام قبلها. (قوله ولزم ما المصدريّة) ولا يلزم من وجود ما المصدريّة الظرفيّة كونه ناقصا بدليل قوله تعالى {مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ}، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. (قوله لفقد آلته) أي العطف، وهو حرف العطف. (قوله في الزمان الحال) والأولى في زمان الحال، وفي المفصّل؛ معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول ليس زيد قائماً الآن ولا تقول ليس زيد قائماً غداً، وفي الخضري؛ وإنّما لم تدلّ على المضيّ كسائر الأفعال الماضية لأنّ شبهها الحرف في الجمود والمعنى جرّدها عن الزمان أصلاً، لكن حدث خبرها لا بدّ له من زمن، فحمل على الحال، لأنّه الأقرب. (قوله وقيل مطلقا غير مقيّد بزمان) والصحيح أنّه عند الإطلاق لنفي الحال نحو ليس زيد قائما، أي الآن، وعند التقييد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا. (قوله ليس فعل) على الصحيح، وَزعم ابْن السراج أَنه حرف بِمَنْزِلَة مَا، وَتَابعه الْفَارِسِي فِي الحلبيات وَابْن شقير وَجَمَاعَة.

تقديرًا، مفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه وهو هي راجع إلى الأفعال (أَفْعَالَ) منصوب مفعولٌ ثانٍ لتسمّى (الْمُقَارَبَةِ) مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لأفعال أي أفعال تدلّ على قرب خبرها لفاعلها رجاءً أو حصولاً أو أخذًا فيه، وهذه أيضًا من الأفعال الناقصة إذ هي ايضًا لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها لكن أَفْرَدَهَا بالذكر لِاختصاص خبرها بأن يكون فعلاً مضارعًا دون الناقصة السابقة (تَرْفَعُ) فعل وفاعل (الْإِسْمَ) مفعول به (وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ) عطف عليه (وَهِيَ أَرْبَعَةٌ) مبتدأ وخبر، والجملة ابتدائيّة (أَفْعَالٍ) مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه.

(عَسَى) مؤوّل بهذا اللفظ منصوب المحلّ بأنّه مفعول لأعني المقدّر أو مرفوع المحلّ بأنّه بدل أو مبتدأ محذوف الخبر أو خبر مبتدأ محذوف (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (عَسَى) فعل من أفعال المقاربة عامل سماعيّ ناقص (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه اسم عسى (أَنْ يَخْرُجَ) "أنْ" ناصبة مصدريّة، "يخرج" منصوب بأنْ، فاعله هو راجع إلى زيد في تأويل المصدر منصوب المحلّ بأنّه خبر عسى أي عَسَى زَيْدٌ خُرُوجَهُ بتقدير مضاف أي ذَا خُرُوجِهِ أو يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي خَارِجًا ....

(قوله المقاربة) وفي الصبان؛ والمقاربة مفاعلة على غير بابها، والمراد أصل القرب، لأنّ الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل، أفاده سم، وتبعه البعض وغيره، ولك أن تجعلها على بابها، لقرب كلّ من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم. (قوله رجاء أو حصولا أو أخذا فيها) ففي الجميع مقاربة، فلا حاجة إلى أن يقال وتسميتها بذلك على سَبِيل التغليب. (قوله لاختصاص خبرها بأن يكون فعلا مضارعا) وشذّ كون خبرها غير فعل مضارع من المفرد كقوله وَمَا كِدْتُ آيِبًا وقوله إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا، والجملة الاسميّة كقوله وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبٌ، والماضي كقول ابن عباس ﵄ فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا. (قوله وهي أربعة) وفي مسائل المرجانية؛ فيه أنّها كثيرة، والمشهور منها سبعة، هذه الأربعة وأخذ وجعل وطفق، فلا وجه لانحصارها في أربعة، والجواب أنّها باعتبار معانيها ثلاثة أقسام، فذكر لكلّ من المعاني واحدا من الأفعال، للرجاء عسى، وللحصول كاد، وللشروع كرب، وذكر واحدا مختلفا فيه، وهو أوشك، فقيل إنّه بمعنى عسى، وقيل بمعنى كاد، فلذلك ذكر أربعة، وأمّا الثلاثة الباقية فبمعنى كرب، خذ هذا الجواب، فإنّك لا تراه في غير هذا الكتاب. (قوله عسى فعل) وهو الصحيح، وذهب ابن السراج إِلَى أَنَّهَا حرف ترجّ بِمَنْزِلَة لَعَلَّ. (قوله أي ذا خروجه) على تَقْدِير مُضَاف قبل الْخَبَر، أو عَسَى أَمْرُ زَيْدٍ الْقِيَامَ على تَقْدِير مُضَاف قبل الِاسْم. (قوله أو يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل) ويرجّحه مجيئ الخبر اسم فاعل في قوله وَمَا كِدْتُ آيِبًا وقوله إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا.

ليصحّ حمل الخبر على الاسم لأنّها في الحقيقة مبتدأ وخبر. (وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ) فيه وجهان؛ الأوّل أنّ عسى تامّة لا تقتضي المنصوب فحينئذ أن يخرج زيد في تأويل المصدر مرفوع المحلّ فاعل عسى وقد تمّ به، والثاني أن تكون ناقصة وإعرابه كالأوّل لكن سدّ مرفوعه لاشتماله على المسند والمسند إليه مسدّ الاسم والخبر، أو يجعل زيد مرفوعًا بعسى مؤخّرًا عن الخبر وفي يخرج ضمير الفاعل راجع إلى زيد المتقدّم رتبةً وهو مع الضمير في تأويل المصدر منصوب المحلّ خبر. والأصل أن يدخل أن على خبر عسى لأنّه لقرب الخبر رجاء وطمعا، والمرجوُّ لكونه في المستقبل يناسب أن الاستقباليّة (وَ) يحذف أنْ تشبيها بكاد

(قوله ليصحّ حمل الخبر على الاسم) وقيل إنّ المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة، وقيل يقدّر أنّ الأخبار إنّما وقع أوّلًا بالفعل، ثمّ جيء بأن، لتؤذن بالتراخي لا لقصد السبك، وقال السيّد: المصدر المؤوّل يصحّ حمله على الذات بلا تأويل كزيد إمّا أن يقول خيراً أو يسكت، لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح. (قوله الأوّل أنّ عسى تامّة) وإليه ذهب الجمهور. (قوله والثاني أن تكون ناقصة) وإليه ذهب ابن مالك. (قوله لكن سدّ مرفوعه) كما سدّ أن يتركوا في قوله تعالى {أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} مسدّ المفعولين لحسب، ويلزم عليه أنّ أن يخرج زيد في محلّ رفع ونصب، ولا مانع منه لوجود محلّين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو أعجبني كونك مسافرًا. (قوله أو يجعل) في الوجه الثاني. (قوله زيد مرفوعا بعسى) جوّزه المبرد والسيرافي والفارسي، وذهب الشلوبين إلى أنّه يجب أن يكون مرفوعا بالفعل الذي بعد أن، لضعف هذه الأفعال عن توسّط الخبر بينها وبين الاسم، وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى أن يخرجا الزيدان وعسى أن يخرجوا الزيدون وعست أن يخرجن الهندات، فتأتي بضمير في الفعل، لأنّ الظاهر ليس مرفوعا به، بل هو مرفوع بعسى، وعلى رأى الشلوبين يجب أن تقول عسى أن يخرج الزيدان وعسى أن يخرج الزيدون وعسى أن تخرج الهندات، فلا تأتي في الفعل بضمير، لأنّه رفع الظاهر الذي بعده، وإذا قلت عَسى أَن يضْرب زيد عمرا فَلَا يجوز كَون زيد اسْم عَسى اتّفاقا، لِئَلَّا يلْزم الْفَصْل بَين صلَة أَن ومعمولها وَهُوَ عمرا بالأجنبيّ وَهُوَ زيد، وَنَظِير هَذَا الْمِثَال قَوْله تَعَالَى {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا}، فلا يجوز كون ربّك اسم عسى، وهذا إن جعل نصب مقامًا بالفعل المذكور على أنّه ظرف أو غير ذلك، فإن جعل نصبه بمحذوف على المصدريّة أي فتقوم مقامًا جاز أن يكون اسم عسى عند المبرد والسيرافي والفارسي. (قوله ويحذف أن) ولم يرد في القرآن إلّا مقترنا بأن، وجمهور البصريين على أنّ حذف أن من خبر عسى ضرورة، وظاهر كلام سيبويه أنّه لا يختصّ بالشعر. (قوله تشبيها بكاد) لاشتراكهما فى كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع.

فحينئذ يكون عسى مفردًا مذكّرًا دائمًا ويطابق أن يخرج للمبتدأ وأن يخرج يكون مرفوع المحلّ بعسى إمّا تامّة أو سدّ المرفوع مسدّ الاسم والخبر. وإذا قيل عَسَايَ أَوْ عَسَاكَ أَوْ عَسَاهُ أَنْ أَخْرُجَ أَوْ أَنْ تَخْرُجَ أَوْ أَنْ يَخْرُجَ ففيه ثلاثة مذاهب: الأوّل أنّ الضمائر منصوب المحلّ اسم عسى والأفعال مرفوع المحلّ على الخبريّة إعمالاً له عمل لعلّ لكونه بمعناه أي للرجاء. والثاني أن يعمل عملها السابق بكون الضمائر مرفوع المحلّ اسمًا له بإقامة الضمائر المنصوبة مقام المرفوع لأنّ لفظها لفظ المنصوب والأفعال منصوب المحلّ على القياس السابق. والثالث أن يجعل الضمائر منصوبًا خبرا والأفعال مؤوّلة مرفوع المحلّ اسمًا مؤخّرًا عن الخبر، هذا.

(وَكَادَ) عطف على عسى عطف مفرد أو جملة وهو لقرب الخبر حصولاً (نَحْوُ) مضاف (كَادَ) عامل سماعيّ من الأفعال الناقصة للمقاربة (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه اسم كاد (يَخْرُجُ) مع فاعله منصوب المحلّ بأنّه خبر كاد، وخبرها مضارع مجرّد عن أنْ لانتفاء الرجاء المقتضي للاستقبال،

مِنْهُنَّ}، وَقَالَ أَبُو حَيَّان: وقفت من قديم على نقل، وَهُوَ أَنَّ التَّجْرِيد لُغَة لقوم من الْعَرَب، والإلحاق لُغَة لآخرين، ونسيت اسْم القبيلتين، فَلَيْسَ كلّ الْعَرَب تنطق باللغتين، وَإِنَّمَا ذَلِك بِالنِّسْبَةِ إِلَى لغتين. (قوله فحينئذ يكون عسى مفردا مذكّرا دائما) فتقول الزيدان عسى أن يخرجا والزيدون عسى أن يخرجوا وهند عسى أن تخرج والهندان عسى أن تخرجا والهندات عسى أن يخرجن. (قوله وإذا قيل عساي أو عساك أو عساه) وَهُوَ قَلِيل. (قوله ففيه ثلاثة مذاهب) يعني وهذا من المواضع المشكلة، لأنّ حقّ الضمير المتّصل بعسى أن يكون بصيغة المرفوع كما ورد في القرآن كقوله تعالى {فَهَلْ عَسَيْتُمْ}، لأنّها ترفع الأسم، فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه، ففيه ثلاثة مذاهب. (قوله الأوّل) وهو مذهب سيبويه والسيرافي. (قوله إعمالا له عمل لعلّ) كما حملت لعلّ على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»، وذهب السيرافي إلى أنّ عسى حينئذ حرف عامل عمل لعلّ، لئلاّ يلزم حمل الفعل على الحرف، وضعف بأنّ فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد. (قوله والثاني) وهو مذهب الأخفش وابن مالك. (قوله بإقامة الضمائر المنصوبة مقام المرفوع) كَمَا نَاب ضمير الرّفْع عَن ضمير النصب والجرّ فِي قَوْلهم أكرمتك أَنْت وَأَنا كَأَنْت، وردّ بِأَنّ إنابة ضمير عَن ضمير إِنَّمَا ثَبت فِي الْمُنْفَصِل. (قوله والثالث) وهو مذهب المبرد والفارسي. (قوله أن يجعل الضمائر منصوبا خبرا) وَيلْزم مِنْهُ جعل خبر عَسى اسْما صَرِيحًا. (قوله مجرّد عن أن) ولم يرد في القرآن إلّا كذلك. (قوله لانتفاء الرجاء) والأولى التعليل بدلالة كاد على قرب الخبر حصولا، فكأنّه في الحال، وأن للاستقبال.

وقد تدخل أن على خبرها تشبيهًا بعسى تقول (كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ) أي قارب زيد ذا خروجه أو خارجًا بمعنى أنّ قرب الخروج حَاصِلٌ لا أنّه مرجوٌّ، وقد جاء وَمَا كِدْتُ آيِبًا على أن يكون الخبر اسم فاعل. ولم يجئ من كاد إلّا الماضي والمضارع ومن عسى إلّا الماضي. وجاء كاد بمعنى أَرَادَ قاله الله تعالى: {كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ} وقال الله تعالى: {أَكَادُ أُخْفِيهَا} كما جاء أَرَادَ بمعنى كاد كقوله تعالى: {فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ} فيكون من المشبّه بعسى لدخول أن على الخبر.

(وَكَرَبَ) عطف على عسى أيضًا وهو بفتح الراء لقرب الخبر للاسم أخذًا فيه أي شروعًا فيه (نَحْوُ كَرَبَ) عامل سماعيّ فعل من الأفعال الناقصة للمقاربة (زَيْدٌ) مرفوع لفظًا بأنّه اسم كرب (يَخْرُجُ) مع فاعله منصوب المحلّ بأنّه خبره أي قَرُبَ خُرُوجُهُ بحيث شَرَعَ فيه. وأخذ وجعل وطفق

(قوله وقد تدخل أن على خبرها) وخصّه المغاربة بالضرورة، وفي ابن عقيل؛ ومن اقترانه بأن قوله ﷺ: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ». (قوله وما كِدْتُ آيباً) أي راجعاً، ويروى وما كنت آيبا، فلا يكون فيه شاهدٌ. (قوله على أن يكون الخبر اسم فاعل) وقال ابن هشام في المغني: الصواب أنّه ممّا حذف فيه الخبر، لأنّ في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصليّ، وسبقه إلى ذلك ابن جني، فقال في البيت: التقدير وما كدت أكون آيبًا. (قوله ولم يجئ من كاد إلّا الماضي والمضارع) وَحكى ابْن مَالك اسْم الْفَاعِل من كَاد، وَحكى قطرب مصدر كَاد كيدا وكيدودة، وَقَالَ بَعضهم: كودا ومكادا. (قوله ومن عسى إلّا الماضي) وَحكى عبد القاهر الْجرْجَانِيّ الْمُضَارع وَاسم الْفَاعِل من عَسى، وإذا اتّصل به ضمير المتكلّم أو المخاطب أو نون جمع المؤنّث يجوز كسر سينه وفتحها، والفتح أشهر وأكثر، وقرأ غير نافع في قوله تعالى {فَهَلْ عَسَيْتُمْ} بالفتح، وقرأ نافع بالكسر، وهذا الجواز إذا اتّصل به الضمائر المذكورة فقط لا مطلقا، وأجاز الفارسي مطلقا، فيجيز عسي زيد بكسر السين. (قوله كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ) أي أَرَدْنَا، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَأَبُو مُسْلِمٍ، وقال الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما: أي صَنَعْنَا وقال ابن قتيبة: أي احتلنا، والكيد الحيلة، وقال ابن عيسى: أي دَبَّرْنَا. (قوله أكاد أخفيها) وَزعم الْأَخْفَش أَنّه زائدة. (قوله يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ) أي يكاد، لِأَنّ الْجِدَار لَا إِرَادَة لَهُ، قال أبو محمد اليزيدي: كنت والكسائي عند العباس بن الحسن العَلَوي، فجاء غلام له، وقال: يا مولاي كنت عند فلان، فإذا هو يريد أن يموت، فضحكنا، فقال: ممَّ ضحكتما؟ قلنا: من قوله يريد أن يموت، وهل يريد الإنسان أن يموت؟ فقال العباس: قد قال الله تعالى {فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ}، وإنّما هذا مكان يكاد، فتنبّهنا. (قوله وهو بفتح الراء) وقد حكي كسرها. (قوله لقرب الخبر أخذا فيه) وهذا مذهب ابن الحاجب، حيث جعله من أفعال الشروع، وذهب الجمهور إلى أنّه مثل كاد معنى واستعمالا. (قوله وطفق) بكسر الفاء وفتحها، والكسر لغة القرآن، وقالوا طبق بالباء المكسورة بدلاً من الفاء.

بمعنى كرب، ولا يستعمل معها أنْ أصلاً.

(وَأَوْشَكَ) عطف على عسى أيضًا، قيل إنّه بمعنى كاد وقيل بمعنى عسى، ويستعمل استعمال عسى (نَحْوُ) مضاف (أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ) للناقصة (وَأَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ) كما يحتمل التامّة يحتمل الناقصة، واستعمالَ كاد أيضًا بدون أنْ كما قال: (وَأَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ) إعرابُه مستغنٍ عن البيان، ومن الله يُسْتَعَانُ، لأنه الْمُعِينُ الْمَنَّانُ. واعلم أنّه يجوز حذف خبر هذا الباب كقوله - عليه الصلاة والسلام -: "مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ وَمَنْ عَجَّلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ" أَيْ كَادَ يُصِيبُ وَكَادَ يُخْطِئُ. وقال الله تعالى: {فَطَفِقَ مَسْحًا} أي يَمْسَحُ مَسْحًا فحذف الخبر وترك المصدر دليلا عليه. وحقّ أسمائها أن تكون معرفة أو مخصّصةً لأنّها في الأصل مبتدأ وقد تكون نكرة كقول الشاعر:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

(اَلنَّوْعُ) مبتدأ (الثَّانِيَ عَشَرَ) مبنيّ جزآه على الفتح، جزؤه الثاني مرفوع المحلّ بأنّه صفة المبتدأ

(قوله ولا يستعمل معها أن أصلا) لما بينهما من المنافاة، لأنّ أفعال الشروع للحال، وأن للاستقبال. (قوله وقيل إنّه بمعنى كاد) وهو المشهور. (قوله وقيل بمعنى عسى) وفي التصريح؛ وأمّا أوشك فإنّما يغلب معها الاقتران بـأن، حيث جعلت للترجّي أختًا لـعسى، قال الشاطبي: والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلاميذه ابن الضائع والأبذي وابن أبي الربيع أنّ أوشك من قسم عسى الذي هو الرجاء، قال ابن الضائع: والدليل على ذلك أنّك تقول عسى زيد أن يحجّ ويوشك زيد أن يحجّ، ولم يخرج من بلده، ولا تقول كاد زيد يحجّ إلّا وقد أشرف عليه، ولا يقال ذلك وهو في بلده، انتهى كلام الشاطبي، وأمّا إذا جعلت للمقاربة كما ذهب إليه الموضح هنا تبعًا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى، انتهى. قوله وأمّا إذا جعلت للمقاربة، أي إذا جعلت بمعنى كاد. (قوله واستعمال كاد أيضا بدون أن) يفهم أنّ ذكر أن وتركه سواء في خبر أوشك، خلافا لما في شروح الألفية من أنّ ذكر أن كثير وتركه قليل في خبر أوشك مثل عسى، وفي شرح التسهيل؛ والأمران بعد أوشك سواء. (قوله يجوز حذف خبر هذا الباب) إذا دلّ دليل عليه. (قوله وقد يكون نكرة) محضة. (قوله كقول الشاعر) وأمر الحجاج بإحضار رجل من السجن، فلمّا حضر أمر بضرب عنقه، فقال أيّها الأمير أخّرني إلى غد، قال وأيّ فرج لك في تأخير يوم واحد، ثمّ أمر بردّه إلى السجن، فسمعه الحجاج في السجن يقول:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

فقال الحجاج والله ما أخذه إلا من كتاب الله، وهو قوله تعالى كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ، وأمر بإطلاقه، والخليقة بمعى الخلائق.

(أَفْعَالٌ) مرفوع لفظًا بأنّه خبر المبتدأ (الْمَدْحِ) مضاف إليه (وَالذَّمِّ) مجرور عطف على المدح أي أفعالٌ وُضِعَتْ لإنشاء المدح والذمّ، فخرج مَدَحْتُ وَذَمَمْتُ لأنّهما إخبار (تَرْفَعُ) أي هذه الأفعال، فعل وفاعل (اسْمَ الْجِنْسِ) اسم منصوب على المفعوليّة مضاف إلى ما بعده، وجملة ترفع آه ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وإنّما خصّت باسم الجنس ليمكن إدخالُ لام الجنس المفيدِ لكمال المدح

(قوله أي أفعال) عند البصريين والكسائي من الكوفيين، بدليل اتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما في كلّ اللغات كَقَوْلِه عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام «من تَوَضَّأ يَوْم الْجُمُعَة فبها ونعمت وَمن اغْتسل فالغسل أفضل» واتّصال الضمير المرفوع البارز بهما في لغة حكاها الكسائي نحو نعما ونعموا، وذهب الْفراء وَجَمَاعَة من الْكُوفِيّين إِلَى أَنَّهُمَا اسمان، وَاسْتَدَلُّوا على ذَلِك بِدُخُول حرف الْجَرّ عَلَيْهِمَا فِي قَول بَعضهم وَقد بشّر ببنت وَالله مَا هِيَ بنعم الْوَلَد، وَقَول آخر وَقد سَار إِلَى محبوبته على حمَار بطيء السّير نعم السّير على بئس العير، وَمَا اسْتدلّوا بِهِ فمؤوّل على حذف الْمَوْصُوف وَصفته وَإِقَامَة مَعْمُول الصّفة مقَامهما، وَالتَّقْدِير مَا هِيَ بولد مقول فِيهِ نعم الْوَلَد، وَنعم السّير على عير مقول فِيهِ بئس العير، فحرف الْجَرّ فِي الْحَقِيقَة إِنَّمَا دخل على اسْم مَحْذُوف، كَمَا بَيّنا، وقال ابن عصفور: لا يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أنّ نعم وبئس فعلان، وإنّما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل؛ فذهب البصريون إلى أنّ نعم الرجل وبئس الرجل جملة فعليّة، وذهب الكسائي إلى أنّ نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيّان بمنزلة تأبّط شرّا، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح، وبئس الرجل اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل، نقلتا عن أصلهما، وسمّي بهما، وذهب الفراء إلى أنّ الأصل في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو، فحذف الموصوف الذي هو رجل، وأُقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه، فحكم لها بحكمه، وعلى القول باسميّتهما يجوز أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر، والعكس، وما بعدهما ممّا هو فاعل على القول بفعليّتهما بدل منهما أو عطف بيان لهما على الحكاية الأولى في فعليّتهما أو اسميّتهما، والمعنى الممدوح الرجل زيد، دون حكاية ابن عصفور، وأمّا على حكايته فالمجموع مبتدأ والمخصوص خبر، أو العكس، والمعنى الممدوح زيد، وفي البهجة المرضية؛ واجعل كبئس في جميع ما تقدّم ساء نحو {سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ} وساء الرجل زيد وساء غلام القوم زيد، لك أن تقول هل هي مثلها في الاختلاف في فعليّتها. (قوله وضعت لانشاء المدح والذمّ) على سبيل المبالغة، والانشاء إيجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود. (قوله وإنّما خصّت باسم الجنس) وفي شرح المفصل لابن يعيش؛ فإن قيل ولِمَ لا يكون الفاعل إذا كان ظاهرًا إلّا جنسًا؟ قيل لوجهَيْن، أحدهما: ما يحكى عن الزجّاج أنّهما لمّا وُضعا للمدح العامّ والذمّ العامّ جُعل فاعلُهما عامًّا، ليُطابِق معناهما، إذ لو جُعل خاصًّا لكان نقضًا للغرض، لأنّ الفعل إذا

وليمكن التفصيل بعد الإجمال الناشئ من ذكر المخصوص بالمدح والذمّ بعده (الْمُعَرَّفَ) منصوب بأنّه صفة اسم، فيه مفعول ما لم يسمّ فاعله (بِالْأَلِفِ) متعلّق بالمعرّف (وَاللَّامِ) عطف على الألف بتقديم العطف على التعليق إن جعلنا كليهما آلةَ التعريفِ كما هو الظاهر هنا، تعريف استغراق أو عهد ذهنيّ وهما من أقسام لام الجنس لأنّ مطلق اللام تنقسم أوّلا إلى لام العهد الخارجيّ ولام الجنس ثمّ تنقسم لامُ الجنس إلى الحقيقة من حيث هي هي وتسمّى لامَ الحقيقةِ وقد تسمّى بلام الجنس أيضًا، ومن حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد وتسمّى لامَ الاستغراقِ، ومن حيث وجودها في ضمن فردٍ مّا غير معيّن وتسمّى لامَ العهدِ الذهنيّ أي المعهود الذهنيّ لأنّ المعهود أي المعلوم فيه هو القدر الذهنيّ وهو نفس الحقيقة لا القدر الخارجيّ وهو الفرد الخارجيّ بخلاف القسم الأوّل من التقسيم الأوّل فإنّ الفرد الخارجيّ فيه معلوم أيضًا ....

أسند إلى عامّ عَمّ، وإذا أسند إلى خاصّ خصّ، وقد تقدّم نحو ذلك في الخطبة، الوجه الثاني: أنّهم جعلوه جنسًا ليدلّ أنّ الممدوح والمذموم مستحِقّ للمدح والذمّ في ذلك الجنس، فإذا قلت نعم الرجلُ زيدٌ أعلمت أنّ زيدًا الممدوح في الرجال من أجل الرُّجوليّة، وكذلك حكم الذمّ، وإذا قلت نعم الظريفُ زيدُ دللت بذكر الظريف أنّ زيدًا ممدوحٌ في الظراف من أجل الظرْف، ولو قلت نعم زيدٌ لم يكن في اللفظ ما يدلّ على المعنى الذي استحقّ به زيدٌ المدحَ، لأنّ لفظ نعم لا يختصّ بنوع من المدح دون نوع، ولفظُ زيد أيضًا لا يدلّ، إذ كان اسمًا عَلَمًا وُضع للتفرقة بينه وبين غيره، فأسند إلى اسم الجنس ليدلّ أنّه ممدوح أو مذموم في نوع من الأنواع. (قوله الناشيء) صفة التفصيل. (قوله تعريف استغراق) مرتبط بقوله المعرّف. (قوله من حيث هي هي) أي من غير اعتبار لشيء ممّا صدق عليه من الأفراد كقولك الرجل أفضل من الْمَرْأة، إِذْ لم ترد بِهِ رجلا بِعَيْنِه وَلَا امْرَأَة بِعَينهَا، وَإِنَّمَا أردْت أَنّ هَذَا الْجِنْس من حَيْثُ هُوَ أفضل من هَذَا الْجِنْس من حَيْثُ هُوَ، وَلَا يَصحّ أن يُرَاد بِهَذَا أَنّ كلّ وَاحِد من الرِّجَال أفضل من كلّ وَاحِدَة من النِّسَاء، لِأَنّ الْوَاقِع بِخِلَافِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلك أهلك النَّاس الدِّينَار وَالدِّرْهَم، وَقَوله تَعَالَى {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ}، ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرَّفات نحو الإنسان حيوان ناطق. (قوله ومن حيث وجودها في جميع الأفراد) حقيقة كقوله تعالى {إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا}، ومجازا نحو أنت الرجل علما. (قوله ومن حيث وجودها في ضمن فرد مّا غير معيّن) كقوله تعالى {وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ}. (قوله وتسمّى لام العهد الذهنيّ) عند البيانيين، وأمّا عند النحاة فلام العهد الذهني هي التي أشير بهَا إِلى فرد مَعْهُود ذهنيّ كَقَوْلِك جَاءَ الْقَاضِي، اذا كَانَ بَيْنك وَبَين مخاطبك عهد فِي قَاض خَاصّ، وسمّى هذه اللام البيانيون لام العهد الخارجيّ. (قوله فإنّ الفرد الخارجيّ فيه معلوم) ذهنا كقوله تعالى {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}، وذكرا كَقَوْلِه تَعَالَى {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}،

ولا يجوز جعل اللام هنا للعهد الخارجيّ والحقيقةِ لانتفاء كمال المدح والتفصيل بعد الإجمال فيهما وأيضا لا يجوز حمل زيد على الفاعل على كون اللام للحقيقة. ويجب ذكر المخصوص بالمدح والذمّ لفظًا أو تقديرًا، وَرَفْعُهَا للاسم المذكور أكثريٌّ، وكونُها من العوامل السماعيّة

وحضورا كقوله تعالى {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ}، أي هذا اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة عن حجّة الوداع الذي نزلت فيه هذه الآية. (قوله ولا يجوز جعل اللام للعهد الخارجيّ) وَقَالَ ابن ملكون وَالجواليقي وَالشلوبين: إنّ اللام للعهد الخارجيّ، والمعهود هُوَ الشَّخْص الممدوح والمذموم، وكأنّك قلت زيد نعم هو. (قوله أو تقديرا) كقوله تعالى {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ}، أي نعم العبد هُوَ، أي أيّوب – عليه السلام –. (قوله ورفعها للاسم المذكور أكثريّ) أي كون الفاعل المرفوع لهذه الأفعال معرّفا بالألف واللام هو الأكثر، ويكون مضافا إلى معرّف بهما كقوله تعالى {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}، ومضافا إلى مضاف إلى المعرّف بهما كقول أبي طالب عمّ النبي ﷺ فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ القَومِ غَيْرَ مُكَذَّبِ، ويكون مضمرا مستترا مفسَّرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعالى {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً}، أي بئس هُوَ، أي الْبَدَل بَدَلا، وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه الألف واللام كقوله فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا ونِعْمَ شَبَابُهَا، والصحيح أنّه لا يقاس عليه، لقلّته، وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله فَنِعْمَ صَاحِبُ قَومٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ، ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصّه عامّة النحويين بالضرورة، وزعم صاحب البسيط أنّه لم يرد نكرة غير مضافة، وليس كما زعم، بل ورد، ولكنّه أقلّ من المضافة نحو نعم غلامٌ أنت، وحكى الأخفش أنّ ناسا من العرب يرفعون بنعم وبئس النكرة مفردة ومضافة، وقد جاء ما ظاهره أنّ الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا إن كان كذا، وقول النبيّ ﷺ: «نعم عبد الله خالد بن الوليد»، وقول الشاعر بِئْسَ قَوْمُ اللهِ قَوْمٌ طُرِقُوا، وكأنّ الذي سهل ذلك كونه مضافا في اللفظ إلى ما فيه الألف واللام وإن لم يكن تعريفه بهما، ويمكن تأويله على أنّ الفاعل ضمير مستتر، حُذف مفسّره، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص، ذكر هذا التأويل ابن مالك في شرح التسهيل، وقال: مَن توضّأ يومَ الجمعة فبها ونعمتْ، أي فبالسنّة أخذ، ونعمت السنّةُ سنّةً، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير، وحذف المميّز، للعلم به، وإذا ثبت أنّ مميّز هذا الباب قد يحذف للعلم به، أمكن أن يحمل عليه ما أوهم بظاهره أنّ الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم كقول ابن مسعود ﷺ أو غيره من العبادلة بئس عبد الله أنا إن كان كذا، وكقول النبيّ ﷺ: «نعم عبد الله خالد بن الوليد»، فيكون نعم وبئس مسندين إلى ضميرين حذف مفسّراهما، وعبد الله مبتدأ، وأنا وخالد بدلان، انتهى. ويمكن أن يحمل على هذا أيضا ما أوهم كون فاعلهما نكرة، إلّا أنّ حكاية الأخفش أنّ ذلك لغة لقوم تدفع التأويل، وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذي نحو نعم الذي يفعل زيدٌ، ومنع ذلك

لأنّ عملها بالشرط المذكور والكيفية المخصوصة لا يدخل تحت قاعدةِ عَمَلِ الأفعال المتعدّية واللازمة بل نَشَأَ وَتَوَقَّفَ الشرط والكيفية المذكوران على السماع. (وَهِيَ) "الواو" ابتدائيّة، "هي" مبتدأ (أَرْبَعَةٌ) مخصّص بالإضافة خبرٌ (أَفْعَالٍ) بحكم الاستقراء والتتبّع مضاف إليه، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

(نِعْمَ) مؤوّل مرفوع المحلّ على البدليّة أو منصوب المحلّ بأعني المقدّر أو مبتدأ محذوف الخبر أو خبر محذوف المبتدأ، والجملة لا محلّ لها من الإعراب (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (نِعْمَ) عامل سماعيّ وَضَعَهُ الْوَاضِعُ لإنشاء المدح (الرَّجُلُ) معرفة باللام بأنّه فاعل له (زَيْدٌ) مخصوص بالمدح مرفوع على أنّه بدل من الفاعل أو عطف بيان له أو خبر مبتدأ محذوف وهو هو والكلام جملتان مستقلّتان الأولى فعليّة إنشائيّة والثانية اسميّة خبريّة أو مبتدأ والجملة الفعليّة الإنشائية خبره بتأويل زَيْدٌ مَقُولٌ فِي حَقِّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ فالخبر في الحقيقة هو مقول والجملة المذكورة مرفوع المحلّ مفعول ما لم يسمّ فاعله لمقول فالجملة الفعليّة الإنشائيّة جملة صغرى جزء الجملة الكبرى الخبريّة الاسميّة ومجموع الجملتين على تقدير أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف إذ المثال لا يتمّ

الكوفيون وجماعة من البصريين، وهو القياس، لأنّ كلّ ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه الألف واللام كان مفسّرا للضمير المستتر فيهما إذا نُزعت منه، والذي ليست كذلك، لأنّه لا تنزع منه الألف واللام حتّى يصلح لكونه مفسّرًا للضمير، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: ولا ينبغي أن يمنع، لأنّ الذي مع صلته جعل بمنزلة اسم الفاعل المحلّى بالألف واللام، واسم الفاعل المحلّى بهما يقع فاعلًا لنعم وبئس، فكذا ما هو بمنزلته. (قوله مخصوص بالمدح) وفي الصبان؛ وسمّي مخصوصًا لأنّه ذكر جنسه، ثم خصّ شخصه. (قوله بدل من الفاعل أو عطف بيان له) عند ابن كيسان، وردّ بأنّه لازم، وليس البدل بلازم، وبأنّه لا يصلح لمباشرة نعم. (قوله أو خبر مبتدأ محذوف) عند السيرافي والفارسي والصيمري والجرمي والمبرد وابن السراج وابن جني والزجاج، وفي مغني اللبيب؛ وَإِنَّمَا أَجَاز كثير من النَّحْوِيين فِي نَحْو قَوْلك نعم الرجل زيد كَون زيد خَبرا لمَحْذُوف مَعَ إِمْكَان تَقْدِيره مُبْتَدأ وَالْجُمْلَة قبله خَبرا، لِأَنّ نعم وَبئسَ موضوعان للمدح والذمّ العامّين، فَنَاسَبَ مقامهما الإطناب بتكثير الْجمل، وَلِهَذَا يجيزون فِي قوله تعالى ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ أَن يكون الَّذين نصبا بِتَقْدِير أمدح أَو رفعا بقدير هم مَعَ إِمْكَان كَونه صفة تَابِعَة، انتهى. وعند ابن عصفور مبتدأ حذف خبره، وَيَردّهُ أَنّ الْخَبَر لَا يحذف وجوبا إِلَّا إِن سدّ شَيْء مسدّه. (قوله أو مبتدأ والجملة الفعليّة الإنشائيّة خبره) عند ابْن خروف وَابْن الباذش والأخفش، كما إذا قيل زيد نعم الرجل.

بدون الثانية. والجملة الواحدة البسيطة أو المركّبة مؤوّلة مجرورة المحلّ بأنها مضاف إليها لنحو، وإذا جعلنا المخصوص مبتدأ والجملة خبرًا فالعائد إلى المبتدأ هو اللام لأنّ لام الاستغراق لشمولها كلَّ فردٍ يدخل فيه زيدٌ فلم يحتج إلى رابط آخر، وإذا كان للعهد الذهنيّ يكون المعرّف عبارة عن زيد فيكون من قبيل وَضْعِ الظاهر موضعَ المضمر كما في قوله تعالى: {الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ} وهذا إنّما يحتاج إليه بالنظر إلى ظاهر كون الجملة خبرًا وأمّا بالنظر إلى ما هو الخبر حقيقةً فالعائد هو الضمير في قوله في حقّه إذ الخبر المشتقّ يلزمه العائد أيضًا وإلّا فالخبر في تأويل المفرد فمعنى نعم الرجل زيد على تقدير الاستغراق نِعْمَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الرِّجَالِ وحينئذ يكون حمل زيد على الفاعل مجازًا بعلاقة أنّ زيدًا لمّا كان متّصفًا بجميع صفات الكمال الكائنة في جميع الرجال ادّعاءً صار كأنّه جميع الرجال فصحّ حمله على الفاعل المستغرق بأن يقال هو زيد على معنى ما لجميع الرجال من الكمالات لزيد وهذا هو غاية المدح، وعلى تقدير العهد الذهنيّ نِعْمَ فَرْدٌ مَّا مِنْ أَفْرَادِ الْحَقِيقَةِ الْمَعْلُومَةِ زَيْدٌ وحينئذ يكون المثال من باب ذكر الشيء أوّلاً مجملاً وثانيًا مفصّلاً ليكون أَوْقَعَ في النفوس يدلّ على أنّ ذلك الشيء مُهِمٌّ ذُو شَأْنٍ وذلك يكون لِاتّصافه بكمالاتٍ حميدةٍ فيفيد كمالَ المدحِ أيضًا. (فَالرَّجُلُ) "الفاء" للتفصيل، "الرجل" مبتدأ و(فَاعِلُ) مضاف إلى ما بعده خبره، (نِعْمَ) مؤوّل بهذا اللفظ مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه (وَزَيْدٌ) "الواو" عاطفة "زيد" مبتدأ (مَخْصُوصٌ) اسم مفعول خبرٌ، وفيه مفعول ما لم يسمّ فاعله راجع إلى زيد (بِالْمَدْحِ) "الباء" صلة مخصوص مع المجرور ظرف لغو متعلّق بمخصوص، والجملة عطف على الجملة الأولى وكلاهما تفصيل للمثال ولا محلّ لها من الإعراب.

(وَبِئْسَ) عطف على نعم عطف مفرد أو جملة (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) حالُه مثلُ حالِ نعم الرجل زيد في جميع ما ذكرنا إلّا أنّ هذا للذمّ.

(وَحَبَّذَا) عطف على نعم على القياس (نَحْوُ) مخصّص (حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ) إعرابه على الأصحّ "حبَّ" فعل مدح، "ذا" فاعله، "الرجل" صفة ذا، "زيد" مخصوص بالمدح إعرابه كإعراب مخصوص نِعْمَ في جميع ما ذكرنا له، فالعائد على كون الجملة خبر المخصوص هو ذا، ....

(قوله والجملة الواحدة البسيطة) على تقدير أن يكون المخصوص بدلا من الفاعل أو عطف بيان له. (قوله أو المركّبة) من الجملة الفعليّة الإنشائيّة الصغرى، ومن الجملة الاسميّة الخبريّة الكبرى على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ والجملة الفعليّة الإنشائيّة خبره. (قوله إعرابه على الأصحّ) لأنّ فيه إقرار كلّ من اللفظين على ما كان عليه، وهو مذهب أبي علي وابن برهان وابن خروف وابن كيسان. (قوله وقيل إنّ حبّذا بمجموعه فعل مدح) تغليبا لجانب الفعل، لتقدّمه ولكونه أكثر حروفا، وهو

وقيل إنّ حبّذا بمجموعه فعل مدح، الرجل فاعله وحالُ زيد على ما ذكرنا، وقيل حبّذا بمجموعه اسمُ مَدْحٍ مبتدأٌ، الرجل صفة له، زيد خبره، وصيغة حبّذا لا تتغيّر بتغيّر المخصوص إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا.

(وَسَاءَ) عطف على نعم كما مرّ (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) حاله مثل حال بئس الرجل زيد في الجميع. قدّم نعم وبئس لكونهما أصلين في هذا الباب، وقدّم ما للمدح على ما للذمّ أصلاً وفرعًا لشرف المدح. ولهذه الأفعال مباحثُ مذكورةٌ في الكتب النحويّة تَرَكْنَاهَا لذلك.

(اَلنَّوْعُ) مبتدأ (الثَّالِثَ عَشَرَ) مبنيّ جزآه على الفتح والثاني مرفوع المحلّ بأنّه صفة المبتدأ (أَفْعَالُ) مضاف مرفوع خبره، (الشَّكِّ) مجرور مضاف إليه (وَالْيَقِينِ) مجرور بالكسر عطف على الشكّ أي أفعالٌ بعضُها للشكّ والمراد بالشكّ الظنّ لا ما يقتضي تَسَاوِيَ الطرفين كما هو المتعارف. وفي اللغة الشكّ خلاف اليقين فيعمّ ما تساوى طرفاه أو ترجّح جانب الحكم وهو الظنّ أو الجانب الآخر وهو الوهم وهذا هو المراد بالشكّ في باب الصلاة، وبعضُها لليقين أي الاعتقاد الجازم الثابت المطابِق للواقع ويستعمل الظنّ والعلم كلّ منهما بمعنى الآخر. (تَدْخُلُ) فاعله مستتر

مذهب الأخفش وأبو بكر خَطَّاب الماردي. (قوله وقيل حبّذا بمجموعه اسم مدح) تغليبا لجانب الاسم، لشرفه، وهو مذهب المبرد وابن السراج وابن عصفور وابن هشام اللخمي والسيرافي. (قوله زيد خبره) أو حبّذا خبر مقدّم، وزيد مبتدأ مؤخّر. (قوله وصيغة حبّذا لا تتغيّر بتغيّر المخصوص) لِأَنَّهُ جرى مجْرى الْمثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تغيّر، وقال ابن كيسان: ذا من حبّذا إشارة إلى مفرد مذكّر مضاف إلى المخصوص، حذف، وأقيم هو مقامه، فتقدير حبّذا هند حبّذا حسنها، وقال الفارسي: ذا جنس شائع فلا يختلف، وَقَالَ دُرَيوِد: ذَا زَائِدَة، وَلَيْسَت اسْما مشارا بِهِ، وإنّما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقته على قول عدم التركيب، وأمّا على قول التركيب فلا يحتاج إلى اعتذار. (قوله إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) فتقول حبّذا زيد وحبّذا الزيدان وحبّذا الزيدون وحبّذا هند وحبّذا الهندان وحبّذا الهندات، ولا تقول حبّذان الزيدان وحبّ أولاء الزيدون وحبّذي هند وحبّتان الهندان وحبّ أولاء الهندات. (قوله أصلا) من نعم وبئس. (قوله وفرعا) من حبّذا وساء. (قوله أفعال) وتسمّى أفعال القلوب، وإنّما قيل لها ذلك لأنّ معانيها قائمة بالقلب، وليس كلّ قلبيّ ينصب مفعولين. (قوله كلّ منهما بمعنى الآخر) ومن ذلك قوله تعالى {الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} وقوله تعالى {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ}، وزعم بعض النحاة أنّ الظنّ بمعنى العلم مجاز، وَزعم أَبُو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن مَيْمُون الْعَبدَرِي أَنّ اسْتِعْمَاله بِمَعْنى الْعلم غير مَشْهُور فِي كَلَام الْعَرَب، وَأبقى الْآيَة وَنَحْوهَا على بَاب الظَّنّ، وَزعم الْفراء أَنّ الظَّنّ يكون شكّا ويقينا وكذبا

فيه وهو هي راجع إلى الأفعال (عَلَى اسْمَيْنِ) مجرور بعلى والجارّ مع المجرور ظرف لغو متعلّق بتدخل، والجملة مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب أي تدخل على الجملة الاسميّة لبيانِ ما أي ظَنٍّ أَوْ عِلْمٍ، تلك الجملةُ نَاشِئَةٌ عنه أي عن ذلك الظنّ أو العلم أي يُبيِّنُ المتكلِّمُ بها أنّ الحكم في الجملة مبنيّةٌ على الظنّ أو العلم، وَذِكْرُ الاسمين أكثريٌّ وإلّا فقد تقع الجملة موقع المفعول الثاني تقول عَلِمْتُ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ أَوْ أَبُوهُ قَائِمٌ والجملة منصوب المحلّ على أنّها مفعول ثان لأنّها في قوّةِ قَائِمًا أَبُوهُ أو المراد بالاسمين حقيقةً أو حكمًا (ثَانِيهِمَا) مضاف مرفوع تقديرًا مبتدأ، و"هما" مجرور محلاً بأنّه مضاف إليه وجرّه بالياء (عِبَارَةٌ) خبره (عَنِ الْأَوَّلِ) الجارّ مع المجرور متعلّق بعبارة، والجملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، أو مجرورة المحلّ على أنّها صفة اسمين أو منصوبة المحلّ حال منه لكنّه ضعيف كما ستعلم في الكتب النحويّة (وَتَنْصِبُهُمَا) فعل فاعله مستتر فيه وهو هي، و"هما" منصوب المحلّ بالياء بأنّه مفعول به له (جَمِيعًا) منصوب بأنّه تأكيد معنويّ لهما، والجملة

أيضا، وَأَكْثر الْبَصرِيين يُنكرُونَ الثَّالِث، ومن الكذب عند الفراء قول الكفّار فيما حكى الله عنهم {إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً}، وعند البصريين هو الشكّ. (قوله فقد تقع الجملة موقع المفعول الثاني) وَذَلِكَ لِأَنّ أَصله الْخَبَر، ووقوعه جملَة سَائِغ. (قوله تقول علمت زيدا يقوم أبوه) والمفعول الثاني جملة فعليّة. (قوله أو أبوه قائم) والمفعول الثاني جملة اسميّة. (قوله لكنّه ضعيف) لأنّ الربط في الجملة الاسميّة إذا وقعت حالا بالضمير وحده ضعيف، وفيه ضعف آخر عند الجمهور، وهو مجيء الحال من النكرة المحضة. (قوله جميعا منصوب بأنّه تأكيد معنويّ لهما) وقال ابن مالك: وأغفله أكثر النحويين سهوا أو جهلا في العدّ من ألفاظ التوكيد المعنويّ، وفي شروح الألفية؛ ولا بدّ من اتّصال ضمير المتبوع به نحو جاء الجيش جميعه، ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنيّة الإضافة، خلافًا للفراء والزمخشري، ونقله بعضهم عن الكوفيين، ولا حجّة في قوله تعالى {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} على أنّ المعنى جميعه، بل جميعًا حال، وفي الرضي؛ وأمّا جميع فهو بمعنى أجمعين، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه، إمّا مقطوعا عن الإضافة حالا كقوله تعالى {عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا}، أي بهم أجمعين، وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء، وإن أردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا، بل معناه أنّه لا يتخلّف منهم أحد، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا، كأجمعين من حيث المعنى سواء، وإمّا مضافا غير تأكيد تاليا للعوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم، وإمّا مضافا تأكيدا، وهو أقلّ الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم، انتهى. ففي قوله جميعا منصوب بأنّه تأكيد معنويّ لهما نظر، اللّهمّ إلّا أن يقال أراد أنّه تأكيد معنى، أي من جهة المعنى وإن كان حالا في اللفظ كما في الرضي كأجمعين من حيث المعنى سواء، وكما في الكليات جَمِيعًا حَال فِي اللَّفْظ وتأكيد فِي الْمَعْنى، أَي أَجْمَعُونَ كَقَوْلِهِم جاؤوا جَمِيعًا، أو جرى على مذهب الفراء والزمخشري

عطف على جملة تدخل لا محل لها من الإعراب، أو مجرورة المحلّ أو منصوبة المحلّ عطف على جملة ثانيهما، وليس في هذه ضعف، وَنَصْبُهُمَا أيضًا أكثريٌّ لأنّ الجملة قد تقع موقع المفعولين نحو قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ} مبتدأ {يَظُنُّونَ} فعل وفاعل، والظنّ في الآية بمعنى العلم لليقين لكون مدخوله من الاعتقادات المعتبرة فيها اليقين {أَنَّهُمْ} أنّ مع اسمه {مُّلَٰقُواْ} رفعه بالواو خبر أنّ وسقط نونه بالإضافة {رَبِّهِمْ} مضاف إليه لملاقوا مضاف إلى هم، فأنّ المفتوحةُ لفظًا المكسورةُ حكمًا مع اسمه وخبره منصوب المحلّ بأنه مفعول به ليظنّون قائم مقام المفعولين، وجملة يظنّون آه صلة المبتدأ فأنّ بعد هذه الأفعال وإن كانت مكسورة بحسب المعنى والحقيقة لكنّها تفتح لفظًا لكونها مع ما بعدها في قوّة المفعول إلّا أذا دخل اللام في جوابها فتكسر لفظًا أيضًا نحو قوله تعالى: {وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ} لكون اللام مخصّصة بالجملة فَتَقَوَّى جَانِبُ الجملة. (وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ) مبتدأ، وخبر، ومضاف إليه للخبر، والجملة ابتدائيّة لا محلّ من الإعراب

(ظَنَنْتُ) بمجموعه مؤوّل بهذا اللفظ مرفوع المحلّ بأنّه بدل أو منصوب المحلّ بأنّه مفعول لأعني المقدّر أو مبتدأ محذوف الخبر أو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة لا محلّ لها من الإعراب. قدّم أفعال الشكّ لتقدّم الشكّ وكثرته (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (ظَنَنْتُ) عامل سماعيّ فعل من

من حذف الضمير استغناء بنيّة الإضافة، والتقدير تنصبهما جميعهما. (قوله عطف على جملة تدخل لا محلّ لها) وكذا إن عطفت على جملة ثانيهما إذا كانت مستأنفة. (قوله وليس في هذا ضعف) لأنّ الربط في المضارع المثبت إذا وقع حالا يكون بالضمير وحده، لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع. (قوله أيضا) أي كما أنّ ذكر الاسمين أكثريّ. (قوله فأنّ المفتوحة لفظا المكسورة حكما) لكون أنّ مع اسمها وخبرها في تقدير اسمين، إذ هي مع اسمها وخبرها سادّة مسدّ المفعولين، كما أنّ إنّ المكسورة مع جزأيها بتقدير اسمين، أي المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيّزها مقام الاسمين، ولذا جاز العطف على محلّ اسمها بالرفع، فتقول علمت أنّ زيدا قائم وعمرو كما تقول إنّ زيدا قائم وعمرو. (قوله قائم مقام المفعولين) عند سيبويه، وَقَالَ الاخفش والمبرد: إنّ المصدر المؤوّل لا يصحّ أن يسدّ مسدّ المفعولين، بل هو المفعول الأوّل، والْمَفْعُول الثَّانِي مَحْذُوف، فتقدير علمت أنّ زيدا قائم علمت قيام زيد كَائِنا. (قوله أيضا) أي كما هي مكسورة بحسب المعنى والحقيقة. (قوله نحو قوله تعالى وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ) ليس في المصحف هكذا، بل هو في المصحف وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ. (قوله لتقدّم الشكّ) على اليقين لفظا في قوله أفعال الشكّ واليقين، أو معنى، إذ اليقين هو زوال الشكّ كما في الصحاح. (قوله وكثرته) أي الشكّ بالنظر إلى اليقين.

أفعال القلوب و"التاء" فاعله (زَيْدًا) منصوب لفظًا بأنه مفعول به الأوّلُ (قَائِمًا) منصوب لفظًا بأنّه مفعولٌ الثاني وفيه ضمير الأوّل، والجملة مؤوّلة بأنّه مضاف إليه لنحو (وَإِذَا) شرطيّة معرفة بالإضافة إلى ما بعده منصوب المحلّ بتقدير في بأنّه مفعول فيه للجزاء على الأصحّ وللشرط على مقابله (كَانَ) ناقص اسمه مستتر فيه راجع إلى لفظ ظننت (بِمَعْنَى) "الباء" للملابسة، "معنى" مضاف إلى ما بعده مجرور تقديرًا بالباء، والجملة الظرفيّة أو المفرد الظرفيّ منصوب المحلّ خبر كان (اتَّهَمْتُ) بمجموعه مؤوّل مجرور مضاف إليه لمعنى، وكان مع اسمه وخبره فعل الشرط لإذا في تأويل المصدر مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه له تقديره زمانَ كونِه بمعنى اتّهمت (لَمْ) حرف جازم لنفي الماضي بعد نقله من المستقبل (يَقْتَضِ) مجزوم بسقوط لام الفعل وفاعله ضمير ظننتُ (الْمَفْعُولَ) منصوب بأنّه مفعول به ليقتض (الثَّانِيَ) منصوب لفظًا بالفتحة بأنّه صفة المفعول وفيه ضمير الموصوف، والجملة منفيّة جزاء الشرط لا محلّ لها من الإعراب والجملة الشرطيّة معطوفة على مقدّرٍ مفهومٍ من السابق لا محلّ لها من الإعراب. تقدير الكلام إِذَا قُصِدَ بِهِ ظَنٌّ ذَاتٍ عَلَى صِفَةٍ اقْتَضَى مَفْعُولَيْنِ وإذا كان بمعنى اتّهمت لم يقتض المفعول الثاني لأنّه يصدق حينئذ تعلّق الظنّ بالذات من حيث هي هي (نَحْوُ) مضاف (ظَنَنْتُ) فعل وفاعل (زَيْدًا) مفعول به له أي أتّهمت أي جعلته متعلّقًا لتهمتي ومحلًّها.

(وَحَسِبْتُ) عطف على ظننت عطف مفرد أو جملة (نَحْوُ) مضاف مرفوع بأنّه خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بأنّه مفعول به لمحذوف (حَسِبْتُ) عامل سماعيّ فاعله التاء (أَخَاكَ) اسم من الأسماء الستّة معرفة بالإضافة منصوب لفظًا ونصبه بالألف بأنّه مفعولُ الأوّلُ لحسبت و"الكاف" مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه (كَرِيمًا) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به الثاني، فاعله ضمير الأوّل، والجملة مؤوّلة بأنّه مضاف إليه لنحو والمعنى ظننته كريمًا.

(وَخِلْتُ) عطف على ظننت أيضًا (نَحْوُ) مضاف (خِلْتُ) عامل سماعيّ فعل من أفعال القلوب للظنّ، فاعله الضمير البارز (زَيْدًا) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به له (عَاقِلاً) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به الثاني وفيه ضمير الأوّل والمعنى أيضًا ظننتُه عاقلاً، وهذه الثلاثة للشكّ. وأمّا التي للعلم واليقين

(قوله ضمير الأوّل) أي المفعول الأوّل. (قوله على مقابله) أي مقابل الأصحّ. (قوله من حيث هي هي) أي لا على صفة. (قوله أي جعلته متعلّقا لتهمتي) ومعنى الاتّهام أن تجعل شخصا موضع الظنّ السيّئ، تقول سرق مالي وظننت زيدا، أي اتّهمته. (قوله والمعنى ظننته كريما) وقد يكون بمعنى علم كقوله حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ. (قوله للظنّ) وقد يكون لليقين كقوله وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ.

فقد شرع فيها بقوله: (وَعَلِمْتُ) عطف على ظننت عطف مفرد أو جملة ولا يلزم من العطف عليه أن يكون للظنّ مثله كما لا يخفى (نَحْوُ) مضاف إلى المؤوّل بعده (عَلِمْتُ) عامل سماعيّ فعل من أفعال الشكّ واليقين وفاعل (زَيْدًا) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به الأوّل (قَائِمًا) منصوب لفظًا بأنه مفعول به الثاني وفيه ضمير الأوّل أي أيْقَنْتُ قِيَامَهُ. (وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى عَرَفْتُ) أي يقصد به علم الذات من غير صفة وحكم عليها (لَمْ يَقْتَضِ) ذلك (الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ) أي إذا قصد بعلمتُ عِلْمُ الذات باعتبار الصفة وَعِلْمُ مضمون الجملة اقتضى مفعولين وإذا كان آه وحال الإعراب والعطف معلوم ممّا سبق (نَحْوُ) مضاف (عَلِمْتُ) فعل وفاعل ومفعول به بمعنى عرفت شخصيّته.

(وَرَأَيْتُ) عطف على ظننتُ أيضًا (نَحْوُ رَأَيْتُ) فعل من أفعال الشكّ واليقين بمعنى علمت وفاعله التاء (زَيْدًا) مفعوله الأوّل (قَائِمًا) منصوب لفظًا بأنّه مفعوله الثاني وفيه ضمير الأوّل أي علمته قائمًا وأيقنتُ قيامه (وَإِذَا كَانَ) أي رأيت (بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ) أي الإبصار بالحاسّة الظاهرة المخصوصة (لَمْ يَقْتَضِ) ذلك (الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ) لقصور مضمونه عن اقتضائهما حينئذ أي إذا كان بمعنى علمت مقصودا به علم الذات بصفةٍ اقتضى مفعولين وإذا كان آه (وَوَجَدْتُ) عطف على ظننت عطف مفرد أو جملة (نَحْوُ) مضاف (وَجَدْتُ) عامل سماعيّ فعل من أفعال القلوب بمعنى علمت (زَيْدًا) مفعول به الأوّل (جَوَادًا) مفعوله الثاني أي علمتُه جوادًا وأيقنت جوده (وَإِذَا كَانَ) وجدتُ (بِمَعْنَى أَصَبْتُ) أي الملاقاة الجسمانيّة (لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ) لقصور معناه عن اقتضائهما أيضًا (نَحْوُ) مضاف (وَجَدْتُ) فعل وفاعل (الضَّالَّةَ) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به أي أَصَبْتُهُ وَلَقِيتُهُ، وتقدير المعطوف عليه كما في رأيت. وهذه هي التي لليقين وأمّا المشتركة بينهما فقد ذكره بقوله: (وَزَعَمْتُ) عطف على ظننت أيضًا (نَحْوُ زَعَمْتُ) عامل سماعيّ بمعنى الظنّ أو العلم (زَيْدًا) مفعوله الأوّل (ظَرِيفًا) مفعوله الثاني، فاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى زيد، والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو، وفي بعض نسخ المتن: وَزَعَمْتُ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى عَلِمْتُ وَأُخْرَى بِمَعْنَى ظَنَنْتُ، وعليه يكون "زعمتُ" أيضًا عطفًا على ظننت إن لم تجعل جملة تستعمل آه

(قوله وحكم عليها) أي على الذات. (قوله بمعنى علمت) كقوله:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

وقد يكون للظنّ، وقد اجتمعا في قوله تعالى {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا}، أي يظنّون البعث ممتنعا، ونعلمه واقعا، لأنّ العرب تستعمل البعد في الانتفاء والقرب في الحصول، قال الشيخ يحيى: لا يخفى أنّهم جازمون بالبعد، فحمله على الظنّ مشكل إلّا أن يحمل الظنّ على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع. (قوله الضّالّة) قَالَ الْأَزْهَرِي وَغَيره: لَا يَقع اسم الضالّة إلّا على

خبرًا عنه وإلّا فالظاهر أن تكون جملة وزعمت تستعمل آه جملة ابتدائيّة لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه حينئذ. "تستعمل" فعل ومفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه وهو هي أي كلمة زعمت، "تارةً" منصوب لفظًا بتقدير في مفعول فيه لتستعمل، "بمعنى" الظرفُ متعلّق بتستعمل، "علمت" مؤوّل بهذا اللفظ مضاف إليه لمعنى، "وأخرى" "الواو" عاطفة و"أخرى" منصوب بتقدير في معطوف على تارةً بأنّه مفعول فيه لتستعمل مجازًا وصفة للمفعول فيه الحقيقيّ أي وتارة أخرى، "بمعنى" الظرفُ لغو معطوف على الظرف الأوّل أي متعلّق بتستعمل أيضًا فَعُطِفَ بعاطف واحد أمران على معمولين لعامل واحد وهو جائز، "ظننتُ" مؤوّل بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لمعنى، وجملة تستعمل إمّا ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب أو مرفوع المحلّ بأنّه خبر زعمتُ (وَإِذَا كَانَ) أي لفظ زعمت (بِمَعْنَى قُلْتُ) مؤوّل بهذا اللفظ مضاف إليه لمعنى، ومعناه حينئذ قَوْلٌ لا عن حجّةٍ وقيل الزعم كناية عن القول الكذب (لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ) لعدم توقّف مضمونه عليهما حينئذٍ أي إذا كان بمعنى العلم أو الظنّ اقتضى آه وإذا كان آه لم يقتض آه (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: زَعَمَ) عامل قياسيّ بمعنى قال (الَّذِينَ) مبنيّ على الفتح مرفوع المحلّ بأنّه فاعل زعم (كَفَرُوا) فعل وفاعله الواو راجع إلى الذين، والجملة صلة الذين (أَنْ) مصدريّة (لَنْ) لتأكيد نفي المستقبل (يُبْعَثُوا) منصوب بحذف النون وعامله لن، "الواو" مفعول ما لم يسمّ فاعله ليبعثوا، وأن لم يبعثوا في تأويل المصدر منصوب المحلّ مفعول به لزعم تقديره عَدَمَ بَعْثِهِمْ، "عدم" عِوَضٌ من لن لعدم صحّة ذكره في التأويل لكونه اسما مضافًا إلى ما بعده منصوب بأنّه مفعول به لزعم، "بعث" مصدر مبنيّ للمفعول مضاف إلى ما بعده مجرور لفظًا بأنّه مضاف إليه لعدم، و"هم" مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه لبعث مرفوع المحلّ معنى مفعول ما لم يسمّ فاعله له، وزعم مع متعلّقاته منصوب المحلّ بأنّه مقول القول.

وقد يجري قلتُ من القول النفسيّ مجرى ظننتُ مطلقًا عند بعض وهو بَنِي سُلَيْمٍ وعند غيرهم

الْحَيَوَان خَاصَّة من الإنسان وغيره، وأَمّا الْأَمْتِعَة فَهِيَ اللُّقَطَة. (قوله وإلّا) أي وإن لم يكن زعمت عطفا على ظننت، بل جعل جملة تستعمل خبرا عنه. (قوله مفعول فيه لتستعمل) أو مفعول مطلق مجازا له على قِيَاس مَا قيل فِي مرّة فِي ضَربته مرّة. (قوله وقيل الزعم كناية عن القول الكذب) ويقوّي هذا قولهم زعم مَطِيَّة الْكَذِب، أي هذه اللفظة مَرْكَبُ الكذب، أي مطيّة لنسبة الكذب إلى الغير، فإذا قلت زعم فلان كذا فكأنّك قلت كذب، أي قال قولاً غير صحيح، وقَالَ شُرَيْحٌ: لكلّ شيء كنية، وكنية الكذب الزّعم. (قوله عليهما) أي على المفعولين. (قوله بأنّه مقول القول) لقوله تعالى. (قوله وقد يجري) جوازا، وتجوز الحكاية أيضا مع استيفاء الشروط، فيكون بمعنى التلفّظ، وإن عدم شرط تعيّنت الحكاية. (قوله مجرى ظننت) عملا ومعنى عند الجمهور، وقيل عملا

إذا كان بعد الاستفهام من غير فصل سوى الظرف وكان الفعل مستقبلاً مخاطبًا نحو مَتَى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَأَكُلَّ يَوْمٍ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا أي تظنّ، وجاء جَعَلَ بمعنى زعم كقوله تعالى: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ} مفعول الأوّل {الَّذِينَ} صفة {هُمْ} مبتدأ {عِبَادُ} خبره {الرَّحْمَنِ} مضاف إليه، والجملة صلة {إِنَاثًا} مفعولٌ ثانٍ، أي اعْتَقَدُوا ذلك بلا حجّة. وجاء أَلْفَيْتُ مُرَادِفَ وَجَدْتُ وَدَرَيْتُ مِثْل عَلِمْتُ مقتضيين لهما، وألْحَقَ بعضهم سَمِعَ بِعَلِمَ في مثل قوله تعالى: {سَمِعْنَا فَتًى} مفعول الأوّل {يَذْكُرُهُمْ} الجملة منصوب المحلّ بأنّه مفعوله الثاني: فإن قيل: جاء خلتُ بمعنى صِرْتُ ذَا خَالٍ، وحسبتُ بمعنى صِرْتُ ذَا حسب فَلِمَ خصّ ما عداهما ببيان المعاني التي لم يقتض بها مفعولين؟ قلت: لأنّ المقصود بيان المعاني التي بذلك المعنى أيضًا من أفعال القلوب أو مشابه لها ولا تقتضي

فقط. (قوله إذا كان بعد الاستفهام) اسما كان أو حرفا، وزاد السُّهيلي شرطا آخر، وهو ألّا يتعدّى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق. (قوله سوى الظرف) وشبه الظرف، وهو الجارّ المجرور نحو أفي الدار تقول زيدا جالسا، والمعمول، والمراد به ما يعمّ المفعول كقوله أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ، ومعمول المفعول نحو أعمرا تقول زيدا ضاربا، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا، وقيل لا يضرّ الفصل مطلقاً، وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. (قوله وكان الفعل مستقبلا) أي مضارعا، مستقبلا كان أو حالا، واشترط ابن مالك في التسهيل أن يكون حالا، وأجاز السيرافي إجراءه مجرى الظنّ ماضيًا بباقي شروط المضارع، وأجاز الكوفيون إجراءه مجرى الظنّ أمرا بباقي شروط المضارع. (قوله مخاطبا) لا بقيد الإفراد والتذكير، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب، فيجوز نحو أيقول زيد عمرا قائما. (قوله أي تظنّ) إشارة إلى اختياره مذهب الجمهور من إجراءه مجرى الظنّ عملا ومعنى. (قوله وجاء جعل بمعنى زعم) للظنّ، فيكون من أفعال القلوب مقتضيا للمفعولين. (قوله أي اعتقدوا ذلك بلا حجّة) وقال الزمخشري: أي صيّروا كذا في شرح الغزى، فالتمثيل بالآية مبنيّ على غير ما ذكره الزمخشري، لأنّه عنده من أفعال التصيير لا من أفعال القلوب. (قوله وجاء ألفيت مرادف وجدت) الذي يتعدّى إلى اثنين، أثبته الكوفيون وَابْن مَالك كقوله تعالى {إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ}، وأنكره البصريون وَابْن عُصْفُور، وَقَالُوا: الْمَنْصُوب ثَانِيًا حَال، فيكون ألفى بمعنى أصاب وصادف. (قوله ودريت مثل علمت) هذا قليل كقوله دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ، والكثير فيه أن يتعدّى إلى واحد بالباء نحو دَريت بِهِ. (قوله وألحق بعضهم) وهو الأخفش والفارسي. (قوله سمع) الواقع على اسم عين، ولا يكون ثاني مفعوليه إلّا فعلا يدلّ على صوت. (قوله صرت ذا خال) أي خيلاء. (قوله صرت ذا حسب) أي ذا شُقْرَةٍ أو حُمْرَةٍ وبياضٍ كالبَرَص. (قوله ما عداهما) من أفعال القلوب. (قوله لم يقتض) أي ما عداهما، وفي نسخة بالتأنيث، وهو باعتبار المعنى.

مفعولين لا بيان مطلق المعاني التي لا تقتضيهما ولهذا لم يتعرّض لِعَلِمَ بمعنى صَارَ مَشْقُوقَ الشَّفَةِ السُّفْلَى، ولِوَجَد جِدَةً بمعنى اسْتَغْنَى، ولِوَجَدَ مَوْجِدَةً بمعنى غَضِبَ، ولوَجَدَ وَجْدًا بمعنى حَزِنَ، ولِزَعَمَ بمعنى كفل مع أنّها بهذه المعاني لا تقتضي مفعولين ولا تكون بها أفعال القلوب ولا مشابها بها، وأمّا التي ذكرها فالتهمة والمعرفة أيضًا من أفعال القلوب والإبصار لا يخلو عن فعل القلب لأنّ معنى أبصرت قريب من معنى علمت بالحاسّة الخاصّة، ومعنى وجدت ليس الملاقاة الجسمانيّة فقط بل الموجبة للشعور كما يدلّ عليه المثال، والظاهر أنّ وجدت الضالّة يستعمل فيما إذا حصل الشعور بالضّالّة وإن لَمْ يُلَاقِهَا فيكون خالصًا فعل القلب، ومعنى زعم في الآية لا يتجرّد عن معنى الاعتقاد أي قال واعتقد الذين كفروا عدم بعثهم لا أنّهم قالوه مجرّدًا عن الاعتقاد والله الهادي إلى سبيل الرشاد. وإنّما عَدّوا الأفعال المذكورة من العوامل السماعيّة لأنّ متعلّق العلم والظنّ المتعدّيين إلى مفعولين على الحقيقة هو الحكم والنسبة بينهما واقتضائهما للطرفين لاقتضائهما للنسبة المقتضية لهما ولذا قلّ حذف أحد المفعولين وذكر الآخر في هذا الباب للزوم حذف بعض المفعول بخلاف باب أعطيتُ وتلك النسبة أمر واحد لكن تتوقّف على الطرفين ولا توجد بدونهما فكان القياس نصبهما لتلك النسبة فقط أي مجموع اللفظ الدالّ والمشتمل عليها نصبا واحدًا ليكون المفعول واحدًا وإن كان ذا أجزاء كمقول القول فإنّه يكون جملة أيضًا فنصب بعض أفعال القلوب

(قوله صار مشقوق الشفة السفلى) والصواب العليا، إذ الأعلم هو مشقوق الشفة العليا، وأمّا مشقوق الشفة السفلى فأفلح. (قوله ولوجد جِدَةً بمعنى استغنى) فالمصدر جِدَةً مثل عِدَةً، وجاء مصدره وجدا بتثليث الواو أيضا. (قوله ولوجد موجدة بمعنى غضب) وحقد، فالمصدر بفتح الميم وكسر الجيم. (قوله ولوجد وجدا بمعنى حزن) فالمصدر بفتح الواو. (قوله ولزعم بمعنى كَفَل) من الكفالة، والزعيم الكفيل، وبمعنى رَأس من الرياسة، أي صار رئيسًا، وبمعنى سَمِنَ، وبمعنى هُزِلَ. (قوله قريب من معنى علمت بالحاسّة الخاصّة) ومنه قوله تعالى {فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى}. (قوله اقتضائهما) أي العلم والظنّ. (قوله المقتضية لهما) أي الطرفين. (قوله ولذا قلّ حذف أحد المفعولين) وحذفهما معا، اختصارا، أي لدليل، ومنع ابن ملكون شيخ الشلوبين حذف أحدهما اختصارا، وليس بصحيح، وأمّا حذف أحدهما اقتصارا أي لغير دليل فغير جائز بالاتّفاق، وفي حذفهما معا اقتصارا خلاف، فعن سيبويه والأخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا، وعن الأكثرين الجواز مطلقا، مِنهُم ابْن السراج والسيرافي وابْن عُصْفُور، تمسّكا بنحو قوله تعالى {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} وقوله تعالى {وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ} وقولهم في المثل مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ، وعن الأعلم الجواز في أفعال الظنّ دون أفعال العلم، وعن أبي العلاء إدريس يجوز في ظنّ وخال وحسب، لأنّه سمع فيها، ويمتنع في الباقي.

للطرفين أحيانًا إنّما نشأ من السماع وإلّا لكان الظاهر أن يكون جميع أفعال القلوب على نسق واحد مطلقًا مع أنّه ليس كذلك ولأنّ عملها ونصبها للمفعولين بالشرائط والخصوصيّات التي تَعْلَمُهَا من كتب النحو تُخْرِجُهَا عن قانون سائر الأفعال المتعدّية، وأمّا بالنسبة إلى المعاني التي لا تقتضي بها مفعولين تكون هذه الأفعال قياسيّة أيضًا. خُذْ مَا خَصَّنَا مِنْ هَذَا الْمَقَالِ وَاللهُ أَعْلَمُ بِحَقَائِقِ الأَحْوَالِ.

(وَالْقِيَاسِيَّةُ) مبتدأ (مِنْهَا) أي من اللفظيّة الكائنة من المأة والظرف المستقرّ صفة أو حال كما مرّ (سَبْعَةٌ) خبر المبتدأ، مخصّص بالإضافة (عَوَامِلَ) مجموع نكرة غير منصرف بسبب منتهى الجموع وجرّه بالفتحة بأنّه مضاف إليه، والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ عطف على قوله فالسماعيّة منها أحد وتسعون عاملاً بأنّها جزاء الشرط المحذوف هناك وهو انقسمت اللفظيّة آه، وإنّما ذكر هنا مع أنّه كان قد ذكره في الإجمال لطول الفصل وإلّا لكان المناسب أن يقول وهي الفعل آه أو والقياسيّة الفعل آه؛ إذ طول المسافة بين الضمير والمرجع أيضًا مُنْسٍ للمرجع.

(اَلْفِعْلُ) منصوب بأعني أو مرفوع بأنّه بدل أو خبر أحدها أو خبره منها المحذوف (عَلَى الْإِطْلَاقِ) قيل متعلّق بعاملاً بأنّه حال عن الفعل فإن جعلنا الفعل مفعول أعني كان حالاً عن المفعول به موافقًا لما عليه الجمهور وإلّا لَخَالَفَ الجمهورَ والمشهورَ، وقيل متعلّق بيعمل والجملة خبر هو المحذوف وفيه أيضًا إن جعلنا الجملة ابتدائيّة فلا يحتاج إلى المبتدأ المحذوف لأنّ الظرف ليس مستقرًّا حتّى لا يستعمل مع تقدير الفعل أيضًا وإن جعلناها حالاً كان مبنيًا على الضعيف لضعف ربط الاسميّة بالضمير وحده ولا تصلح أن تكون صفة لكون الفعل معرفة فالأولى أن يقدّر اسم الفاعل المعرفة ليكون صفة كاشفة لا احترازيّة أي الفعل العامل على الإطلاق أو المضارع بدون

(قوله بسبب منتهى الجموع) الأولى صيغة منتهى الجموع، أي صيغة هى مكان انتهاء الجموع، أو لانتهاء الجموع، فمنتهى إمّا اسم مكان أو مصدر ميميّ، والإضافة بيانيّة أو لاميّة، وهي الصيغة التي كان أوّلها مفتوحا وثالثها ألفا وبعد الألف حرفان متحرّكان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، سواء كان في أوّلها ميم كمساجد ومصابيح، أو لا كدراهم ودنانير، وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرّة أخرى، ولهذا سمّيت صيغة منتهى الجموع، لأنّها جمعت في بعض الصور مرّتين تكسيرا، فانتهى تكسرها المغيّر للصيغة، فأمّا جمع السلامة فإنّه لا يغيّر، فيجوز أن يجمع جمع السلامة، كما يجمع أيامن جمع أيمن على أيامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات، وهي تقوم مقام السببين، لتكرّر الجمعيّة حقيقة كأكالب وأساور وأناعيم أو حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات نحو مساجد ومصابيح، وشرطها أن تكون بغير تاء التأنيث، فالملائكة منصرفة. (قوله منس) اسم فاعل من أنسى من النسيان.

حذف المبتدأ، ثمّ إن اخترت الحال عن الفعل نصبت الجملة المضارعيّة على الحاليّة ولا ضعف وإلّا جعلت الكلام استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب وهذا الأخير هو الأولى على ما عرفته، وعلى التقادير الظرف لغو متعلّق بعامل أو يعمل المقدّر لِفَهْمٍ ويمكن أن تقول الظرف لغو متعلّق بمعنى الفعل المفهوم من غير اعتبار لفظه أو تقديره، هذا. وقوله: على الإطلاق أي يعمل الفعل مطلقًا لازمًا أو متعديًّا، ماضيًا أو مضارعًا، فعل قلب أو جوارح إلى غير ذلك، وهذه القاعدة أعني الفعل يعمل وإن كانت تشتمل الأفعال كلّها سماعيّةً وقياسيّةً لكن لغاية عمومها وعدم انضباط أحوال إعمال كلّ قسم من الأفعال بتلك القاعدة لم تعتبر حتّى يكون كلّ ما اندرج تحتها قياسيًا ولما كانت الأفعال منضبطة بصفة اللزوم والتّعدية اعتبروا بالنظر إلى كلّ صفةٍ قاعدةً فباعتبار الصفة الأولى قالوا: كلّ فعل لازم يرفع اسمًا وينصب سوى المفعول به من المفاعيل الباقية والحال والتميز والمستثنى فقط من غير اشتراط شيء فخرجت الأفعال الناقصة لِامتيازها عن سائر اللوازم بنصبها غير ما دخلت في القاعدة وكانت معدودةً محصورةً بحسب السماع ولم تكن لها قاعدة يعرف بها كيفية عملها من غير سماع عمل واحد واحد على الخصوص بأن يقال كلّ ما كان كذا فإنّه يعمل كذا فيعمل العمل من غير سماع، وكذا أفعال المدح والذّمّ لاشتراط عملها بالشرائط التي ذكروها وباعتبار الصفة الثانية كلّ فعل متعدّ يعمل عمل اللازم مع زيادة نصب المفعول به واحدًا أو اثنين أو ثلاثة بحسب ما يقتضيه مفهوم الفعل، وبعض أفعال القلوب المتعدّية خرجت بنصب غير مقتضاها وباشتراط عملها بالشرائط التي تذكر في الكتب النحويّة. وأرجو أن لا يأخذك الملل من التطويل، إذ المقول ليس ممّا قيل، بل ابتداع جديد جميل، ولكلّ جديد لذّة كما في البيان قد قيل. (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) إعرابه غنيٌّ عن البيان، يكتب الواو مع عمرو ليفرق عن

(قوله ولا ضعف) لأنّ الربط في الجملة المضارعيّة إذا وقعت حالا يكون بالضمير وحده، وهو موجود هنا. (قوله جعلت الكلام) الأولى الجملة. (قوله على ما عرفته) من قوله فإن جعلنا الفعل مفعول أعني كان حالا عن المفعول به موافقا لما عليه الجمهور، وإلّا لخالف الجمهور والمشهور. (قوله لفهم) أي لأجل فهمه. (قوله فباعتبار الصفة الأولى) أي صفة اللزوم. (قوله وباعتبار الصفة الثانية) أي صفة التعدية. (قوله يكتب الواو مع عمرو) في حالتي الرفع والجرّ، وأمّا في حالة النصب فلا يكتب الواو، لوجود الفرق فيها بالألف، لأنّ عمرا منصرف، وعمر غير منصرف، وَكَانَت الزِّيَادَة بالواو، لِأَنَّهُ لَا يَقع فيه لبس، إِذْ لَو كَانَت بالياء لالتبس بالمضاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم، أو بالألف لالتبس بالمنصوب، وَزُرْنَا يوما ملا سعد الله التلّوي – أسعده الله تعالى –، وَسَأَلْنَا عن واو عمرو أنّه مِمَّ أُخِذَ؟ وَلَمْ نُجِبْهُ، فقال أخذ من داود.

عُمَرَ والظاهر أنّ تخصيصه بالزيادة لخفّته بفتح فسكون ولعلّ تخصيص المتعدّي بالمثال إنّما هو لِاندراج عمل اللازم في عمله والله أعلم.

(وَالْمَصْدَرُ) منصوب أو مرفوع عطف على الفعل عطف مفرد أو جملة، فكلّ مصدر يعمل عمل فعله لازمًا كان أو متعدّيًا (نَحْوُ) مضاف (أَعْجَبَنِي) فعل و"النون" نون الوقاية و"الياء" مفعول به (ضَرْبُ) مرفوع بأنّه فاعل أعجبني (زَيْدٌ) مرفوع بأنّه فاعل ضَرْبُ (عَمْرًا) منصوب لفظًا بأنّه مفعول به لضربُ، وجملة أعجبني آه مؤوّل بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لنحو، وإذا كان مفعولاً مطلقًا حقيقيًا غير بدل عن الفعل فالعمل للفعل وأمّا إذا كان مجازيًّا فيعمل نحو ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللِّصَّ فضرب مجازيّ مضاف إليه للصفة الحقيقيّة أقيم مقام المضاف ثمّ مقام موصوفه، أضيف إلى الفاعل ونصب اللصّ على المفعوليّة، ولا يعمل مصغّرًا ....

(قوله لخفّته بفتح فسكون) وبكونه منصرفا. (قوله غير بدل عن الفعل) وأمّا هو نحو ضربًا زيدًا فالأصحّ أنّه العامل، وهو مذهب سيبويه والأخفش والفراء والزّجاج والفارسي، وذهب السيرافيّ وابن هشام إلى أنّ الفعل هو العامل. (قوله فالعمل للفعل) اتّفاقًا نحو ضربت ضربا زيدا، ولا يجوز كون زيدا منصوبا بالمصدر. (قوله فضرب مجازيّ) والأصل ضربت ضربا مثلَ ضربِ الأمير اللصَّ، فضرب الأمير أقيم مقام المثل المضاف الذي هو صفة، ثمّ أقيم مقام موصوفه الذي هو مفعول مطلق حقيقيّ، وهو ضربا، فضرب الأمير مفعول مطلق مجازيّ، وإنّما جعل مفعولا مطلقا مجازيًا بالتقدير المذكور لأنّ المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه. (قوله ولا يعمل مصغّرا) فيشترط أن يكون مكبّرا فلا يجوز أعجبني ضُرَيْبُكَ زيدًا، وقيل يعمل مصغّرا، ويوافقه رويدا زيدا، وأن يكون مظهرا، فلو أضمر لم يعمل فلا يجوز ضربي زيدًا حَسَنٌ وهو عمرًا قبيح، خلافا للكوفيين، وأجاز ابن جني والرماني إعماله في المجرور، ونقل عن الفارسي وقياسه في الظرف، وَاسْتَدَلُّوا بقوله وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّم، أي وَمَا الحَدِيث عَنْهَا بِالْحَدِيثِ المرجّم، قَالُوا: فعنها مُتَعَلّق بالضمير، وَهَذَا الْبَيْت نَادِر قَابل للتأويل، فَلَا تبنى عَلَيْهِ قَاعِدَة، وأن يكون غير محدود، أي دالّ على المرّة، فلو حُدّ بالتاء لم يعمل فلا يجوز أعجبتني ضربتك زيدًا، فإن ورد حكم بشذوذه كقوله يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلَا نَفْس رَاكِبِ، فنصب الملا بضربة كفّيه، وهو محدود، ونصب نفس بيحايي، وأن يكون غير متبوع قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبني ضربك الشديد زيدًا، فَإِن أخر الشَّدِيد جَازَ، وأن يكون مفردا، فلا يعمل مثنّى فلا يقال عجبت من ضَرْبَيْكَ زيدا، واختلف النحويون في جواز إعماله مجموعا؛ فأجازه قوم، ومنهم ابن عصفور، ومنعه قوم، ومنهم ابن سيده، وأن لا يكون محذوفًا على الأصحّ فلا يقال إنّ باء البسملة متعلّقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي بِسم الله، خلافًا لقوم، وأن لا يكون مفصولا من معموله بأجنبيّ فلا يقال في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى

واسم المصدر بلا واسطة وإلّا فَعَنْهَا في قوله تعالى: {لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً} متعلّق بحولاً مع أنّه آسم مصدر، وعملُه مع اللام ضعيف وَمَا دُمْتُ بتأويل المصدر منصوب بتقدير في، في قوله تعالى: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} متعلّق بالصلاة والزكاة المعرفة على طريق التنازع، ولا يلزم ذكر فاعله ومفعوله ويجوز ذكر أحدهما دون الآخر، ويضاف إلى الفاعل ويبقى المفعول منصوبًا إن ذكر ....

رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} إنّ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ معمول لـرَجْعِهِ كما زعم الزمخشري، لأنّه قد فصل بينهما بالخبر، وأن لا يكون مؤخّرًا عن معموله فلا يجوز أعجبني زيدًا ضربك، نعم جوّز بعضهم تأخّره عن معموله إذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا، أو كان المعمول ظرفا، وهو الراجح. (قوله واسم المصدر) واختلف في إعماله؛ فأجازه الكوفيون كقوله وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعا، فالمائة منصوب بعطائك، ومنعه البصريون، وتأوّلوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل، وهذا إذا لم يكن في أوّله ميم ولم يكن علما، وأمّا إذا كان في أوّله ميم فكالمصدر اتّفاقا كقوله أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً، فـمصاب مضاف إلى فاعله، ورجلا مفعوله، وإذا كان علما نحو يسار وفجار وبرّة فلا يعمل اتّفاقا، لأنّ الأعلام لا تعمل. (قوله بلا واسطة) على قول إنّ مدلول اسم المصدر نفس المصدر الدالّ على الحدث لا الحدث، ودلالته على الحدث بواسطة المصدر المدلول. (قوله وعمله مع اللام ضعيف) وقليل، أجازه سيبويه دون قبح، والفارسي على قبح كقوله ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ، فـالنكاية مصدر مقرون بـاللام، وفاعله محذوف، وأعداءه مفعوله، والتقدير ضعيف نكايته أعداءه، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم على فعل مضمر، وفصّل ابن طلحة بين أن يكون اللام معاقبة للضمير فيجوز كما في البيت، وإلّا فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا، ووافقه أبو حيان، ويرد عليهما قوله عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءَ إِلَهُهُ، وعمله مع الإضافة أكثر كقوله تعالى {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ}، ولا خلاف فيه، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف، وعمله مجرّدا من اللام والإضافة كثير كقوله تعالى {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا}، فيتيما منصوب بإطعام، أجازه البصريون، ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم على فعل مضمر. (قوله ويجوز ذكر أحدهما دون الآخر) كقوله تعالى {رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ} وقوله تعالى {لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ}، فـدعائي مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو ياء المتكلم، ودعاء الخير مصدر مضاف إلى المفعول، وهو الخير، فحذف من الأوّل المفعول ومن الثاني الفاعل، ولو ذكر المحذوف لقيل دعائي إياك ومن دعائه الخير. (ويضاف إلى الفاعل ويبقى المفعول منصوبا إن ذكر) كقوله تعالى {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ}، فـدفع مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الله، والناس مفعوله.

وبالعكس، وإضافته إليهما معنويّة إنْ لم يكن بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول وإلّا فحكمه حكمهما، ويظهر لي أنّ كونَ إضافته معنويّة دائمًا دون المشتقّات إنّما هو لِاعتبار النسبة المقتضية لذكر المعمول في مفهوم المشتقّات فكانت أدعى وأكثر اقتضاءً وملازمةً للمعمول ففي حال الإضافة لا ينضمّ إليها ما لم يكن قبل الإضافة حتّى يَزِيد لها التعريف أو التخصيص بل معناها حال الإضافة كما قبلها بخلاف المصدر فإنّه لضعف اقتضائه للمعمول لفقد النسبة كان معموله كالأجنبيّ فإذا انضمّ إليه بالإضافة وَجَعَلَتْهُ لازما له فكأنّه قد حصل له ما لم يكن قبلها فيفيده ما لم يكن حاصلاً له من التعريف والتخصيص كما إذا كان المضاف غير عامل ولهذا إذا كان بمعنى المشتقّ واعتبر فيه النسبة واشتدّ اقتضائه للمعمول صارت إضافته لفظيّة، ويجوز أن يعتبر في توابع ما أضيف إليه الحملُ على اللفظ والمعنى، ويكون المصدر مبنيًّا للفاعل ومبنيًّا للمفعول فمرفوعه مفعول ما لم يسمّ فاعله ويضاف إليه أيضًا ....

(قوله وبالعكس) أي يضاف إلى المفعول، ويبقى الفاعل مرفوعا إن ذكر كقوله أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ، وهو قليل، وليس مخصوصا بالضرورة على الصحيح، وجعل منه قوله - عليه الصلاة والسلام - حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً، فأعرب من فاعلا لحجّ، والأكثر في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله. (قوله وإضافته إليهما) أي إلى الفاعل والمفعول. (قوله دائما) أي سواء كان للماضي أو الحال أو المستقبل، بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، فإنّ إضافتهما تكون لفظيّة إذا كانا للحال أو المستقبل، ومعنويّة إذا كانا للماضي، وليس المعنى أنّ إضافة المصدر لا تكون لفظيّة أصلا، لما مرّ أنّ إضافته إليهما معنويّة إن لم يكن بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول، وإلّا فحكمه حكمهما. (قوله كما إذا كان المضاف غير عامل) نحو غلام زيد وغلام رجل. (قوله الحمل) نائب الفاعل لقوله يعتبر. (قوله على اللفظ والمعنى) فلك في تابع ما أضيف إليه الجرّ على اللفظ، والرفع على المحلّ إن كان فاعلا أو نائبه، والنصب على المحلّ إن كان مفعولا به، وظاهر كلامه جواز الإتباع على المحلّ في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين، وفصّل أبو عمرو، فأجاز في العطف والبدل، ومنع في التوكيد والنعت، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنّه لا يجوز الإتباع على المحلّ، وما جاء من ذلك مؤوّل. (قوله فمرفوعه مفعول ما لم يسمّ فاعله) وفي رفعه نائب الفاعل خلاف؛ فمذهب البصريين جوازه، ومذهب الأخفش والشلوبين المنع، ووجهه ما فيه من الإلباس، لأنّك إذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبني للفاعل، وقال أبو حيان: يجوز إذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول كزكم، لعدم الإلباس حينئذٍ، فيجوز أعجبني زكام زيد، وزاد الدماميني قولا رابعا عن ابن خروف، وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو أعجبني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء.

وصيغة الْبِنَائيْنِ واحد، ويحصل المعنى المصدريّ بزيادة الياء والتاء في الأسماء مشتقًا أو غيرها كالضاربيّة والمضروبيّة والأسديّة والشّجريّة وبالواو والتاء كما في الأسماء الستّة مثل الأبوّة وفي غيرها ممّا لامه واو مثل النبوّة كما يظهر على المتتبّع إن شاء الله تعالى.

(وَاسْمُ الْفَاعِلِ) عطف على الفعل أيضًا، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى ذَاتٍ قَامَ بِهِ الْفِعْلُ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ (نَحْوُ) مضاف (زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْرًا) واشتراط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال في العمل إنّما هو فيما عدا صِيَغ المبالغة كَضَرَّابٍ وَضَرُوبٍ وَمِضْرَابٍ وَعَلِمٍ وَحَذِرٍ؛ فإنّ الثلاثة الأُوَل تعمل بالاتّفاق والأخيران عند سيبويه فقط سواء كانت للحال أو الاستقبال أو الماضي أو الاستمرار.

(قوله وصيغة البنائين) أي صيغة المصدر المبنيّ للفاعل، والمصدر المبنيّ للمفعول. (قوله ما دلّ) أي اسم دلّ. (قوله على معنى الحدوث) أي تجدّد وجوده له وقيامه به مقيّدا بأحد الأزمنة الثلاثة، بخلاف الصفة المشبّهة، فإنّها على معنى الثبوت. (قوله واشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال) إذا كان مجرّدا من أل، وأمّا إذا كان بأل فيعمل مطلقا، أي سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي، وهذا الاشتراط عند الجمهور، وَخَالف فِي ذَلِك الْكسَائي وَهِشَام وَابْن مضاء، فأجازوا إعماله إذا كَانَ بِمَعْنى الْمَاضِي، وَاسْتَدلُّوا بقوله تَعَالَى {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}، وأجيب بِأَنّ ذَلِك على إرادة حِكَايَة الْحَال، وفي الصبان؛ في حكاية الحال الماضية طريقتان، الأولى: وهي المشهورة أن يقدّر الفعل الماضي واقعا في زمن المتكلّم، الثانية: وهي طريقة الأندلسي أن يقدّر المتكلّم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل، والتعبير على كلّ بما للحال، قال بعضهم: لا حاجة إلى تكلّف الحكاية، لأنّ حال أهل الكهف مستمرّ إلى الآن، فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال، فيكون عاملا، وفي كلامهم ما يؤيّده. (قوله في العمل) فِي الْمَنْصُوب، لَا لمُطلق الْعَمَل، بدليلين، أحدهمَا: أَنه يَصح زيد قَائِم أَبوهُ أمس، وَالثَّانِي: أَنهم لم يشترطوا لصِحَّة نَحْو أقائم الزيدان كَون الْوَصْف بِمَعْنى الْحَال أَو الِاسْتِقْبَال، كذا في مغني اللبيب. (قوله إنّما هو فيما عدا صيغ المبالغة) وفي الكتب المتداولة؛ أنّه يشترط في عملها ما يشترط في عمل اسم الفاعل من كونها بمعنى الحال أو الاستقبال، وفي الرضي؛ فإنّها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبّهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثمّة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبّهة، وقال ابن بابشاذ: لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل، والأبيات المنشدة ظاهرة في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار. (قوله صيغ المبالغة) وَكلّهَا تَقْتَضِي تكْرَار الْفِعْل، فَلَا يُقَال ضرّاب لمن ضرب مرّة وَاحِدَة، وَكَذَا الْبَاقِي. (قوله تعمل بالاتّفاق) من البصريين، وأمّا عند الكوفيين فلا يعمل شيء من صيغ المبالغة، وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدّر. (قوله والأخيران عند سيبويه فقط) وَأَجَازَ الْجرْمِي إِعْمَال فعل دون فعيل، لِأَنَّهُ على وزن الْفِعْل كعَلِمَ. (قوله سواء كانت) أي صيغ المبالغة.

(وَاسْمُ الْمَفْعُولِ) عطف على الفعل عطف مفرد أو جملة أيضًا، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى ذَاتٍ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة إلى ما بعده (زَيْدٌ) مبتدأ (مُعْطًى) مرفوع تقديرًا بأنّه خبر المبتدأ (غُلَامُهُ) مضاف إلى الهاء مرفوع لفظًا بأنّه مفعول ما لم يسمّ فاعله (دِرْهَمًا) منصوب مفعولٌ ثانٍ له. وكون عملهما مشروطًا بالشرائط التي ذكرها النحويّون لا يُخْرِجُهُمَا عن كونهما قياسيين لعموم تلك الشرائط جميعَ أفرادهما وعدم تميّز بعض منهما بها عمّا عداه وعدم منعها عموم القاعدة كما تقول كلّ اسم فاعل أو مفعول جامع للشرائط المذكورة يعمل عمل فعله فتعمّ جميع أفرادهما، وأمّا صيغ المبالغة فقليلة عدًّا واستعمالا فلا ينافي ما ذكرنا في بعض توجهات كون بعض الأفعال سماعيّة.

(وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ) عطف على الفعل أيضًا، صفة وموصوف وإن صار علَمًا لهذا القسم من الاسم وكذا اسم الفاعل واسم المفعول مضاف ومضاف إليه وإن صارا علمين (نَحْوُ جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ) صفة رجل (وَجْهُهُ) مضاف إلى الهاء مرفوع لفظًا بأنّه فاعل حسن، وعرّفوها بأنّها مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ الْفِعْلُ بِمَعْنَى الثُّبُوتِ أي بحسب الوضع ليخرج اسم الفاعل من الفعل اللازم إذا قصد به الاستمرار والثبوت لأنّ وضعه للحدوث لدلالته على الأزمنة الثلاثة لكنّه أي اسم الفاعل مطلقًا حقيقةٌ في الحال بالاتّفاق وفي الماضي أيضًا عند الأكثرين وإليه ذهب الشافعيّ ﷺ ومجازٌ بالاتّفاق في المستقبل وفي الماضي أيضًا عند بعض وعليه الحنفيّ ﷺ، ومثله في هذا اسم المفعول، وحيث تجرّدت الصفة المشبّهة عن الزمان وضعًا دلّت على الثبوت وضعًا ولهذا إذا

(قوله سماعيّة) وفي نسخة "السماعيّة". (قوله من فعل لازم) وفي الفوائد الضيائية؛ واللازم أعمّ من أن يكون لازما ابتداء، أو عند الاشتقاق كـرحيم، فإنّه مشتقّ من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله إلى رَحُمَ بضمّها، فلا يقال رحيم إلّا من رحم بضمّ الحاء، أي صار الرّحم طبيعة له، كـكَرُمَ بمعنى صار الكرم طبيعة له. (قوله ليخرج اسم الفاعل) وفي الألفية وشروحها؛ أنّه حينئذ صفة مشبّهة. (قوله على الأزمنة الثلاثة) أي أحد الأزمنة الثلاثة. (قوله وحيث تجرّدت الصفة المشبّهة عن الزمان) أي من أحد الأزمنة الثلاثة، بأن كانت للاستمرار. (قوله دلّت على الثبوت وضعا) وفي الرضي؛ والذي أرى أنّ الصفة المشبّهة كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى حَسَنٍ في الوضع إلّا ذُو حُسْنٍ، سواء كان في بعض الأزمنة، أو في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتّصاف بالحسن، لكن لمّا أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة لأنّك حكمت بثبوته فلا بدّ من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم

أريد بيان حدوث الحُسْن مثلاً قيل زَيْدٌ حَاسِنٌ الآن أو أمس أو غدًا، وهذه الثلاثة مع فاعلها الظاهر أو المضمر لا تكون جملة لأنّ نسبتها ليست أصليّة بل لمشابهة الفعل إذ عملها لذلك إلّا الواقع بعد حرف النفي والاستفهام نحو أَضَارِبٌ زَيْدٌ إذ هو مبتدأ وزيد فاعله سادّ مسدّ الخبر والمجموع جملة، والواقع صلة الألف واللام الموصولتين مثل الضّارب أي الذي ضَرَبَ فإنّ صلة الموصول تكون جملة والإعراب يجري عليها وحدها مطلقًا لا مع الفاعل، ويجوز إضافة الصفة المشبّهة إلى الفاعل لكن بعد نصبه على التّشبيه بالمفعول إذا كان المعمول معرفة وعلى التمييز إذا كان نكرةً ليغاير الفاعل صورةً وإن لم يكن الفاعل معنًى وبالحقيقة إلّا ذلك لأنّ إضافتها إلى الفاعل لا تصحّ للزوم إضافة الشيء إلى نفسه لاتّحادها مع الفاعل، ومثلها في ذلك اسم الفاعل اللازم ....

قرينة على تخصيصه ببعضها، كما تقول كان هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعيًا على ما ذكرنا، بل بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلا هو الذي غرّه حتّى قال مشتقّ لمن قام به على معنى الثبوت. (قوله قيل زيد حاسن) وفي الرضي؛ قال تعالى في ضيّق لما قصد به الحدوث {وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ}، وهذا مطّرد في كلّ صفة مشبّهة. (قوله وهذه الثلاثة) أي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة. (قوله إلّا الواقع) وإلّا الواقع مفسّرا لضمير الشأن، لأنّه لا يكون إلّا جملة نحو كان قائما الزيدان، فاسم كان ضمير الشأن، وقائما خبره، والزيدان فاعله، والمجموع جملة مفسّرة لضمير الشأن، ونحو ظننته قائما زيد، فضمير الشأن مفعول أوّل، وقائما مفعول ثان، وزيد فاعله، والمجموع جملة مفسّرة لضمير الشأن، أجازه الكوفيون والأخفش والفراء، والبصريون يمنعون جميع ذلك. (قوله الواقع بعد حرف النفي والاستفهام) لأنّ النفي والاستفهام لشدّة طلبهما الفعل وأولويتهما به جعلا الصفة كأنّها فعل، وعوملت لذلك معاملة الفعل، فأضارب زيد بمنزلة أيضرب زيد، ولولا أنّه بمنزلته لم يستقلّ كلاما. (قوله نحو أضارب زيد) والأولى التمثيل بنحو أضارب الزيدان أو الزيدون، لأنّه يحتمل أن يكون ضارب خبرا مقدّما وزيد مبتدأ مؤخرا، فلا يكون نصّا في التمثيل. (قوله أي الذي ضرب) وإنّما لم يؤت بالصلة فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرّفة الخاصّة بالاسم، فراعوا الحقّين. (قوله والإعراب يجري عليها) أي على الثلاثة. (قوله مطلقا) أي سواء كانت مع فاعلها جملة، أو لا. (قوله ويجوز إضافة الصفة المشبّهة إلى الفاعل) نحو زيد حسنُ الوجهِ، والأصل حسنٌ وجهُه. (قوله لكن بعد نصبه) بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير الاسم السابق. (قوله إذا كان المعمول معرفة) لِأَن التَّمْيِيز لَا يكون معرفَة، خلافًا للكوفيين. (قوله وعلى التميز) وعلى التشبيه بالمفعول به أيضا، لجواز الوجهين فيه إذا كان نكرة. (قوله إلّا ذلك) أي المعمول. (قوله ومثلها في ذلك اسم الفاعل اللازم) لعدم الالتباس نحو زيد طاهر القلب، وإن كان متعدّيا لواحد تمتنع إضافته لفاعله

واسم المفعول من فعل متعدّ إلى واحد، وعملها لمشابهتها باسم الفاعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وإن خرجت عن مشابهة الفعل لدلالته على الحدوث دونها وتزاد على فعلها بنصبها معمولاً على التشبيه دونه، وأمّا أفعل التفضيل فلمّا خرج عن شبه الفعل لدلالته على الزيادة وعن شبه اسم الفاعل بعدم التّصرّف على ما هو الأصل والأكثر فيه لم يعمل في الظاهر فاعلاً والمفعول به مطلقًا إلّا بواسطة حرف الجرّ، والظرف المستقرّ في العمل مثل اسم الفاعل والمفعول، والمنسوب كالصفة المشبّهة في جميع ما كان لها والنسبة إمّا بإلحاق الياء المشدّدة نحو زَيْدٌ بَغْدَادِيٌّ غُلَامُهُ أو بالبناء على فَعَّال بفتحتين مع تشديد الثاني نحو زَيْدٌ عَوَّاجٌ غُلَامُهُ بمعنى عَاجِيٌّ أي منسوب إلى العاج وهو عَظْمُ الْفِيلِ، وَثَوَّابٌ ابْنُهُ أَيْ ثَوْبِيٌّ أي منسوب إلى الثّوب ولا يبعد دعوى القياس فيه لكن الأكثر أن يبنى عليه اسماء المحترفين مشتقّة من أسماء الْحرفة التي للمنسوب، وقد

عند الجمهور، وذهب ابن مالك والفارسي إلى الجواز بشرط أمن الالتباس بالإضافة إلى المفعول، وإن كان متعدّيا إلى أكثر من واحد تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعاً. (قوله واسم المفعول من فعل متعدّ إلى واحد) لعدم الالتباس، فيضاف إلى مفعول ما لم يسمّ فاعله نحو زيد مضروب الغلام. (قوله لمشابهتها باسم الفاعل في الإفراد) وفي الدلالة على من قام به الفعل. (قوله على التشبيه) أي التشبيه بالمفعول به. (قوله على ما هو الأصل والأكثر فيه) وهو استعماله بمن. (قوله لم يعمل في الظاهر فاعلا) بل في المضمر في غير مَسْأَلَة الْكحل عند أكثر العرب، وضابطها أَن يكون فِي الْكَلَام نفي، بعده اسْم جنس، مَوْصُوف باسم التَّفْضِيل، بعده اسْم مفضّل على نَفسه باعتبارين، مِثَال ذَلِك قَوْلهم ما رأيتُ رجُلًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ في عَيْنِ زَيْدٍ، ويعمل في الظاهر فاعلا مطلقا عند بعض العرب، حكاه سيبويه، فَتَقول مَرَرْت بِرَجُل أفضل مِنْهُ أَبوهُ، فتخفض أفضل بالفتحة على أَنه صفة لرجل، وترفع الْأَب على الفاعليّة، وَأَكْثَرهم يُوجب رفع أفضل فى ذَلِك على أَنّه خبر مقدّم، وَأَبوهُ مُبْتَدأ مُؤخّر، وفاعل أفضل ضمير مستتر عَائِد عَلَيْهِ. (قوله مطلقا) أي ظاهرا كان أو ضميرا. (قوله والظرف المستقرّ) نحو زيد عنده مال. (قوله منسوب إلى عاج) من حيث الحرفة، وكذا قوله الآتي منسوب إلى الثوب. (قوله وهو عظم الفيل) وفي تاج العروس؛ والعَاجُ عَظْمُ الفِيلِ، وَلَا يُسَمَّى غيرُ النَّابِ عاجاً، كَذَا قَالَه ابْن سَيِّده والقَزّاز، وسَبَقَهُمْ اللَّيْث. (قوله ولا يبعد دعوى القياس فيه) يعني وهو كثير، حتّى لا يبعد دعوى القياس فيه، وقد ذهبَ إليه المُبَردُ، ومنع سيبويه دعوى القياس فيه، فقال: إنّه مع كثرته غير مقيس. (قوله لكن الأكثر أن يبنى عليه أسماء المحترفين) لأنّ فَعّالاً للمبالغة، وصاحبُ الحرفة مُلازِمٌ لحرفته مُداوِمٌ عليها، فجُعل له البناءُ الدالُّ على المبالغة، ويقلّ أن يبنى عليه غير أسماء المحترفين، ومنه قوله ولَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ ولَيْسَ بِذِي سَيْفٍ ولَيْسَ بِنَبَّال، أي بذي نبل، بدليل ما قبله، فاستعمل فعّال في غير المحترف بمعنى ذي كذا، وحمل عليه قوم من

يبنى على فَاعِلٍ بكسر العين نحو زَيْدٌ تَامِرٌ أَبُوهُ بمعنى تَمْرِيٌّ أَبُوهُ أَيْ ذُو تَمْرٍ، وَلَابِنٌ ابْنُهُ بمعنى لَبَنِيٌّ أَيْ ذُو لَبَنٍ وهذا قليل، وعلى فَعِلٍ بكسر العين كَنَهِرٍ وطَعِمٍ أَيْ نَهَارِيٌّ وَطَعَامِيٌّ بمعنى ذُو نَهَارٍ وَطَعَامٍ والأخير أقلّ.

(وَكُلٌّ) مرفوع أو منصوب عطف على الفعل عطف مفرد أو جملة (اسْمٍ) مضاف إليه لكلّ (أُضِيفَ) مفعول ما لم يسمّ فاعله مستتر فيه وهو هو راجع إلى اسم، (إِلَى اسْمٍ) الجارّ مع المجرور ظرف لغو متعلّق بأضيف (آخَرَ) غير منصرف للوصفيّة ووزن الفعل وجرّه بالفتحة بأنّه صفة اسم وفاعله مستتر فيه، وجملة أضيف آه مجرور المحلّ بأنّه صفة اسم أي غير اسم مضاف، وهو في الأصل أفعل التفضيل بمعنى أَشَدُّ تَأَخُّرًا ثمّ استعمل بمعنى غير، والتعبير عن المضاف والمضاف إليه بالاسم ليس للاحتراز بل لأنّهما لا يكونان بالحقيقة إلّا اسمين (نَحْوُ) مضاف (غُلَامِ) مضاف مجرور مضاف إليه لنحو، (زَيْدٍ) مجرور لفظا بأنّه مضاف إليه لغلام والعامل في جرّه هو المضاف وهذا عند الشيخ، وهذه الإضافة لاميّة (وَضَرْبِ) مجرور عطف على غلام مضاف إلى ما بعده (الْيَوْمِ) مضاف إليه لضرب أي ضرب في اليوم، وهذه الإضافة بمعنى في ولم يذكر في بعض النسخ لرجوعها إلى اللاميّة بل جعل بعضهم مندرجة في اللاميّة، ومعنى ضرب اليوم ضرب لليوم أي ضرب له اختصاص وتعلّق باليوم (وَخَاتَمِ) مجرور عطف على غلام (فِضَّةٍ) مجرور مضاف إليه لخاتم وهذه الإضافة بمعنى من البيانيّة ولهذا سمّيت إضافة بيانيّةً. فكلّما كان ....

المحقّقين كما قال ابن مالك ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، أي بذي ظلم، والذي حملهم على ذلك أنّ النفي منصبّ على المبالغة، فيثبت أصل الفعل، والله تعالى منزّه عن ذلك. (قوله أي ذو تمر) بمعنى عنده تمر، وكذا قوله ذو لبن. (قوله بمعنى ذو نهار) أي عامل بالنهار. (قوله لا يكونان بالحقيقة إلّا اسمين) فالجملة المضاف إليها في تأويل الاسم كقوله تعالى ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، أي يوم نفع الصادقين، وَالدَّلِيل على أَنّ يَوْم مُضَاف عدم تنوينه. (قوله وهذا عند الشيخ) والجمهور، وهو الأصحّ، بدليل اتّصال الضمير به، وهو إنّما يتّصل بعامله، والعامل الإضافة عند الأخفش، والعامل حرف الجرّ المقدّر عند ابن الحاجب. (قوله بل جعل بعضهم مندرجة في اللاميّة) وفي الفوائد الضيائية؛ وهو أي كون الإضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم، وردّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام، فإنّ معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم، بملابسة الوقوع فيه، فإن قلت فعلى هذا يمكن ردّ الإضافة بمعنى من أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيِّن والمبيَّن، قلنا نعم لكن لمّا كانت الإضافة بمعنى في قليلا ردّوها إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام، وأمّا الإضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تجعل قسما

بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجهٍ كالمثال فإنّ الخاتم يصدق بدون الفضّة والفضّة يصدق أيضًا بدون الخاتم ويصدقان معًا فالإضافة بيانيّة، وإن كان المضاف إليه ظرف المضاف كالمثال الثاني فالإضافة بمعنى في، وفيما عداهما تكون الإضافة لاميّة سواء جاز ذكر اللام كما في غلام لزيد أو لم يجز كما في عندك فإنّه لا يقال عند لك، وإذا ذكر اللام أو مِنْ أو في فإن كان المضاف جامدًا يجعل الظرف مستقرًّا صفة للمضاف، وإن كان مشتقًّا وقلنا بتقدير حرف الجرّ في إضافة المشتقّ مطلقًا معنويّةً أو لفظيّةً كما عند ابن الحاجب كان الظرف لغوا متعلّقًا بالمضاف ويكون اللام لتقوية العمل وأمّا في ومِنْ فاللظرفيّة والبيانيّة، وإنّما خصّ الأمثلة بالإضافة المعنويّة ولم يمثّل من اللفظيّة لأصالة المعنويّة بكثرة فوائدها ورسوخها في كونها إضافة لعدم علاقة بين المضاف والمضاف إليه فيها غير الإضافة بخلاف اللفظيّة إذ فائدتها ليس إلّا للتخفيف والعلاقة بينهما فيها بالحقيقة هي الفاعليّة والمفعوليّة وهي في قوّة انفصال الإضافة، والله أعلم.

(وَكُلُّ) مخصّص بالإضافة عطف على الفعل (اسْمٍ) مضاف إليه لكلّ (اسْتَغْنَى) مبنيّ تقديرًا على

على حدة. (قوله بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه) وكان المضاف إليه أصلا للمضاف فالإضافة بيانيّة، وإلّا فهي لاميّة، فإضافة خاتم إلى فضّة بيانيّة، وإضافة فضّة إلى خاتم لاميّة، كما يقال فضّة خاتمك خير من فضّة خاتمي. (قوله أو لم يجز كما في عندك) بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من موادّ الإضافة اللاميّة، ولا يحتاج فيه إلى التكلّفات البعيدة. (قوله فإنّه لا يقال عند لك) للزومه الإضافة. (قوله معنويّة) كما إذا أضيف المشتقّ إلى غير معموله نحو مصارع مصر. (قوله أو لفظيّة) كما إذا أضيف المشتقّ إلى معموله نحو ضارب عمرو. (قوله كما عند ابن الحاجب) لكنّه لم يبيّن تقدير حرف الجرّ فيها، ولم ينقل عنه شيء فيه من مصنّفاته. (قوله بكثرة فوائدها) من التعريف في المعنى إذا كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص في المعنى إذا كان المضاف إليه نكرة، والتخفيف في اللفظ بحذف التنوين في المفرد والنون في المثنّى والمجموع نحو مسلما القوم ومسلمو القوم. (قوله إذ فائدتها ليس إلّا التخفيف) في اللفظ، وفي الفوائد الضيائية؛ والتخفيف اللفظيّ إمّا في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد أو حكما مثل حواجّ بيت الله، أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد، وإمّا في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كـالقائم الغلام ،كان أصله القائم غلامه، حذف الضمير من غلامه، واستتر في القائم، وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط، وإمّا في المضاف والمضاف إليه معا نحو زيد قائم الغلام، أصله زيد قائم غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

الفتح وفاعله هو المستتر فيه (عَنِ الْإِضَافَةِ) الظرف لغو متعلّق باستغنى، والجملة صفة اسم أي كلّ اسم تامّ بأحد الأشياء الأربعة التي هي التنوين ونون التثنية وشبه الجمع والإضافة واقتضى لإبهامه المستقرّ بحسب أصل الوضع شيئًا يرفعه ويبيّن الجنس لأنّه إذا كان كذلك يشبه الفعل المتعدّي التّام بالمرفوع الْمُقْتَضَى بعده شيء آخر فكما أنّ الفعل المتعدّي ينصب ذلك الشيء بعد تمامه كذلك هذه الأسماء التّامّة بالمذكورات ينصب الأمر الآخر الذي اقتضته لبيان الجنس (نَحْوُ) مضاف (عِنْدِي) مخصّص بالإضافة إلى الياء منصوب تقديرًا بتقدير في، ظرف مستقرّ متعلّق بفعل عامّ أو اسم فاعله، والجملة الظرفيّة أو المفرد الظرفيّ مرفوع المحلّ بأنّه خبر المبتدأ قدّم عليه للاختصاص، و"الياء" مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه (رَاقُودٌ) مفرد نكرة مخصّص بالتقديم مرفوع لفظًا بأنّه مبتدأ (خَلًّا) مفرد نكرة منصوب لفظًا بأنّه تمييز لراقود والعامل فيه عامل قياسيّ وهو المميّز فإنّ راقود قد تمّ بالتّنوين المانع عن الإضافة ما بقيت فيه، ولإبهامه الوضعيّ يحتمل أجناس الْمَكِيلَاتِ فاقتضى ما يبيّنه فَنَصَبَهُ كما أنّ ضاربًا ممتنع عن الإضافة ما دام فيه التنوين ويقتضي المفعول وينصبه، (وَمَنَوَانِ) تثنية منا قلبت الألف واوًا في التثنية وهو لغةٌ في مَنّ بتشديد النون وتثنيته مَنَّانِ، "الواو" عاطفة، "منوان" مثنّى نكرة رفعه بالألف بأنّه مبتدأ محذوف الخبر وهو عندي المقدّر مقدّمًا ليفيد التخصيص (سَمْنًا) منصوب لفظًا على أنّه تمييز لمنوان والعامل فيه هو عامل قياسيّ وهو المميّز، والجملة مجرور المحلّ عطف على جملة عندي راقود مضاف إليها لنحو، مثال التّام بنون التثنيّة من الْمَوْزُونَاتِ، (وَقَفِيزَانِ) مرفوع بالألف بأنّه مبتدأ خبره عندي المقدّر مقدّمًا أيضًا لما مرّ آنفًا (بُرًّا) منصوب لفظًا بأنّه تمييز لقفيزان والعامل فيه عامل قياسيّ وهو المميّز، والجملة أيضًا مجرور المحلّ عطف على جملة راقود وهذا أيضًا من التّام بنون التثنية لكن في المكيلات وهما أيضًا يشابهان بِضَارِبَانِ من حيث الامتناع عن الإضافة بالنون واقتضاء المنصوب، (وَعِشْرُونَ) مثال التّام بشبه نون الجمع، رفعه بالواو بأنّه مبتدأ وخبره عندي المقدّر مقدّمًا للتّخصيص أيضًا (دِرْهَمًا) منصوب لفظًا بأنّه تمييز له والعامل فيه قياسيّ وهو عشرون المحتمل لأجناس المعدودات، والجملة مجرورة المحلّ عطف على الجملة أيضًا فيشبه ضَارِبُونَ في الامتناع عن الإضافة للنون والاقتضاء، (وَمِلْؤُهُ) مضاف

(قوله شيئا) مفعول اقتضى، وهو التمييز. (قوله يرفعه) أي يرفع ذلك الشيء الإبهام. (قوله شيء آخر) وهو المفعول. (قوله للاختصاص) أي للتخصيص. (قوله مخصّص بالتقديم) أي تقديم الخبر. (قوله ما بقيت) الأولى ما بقي. (قوله قلبت الألف واوا في التثنية) وقد تقلب ياء أيضا، ويقال مَنَيَانِ. (قوله وهو لغة في منّ بتشديد النون) وفي كتب اللغة؛ وَهُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْمَنِّ. (قوله وهما أيضا) الأولى إسقاط أيضا.

إلى الهاء مرفوع لفظًا بأنّه مبتدأ وخبره عندي المقدّر مقدّمًا أو مؤخّرًا لأنّ المبتدأ معرفة لا من حيث الجنس (عَسَلاً) تمييز يبيّن جنس الْمَالِئِ وعامله قياسيّ وهو ملؤه، مثال التّام بالإضافة، المحتمل لأجناس الْمَقِيسَاتِ، والجملة أيضًا عطف على الجملة وهو أيضًا مشابه بِمُعْطِيهِ درهمًا في امتناع إضافةٍ أخرى واقتضاء المنصوب. ومجموع ما يتمّ به الاسم هو هذه الأربعة، ومعنى تمام الاسم بها أنّ الاسم مع كلّ واحد منها يستغني ويمتنع عن الإضافة مادام فيه فإذا لَمْ يَحْتَجِ الاسم إلى الإضافة فقد تمّ. واعلم أنّ صِيَغَ الأعداد المعدودة من العوامل القياسيّة هي صيغ العقود من عشرين وثلاثين وأربعين إلى تسعين منفردًا وما عددنا من السماعيّة في النوع الثامن هي صيغ الأعداد المركّبة فَلَا تَنَافِيَ، ويرد على ما هنا أنّ النوع الثامن أسماء تامّة أيضًا بالتنوين المقدّر لما قيل أنّ كلّ تنوين لم يسقط بالإضافة واللام يكون مقدّرا فأحد عشر مثلا منوّن تقديرًا وكذا أحد وعشرون تامّ بالتنوين المقدّر إذ التامّ بالنون هو عشرون وحده وأمّا مجموع المركّب فالنون لَاحِقٌ قبله بالجزء فلا يتمّ ما وُجِدَ بعد لحوقه فيكون المجموع تامًّا بتقدير التنوين وكذا كأيّ التنوين لاحق بأيّ لا بالمجموع فالمتمّم له هو المقدّر لا المذكور، وكذا كَمْ وكذا لكن ذُكِرَ في كذا أنّه لما دخله الكاف صار كالاسم المضاف التّام بالإضافة فينصب ما بعده وأنت تعلم أنّ هذا يجري فيما عدا كَمْ لكن يستلزم أن يكون التركيب أيضًا متمّمًا مع أنّهم حصروه في أربعة إلّا أن يقال الحصر للمتمّم أصالة وبعد تمامها كما علمت كانت مقتضيّةً أيضًا للإبهام الوضعيّ لِإسم آخر فاندرجت تحت القاعدة وهي قولنا: كلّ اسم تامّ بما ذكرنا وكان مبهمًا مقتضيًا لاسم آخر ينصب ذلك الاسم مع أنّهم عدّوها من السماعيّة، ويمكن أن يجاب بأنّ المراد بالتّامّ في القاعدة هو التّام الكامل الذي يكمل شبهه بالفعل التامّ بالفاعل وأمّا ما عداه فإعماله بسماع عمله وإنّما يتمّ ذلك الكمال إذا قام المتمّم مقام الفاعل لفظًا أي يكون المتمّم ملفوظًا مذكورًا بعد الاسم التامّ ليكون مقام الفاعل من الفعل، والمعدودات من السماعيّة ليس كذلك كما علمت وأيضًا إذا لم يكن المتمّم مذكورًا فيها لا يعلم أنّهم اعتبروا تمام الاسم حتّى ينصب به بمجرّد الاندراج تحت القاعدة أم لا ثمّ بعد سماع النصب بها يعلم أنّهم اعتبروها تامّة فيكون نصبها موقوفا على السماع لكن فيه أنّ كونها تامّة يعلم من أنّ كلّ تنوين لم يسقط بالإضافة أو اللام فهو مقدّر، اسْتَلْذِذْهُ فإنّ هذا أيضًا جديد كان مرهونًا بهذا الوقت.

(وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا) صفة المبتدأ (عَدَدَانِ) مرفوع لفظًا رفعه بالألف بأنّه خبر المبتدأ، والجملة

(قوله لا من حيث الجنس) بل هو من حيث الجنس مبهم، فلذا ميّز. (قوله وهو أيضا) الأولى إسقاط أيضا. (قوله منفردا) أي غير مركّب. (قوله هو المقدّر لا المذكور) أي التنوين المقدّر، لا التنوين المذكور. (قوله وأمّا ما عداه) أي التامّ الكامل. (قوله أم لا) أي أم لم يعتبروا.

معطوفة على جملة فاللفظيّة منها على ضربين، جزاء الشرط لا محلّ لها من الإعراب لأنّا قدّرنا الشرط هناك بإذا دون إنْ، كرّرها أيضًا لما ذكرنا في القياسيّة.

(اَلْعَامِلُ) مرفوع بأنّه بدل من عددان بتقديم العطف على الربط أو خبر مبتدأ محذوف أو خبره محذوف أي منها أو منصوب بأعني المقدّر (فِي الْمُبْتَدَإِ) متعلّق بالعامل (وَالْخَبَرِ) عطف على المبتدأ (وَهُوَ) أي ذلك العامل الواحد (كَوْنُهُ) "كونُ" اسمٌ مضاف إلى الهاء خبر هو، و"الهاء" مجرور المحلّ بأنّه مضاف إليه له ومرفوع محلاً بأنّه فاعله إن جعلناه تامّا واسمه إن جعلناه ناقصا (مُبْتَدَأً) منصوب لفظًا بأنّه حال من الهاء على الأوّل وخبر كون على الثاني وفيه ضمير الهاء عليهما (وَخَبَرًا) عطف على مبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب أي كون الاسم مبتدأ في المبتدأ وكونه خبرًا في الخبر وهما راجعان إلى أمر واحدٍ وهو المعتبر عاملاً فيهما وهو الابتداء الذي هو عبارة عن التجرّد عن العوامل اللفظيّة للإسناد أي للإسناد العامّ الشامل للإسناد إليه كما في القسم الأوّل من المبتدأ والإسناد به كما في الخبر والقسم الثاني من المبتدأ وذلك الابتداء والتجرّد لكونه يقتضي مسندًا رافع للخبر وقسمٍ من المبتدأ ومسندًا إليه رافع للقسم الأخير منه فيكون عاملهما واحدًا وإلّا لكانت العوامل المعنويّة ثلاثةً عند الشيخ لا اثنين، (نَحْوُ) مخصّص بالإضافة (زَيْدٌ) مبتدأ وعامله الابتداء (مُنْطَلِقٌ) خبره، عامله الابتداء أيضًا، والجملة مؤوّلة مضاف إليها لنحو.

(وَالْعَامِلُ) عطف على العامل السابق عطف مفرد أو جملة (فِي الْفِعْلِ) متعلّق به (الْمُضَارِعِ) صفة الفعل وكون عامله معنويًا إن لم يدخله الجوازم والنواصب كما أنّه في المبتدأ والخبر مقيّد بعدم دخول النواسخ (وَهُوَ) أي العامل، مبتدأ (وُقُوعُهُ) أي المضارع، خبر المبتدأ مضاف إلى الفاعل (مَوْقِعَ) اسم مكان منصوب بتقدير في بأنّه مفعول فيه لوقوع، (الْإِسْمِ) مضاف إليه لموقع، مسندًا إليه أو مسندًا به (نَحْوُ) مضاف إلى ما بعده (زَيْدٌ) مبتدأ (يَضْرِبُ) مع فاعله خبر (وَيَضْرِبُ)

(قوله كرّرها) أي جملة والمعنويّة منها عددان، مع أنّه كان قد ذكرها في الإجمال. (قوله لما ذكرنا في القياسيّة) من طول الفصل. (قوله أي منها) أي من المعنويّة. (قوله عليهما) أي على الأوّل، وعلى الثاني. (قوله هو عبارة عن التجرّد عن العوامل اللفظيّة) عند البصريين، ووافق الشيخ البصريين في كون العامل هو الابتداء، وخالفهم في معنى الابتداء. (قوله كما في القسم الأوّل من المبتدأ) وهو ما كان المبتدأ اسما جامدا نحو زيد قائم. (قوله والقسم الثاني من المبتدأ) وهو ما كان المبتدأ وصفا نحو أقائم الزيدان. (قوله وقسم من المبتدأ) وهو القسم الثاني منه. (قوله للقسم الأخير منه) وهو القسم الأوّل منه. (قوله كما أنّه) أي كون العامل معنويًا. (قوله مسندا إليه) كان

فعل (زَيْدٌ) فاعله، والجملة مجرورة المحلّ عطف على زيد يضرب (فِي مَوْقِعِ) الظرفُ لغو متعلّق بمعنى القول المفهوم من التمثيل (زَيْدٌ) مبتدأ (ضَارِبٌ) خبره، والجملة مؤوّلة بهذا اللفظ بأنّه مضاف إليه لموقع، والمراد وقوعه موقعًا يصحّ وقوع الاسم فيه فمعنى في موقع آه أي في موضع يصحّ وقوع زيد ضارب فيه فعلى هذا يلزم أن يكون الأصل الجملة الاسميّة التي خبرها الاسم حتّى يكون الموضع موضعها فيضرب في المثال الأوّل واقع موقع الاسم الذي هو اسم فاعله وكذلك كلّ مضارع أسند مع فاعله إلى ما قبله، وفي الثاني موقع الجامد الذي هو فاعله وكذلك كلّ مضارع وقع في ابتداء الكلام، وقيل عامله معنويّ وهو التجرّد وهو غير الوقوع وقيل حرف المضارعة وهو ضعيف لضعف كون الجزء عامل الكلّ، وأمّا الإيراد بأنّ بعضًا من الأفعال الْمُضَارِعَةِ لا يصحّ وقوع الاسم موقعها فَتَعْلَمُ جوابَه في شرح الكافية إن شاء الله تعالى.

اللهمّ انفع به جميع المستفدين آمين بجاه سيّد المرسلين.

ذلك الاسم. (قوله وقيل عامله معنويّ) وهو الأصحّ وقول الكوفيون. (قوله وهو التجرّد) أي عن الجوازم والنواصب. (قوله وهو غير الوقوع) أي الوقوع موقع الاسم، أي وهو وإن كان معنويًا مثل الوقوع موقع الاسم لكنّه غيره. (قوله وقيل حرف المضارعة) وهو قول الكسائي. (قوله فتعلم جوابه في شرح الكافية) وفي الفوائد الضيائية؛ وأورد عليه أنّه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم، كما في الصلة نحو الذي يضرب، وفي نحو سيقوم وسوف يقوم، وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم، وفي نحو يقوم الزيدان، وأجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بأنّه واقع موقعه، لأنّك تقول الذي ضارب هو على أنّ ضارب خبر مبتدأ مقدّم عليه، وكذا قائمان الزيدان، ويكفينا وقوعه موقع الاسم وإن كان الإعراب مع تقديره اسما غير الإعراب مع تقديره فعلا، وعن نحو سيقوم أنّ سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة، وسوف في حكم السين، وعن نحو كاد زيد يقوم أنّ الأصل فيه الاسم، وإنّما عدل عن الأصل لما يجيء في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى.

تمّت الحاشية في اليوم السادس من شهر شعبان (٢٠١٨ , ٠٤ , ٢٢) م. على يد الفقير إلى ربّه الغنيّ سراج الدين ابن الحاجّ أحمد – رحمة الله عليه – من طلّاب المدرسة الممدوحيّة التي نسبت إلى السلطان ممدوح – قدّس سرّه – .

جعلنا الله ممّن اقتدى به حقّ الاقتداء، وجعل هذه الحاشية من اقتدائه، وقد أخذت المدرسة

المدح من كلّ فاضل ببركته، وأعذب المدح مدح الشيخ مشرّف - قدّس سرّه - حيث قال:

مَدْرَسَةُ الْمَمْدُوحِ مَمْدُوحَةٌ   أَبْوَابُهَا الْغُرُّ لَمَفْتُوحَةٌ
سُكَّانُهَا فِي الرَّبْحِ مَغْمُورَةٌ   قُلُوبُهُمْ بِالنُّورِ مَشْرُوحَةٌ

وأرجو من الله تعالى أن يزيدنا علما وإخلاصا، وأن يجعل مطمح نظرنا رضاه وتقواه، ومن المستفيدين أن لا ينسوني من صالح دعواتهم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.